الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie

جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: تسيير المالية العامة

بعنوان:

تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة (1980- 2016)

إعداد الطالبة:

شباب سيهام

إشراف الأستاذ الدكتور:

شعيب بغداد

أعضاء لجنة المناقشة:

❖ أ.د. بوشيخي عائشة	أستاذة التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
❖ أ.د. شعيب بغداد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
❖ د. بن لولو سليم	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تلمسان	مناقشا
❖ د. كازي أول شكري	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا
❖ د. داودي محمد	أستاذ محاضر (أ)	المركز الجامعي مغنية	مناقشا
❖ د. بوجرفة عبد الناصر	أستاذ محاضر (أ)	جامعة معسكر	مناقشا

السنة الجامعية
2019 / 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

صدق الله العظيم

"سورة التوبة الآية 105".

الإهداء

إلى:

روح أمي الطاهرة تغمدها الله برحمته الواسعة.

روح أبي الطاهرة رحمه الله وجعل مثواه الجنة.

زوجي "عبد الحميد" أنسي وسندي حفظه الله.

قرة عيني وروحي ومصدر طاقتي، **ابني "عبد الغني أحمد (غنينو)"** حفظه الله ورعاه.

إخوتي "قادة ومصطفى" فخري، حفظهم الله و**أختي "ليلى"** رفيقتي وبناتها.

عائلتي الثانية، عائلة زوجي.

كل طالب علم.

"وطنـــــــــــي الجزائـــــر".

لهؤلاء أهدي هذا الجهد المتواضع

سيهام شباب

شكر وتقدير

أرفع شكري وعظيم امتناني لربي نصرني وأيدني والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى صحابته الأكرمين ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

بعد شكر الله العلي القدير وحمده على ما أنعم به علينا من نعم وعلى ما وهبنا من عقل وحسن تدبير، أتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان إلى البروفسور **"شعيب بغداد"** على تفضله بالإشراف على هذا العمل وتوجيهاته القيمة ومرافقته الدائمة ولقاءاته بنا التي تجسدت كلما طلبناها، فجزاه الله عنا خير الجزاء، كما أجزل الشكر إلى السادة الأساتذة الأفاضل **"أعضاء لجنة المناقشة"** على تفضلهم بمراجعة هذا العمل وقبول مناقشته، حفظهم الله جميعا وأدام صحتهم وبارك في علمهم وأنار دروبهم.

وبكل عبارات التقدير والاحترام أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الأساتذة الزملاء بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشلف وجامعة معسكر.

وإقرارا بالفضل فإنّني أقدم الشكر الخالص لكل الأيادي التي امتدت لمساعدتي من قريب أو من بعيد لإتمام هذا العمل، إلى هؤلاء ألف شكر .

سيهام شباب

الفهرس

آية قرآنية I
إهداء II
شكر وتقدير III
فهرس المحتويات IV
قائمة الجداول والأشكال X
قائمة المختصرات XIV
مقدمة عامة ..... أ– هـ

الفصل الأول: الإطار النظري للموازنة العامة للدولة

تمهيد 02
المبحث الأول: تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة في الفكر الاقتصادي 03
المطلب الأول: تطور فكرة الموازنة العامة 03
أولا: تطور فكرة الموازنة العامة في الغرب 03
ثانيا: الموازنة العامة في الإسلام 06
المطلب الثاني: تطور مفهوم الموازنة العامة في الفكر الاقتصادي 08
أولا: الموازنة العامة في الفكر التقليدي 09
ثانيا: الموازنة العامة في الفكر الكينزي 10
ثالثا: الموازنة العامة في الفكر الاشتراكي 13
رابعا: الموازنة العامة في ظل العولمة 14
المطلب الثالث: تعريف الموازنة العامة وخصائصها 15
أولا: تعريف الموازنة العامة لغة 15
ثانيا: تعريف الموازنة العامة اصطلاحا 16
ثالثا: تعريف الموازنة العامة في التشريعات الحكومية 17
رابعا: خصائص الموازنة العامة 18
المبحث الثاني: أساسيات الموازنة العامة 20
المطلب الأول: أهداف الموازنة العامة 20
أولا: الأهداف الرقابية 20
ثانيا: الأهداف الإدارية 20
ثالثا: الأهداف التخطيطية 21
رابعا: الأهداف الاقتصادية والاجتماعية 21

المطلب الثاني: مبادئ الموازنة العامة ومراحل إعدادها وتنفيذها 24
أولا: مبادئ الموازنة العامة..... 24
ثانيا: مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة 28
المطلب الثالث: الإتّجاهات التقليدية والحديثة للموازنة العامة 33
أولا: موازنة البنود 33
ثانيا: موازنة البرامج والأداء 34
ثالثا: موازنة التخطيط والبرمجة..... 35
رابعا: موازنة الأساس الصفري..... 36
خامسا: الموازنة التعاقدية..... 36
المبحث الثالث: الموازنة العامة، هيكلها وتطور مفهوم توازنها 38
المطلب الأول: النفقات العامة، ماهيتها وتقسيماتها 38
أولا: مفهوم النفقات العامة 38
ثانيا: تقسيمات النفقات العامة..... 40
ثالثا: ظاهرة تزايد النفقات العامة 45
المطلب الثاني: الإيرادات العامة، ماهيتها وتقسيماتها 48
أولا: مفهوم الإيرادات العامة..... 49
ثانيا: تقسيمات الإيرادات العامة 49
المطلب الثالث: توازن الموازنة العامة 57
أولا: تطور مفهوم توازن الموازنة العامة في الفكر الاقتصادي..... 57
خلاصة الفصل 61
الفصل الثاني: تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية والعوامل المؤثرة فيها
تمهيد..... 63
المبحث الأول: الاقتصاديات النفطية، مفاهيم وأساسيات 64
المطلب الأول: عموميات حول النفط..... 64
أولا: تعريف النفط 65
ثانيا: موجز تاريخي للنفط 67
ثالثا: نظريات أصل النفط..... 68
المطلب الثاني: مراحل الصناعة النفطية 69
أولا: مرحلة البحث والتنقيب 69
ثانيا: مرحلة الاستخراج والإنتاج..... 70
ثالثا: مرحلة النقل..... 70
رابعا: مرحلة التسويق والتوزيع..... 70
خامسا: مرحلة التكرير 71
سادسا: مرحلة التصنيع البتروكيمياوي..... 71

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للنفط 71
أولا: النفط مصدر أساسي للطاقة 71
ثانيا: النفط مادة أساسية للنشاط الاقتصادي..... 73
ثالثا: النفط مصدر للإيرادات المالية 75
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في أسعار النفط في الأسواق العالمية 81
المطلب الأول: الأسواق النفطية والأطراف الفاعلة فيها 81
أولا: تعريف السوق النفطية..... 81
ثانيا: أشكال الأسواق النفطية..... 82
ثالثا:الأطراف الفاعلة في السوق النفطية..... 83
المطلب الثاني: تعريف السعر النفطي وأنواعه..... 89
أولا: السعر المعلن..... 89
ثانيا: السعر المتحقق..... 89
ثالثا: سعر الإشارة أو المعول عليه 90
رابعا: سعر الكلفة الضريبية 90
خامسا: السعر الآني 90
سادسا: السعر الإسمي..... 91
سابعا: السعر الحقيقي 91
ثامنا: السعر الرسمي أو الإداري 91
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأسعار النفطية 91
أولا: الطلب على 92
ثانيا: العرض النفطي..... 96
المبحث الثالث: تقلبات أسعار النفط،الأسباب والإنعكاسات..... 101
المطلب الأول: مسار تطورات وتقلبات أسعار النفط 102
أولا: تطورات أسعار النفط حتى بداية خمسينيات القرن العشرين..... 102
ثانيا: تطورات أسعار النفط في ظل تراجع الشركات النفطية العالمية وظهور منظمة الأوبك 105
ثالثا: تطورات أسعار النفط في ظل زوال السيطرة الاحتكارية للشركات الكبرى..... 107
المطلب الثاني: انعكاس تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول العربية النفطية..... 115
أولا: تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية..... 115
ثانيا: تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على إجمالي الصادرات للدول العربية النفطية 116
ثالثا: تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على الموازنة العامة للدول العربية النفطية 117
خلاصة الفصل 123

الفصل الثالث: الأهمية الاستراتيجية لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري وانعكاسات تقلبات أسعار النفط عليها
تمهيد 126
المبحث الأول: الدور الاستراتيجي لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري 127
المطلب الأول: الخلفية التاريخية لقطاع المحروقات في الجزائر 127
أولا: اكتشاف المحروقات في الجزائر 127
ثانيا: تطور استغلال المحروقات في الجزائر 129
المطلب الثاني: إمكانات الجزائر من المحروقات 134
أولا: إحتياطات الجزائر من النفط الخام والغاز الطبيعي 135
ثانيا: إنتاج الجزائر من المحروقات 137
ثالثا: تصدير المحروقات في الجزائر 139
المطلب الثالث: أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري 142
أولا: تقلبات أسعار النفط ومشتقاته وتأثيرها على الإيرادات الإجمالية للمحروقات في الجزائر 142
ثانيا: مساهمة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري 147
المبحث الثاني: تطور هيكل الموازنة العامة في ظل تقلبات أسعار النفط 158
المطلب الأول: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على تطور النفقات العامة خلال الفترة (1980–2016) 158
أولا: تطور النفقات العامة خلال فترة التخطيط (1980–1989) 159
ثانيا: تطور النفقات العامة خلال الفترة الانتقالية (الانتقال نحو اقتصاد السوق) (1990–1999) 163
ثالثا: تطور النفقات العامة خلال فترة الإنعاش الاقتصادي (2000–2016) 165
المطلب الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة خلال الفترة (1980–2016) 173
أولا: تركيبة الجباية البترولية 173
ثانيا: محددات الجباية البترولية 174
ثالثا: أهمية الجباية البترولية في تمويل إيرادات الموازنة العامة 183
المبحث الثالث:انعكاسات تقلبات أسعار النفط على فائض الجباية البترولية وتوازن الموازنة العامة 191
أولا: ماهية صندوق ضبط الموارد 191
ثانيا: مبررات نشأة صندوق ضبط الموارد 193
ثالثا: تطور موارد واستخدامات صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000–2016) 193
المطلب الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (1980–2016) 196
أولا: تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (1980–1989) 196
ثانيا: تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (1990–1999) 197
ثالثا: تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2000–2016) 198
خلاصة الفصل 202

الفصل الرابع: قياس تأثيرات تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1980–2016)
تمهيد 204
المبحث الأول: الدراسات السابقة للموضوع ومتغيرات الدراسة 206
المطلب الأول: الدراسات السابقة للموضوع 206
المطلب الثاني: تقديم متغيرات الدراسة 211
أولا: رصيد الموازنة العامة 211
ثانيا: سعر النفط 214
ثالثا: رصيد الميزان التجاري 215
رابعا: سعر الصرف 216
المبحث الثاني: منهجية الدراسة القياسية وتحليل نتائجها 218
المطلب الأول: استقرارية السلاسل الزمنية 219
المطلب الثاني: تقدير النموذج وتحليل نتائج الدراسة القياسية 222
أولا: اختبار التكامل المشترك 222
ثانيا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM) 224
ثالثا: الاختبارات التشخيصية للنموذج 228
رابعا: تحليل تجزئة التباين 229
المبحث الثالث:استراتيجية الحد من تأثيرات تقلبات أسعار النفط وضمان تحقيق توازن الموازنة العامة 231
المطلب الأول: أبعاد التسيير الناجع لقطاع الطاقة 231
المطلب الثاني: إصلاح بنود الموازنة العامة 232
أولا: ترشيد الإنفاق العمومي 232
ثانيا: تنمية وتعزيز الإيرادات العمومية 236
المطلب الثالث: اتّجاهات أخرى لضبط التوازنات الكلية 241
خلاصة الفصل 244
الخاتمة العامة 246
قائمة المصادر والمراجع 253
قائمة الملاحق 269

قائـمة الجـداول

والأشكال

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور الطلب العالمي على مصادر الطاقة الأولية للفترة الماضية والمتوقعة مستقبلا (2000-2035)	72
02	تطور نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية النفطية خلال الفترة (2010-2015)	76
03	تطور نسبة مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات في الدول العربية النفطية خلال الفترة (2010-2015)	77
04	تطور نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات في الدول العربية النفطية خلال الفترة (2010-2015)	78
05	تطور نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة في الدول العربية النفطية خلال الفترة (2010-2015)	79
06	الشركات النفطية العملاقة "السبعة الكبار أو الشقيقات السبع"	84
07	الدول المنتجة للنفط خارج أوبك	87
08	تطور الطلب العالمي على النفط خلال الفترة (2000-2016)	92
09	تطور إجمالي الاحتياطي العالمي المؤكد للنفط خلال الفترة (2000-2016)	97
10	تطور الإنتاج العالمي من النفط الخام خلال الفترة (2000-2016)	100
11	تطور الاحتياطات المؤكدة للنفط الخام والغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	135
12	مناطق تواجد الغاز الصخري في الجزائر	136
13	تطور إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	137
14	تطور إنتاج المشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)	138
15	تطور الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)	139
16	تطور حجم صادرات الجزائر من المحروقات خلال الفترة (1997-2016)	140
17	تطور المعدل السنوي لسعر صحاري بلند في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	143
18	تطور عائدات صادرات المحروقات في الجزائر تبعا لتطور أسعار النفط خلال الفترة (1990-2016)	144
19	تطور عائدات صادرات المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	145
20	تطور مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1990-2016)	147
21	تطور مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات خلال الفترة (1990-2016)	151
22	تطور وضعية الميزان التجاري تبعا لتطور أسعار النفط خلال الفترة (1990-2016)	154
23	تطور احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	156

24	تطور النفقات العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (1980-1989)	160
25	تطور النفقات العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (1990-1999)	163
26	تطور النفقات العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016)	166
27	تخصيصات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	167
28	محاور برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	169
29	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)	171
30	تطور حاصل الجباية البترولية الإجمالية في الجزائر تبعا لتقلبات أسعار النفط خلال الفترة (1980-2016)	175
31	تأثير تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الجباية البترولية الإجمالية خلال الفترة (1980-2016)	180
32	تطور مساهمة الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)	184
33	تطور مساهمة الجباية البترولية الموازنية في تغطية النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)	188
34	تطور موارد واستخدامات صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2016)	194
35	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (1980-1989)	196
36	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (1990-1999)	197
37	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016)	199
38	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)	212
39	تطور سعر النفط الجزائري "صحاري بلند" خلال الفترة (1980-2016)	214
40	تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)	215
41	تطور أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1980-2016)	216
42	نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات النموذج باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF	220
43	نتائج اختبار تحديد عدد فترات التأخر	223
44	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون بين متغيرات الدراسة	223
45	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM بطريقة OLS	225
46	الاختبارات التشخيصية لنموذج الدراسة	228
47	نتائج تحليل خطأ التنبؤ لمتغير رصيد الموازنة العامة	229

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	توزيع الطلب على المنتجات النفطية حسب استخدامات قطاع النشاط الاقتصادي في العالم خلال الفترة الماضية والموالية المتوقعة (1990-2030)	75
02	النمو الاقتصادي العالمي والطلب العالمي على النفط للفترة (2011-2015)	94
03	النمو الاقتصادي العالمي خلال عامي 2014 و2015	94
04	تطور أسعار النفط والأزمات النفطية	115
05	تأثير تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية خلال الفترة (1990-2016)	116
06	تأثير تقلبات أسعار النفط على إجمالي الصادرات للدول العربية النفطية خلال الفترة (1995-2016)	117
07	تأثير تقلبات أسعار النفط على إجمالي الإيرادات العامة للدول العربية النفطية خلال الفترة (1990-2016)	119
08	تأثير تقلبات أسعار النفط على إجمالي النفقات العامة للدول العربية النفطية خلال الفترة (1990-2016)	120
09	تطور مساهمة مختلف القطاعات في إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	150
10	تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2016)	153
11	تأثير تقلبات أسعار النفط على حاصل الجباية البترولية الإجمالية في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)	176
12	تطور السلسلة الزمنية لرصيد الموازنة العامة في الجزائر	213
13	تطور السلسلة الزمنية لسعر النفط	214
14	تطور السلسلة الزمنية لرصيد الميزان التجاري	216
15	تطور السلسلة الزمنية لسعر الصرف	217

قائمة المختصرات

المختصرات	اللّغة الأجنبية	اللّغة العربية
IEA	International Energy Agency	وكالة الطاقة الدولية
API	The American Petroleum Institute	معهد البترول الأمريكي
ENI	Ente Nazionale Idrocarburi	الوكالة الوطنية للمحروقات
OPEC	Organization Of The Petroleum Exporting Countries	منظمة الدول المصدرة للبترول
OAPEC	Organization Of Arab Petroleum Exporting Countries	منظمة الدول العربية المصدرة للبترول
OCDE	The Organisation For Economic Co-Operation And Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
CIF	Cost. Insurance. Freight	مصاريف النقل، التأمين والشحن
WIT	West Texas Intermediate	غرب تكساس الوسيط
BP	British petroleum	بريتيش بيتروليوم
SN REPAL	Société Nationale De Recherche Et D'exploitation De Pétrole En Algérie	الشركة الوطنية للبحث واستغلال بترول الجزائر
CFP	Compagnie Francaise de Pétrole	الشركة الفرنسية للنفط
ARCH	Autoregressive Conditional Heteroskedasticity	نموذج التباين المشروط للانحدار الذاتي
ADF	Augmentation Dickey Fuller	ديكي فولر الموسع
VAR	Vector Auto Regressive	نموذج الانحدار الذاتي
OLS	Ordinary Least Squares	طريقة المربعات الصغرى
VECM	Vector Error Correction Model	نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي

مقدمة عامة

لم يحظ أي حقل من حقول المعرفة بظروف عدم اليقين مثلما حظي موضوع النفط، فمن حيث الأصل وظروف التكوين ما زال منتدى للجدل بين العلماء، ومن حيث النضوب من كوكب الأرض مازال غيبا غير مؤكد وغير مقروء.

عرف الإنسان النفط منذ القدم وربما منذ بداية الحياة الإنسانية على الأرض، لقد كان النفط في واقع الأمر الأساس الحقيقي الذي ساعد على تطوير الحياة، وإنّه بالتأكيد محور دوران التقدم البشري في الماضي والحاضر ولسنين طويلة قادمة، ولكن النفط في نفس الوقت كان أداة للسيطرة والتمييز والحروب، وما زال المحرك لآليات السياسة والاقتصاد.

هذه الأهمية المسجلة للنفط في الاقتصاد العالمي جعلت أسعاره محل اهتمام باستمرار، سواء من حيث كيفية تحديدها، أو في تأثير القوى الفاعلة فيها، ولا سيما تأثير تقلبات هذه الأسعار التي تتميز بعدم الثبات على اقتصاديات الدول والنشاط الاقتصادي ككل، بالإضافة إلى اهتمامات أخرى ترتبط بتوقع اتّجاهات الأسعار على المديين المتوسط والطويل، فموضوع تسعير النفط هو من أكثر الموضوعات إثارة للجدل وإحاطة بالغموض وبصرف النظر عن أي اعتبارات قد تشير بسعر أو بآخر، فإنّ هناك اعتبارات أخرى عديدة تلعب دورا هاما للغاية في تحديد أسعار هذه المادة الطاقوية، إلى حد أنّ فهم عملية التسعير وإدراك المغزى وراء سعر معين أو غيره كانا دائما أمران يصعبان على فهم الكثيرين من خارج الصناعة البترولية، بل وحتى من داخلها أحيانا.

إنّ السمة البارزة في حقل المحروقات المرتبطة بعدم استقرار الأسعار أفضت دائما إلى ظروف تتسم بعدم اليقين في إعداد الموازنات العامة بالدول النفطية، وباعتبار أنّ الموازنة العامة هي برنامج عمل متفق عليه يتضمن تقدير للإنفاق العام للدولة ولمواردها لفترة لاحقة، تلتزم به الدولة وتكون مسئولة عن تنفيذه، وأمام تحدي اتّجاه النفقات العمومية نحو الارتفاع بشكل مستمر في كثير من الدول – ولا سيما النفطية منها – المرتكزة على توجه الأسعار بدورها نحو الارتفاع مع توجيه هذه الزيادة حول مشروعات البنية التحتية المادية والاجتماعية الداعمة للنمو، بدون إيلاء اهتمام أكبر إلى جودة الإنفاق، وبالرغم من اعتماد كثير من هذه الدول على سعر متحفظ للنفط في إعداد الموازنة العامة، إلاّ أنّه كان هناك نقص في عدم وجود إرشادات صريحة حول كيفية إنفاق الإيرادات الإضافية أو ما إذا كان سيتم إنفاقها أصلا أو الاحتفاظ بها، لأنّ واقع استخدام الإيرادات الإضافية الآنية في تغطية مستحقات دائمة قد يصعب أو يستحيل التراجع عنه في حالة اتّجاه أسعار النفط نحو الانخفاض، وهو وضع اقتصادي هش يؤدي إلى ظهور عجز بالموازنة العامة قد يأخذ صورة العجز البنيوي الذي يظهر في نهاية السنة المالية نتيجة زيادة في الإنفاق غير مصاحبة لزيادة الإيرادات العامة، وهو العجز الذي قد لا تنفع معه إجراءات التقشف في الإنفاق العمومي وترشيده.

إنّ الجزائر كغيرها من الدول النفطية، أدت إيرادات المحروقات فيها ولا تزال تؤدي دورا محوريا ضمن الحياة العامة ككل، لاسيما في الشأن الاقتصادي، حيث ساهمت العوائد المالية للنفط في تمويل التنمية وإحداث تحولات اقتصادية واجتماعية ملحوظة، إذ استخدمت عائدات المحروقات في تحديث البنية التحتية، وتغطية جزء كبير من الإنفاق العام وتأمين احتياجات النقد الأجنبي للوفاء بالالتزامات المالية اتّجاه الخارج (واردات، أقساط الدين وخدمته...) بالإضافة إلى تمكين الجزائر من تحقيق احتياطات نقدية معتبرة بالعملة الوطنية والأجنبية لفترة من الزمن.

وباعتبار أنّ سوق النفط العالمية هي الأكثر تقلبا، وأنّ التحول المفاجئ في الأسعار وما يليه من ركود وتحسن في النشاط الاقتصادي، أوضاع يستعصى على صناع السلطات العامة إدارتها بفاعلية، فإنّ التقلب في الأسعار كثيرا ما مارس ضغطا بليغا على الموازنة العامة للدولة، ومرد ذلك أنّ مستوى الإنفاق العمومي يتأثر سلبا وإيجابا مع حجم الإيرادات العمومية التي تتجسد في جزء مهم منها من الإيرادات النفطية (الجباية البترولية)، وبهذا فإنّ مستويات النفقات والإيرادات العامة ومن ثم توازن الموازنة العامة بالجزائر ظلت بشكل عام تابعة ومتأثرة بشدّة بتحركات أسعار النفط، إذ وكنتيجة للاعتماد المفرط على الريع النفطي لتمويل الأعباء العامة والتنمية الاقتصادية فإنّ الواقع الاقتصادي دوما ما يتأثر بصورة سريعة ومباشرة بالتغيرات التي تطرأ على هذا الريع سواء بالانخفاض أو الارتفاع. ومن خلال هذه الأطروحة سنحاول إبراز وتحليل الارتباط القائم بين الاقتصاد الجزائري والمحروقات بشكل عام، مع التركيز على تأثر رصيد الموازنة العامة بتقلبات أسعار النفط.

- **الإشكالية الرئيسية:**

على ضوء ما سبق فإنّنا ارتأينا أنّ السؤال الذي يطرح كإشكالية رئيسية لهذا البحث هو كالتالي:

❖ **كيف تؤثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر؟**

يتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من **الأسئلة** ارتأينا أن نوجزها على النحو الآتي:

- كيف تطور النظر للموازنة العامة للدولة وضوابطها في الفكر المالي والاقتصادي؟
- ما هي أهم التطورات التي شهدتها أسعار النفط في الأسواق العالمية، وكيف كانت تأثيراتها على الاقتصاديات النفطية، لاسيما العربية منها؟
- ما هو موقع قطاع المحروقات وكيف يؤثر في الاقتصاد الجزائري؟
- كيف يمكن قياس تأثير تقلبات أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة في الجزائر، وكيف السبيل إلى تخفيض مستوى التأثير؟

- **فرضيات البحث:**

للإجابة على الأسئلة السابق ذكرها ارتأينا صياغة الفرضيات التالية:

- تتميز أسعار النفط بعدم الثبات وحدّة التقلبات، وذلك بسبب تعدد العوامل المؤثرة فيها، وهو ما ينعكس على اقتصاديات الدول بالسلب والإيجاب؛
- يرتبط الاقتصاد الجزائري ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، ولذلك نجد أنّ تقلبات أسعار النفط لها تأثير كبير على مختلف التوازنات الاقتصادية؛
- يمكن أن يظهر تأثير تقلبات أسعار النفط على توازن الموازنة العامة في الجزائر في المدى الطويل.

- **أهمية الدراسة:**

يكتسي موضوع دراستنا أهمية كبيرة انطلاقا من المكانة الهامة والمميزة التي يحتلها النفط في الاقتصاد العالمي بصفة عامة واقتصاد البلدان النفطية بصفة خاصة، وكذا الأهمية التي تكتسيها الموازنة العامة باعتبارها المرآة العاكسة لنشاط الدول، حيث سنسلط الضوء في دراستنا على أهم التأثيرات التي تخلفها تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر قطاع المحروقات فيه مصدر أساسي للدخل الوطني والإيرادات العامة، إذ أنّ المعرفة المسبقة بالتأثيرات الناجمة عن تقلبات أسعار النفط سوف تساهم في توجيه السّياسات الاقتصادية للدولة بما يتوافق مع توفير الظروف الملائمة لكبح التأثيرات السّلبية وتحقيق أهداف التّنمية المستديمة.

- **أهداف الدراسة:**

- إدراك وفهم آليات تسعير النفط في السوق العالمية، مع تتبع مسار تطور أسعار النفط منذ اكتشاف النفط كسلعة تجارية إلى غاية العام 2016؛
- محاولة التعرف على أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط في السوق الدولية؛
- إبراز المكانة الإستراتيجية التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، من خلال إبراز مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام، إجمالي الصادرات وكذا دوره في تكوين الاحتياطات الأجنبية؛
- تحليل تطور هيكل الموازنة العامة (النفقات والإيرادات العامة) في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط؛
- تحديد نسبة مساهمة تقلبات أسعار النفط في تفسير التغيرات التي تحدث على مستوى رصيد الموازنة العامة في الجزائر؛
- اقتراح بعض السبل الكفيلة بمواجهة التأثيرات غير المرغوب فيها لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة؛
- محاولة إضافة دراسة علمية إلى مجموع الدراسات السابقة في إطار الاقتصاد النفطي والاقتصاد الجزائري.

- **حدود الدراسة:**

يعتبر نطاق الدراسة محددا في البحث عن محددات سعر النفط وتتبع تقلباته وتأثيراته على الموازنة العامة في الجزائر. وبالنسبة للحدود الزمانية للدراسة فقد وقع اختيارنا على الفترة (1980- 2016)، انطلاقا من أنّ هذه الفترة شهدت تحولات في النهج الاقتصادي المتبع (اشتراكية، التحول لاقتصاد السوق)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنّ الفترة المستهدفة شهدت صدمات وطفرات على مستوى أسعار النفط بالأسواق العالمية (بداية بأزمة 1986 مرورا بأزمة 1990 وصدمة سنتي 2008 و2009 وأخيرا أزمة أواخر سنة 2014).

- **منهج الدراسة:**

إتّباعا لضوابط منهجية البحث العلمي المتعارف عليها في الدراسات التطبيقية، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار مدى صحة وتحقق فرضياتها، تم اعتماد المنهج الاستقرائي انطلاقا من جمع البيانات المتعلقة بأسعار النفط وملاحظة الظواهر المرتبطة بها من أجل الربط بينها وبين مجموعة من العلاقات الكلية العامة (عجز الموازنة العامة) ومحاولة تفسيرها، والمنهج الإحصائي الموظّف لمجموعة من الأساسيات المتنوعة المستعملة لجمع المعطيات الإحصائية وتحليلها رياضيا لغرض إعطاء تصوّر لهيكل العلاقات السّائدة بين المتغيرات ومحاولة قياس وتكميم حجم التأثيرات المترتبة عن تقلبات أسعار النفط.

- **هيكل الدراسة:**

ارتأينا تقسيم دراستنا إلى أربعة فصول، تسبقهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة عامة، وعليه جاء هيكل الدراسة على النحو الآتي:

تطرقنا في الفصل الأول **للإطار النظري للموازنة العامة للدولة** من خلال ثلاثة مباحث، حيث رصدنا في المبحث الأول أهم التطورات التي عرفتها فكرة ومفهوم الموازنة العامة في ظل الفكر الاقتصادي، ثم استعراضنا أهم المبادئ والأساسيات التي تحكم الموازنة العامة في المبحث الثاني، لننتقل في المبحث الأخير إلى عرض هيكل الموازنة العامة (النفقات والإيرادات العامة) وتطور مفهوم توازنها.

بينما خُصص الفصل الثاني لاستعراض أهم **التقلبات التي شهدتها أسعار النفط في الأسواق العالمية وأهم العوامل المؤثرة فيها** وذلك من خلال ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في أولها لعموميات حول الاقتصاديات النفطية مع التركيز على أهمية النفط في اقتصاديات الدول النفطية، لاسيما العربية منها، ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط في السوق الدولية، لنعرض في المبحث الأخير أهم التقلبات التي شهدتها أسعار

النفط في السوق الدولية منذ اكتشاف النفط تجاريا إلى غاية العام 2016 ومدى تأثير هذه التقلبات على اقتصاديات الدول العربية النفطية.

أما بخصوص الفصل الثالث، فقد تضمن دراسة تحليلية **للأهمية الإستراتجية لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري وانعكاسات تقلبات أسعار النفط عليها**، حيث أشرنا في البداية إلى الأهمية الإستراتيجية لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، ثم عرضنا في المبحث الموالي تطور كل من النفقات والإيرادات العامة في الجزائر منذ سنة 1980 إلى غاية سنة 2016 في ظل تقلبات أسعار النفط، لننهي الفصل بتحليل انعكاسات تقلبات أسعار النفط على فائض الجباية البترولية وتوازن الموازنة العامة خلال ذات الفترة.

أما في الفصل الأخير، حاولنا إنجاز **دراسة قياسية نبرز فيها مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)**، وذلك بغية معرفة مدى استجابة رصيد الموازنة العامة في الجزائر للتقلبات الحاصلة في أسعار النفط، وذلك بداية بعرض بعض الدراسات والبحوث الأكاديمية التي تطرقت إلى موضوع تأثير أسعار النفط على اقتصاديات الدول لنقوم في المبحث الموالي بتقديم مراحل ونتائج الدراسة التطبيقية لنقدم على ضوء قراءة وتحليل نتائج هذه الدراسة القياسية بعض النقاط والاقتراحات في شكل إستراتيجية وطنية لمعالجة الاختلال القائم في الاقتصاد الوطني.

لننهي الدراسة بخاتمة عامة تُحوصل أهم النتائج المتوصل إليها في الجانب النظري، التحليلي والتطبيقي وتتضمن الإجابة على الإشكالية المطروحة ومختلف التساؤلات، مع تقديم توصيات نعتقد من خلالها أنّها كفيلة بمعالجة الاعوجاج الحاصل في الاقتصاد الجزائري، لنشير في الأخير إلى أهم الآفاق التي يمكن من خلالها توسيع نطاق البحث.

الفصل الأول

الإطار النظري للموازنة العامة للدولة

تمهيد:

يُعتبر دور الدولة من أهم المواضيع التي نالت حظا وافرا من النقاشات في الحياة الاقتصادية وذلك نتيجة للتحولات الكبرى التي عرفها، ففيما اتّجه الفكر الكلاسيكي إلى حصر دور الدولة في وظائف محددة مما جعلها دولة حيادية لا تتدخل في الحياة الاقتصادية يقتصر دورها في الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالوظائف التقليدية، اتّجه الفكر الحديث إلى منحى آخر لبلورة دور الدولة، ويعود ذلك إلى الأزمة الاقتصادية الكبرى التي لعبت دورا كبيرا في إرساء مفهوم الدولة المتدخلة، حيث أفرز الكساد الاقتصادي مشكلات اقتصادية عديدة، مما دفع الأفراد إلى مطالبة حكوماتهم بضرورة التدخل في الميدان الاقتصادي لرفع مستوى المعيشة، وبهذا فقد تطور دور الدولة، فبعدما كان نشاطها مقتصرا على ضمان الأمن الداخلي والدفاع الخارجي، امتد هذا النشاط فشمل ميادين الخدمات العامة من رعاية الصحة العامة، نشر التعليم وزيادة أسباب الرفاهية الاجتماعية.

لقد كان لمفهوم الموازنة العامة ومجالاتها وأدواتها النصيب الأوفر من تطور دور الدولة، باعتبار الموازنة العامة المرآة العاكسة لنشاط الدولة، فأصبح دورها يأخذ أبعادا جديدة، حيث أصبحت اليوم أداة فعالة بيد الدولة تستخدمها من أجل تحقيق أهدافها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وقد انعكس ذلك بصورة واضحة على القواعد والإجراءات المتبعة في إعدادها وتحضيرها، كما أسفر عن ظهور صور متعددة لها تختلف من حيث هيكلها وتخطيطها، وفي سبيل السعي لتغطية النفقات المتزايدة لجأت الدولة إلى مصادر للإيرادات كانت إلى وقت قريب غير مرغوب فيها.

مما سبق سنستعرض في هذا الفصل تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة ضمن الفكر الاقتصادي بإلقاء الضوء على أهم الأفكار التي تطرقت لهذا الموضوع، بالإضافة إلى التطرق لأهم المفاهيم والمبادئ الأساسية التي تحكم الموازنة العامة وفي الأخير سنعرف بهيكل الموازنة العامة (النفقات العامة والإيرادات العامة) وتطور مفهوم توازنها.

المبحث الأول: تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة في الفكر الاقتصادي

لقد ظهرت الموازنة العامة عمليا بظهور الدولة، وعرفت عدّة تطورات قبل أن تأخذ شكلها ومضمونها الحديث فقد تأثرت فلسفتها خلال فترات تطورها بالمذاهب السائدة وتصورها لطبيعة الدولة ومدى تدخلها في الحياة العامة وقد مرت عملية الموازنة بمراحل عديدة من التطور، في كل مرحلة تعكس العلاقات التشريعية والتنفيذية وكل مرحلة تقود إلى الثانية وتساهم في تراكم ارث قيم من الخبرة التطبيقية وتطوير الأسس والمعايير الدستورية والقانونية والإدارية الشائعة لإحداث التغيرات المناسبة لإصلاح الفكرة[1]، وباختلاف المراحل التاريخية والمذاهب الإيديولوجية وطبيعة الأنظمة السائدة ومدى تطور التشريع فيها، تتعدد المفاهيم والتعاريف التي تحاول توضيح طبيعة الموازنة العامة للدولة وإبراز خصائصها.

المطلب الأول: تطور فكرة الموازنة العامة

لقد عرف الفكر المالي فكرة الموازنة بين إيرادات الدولة ونفقاتها منذ القدم، فقد ارتبطت فكرة الموازنة وتطورها بوجود الدولة وتطور وظائفها، حيث أنّ الموازنة بين ما تجبيه الدولة من موارد، وما تنفقه منها من أموال لتوفير ما تشبع به الحاجات العامة، عرفت عمليا منذ أن عرف الإنسان الدولة. فقد حوت بعض مؤلفات أرسطو وأفلاطون فقرات كثيرة تتعلق بمالية الدولة والأصول التي يجب أن تقوم عليها[2]. كما تضمن الفكر الإسلامي من خلال ما ورد في القرآن الكريم إشارة واضحة إلى إقرار النظرة المستقبلية للأمور، بناء على الظروف والمعطيات السائدة، فقد تولى سيدنا يوسف عليه السلام تسيير الأمور المالية للدولة بمصر وأوصى بتدابير من شأنها توفير السلع الضرورية لإشباع الحاجات العامة المستقبلية.

أولا: تطور فكرة الموازنة العامة في الغرب

إنّ مدى ارتباط مفهوم الموازنة العامة بتاريخ الضرائب وأوجه الإنفاق من جهة، وبالتمثيل النيابي ودوره في الموافقة على فرض الضرائب وحقه في مراقبة أوجه الإنفاق من جهة ثانية، يعطينا فكرة عن جذور هذا المصطلح التي تمتد إلى العصور الماضية[3].

فلقد ظلت البلاد الغربية إلى غاية بداية القرن الثامن عشر جاهلة للمفهوم الشائع اليوم للموازنة العامة حيث كانت الدول الأوروبية طوال الفترة السابقة لا تفصل المالية العامة للدولة عن المالية الخاصة للحاكم، بل كانت الأموال تختلط في خزانة واحدة بحيث تعتبر الإيرادات والنفقات العامة من الأموال الخاصة للحاكم، ولم يكن هناك

---

[1]. جمال لعمارة، "**تطور فكرة الموازنة العامة للدولة**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2001، ص101.

[2]. حسن عواظة، "**المالية العامة**"، الطبعة السادسة، دار النهظة العربية، بيروت، 1983، ص 6.

[3]. ناضم محمد الشمري ومحمد موسى الشروق، "**مدخل في علم الاقتصاد**"، دار زهران للطباعة والنشر،عمان، الأردن، 2000، ص 54.

تفريق واضح بين النفقات العامة التي تُستخدم لإشباع الحاجات الخاصة لأسرة الحاكم وحاشيته، وتلك التي تُستعمل لتمويل الحاجات العامة للمجتمع، وكذلك الحال بالنسبة للإيرادات التي تُجمع من أفراد الشعب على اختلاف مستوياتهم وطبيعة أعمالهم[1]، فقد كان الحاكم حر في إنفاق وجباية الأموال حسب حاجاته لعدم وجود ضوابط تشريعية تحُدُ من سلطاته ولذلك نجده عند فرض الضرائب في الظروف الاستثنائية يسعى إلى الحصول على موافقة حاشيته ومستشاريه وممثلي الأمة، وقد يتجاهل ذلك باعتباره المسؤول الأول للرقابة على الإنفاق والجباية[2].

إنّ تنظيم المالية العامة في الدول الغربية على الأسس والمبادئ المتعارف عليها اليوم جاء نتيجة لتطور الحياة وإسراف بعض الحكام في تحصيل الضرائب وإرهاق الشعوب أو التضييق عليهم، مما أدى إلى تنامي الاحتجاج والغضب الشعبي في شكل ثورات تسعى إلى وضع حد لسلطة الحاكم في فرض الضرائب وفي طريقة جبايتها وإنفاقها مما أدى إلى نشوء حق الشعب في مناقشة محتويات الموازنة العامة واعتمادها، وقد كان لهذا أثر على ظهور الموازنة العامة وتطورها في الدول الأوروبية وفق ثلاثة مبادئ أساسية هي:

1.مبدأ اعتماد البرلمان للإيرادات العامة: ففي القرون الوسطى، في انجلترا، كان الملك حرا في الإنفاق كيفما يشاء عندما كان يغطي نفقات المملكة من عائدات أملاك التاج الخاصة، كما كان يحق له أن يفرض على الشعب ضرائب استثنائية تزول بزوال الحاجة إليها بعد موافقة ممثلي الأمة على ذلك[3]. ونتيجة لتضخم نفقات الدولة وزيادة أعباء الأموال من أفراد الشعب بسبب تزايد الحاجة للأموال وخاصة في أوقات الحروب وبفعل الإسراف في الإنفاق اضطر الملك إلى الاستعانة بالضرائب أكثر من ذي قبل، وحاول مرات عديدة أن يتجاهل ممثلي الأمة فرد عليه البرلمان بتقرير عدم قانونية كل ضريبة تجبى دون موافقته وكان أن نتج عن ذلك إصدار الملك شارل الأول ولأول مرة في سنة 1628 "وثيقة إعلان الحقوق"« Bill Of Rights » حيث قرر فيها ضرورة موافقة ممثلي الشعب على ما يُفرض من ضرائب[4]، وقد أخذت البرلمانات المتعاقبة ترفع من درجة معارضتها لإطلاق حرية الملك في الإنفاق والجباية بغية تحديد سلطاته، مما اضطر الملك وليام الثالث إلى إصدار "دستور الحقوق" في عام 1688 حيث تقرر المبدأ الشهير"لا ضرائب بغير تمثيل"، أي عدم قانونية أي ضريبة تُحصل دون موافقة البرلمان الذي يُحدد مقدارها ومواعيدها وكيفية تحصيلها، وبهذا تأكد حق البرلمان في اعتماد الضرائب[5].

---

[1]. خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، "**أسس المالية العامة**"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص 269.

[2]. فهمي محمود شكري، "**الموازنة العامة ماضيها وحاضرها ومستقبلها بين النظرية والتطبيق**"، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1990، ص 13.

[3]. عبد اللطيف قطيش، "**الموازنة العامة للدولة**"، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2005، ص08.

[4]. LALUMIERE Pierre, «**Les Finances Publiques**», Armand, Colin, Paris, 1986, p 32.

[5]. منير الحمش، "**دراسات في المالية العامة واتجاهاتها الحديثة**"، مؤسسة الوحدة، دمشق، 1986، ص 228.

أما في فرنسا، فقد مرت الموازنة العامة بنفس المراحل التي مر بها نشوءها في انجلترا، حيث ظهرت الموازنة بشكلها الواضح إثر الثورة الفرنسية، ففي سنة 1789 أصدرت الجمعية الفرنسية التأسيسية قراراتها من خلال "وثيقة الإنسان" التي جاء فيها:" إنّ من حق الشعب مباشرة أو بواسطة ممثليه أن يتأكد من ضرورة الضرائب وأن يوافق عليها بحرية ويراقب تطبيقها ويقرر أساسها ونسبتها وطريقة جبايتها ومدتها"[1]، حيث تم إلغاء الامتيازات والحقوق الإقطاعية أي الحد من الامتيازات التي كان يستفيد منها الأمراء والنبلاء، وتلا ذلك دستور 1793 الذي نص على أنّه:" لا يمكن فرض أي ضريبة إلاّ في سبيل المصلحة العامة، ولجميع المواطنين أن يسهموا في فرض الضرائب ويراقبوا استعمالها ويطلبوا بيانات عنها"[2]، وبهذا تأكد حق البرلمان في اعتماد الضرائب، ولم يلبث هذا الحق حتى شمل بقية الإيرادات الأخرى وانتقل من انجلترا وفرنسا إلى غيرهما من الدول.

2. مبدأ اعتماد البرلمان للنفقات العامة: لقد كانت حرية الملك مطلقة عندما كان يغطي نفقات العرش ونفقات الدولة مما تدره عليه أملاكه الخاصة، لكن الأمر تغير عندما أصبح الملك يستعين بالأموال العامة لتغطية مختلف النفقات والبرلمان يناقشه في كل مرة في الضرائب الجديدة ويستفسر عن الأسباب الداعية لأوجه الإنفاق المختلفة[3] ولقد نتج عن حق البرلمان في الموافقة على فرض الضرائب وجبايتها حقه في متابعة أوجه نفقات حصيلتها، واقتصر في بداية الأمر على متابعة النفقات الاستثنائية التي تجبى من أجلها الضرائب غير العادية وامتد هذا الحق إلى مناقشة مختلف النفقات العامة، حيث أنّ عرض قسم كبير من النفقات العامة على البرلمان لمناقشتها قبل تنفيذها لم يتحقق إلاّ بعد ثورة 1688 في انجلترا عندما تمتع البرلمان ابتداء من عام 1837 بسلطة مطلقة وحرية تامة في مناقشة جميع النفقات، قبل أن يأذن بها أو أن يرفضها.

أما في فرنسا فقد منح دستور 1791 للمجلس التشريعي حق تحديد النفقات العامة بالإضافة إلى إعطائه دون سواه سلطة ووظائف تحديد الإنفاق العمومي. وبذلك أصبح من اختصاص البرلمان اعتماد النفقات العامة بالإضافة إلى الإيرادات العامة.

3. مبدأ الاعتماد الدوري للإيرادات والنفقات العامة: لقد أصبح من اختصاص البرلمان الاعتماد السنوي للإيرادات والنفقات ما عدا مخصصات العرش وبعض أنواع النفقات والضرائب البسيطة، إذ يوافق عليها البرلمان مرة واحدة في أول عهد الملك، ولمدة حياته إذ لم تدعو الحاجة إلى تعديلها[4]، ومن هنا أخذ البرلمان يناقش برنامج الحكومة من خلال نفقاتها وإيراداتها قبل بداية كل عام ومناقشة مدى تنفيذها له بعد نهاية العام.

---

[1] MEKHANTAR Joël, « **Finances publiques** », Ed. Hachette, Paris, 1993, p 25.

[2]. السيد عطية عبد الواحد، "**الموازنة العامة للدولة (ماهيتها واقتصادياتها)**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص 278.

[3] COTTERET (Jean-Marie), « **Le budget de l'Etat** », Presses Universitaires de France, Paris, 1972, p 20.

[4]. منير الحمش، "**دراسات في المالية العامة واتجاهاتها الحديثة**"، الطبعة الثالثة، مؤسسة الوحدة، دمشق، 2005، ص 226.

إنّ الفضل في تنظيم الموازنة العامة للدولة يرجع للدستور الفرنسي لسنة 1795، حيث بدأت تأخذ شكلها الحالي فأصبحت السلطة التشريعية تأذن بالجباية والإنفاق معا ولا تعطي هذا الإذن لأكثر من سنة، كما أنّ هذا النص نظم لأول مرة عملية مراقبة الإنفاق العمومي والتخفيف من آثار التعسف والإسراف، حيث نص على إنشاء هيئة مكونة من خمسة (05) محافظين للخزينة الوطنية يوافق عليهم البرلمان لمراقبة الإيرادات وإصدار الأوامر بالصرف كما أُنشأت هيئة ثانية لا تقل أهمية عن الأولى وتتكون من خمسة (05) محافظين للمحاسبة الوطنية دورها إشعار المجلس التشريعي بالتجاوزات التي يُمكن أن تحدث، بالإضافة إلى استحداث حساب عام يشمل جميع نفقات وجميع إيرادات الجمهورية[1]، أما دستور 1814 فيرجع له الفضل في اقتباس ما كان يتميز به النظام في إنجلترا وتكيفه مع النظام الفرنسي، فأكد موافقة البرلمان على الضريبة والمساواة في الضرائب، ثم جاء دستور 1830 فأضاف فكرة الاستثناء عن قاعدة الوحدة.

وهكذا نجد أنّه من الناحية التاريخية تعتبر إنجلترا هي الأولى في معرفة فكرة الموازنة الحديثة، وتلتها فرنسا وبعد ذلك انتشرت إلى باقي دول العالم.

ويتضح من هذا العرض لنشأة الموازنة العامة في الغرب، أنّ الموازنة العامة كعنصر من عناصر مالية الدولة قد نشأت فكرتها متأخرة عن الممارسة الفعلية لعنصري علم المالية العامة الآخرين وهما النفقات العامة والإيرادات العامة وأنّ فكرة الموازنة العامة قد نشأت لضبط عمليات الإنفاق وجباية الإيراد اللازم له ولفصل مالية الدولة عن مالية الحاكم.

ثانيا: الموازنة العامة في الإسلام

إنّ فكرة الموازنة العامة ليست فكرة حديثة كما يعتقد معظم المفكرين المعاصرين، وإنّما تعود إلى عقود قديمة حيث أشار القرآن الكريم في سورة يوسف عليه السلام وضع موازنة عامة لإدارة الشؤون الاقتصادية لمصر في ذلك الوقت، لقوله تعالى: ﴿**قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الأَرْضِ إِنِي حَفِيظٌ عَلِيمٌ، وَكَذَلِكَ مَكَّنَا لِيُوسَف فِي الأَرْضِ يَتَبَوأ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاء نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاء وَلاَ نُضَيع أَجْرَ المُحْسِنين**﴾[2].

يمكننا القول أنّ أول موازنة عُرفت في الإسلام كانت في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، ذلك أنّ النبي كان يكتب كل ما يَرد إليه من الإيرادات، حيث كان يجري تقديرا لها قبل ورودها، ويتمثل ذلك في خرس الثمار وتقديرها وكتابة الصدقات وأخماس الغنائم. وكان يتولى هذه العمليات أمناء على المال، وكان يحتفظ بسجلات لكثير من أنواع النفقات التي يمكن تقديرها، مثل سجلات بأسماء المسلمين لكي توزع عليهم الأعطيات طبقا لها، ويَعدُ

[1]. فاطمة سويس، "**المالية العامة (موازنة الضرائب)**"، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005، ص 26.

[2]. القرآن الكريم، الجزء الثاني عشر، "**سورة يوسف**"، الآيتان (55) و (56).

العدة للنفقات غير المتوقعة فيدخر لها جزءا من الإيرادات العامة لمواجهتها عند حدوثها[1]، وقد صح أنّ رسول الله وسلامه عليه كان يستوفي الحساب على عماله يحاسبهم على المستخرج والمصروف.

إنّ منهجية الموازنة العامة للدولة المتعارف عليها في عصرنا الحاضر لم تُتبع في التنظيمات المالية للمجتمعات الغربية والشرقية على حد السواء، حتى بعد القرون الوسطى، وذلك أنّ الموازنة العامة في الغرب كما سبق وأشرنا كانت وليدة تطور استمر قرونا من الزمن. أما في المجتمع الإسلامي، فقد جاءت الشريعة الإسلامية منظمة ومبنية لسلطة ولي الأمر ولحقوق وواجبات الرعية، كما حددت أسس الفرائض ومواعيد تحصيلها وأساليب توزيع الموارد وأوجه إنفاقها والقواعد المنظمة لها، ومنها قاعدة السنوية والتعدد والتخصيص وهي القواعد التي تتميز بها الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي أو تلك التي تتفق فيها مع الموازنة في الفكر الغربي[2].

ومن هنا فقد وجدت في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم ومنذ فجر الإسلام أحكام شرعية تميز بين المال العام والمال الخاص، ثم تكاملت هذه الأحكام حسب تطور هذه الوقائع حتى شمل المال العام أوجها من الموارد منها الناشئ عن الحركة الحربية كالغنائم والفيء متضمنا واردات الأرض والجزية، ومنها جبايات من رعايا الدولة متمثلة في واردات واجبة الإنفاق في سبيل الله (على اختلاف صور تطبيقها و نطاقها) وواردات الزكاة .

وبعد عهد الرسول صلى الله عليه وسلم توسعت موارد الدولة بعد فرض الخراج والعشور والجزية لبيت المال* وعندما اتسعت الفتوحات الإسلامية انتظمت شؤون الإدارة المالية وتم ضبط الموارد والإنفاق وتسجيلها أخذا بفكرة الدواوين وازدادت موارد الدولة و نفقاتها[3].

وقد تناولت الشريعة الإسلامية بالتفصيل والتحديد مسألة اعتماد الإيرادات والنفقات، كالزكاة والغنيمة، حيث يتم اعتمادها من طرف السلطة الدينية، أما ما يأتي بعد ذلك من الخراج والعشور وتوظيف الأموال فإنّ المنهج الإسلامي يؤكد على ضرورة الاعتماد المسبق من السلطة التشريعية، وهي أهل العقد والاجتهاد[4].

---

[1]. حسين محمد سمحان وآخرون،" **المالية العامة (من منظور إسلامي)**"، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 166.

[2]. شوكت محمد، "**النظام الاقتصادي في الإسلام**"، الطبعة الأولى، مطبعة الترجس، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 65.

*. بيت المال تعبير استخدم في صدر الدولة الإسلامية للدلالة على المكان الذي تُحفظ فيه الأموال العامة للدولة الإسلامية إلى حين صرفها، وكان يسمى"بيت مال الله" أو "بيت مال المسلمين"، ثم بعد ذلك أصبح يُعبر عن شخصية اعتبارية لها ذمة مالية تثبت الحقوق التي لها وعليها، وقد اختلف في أول من وضع بيت المال فقيل أبي بكر الصديق رضي الله عنه وقيل عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما دون الدواوين. وعلى كل حال فبيت المال لم يعد له وجود بهذا المفهوم في العصر الحديث.

[3]. هشام مصطفى الجمل، "**دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر**"، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2007، ص 54.

[4]. سعد بن حمدان اللحياني، "**الموازنة العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي**"، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية المملكة العربية السعودية، بدون ذكر سنة النشر، ص 144.

وكمقارنة بين النظام الإسلامي والأنظمة الأخرى، فإنّ التاريخ الإسلامي يشهد أنّه ولا أحد من الخلفاء الراشدين حاول هدر المال العام أو فرض ضريبة دون موافقة لأهل الرأي أو استشارتهم، بل نجد أنّ بعضهم ذهب إلى صرف أمواله الخاصة في سبيل مجتمعه والأمثلة كثيرة، ونكتفي بمثال سيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه فمن كثرة ما أنفق من ماله سُئل عن ذلك "يا أبا بكر ما أبقيت لأهلك؟ قال: أبقيت لهم الله ورسوله" وهذا على عكس ما تميزت به المجتمعات الأخرى.

أما عن الصراع بين السلطة والشعب والذي على أعقابه ظهرت المجالس النيابية ومنه مفهوم أو فكرة إجازة الموازنة في المجتمعات الغربية، فنجد أنّ الإسلام قد فصل فيها ومنذ البداية. فالأصول المقررة في الفكر الإسلامي أنّه إذا سكتت الشريعة على النص على أمر معين، فيكون متروكا عندئذ للاجتهاد شريطة ألا يتعارض الحكم الذي يصل إليه المجتهد مع المبادئ الأساسية للإسلام، وهذا تماشيا مع المنهج الذي سار عليه الصحابة فإنْ عُرضت عليهم مسألة ما بحثوا عن حكمها في كتاب الله تعالى أولا، فإنْ لم يجدوا ففي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإنْ لم يجدوا فالاجتهاد والمشورة بينهم.

فتقرير الضرائب وتحصيلها وأوجه إنفاقها خضع في الإسلام منذ الوهلة الأولى لهذا المبدأ، الأمر الذي أعفى المجتمع الإسلامي من تلك الصراعات والتي لم تنتصر فيها المجالس النيابية على السلطة إلاّ خلال القرن الماضي ففرض أية ضريبة جديدة في الإسلام مقرون بموافقة أهل الشورى على ذلك، وبالتالي لن يكون هناك أي تعسف في فرضها مادامت الغاية هي جلب المنفعة للفرد والمجتمع، على عكس ما كان عليه في المجتمعات غير الإسلامية التي غالبا ما كان يحدث فيها ثورات بسبب ذلك[1].

أما عن مبدأ السنوية الذي سيأتي شرحه فيما بعد، فقد أخذ به النظام الإسلامي والأمثلة كثيرة ويكفينا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول).

ويتضح من الشواهد السابقة أنّ الفكر الإسلامي عرف مالية الدولة وكيفية تدبيرها قبل معرفة الموازنة العامة بكافة عناصرها في المجتمعات الغربية.

المطلب الثاني: تطور مفهوم الموازنة العامة في الفكر الاقتصادي

عرفت الجدلية الاقتصادية بين حرية السوق وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عدّة نقاشات في الفكر المعاصر. فالتدخل الحكومي في الاقتصاد أو كما تعرفها الأدبيات الاقتصادية دور الدولة في النشاط الاقتصادي من القضايا الحساسة التي احتلت ولا تزال تحتل مساحة هامة من النقاشات سواء على المستوى الأكاديمي أو على

[1]. حسين محمد سمحان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 170.

مستوى صناعة السياسة الاقتصادية، لا سيما بظهور أدوارا جديدة للدولة أعطت أهمية بالغة للسياسات العمومية التي تعبر عن الإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية من أجل الاستجابة للانشغالات العمومية[1].

وكون الموازنة العامة أداة مهمة في يد الدولة لتوجيه نشاطها الاقتصادي، وسير سياساتها العمومية، فقد مرت عبر تاريخ الفكر الاقتصادي بعدّة مراحل، كالفكر الاقتصادي الكلاسيكي في ظل النظام الاقتصادي الحر والدولة الحارسة الذي تمتعت خلاله الدولة بدور ضيق اقتصر على أداء خدمات العدالة والأمن والدفاع وكذلك الفكر الكينزى الذي منح مساحة واسعة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى الفكر الاشتراكي ذو النزعة المنتجة.

وخلال مراحل التطور هذه كانت الموازنة العامة تنتقل بين الحيادية والتأثير في النشاط الاقتصادي تبعا لتطور دور الدولة، وفيما يلي استعراض لأهم هذه الأفكار الاقتصادية في هذا المجال.

أولا: الموازنة العامة في الفكر المالي التقليدي

يُؤْمن الفكر المالي التقليدي بالتطور المتوازن للاقتصاد الوطني في ظل الأداء التلقائي لجهاز السوق وفي نطاق الحرية الاقتصادية المطلقة، بما يؤدي إلى تحديد دور الدولة في الحفاظ على هيكل الحرية الاقتصادية وأداء المهام الأساسية في المجتمع كالدفاع الخارجي، الأمن الداخلي وتسيير المرافق العمومية، وبذلك يكون دور الدولة قائم على الحياد، أي على هامش الاقتصاد الوطني بحجة الحفاظ على المصلحة الخاصة وعلى مقومات النظام المتمثلة في الهيكلة الفردية والحرية الاقتصادية وقوى السوق، دون التأثير فيها عن طريق الجباية أو الإنفاق العام، ومن هنا قامت فكرة الموازنة بالمفهوم التقليدي على مبدأ التوازن الرقمي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، ووفق هذا أعتبر ظهور العجز في الموازنة خطرا حقيقيا، لأنّ معالجته عن طريق الاقتراض تسبب أزمة مديونية دائمة، كما أنّ لجوء الدولة إلى إصدار أوراق نقدية من شأنه إحداث حالة تضخمية مستمرة.

ووفق هذه النظرية فإنّ للفائض المتحقق في الموازنة بعض المساوئ على المستوى السياسي والاقتصادي لأنّ السلطة السياسية تستخدمه عادة لأغراض انتخابية دعائية مما قد يعمل على إيجاد نفقات ذات صفة دائمة في المستقبل وإلى حدوث عجز دائم في الموازنة. أما على المستوى الاقتصادي فإنّ الفائض عبارة عن مبالغ اقتطعت من الاقتصاد تؤدي إلى تجميد جزء من القوة الشرائية، كما ينبغي أن تمول مشاريع إنتاجية في إطار الموازنة.

والواقع أنّ هذه النظرة التقليدية المحايدة تبالغ في إظهار مخاطر الاختلال في الموازنة وإيجابيات توازنها الرقمي رغم أنّ لكل الإجراءات في حالتي العجز والفائض نتائج وآثار إيجابية يمكن تحقيقها[2].

---

[1]. بن عزة محمد، "**ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015، ص 23.

[2]. قحطان السيوفي،" **اقتصاديات المالية العامة**"، دار طلاس، دمشق، 1989، ص 72.

لقد كان شكل الموازنة العامة وفلسفتها متفقين تماما مع المذهب الحر الذي كان يسود النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك المرحلة، مما جعل دور الدولة ينحصر في المهام الأساسية التقليدية، في حين تُركت أمور الاقتصاد لقوى السوق باعتبار أنّ المنافسة الحرة بين الأفراد هي الأداة المثلى لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

لقد كانت الموازنة العامة في ظل الفكر التقليدي مجرد بيان حسابي تقديري متوازن يعبر عن احتياجات الدولة الإنفاقية ووسائل تدبير الموارد اللازمة لهذا الإنفاق، خلال فترة مقبلة دون إعطاء أي اعتبار للمتغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية على المستويين المحلي والعالمي[1].

وقد استمر الوضع على حاله في الغرب حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، وما تبع ذلك من كساد رهيب وانهيار شبه كامل في النظام الاقتصادي الرأسمالي، ثم الدمار والتخريب الذي لحق معظم دول العالم من جراء الحرب العالمية الثانية، ولم تكن هذه التطورات الرهيبة والكوارث الماحقة لتمر دون أن تفرض على حكام الغرب ومفكريه أن يعيدوا النظر في الكثير من القضايا التي كانت تعتبر عندهم في حكم المسلمات، وفي مقدمتها فلسفة الدولة ومدى تدخلها في الحياة العامة للمجتمع، وهذا ما جعل النظرة التقليدية القائمة على مبدأ التوازن الرقمي للموازنة العامة تفقد أهميتها عمليا لصالح الأفكار الحديثة في علم المالية العامة التي تعتمد على فكرة التوازن العام في الاقتصاد الوطني وبذلك أصبحت الدولة تتدخل في تخطيط النظام الاقتصادي والاجتماعي لتوجيهه نحو التوازن وإنشاء مناصب شغل وتوزيع الدخل الوطني بما يحقق العدالة الاجتماعية[2].

ثانيا: الموازنة العامة في الفكر المالي الكينزي

أمام التحولات الكبرى التي عرفتها البلدان الرأسمالية وعلى رأسها أزمة الكساد العالمي (1929-1931) التي زعزعت أركان النظرية التقليدية لم تبقى أمامها مكتوفة الأيدي، وتمثل الموقف الجديد في ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك بالقدر الذي يسمح بتوجيه النشاط الاقتصادي توجيها يحقق الأهداف المسطرة.

لقد حاول جون مينارد كينز من خلال دراسته لمسببات الأزمة الاقتصادية من جهة، وقصور الفكر التقليدي عن تفسيرها من جهة ثانية، الانطلاق من النقيض لإيجاد علاج لها وما نجم عنها من كساد في السلع والخدمات. هذه المحاولة التي توجت بميلاد نظرية جديدة قامت على مجموعة من الأفكار الجديدة باستعمال أدوات تحليل جديدة اعتبرت بمثابة مذهب جديد تضمنه كتاب "النظرية العامة للتوظيف، سعر الفائدة والنقود" (1936)، حيث يرجع لها الفضل في التخلص جذريا من أفكار التقليديين برفض أسسها ومنهجها ونتائجها.

---

[1]. حامد عبد المجيد دراز، "**مبادئ الاقتصاد العام**"، الطبعة الرابعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1979، ص 358.

[2]. عادل أحمد حشيش، " **أصول الفن المالي للاقتصاد العام**،" دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، بدون ذكر سنة النشر، ص 497.

في هذا الإطار، خرجت المالية العامة من حالة العزلة المفروضة عليها من قبل المنظرين الكلاسيك اللذين قاموا بتحييدها عن المجال الاقتصادي وأخذت في لعب دور هام وحاسم في التنمية والتعديل الاقتصادي إلى جانب إعادة توزيع الدخل الوطني، وأضحت بالتالي الموازنة العامة أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية[1].

وقد تميزت الموازنة العامة في إطار الفكر الكينزي بجملة من الخصائص تمثلت أساسا فيما يلي:

1. **موازنة منتجة:** ترمي النفقات العمومية الاقتصادية إلى تمويل المشاريع الاستثمارية، الأمر الذي ينتج عنه خلق مناصب جديدة للشغل وارتفاع الإنتاج الوطني وبالتالي الدخل القومي، فقد تحولت النفقات العامة من نفقات حيادية إلى نفقات مؤثرة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، إذ أصبحت وسيلة بيد الدولة للخروج من الأزمات الاقتصادية باعتبارها حسب ما جاء به"كينز" تؤدي إلى رفع الطلب الكلي الفعال وبالتالي زيادة الإنتاج والعمالة ومستوى الدخل القومي؛
2. **إعادة النظر في التوازن الموازني:** لقد تم إعادة النظر في هذه القاعدة التي قدسها المفكرون الكلاسيك حيث اعتبر العديد من المنظرين الاقتصاديين المؤيدين لتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية أنّ "العجز الموازني أداة ملائمة للتحفيز والإنعاش الاقتصادي وهذا في ظل شروط معينة يجب توفرها"[2]؛
3. **موازنة متدخلة:** فعن طريق الموازنة العامة تأثر الدولة في الاقتصاد، حيث أصبحت تُستخدم إما لمعالجة فجوة ركودية أو فجوة تضخمية في الاقتصاد. ويمكن توضيح الآلية كما يلي:

أ) **في حالة وجود فجوة ركودية:** يظهر الكساد في الاقتصاد حينما يعاني من حالة انخفاض مستوى الطلب الكلي والمقترن بوجود بطالة، أي أنّ الاقتصاد يمر بتباطؤ وفي هذه الحالة تستخدم الموازنة بأداتيها النفقات والإيرادات العامة على النحو التالي[3]:

- إما زيادة مستوى الإنفاق الحكومي، وهو الذي نادى به كينز عند حدوث الكساد الكبير سنة 1929 فإنفاق الدولة هو بمثابة دخول للأفراد وعند زيادة دخولهم يرتفع مستوى الطلب الكلي، عندها ستلجأ المؤسسات إلى زيادة الإنتاج، وبالتالي توظيف عمال جدد مما يساهم في علاج البطالة ويدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام؛

---

[1]. LALUMIERE Pierre , « **Les Finances Publiques** », Armand Colin collection, Paris, 7éme édition,1983,p 18.

[2]. بشير ايلس شاوش، "**المالية العامة (المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري)**"، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران، الجزائر، بدون ذكر سنة النشر ص 23.

[3]. خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، "**مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**"، الطبعة الثامنة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2006، ص 327.

- وقد تقوم الدولة بتخفيض الضرائب أو إعطاء إعفاءات ضريبية على الأفراد والمؤسسات الاستثمارية، مما يساهم في الميل نحو الاستثمار وزيادة الدخول، وبالتالي رفع القوة الشرائية للأفراد وحقن الاقتصاد بمزيد من الأموال مما يؤدي إلى دوران عجلة الاقتصاد؛
- أو استخدام الحالتين معا من أجل إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.

ب) في حالة وجود فجوة تضخمية: في حالة وجود تضخم في الاقتصاد بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار فهنا تُستخدم سياسة موازنية انكماشية، وتهدف هذه السياسة إلى ضبط مستوى الإنفاق الحكومي بهدف السيطرة على مستوى الطلب الكلي وارتفاع الأسعار، وهنا تقوم الدولة بتخفيف مستوى الإنفاق العام مما ينعكس على تخفيض معدلات الاستهلاك، وبالتالي الحد من ارتفاع الأسعار وهذا يؤدي إلى ضبط التضخم، أو تقوم برفع معدلات الضرائب مما ينعكس على تراجع معدلات الدخول المتاحة وبالتالي خفض القدرة الشرائية وهذا يعني ضبط مستوى الطلب الكلي.

إنّ كينز بانتقاده للمنافسة الكاملة كوسيلة لتحقيق التشغيل الكامل عند المستوى التوازني يكون قد ألقى على الدولة مسؤولية التدخل في النشاط الاقتصادي، وهذا باستعمال كافة أدوات السياسة الاقتصادية وعلى الخصوص السياسة الموازنية. وما ساعده في استخلاص ذلك هو أنّ الإنفاق الحكومي أصبح يمثل جانبا هاما من الإنفاق الكلي بحيث تضخمت موازنات الدول بسبب الحروب وإعادة البناء، الأمر الذي قوى أثره على مستويات الأسعار والإنتاج والتوظيف[1]. وفي الفترة الأخيرة، التي تشمل العقدين الأخيرين برزت أفكار جديدة في سياسات الاستقرار تنتقد الأفكار الكينزية بناء على دراسات عملية ووقائع تطبيقية، وترى هذه الدراسات عدم فعالية السياسة الكينزية، بل تذهب إلى أبعد من هذا، حيث ترى أنّ هذه السياسات تترك آثار سيئة على الاستقرار، فهناك بعض الانتقادات الموجهة للفكر الكينزي نجملها فيما يلي[2]:

- العوامل السياسية لها دور في تحديد السياسة الموازنية المتبعة، فالاعتبارات السياسية تجعل متخذي القرار لا يميلون إلى إتّباع سياسة مقيدة بغض النظر عن حالة الاقتصاد، وذلك لأنّ السياسة التوسعية أكثر شعبية؛
- التأثيرات الثانوية للسياسة الموازنية قد تضعف من آثارها، فإحداث عجز في الموازنة العامة وتمويله عن طريق الاقتراض قد يحدث ضغطا تصاعديا على أسعار الفائدة، مما يسبب انخفاض مستوى الاستثمار فيقل الطلب الخاص على سلع الاستثمار وبعض سلع الاستهلاك، ويعرف هذا بـ"الأثر الانكماشي لعجز الموازنة" كما أن تحقيق فائض في الموازنة في حالة إتّباع سياسة تقييدية قد يحدث آثار عكسية مما يضعف فاعلية السياسة الموازنية.

[1]. عبد المنعم فوزي، "**المالية العامة والسياسة المالية**"، دار النهضة العربية، بيروت، 1972، ص 549-550.
[2]. محمد حجير،"**السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية**"، الدار القومية للطباعة والنشر، بدون ذكر بلد وسنة النشر، ص112-127.

ثالثا: الموازنة العامة في الفكر الاشتراكي

لقد تعددت المذاهب والنظريات التي تناولت الفكر الاشتراكي، إلاّ أنّ النظرية الماركسية وحدها التي نقلت هذا الفكر إلى الواقع، وكانت الأساس الذي قامت عليه الأنظمة الاشتراكية التي سادت بلدان عدّة في القرن العشرين*.

إنّ النظام الاشتراكي المبني على الملكية العامة لوسائل الإنتاج يعتمد أساسا على التخطيط المركزي الاقتصادي الذي يتسم بالشمولية لكل أوجه الحياة وأنشطتها الإدارية، الاجتماعية والاقتصادية وهذا تحقيقا للعدالة الاجتماعية والعدالة في توزيع الثروة[1].

إنّ الموازنة العامة في الأنظمة الاشتراكية ما هي إلاّ جزء من الخطة الشاملة حيث كل الموارد البشرية والمادية والمالية مبرمجة وتخضع لهذا التخطيط الشامل والمركزي[2]، فالتخطيط الشامل لكل الموارد المادية والمالية جعل منه أن يكون بديلا عن جهاز آلية الأسعار والعرض والطلب في السوق[3]، ومنه ليست هناك ضرورة لتدخل الدولة للتأثير على الأسعار أو كبح التضخم عن طريق التأثير على القوة الشرائية للأفراد مثلا، لأنّ ضرورة هذا التخطيط تكمن في تجنب سلبيات الاقتصاد المعتمد على التطور التلقائي لآلية السوق مثل عجز جهاز السوق عن تحقيق الاستخدام الأمثل لجميع الموارد البشرية والمادية في المجتمع حيث التنافس يدفع المشروعات إلى اتّخاذ قرارات فردية منعزلة تهدف إلى توسيع الطاقات الإنتاجية التي غالبا ما تصطدم بالطاقة الاستيعابية للسوق (القدرة الشرائية) مما يعني بقاء قسم من الطاقة الإنتاجية معطلا.

كما أنّ تدخل الدولة عن طريق الموازنة لتشجيع المستثمرين على الاستثمار أو توجيههم عن طريق المحفزات إلى مجال معين غير مطروحة، لأنّ التخطيط يسعى إلى توجيه الاستثمارات نحو الفروع التي تحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع على عكس آلية السوق والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج التي توجه الاستثمارات نحو الإنتاج الذي يعظم الأرباح دون الاهتمام بأولويات المصلحة العامة للمجتمع.

---

*. لقد ساهمت النظرية الماركسية في تحقيق نجاحات واسعة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، حيث عملت على تكوين وتطوير بلدان الاتحاد السوفياتي سابقا، حتى أصبح منافسا عنيدا للرأسمالية. ويرجع هذا الفضل إلى كارل ماركس الذي جمع خلاصة عميقة لأفكاره في كتاب أسماه" نقد الاقتصاد السياسي" عام 1859، للمزيد من التفاصيل في هذا الشأن راجع: سعيد عبد العزيز عثمان، "**الاقتصاد العام**"، الجزء الأول، الدار الجامعية، بيروت، بدون ذكر سنة النشر ص 27.

[1]. محمد دويدار، "**مبادئ الاقتصاد السياسي**"، مطبعة التوني، الإسكندرية، 1993، ص15.

[2]. مجيد مسعود، "**التخطيط الاقتصادي والاجتماعي**"، مطابع الرسالة، الكويت، 1984، ص 238.

[3]. مجيد مسعود، نفس المرجع، ص 241.

إنّ النظام المالي للدولة الاشتراكية أو الدولة المنتجة بعناصره الثلاثة يختلف عن النظام المالي للدولة الحارسة والدولة المتدخلة، ففي ظله تملك الدولة بصفة عامة جل وسائل الإنتاج وتقوم بالإنتاج والتوزيع، فإنّ كان هدف النظام المالي في الدولة الحارسة هو تدبير المال اللازم لتغطية النفقات العامة التي تقتضيها وظائف الدولة التقليدية وهدف الدولة المتدخلة السعي لتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي، فالدولة الاشتراكية تقوم بصفة عامة بالإنتاج والتوزيع وتهدف إلى القضاء على الفوارق الكبيرة بين الطبقات وإعادة توزيع الدخل الوطني بين الأفراد توزيعا عادلا وفقا للخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وهو ما أوضحه كل من "Karl Marx (1818-1883)" ورفيقه" Engels (1820/1895)": "إنّ الاشتراكية هي نظام اقتصادي واجتماعي بحيث يكون هدف الإنتاج هو تلبية حاجات الناس بدلا من تحصيل الربح لفائدة مالكي وسائل الإنتاج، وذلك وفق سياسة عامة تعتمد على التخطيط الشامل، وأنّ هذا الأسلوب الاقتصادي يساهم في المساواة بين طبقات المجتمع ونبذ التناحرات الطبقية"[1]، وبهذا أصبحت الموازنة العامة في ظل الفكر الاشتراكي جزءا من الخطة الوطنية.

رابعا: الموازنة العامة في ظل العولمة

بعيدا عن اقتصاديات الدول الاشتراكية، فإنّ اقتصاديات الدول الرأسمالية عملت على الحفاظ على مبادئ الفكر الرأسمالي ولم تتجاهل ما جاء به الاقتصادي "كينز" خاصة فيما يخص دور الدولة في النشاط الاقتصادي ومدى فعالية السياسة الموازنية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. فبعد الحرب العالمية الثانية وبروز معالم جديدة لنظام اقتصادي عالمي يقوم على مبادئ العولمة و كذا أزمة الكساد الكبير لسنة 1929 والإجراءات الحمائية التي اتخذتها العديد من الدول في سبيل الحد من آثارها، ظهر ما يسمى بـ"دولة الرفاه الاقتصادي"* التي تعنى أنّ الدولة لا تكتفي فقط بالتدخل من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي حسب "كينز"، وإنّما هدفها يكون أوسع من ذلك باعتمادها على سياسة موازنية نشطة تسعى من خلالها تحقيق الرفاه الاجتماعي[2]، ويمكن تلخيص أبرز وظائف الدولة في ظل العولمة فيما يلي:

1. **محاربة الأمية:** حيث أنّ الدولة تضطلع بمهمة العمل على ضمان توفير حد أدنى من التمدرس للأفراد من خلال توفير المنشآت التعليمية في المناطق البعيدة والآهلة بالسكان، ودعم الأفراد محدودي الدخل في سبيل مواصلة الدراسة والتعليم وبالتالي الحد من نسب التسرب المدرسي؛

[1]. عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص26.

*. لقد تم الإشارة إلى دولة الرفاه في العديد من الكتابات الأكاديمية بالبلدان ما بعد الشيوعية، فمفهوم دولة الرفاه ولمدة طويلة من الزمن يشار إليها بالدرجة الأولى في إطار الديمقراطيات الرأسمالية الغنية، حيث أنّ الديمقراطية تعتبر من مقومات دولة الرفاه التي ترتكز في بحثها حول السياسة الاجتماعية حيث تعمل دولة الرفاهية على توفير مجموعة متنوعة من التحويلات والخدمات الاجتماعية (المعاشات التقاعدية، منح البطالة، الخدمات الصحية...).

[2]. قدي عبد المجيد، " **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 13.

2. **محاربة الفساد الاقتصادي:** باعتبار الفساد من أهم عراقيل نجاح السياسات الاقتصادية، فالدولة تكون ملزمة بإقامة مؤسسات رقابية ذات مصداقية للتصدي لقضايا الرشوة والفساد وكذا التصدي لظاهرة الاقتصاد الموازي التي تعد من أهم عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يشكل تحديا آخر يتطلب تدخل الدولة وتفعيل دورها في هذا المجال؛
3. **توفير الرعاية الصحية:** تلتزم الدولة في هذا الإطار بتوفير أدنى ضروريات الرعاية الصحية للأفراد وضمان استفادة كل المناطق من خدماتها الصحية، ويبرز ذلك جليا من خلال تطور حجم النفقات العامة الموجهة للرعاية الصحية في معظم دول العالم، إذ أنّها تعتبر من الوظائف الأساسية في الوقت الراهن التي لا يمكن أن تتخلى عنها، ولو أنّها تكون بنسب متفاوتة بين دول العالم إلاّ أنّ الحد الأدنى الضروري للرعاية الصحية وجب توفيره في إطار الطبيعة الإنسانية للدولة؛
4. **الاهتمام بتوفير متطلبات البحث العلمي:** باعتبار أنّ البحث العلمي هو أحد أهم عوامل تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل، بحكم أنّه من أساسيات اقتصاد المعرفة إلى جانب الإبداع التكنولوجي والتربية والتكوين، فإنّ نفقات البحث العلمي أصبحت تشكل نسبة معتبرة من إجمالي النفقات العامة في موازنة الدول خاصة الدول المتقدمة التي تشهد تطورا ملحوظا في هذا الجانب، إذ أنّ البحث العلمي في حد ذاته، يمكن أن تسفر عنه نتائج قابلة للتطبيق مستقبلا تؤدي إلى المنفعة بشتى أنواعها.

انطلاقا من العرض السابق يتضح أنّ الموازنة العامة للدولة بعد اضمحلال الفكر الكلاسيكي تعدت وظائفها التقليدية المتمثلة في تمويل وتسيير الخدمات وأصبحت تقوم بوظائف حديثة حيث أصبح يعتمد عليها كعامل استقرار اقتصادي وكأداة لتحفيز الاستثمار والنهوض بالتنمية الاقتصادية بالإضافة إلى استغلالها كأداة لإعادة توزيع الدخول.

المطلب الثالث: تعريف الموازنة العامة وخصائصها

تعتبر الموازنة العامة من أهم التنظيمات المالية المعاصرة، لما يمكن أن تحدثه من آثار على الهيكل الاقتصادي ذلك لأنّها تجمع بين كل من الجانب الإنفاقي والجانب الإيرادي للدولة، وبذلك فهي صورة صادقة عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كل مرحلة من مراحل تطورها. ويمكن توضيح ما يتعلق بتعريف الموازنة وخصائصها في العناصر الآتية:

أولا: تعريف الموازنة العامة لغة

الموازنة على صيغة مفاعلة من الفعل وازن، نقول وازنت بين الشيئين موازنة ووزانا ووازنه عادله وحاذاه[1]. ووازن بين الشيئين ساوى وعادل. فمن هذا يتبين أنّ معنى الموازنة، المعادلة والمساواة أو المقابلة. ولعل إطلاق هذا اللفظ على الموازنة العامة لما فيها من المقابلة والمساواة بين الشيئين هما النفقات العامة والإيرادات العامة.

أما معنى عامة، فإنّه لفظ مشتق من الفعل عمّ على وزن اسم الفاعل، ومعنى الفعل عمّ شمل، نقول عمّهم الأمر عموما أي كلهم، فالعام هو الشامل، وخلاف الخاص[2] والعامة خلاف الخاصة.

ثانيا: تعريف الموازنة العامة اصطلاحا

إنّ مصطلح الموازنة لم يدخل قاموس الأدب الاقتصادي إلاّ في سنة 1733 ببريطانيا والذي يعني "الحقيبة الصغيرة من الجلد" نسبة إلى الحقيبة التي كان يحملها ويحفظ فيها وزير المالية البريطاني « R.Walpole » آنذاك وثائق ومشاريع النفقات والإيرادات العامة لمناقشتها في غرفة النواب[3].

وما تجدر الإشارة إليه اصطلاحا فإنّ الميزانية العامة والموازنة العامة يستخدمان بشكل مترادف ويؤديان نفس المعنى ونفس المدلول في مؤلفات وكتب المالية العامة، ويحاول بعض الأكاديميين التمييز بين كلمة الموازنة والميزانية فيربط مفهوم الموازنة بالدولة وأنّ كلمة الموازنة العامة يقابلها اصطلاح (BUDGET) باللغة الإنجليزية وهي تقدير نفقات وإيرادات الدولة لسنة مالية قادمة. بينما اصطلاح الميزانية مرتبط بالمنشآت والشركات والمؤسسات، ففيها يستعمل اصطلاح الميزانية العامة والذي يقابله اصطلاح (BALANCE SHEET) باللغة الإنجليزية، فالميزانية هي عبارة عن كشف للمركز المالي للشركة أو المنشأة في لحظة زمنية معينة، وتحتوي على موجودات ومطلوبات الشركة في تاريخ معين.

إنّ علم الاقتصاد – وعلم المالية العامة فرع منه – يرتبط في علاقات متشابكة بالعلوم الأخرى منها علم الإدارة، علم المحاسبة وعلم القانون، ونظرا لوجود تلك العلاقات فإنّ الموازنة العامة تختلف في تعريفها إلى حد ما باختلاف النظرة إليها، فالموازنة العامة ينظر إليها من **جانب إداري** على أنّها متضمنة لتوزيع المسؤوليات المختلفة المتعلقة باتخاذ القرارات في إطار طبيعة العلاقات السياسية القائمة بين السلطات في الدولة، وأنّها تمثل مجموعة القواعد الإدارية التي تنظم العلاقة والصلاحيات بين المستويات المختلفة لإدارة السلطة التنفيذية.

---

[1]. مجمع اللغة العربية، "**المعجم الوسيط**"، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004، ص 1029.

[2]. . مجمع اللغة العربية ،نفس المرجع، ص 659.

[3]. Mekhantar (Joel), **« Finances publiques »**, op-cit, p 10.

أما من **جانب محاسبي** فتعرف الموازنة بأنّها جداول للأرقام التي تتعلق بالإعتمادات المقدر إنفاقها والإيرادات المتوقع تحصيلها. ومن **جانب قانوني** فإنّ الموازنة يُنظر إليها أنّها أداة يمكن للسلطة التشريعية من خلالها فرض رقابتها على السلطة التنفيذية، ولذلك فإنّها تُعرف قانونا بأنّها الصيغة التشريعية التي تُقدر بموجبها أعباء الدولة وإيراداتها ويُؤذن بها ويقررها البرلمان في قانون الموازنة الذي يُعبر عن أهداف الدولة.

وإضافة لما سبق، فإنّ النظرة التخطيطية والمالية أثرا على تعريف الموازنة وبيان طبيعتها، فمن **الناحية التخطيطية** تُعرف الموازنة العامة بأنّها البرنامج المالي السنوي لتنفيذ خطة الدولة، وهذا التعريف يبرز الفرق بين الموازنة العامة والخطة فالموازنة أداة من أدوات الخطة لكونها تمثل البرنامج المالي لتنفيذها.

أما من **الناحية المالية والاقتصادية** فإنّ الموازنة تُعرف عادة بأنّها تقدير معتمد من السلطة التشريعية لنفقات الدولة وإيراداتها، عن فترة مستقبلية غالبا ما تكون سنة يُعبر فيها عن أهدافها الاقتصادية[1].

ثالثا: تعريف الموازنة العامة في التشريعات الحكومية

لقد أوردت تشريعات بعض الدول تعاريف متعددة للموازنة، نستعرضها فيما يلي:

- تعريف **القانون الفرنسي** للموازنة العامة بأنّها: "الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة وواراداتها ويؤذن بها ويقررها البرلمان في قانون الموازنة الذي يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية"[2] ؛
- ويعرفها **القانون الأمريكي** بأنّها: "صك تقدر فيه نفقات السنة الموالية وواراداتها بموجب القوانين المعمول بها عند تقديم واقتراح الجباية المبسوطة فيها"[3]؛
- أما **دليل المحاسبة الحكومية** الصادر عن الندوة الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة في بيروت في عام 1969 فقد عرف الموازنة العامة بأنّها: "عملية سنوية تتركز على التخطيط والتنسيق ورقابة استعمال الأموال لتحقيق الأغراض المطلوبة بكفاءة، فهي أساسا عملية اتخاذ القرار بطريقة يمكن أن يقوم بها الموظفون الرسميون على مختلف المستويات الإدارية بالتخطيط والتنفيذ لعمليات البرامج بطريقة مخططة للحصول على أفضل النتائج من خلال التوزيع والاستخدام الأكثر فعالية للموارد المتاحة"[4]؛
- وحسب **المشرع الجزائري** في نص المادة السادسة (06) من القانون(84_17) عرف الموازنة العامة بأنّها: "تتشكل من النفقات والإيرادات النهائية للدولة، المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام

[1]. عبد الكريم بركات، "**دراسة في الاقتصاد المالي**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1983، ص 429.

[2] . عبد اللطيف قطيش، "**الموازنة العامة للدولة**"، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2005، ص 8.

[3]. محمد خالد المهايني، "**الاتجاهات الحديثة للموازنة العامة للدولة (تجارب عربية مقارنة)**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة 2012، ص 12.

[4]. عبد الله خبابة، "**أساسيات في اقتصاد المالية العامة**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص05.

التشريعية والتنظيمية المعمول بها"[1]. وحسب المادة الثالثة (03) من القانون (90_21) فالموازنة هي:" الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات برأسمال وترخص بها" [2].

وبتنسيق مفهوم القانونين السابقين يمكن تعريف الموازنة العامة في الجزائر على أنها:"وثيقة تشريعية سنوية تقرر النفقات والموارد النهائية للدولة وترخص بها من أجل تسيير المرافق العمومية ونفقات التجهيز العمومي والنفقات برأسمال".

ومهما كانت التباينات أو الاختلافات في التفاصيل أو في التراكيب اللغوية بين التعريفات السابقة، وربما في غيرها مما يقدمه آخرون، فإنّه يمكننا القول أنّه هناك قاسم موحد ورئيسي ومشترك بينها، لا يمكن لأي منها إهماله، ويتمثل ذلك في أنّ الموازنة العامة دائما تبرز بشكل عام كتعبير عن خطة عمل مستقبلية، ولهذا دلالاته الأساسية والهامة التي تجعل من مدونة الموازنة العامة وثيقة هامة تستقطب اهتمام معظم المواطنين أو المهتمين بحياة الدولة والمجتمع المعني.

مما سبق يمكن أن نستخلص التعريف الآتي للموازنة العامة: "الموازنة العامة هي وثيقة تمثل البرنامج المالي للحكومة تتضمن تقديرا مفصلا للنفقات والإيرادات النهائية لفترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة، بما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع، على أن تعتمد من قبل السلطة التشريعية".

رابعا: خصائص الموازنة العامة

بناء على ما سبق ذكره من تعاريف يمكن استخلاص خصائص الموازنة العامة فيما يلي[3]:

أ) **الموازنة نظرة توقعية مستقبلية:** تعتبر الموازنة سجلا يتضمن توقعات السلطة التنفيذية لما ستنفقه أو ستحصله من مبالغ خلال مدة زمنية محددة تقدر عادة بسنة واحدة، وتعكس الموازنة بما تحتوي من نفقات وإيرادات والمبالغ المرصودة لكل منهما، برنامج عمل الحكومة في الفترة المستقبلية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛

ب) **الموازنة العامة مرتبطة بفترة زمنية محددة:** حيث أنّه لا يمكن تقدير النفقات والإيرادات العامة لفترة مطلقة غير محددة ببداية ونهاية، وبناء على كون الموازنة العامة تقديرية فتلك الفترة تكون فترة مستقبلية، وقد جرت العادة لأن تكون سنة؛

---

[1]. المادة 06 من القانون رقم **84-17** المؤرخ في 17 جويلية 1984، المتعلق **بقوانين المالية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 28 الصادرة بتاريخ 10جويلية 1984.

[2]. المادة 03 من القانون رقم **90-21** المؤرخ في 15 أوت 1990، المتعلق **بالمحاسبة العمومية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية رقم 35 الصادرة بتاريخ 15 أوت 1990.

[3]. عبد الله الطاهر، "**مقدمة في اقتصاديات المالية العامة**"، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، بدون ذكر سنة النشر، ص306-308.

ج) **الموازنة تعبير عن أهداف الدولة:** تنطوي موازنة الدولة على عملية مستمرة ذات طابع اقتصادي تتضمن تيارات متدفقة من الأنشطة الاقتصادية يعتبر فيها الحاضر امتدادا للماضي، ويعد فيها المستقبل استمرارا للحاضر، فعلى الرغم من انصراف تقديرات الموازنة إلى فترة زمنية مقبلة، فإنّ هذه التقديرات في حقيقة الأمر تبرز كل من منجزات السياسة المالية للدولة التي تحققت خلال سنوات سابقة ومستهدفات هذه السياسة خلال سنوات مقبلة؛

د) **إجازة السلطة التشريعية:** يقصد باعتماد السلطة التشريعية للموازنة العامة إقرار توقعات الحكومة بالنسبة للنفقات والإيرادات العامة لسنة مستقبلية والموافقة عليها، وبالتالي لا تعتبر الموازنة العامة نهائية إلاّ بعد اعتمادها والتصديق عليها من قبل السلطة التشريعية.

والواقع أنّ تقديرات النفقات العامة* هي وحدها التي تحتاج إلى إجازة من السلطة التشريعية، حيث أنّ إجازة النفقات تمنح للسلطة التنفيذية حقا في القيام بتنفيذها، وهذا يتفق مع المفهوم الفني للإجازة، أما مسألة الموافقة على الإيرادات العامة فلا يمنح للسلطة التنفيذية أي خيار في تحصيلها من عدمه، حيث أنّها واجبة التحصيل استنادا لنصوص القوانين التي تنظمها. ولذلك تقرر القواعد التقليدية لإجازة موازنة الدولة ضرورة تحديد حجم النفقات العامة قبل إجازة الإيرادات اللازمة لتمويلها فتقوم السلطة التشريعية بمناقشة عناصر النفقات العامة بصورة تفصيلية تسمح بمناقشة جوانب السياسة الإنفاقية التي تهدف إلى إشباع الحاجات العامة التي تحدد في ضوء الفلسفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة.

وإجمالا يمكن القول بأنّ الموازنة العامة من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها المتعددة فهي بمثابة توجيه للسياسة العامة للدولة نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة.

* . لا يثير تقدير النفقات العامة صعوبات فنية كبيرة، حيث يتم تقدير النفقات تبعا للحاجات المنتظرة وذلك بواسطة الموظفين المختصين في كل مرفق ويفرق في تقدير النفقات العامة بين النفقات الثابتة التي لا تتغير من عام إلى آخر إلاّ بنسبة يسيرة في العادة مثل أجور الموظفين، معاشات التقاعد وبين النفقات المتغيرة التي ترتبط بالتغيرات الاقتصادية وتقلبات الأسعار، فبالنسبة لهذا النوع من النفقات فإنّ الحكومة تطلب فتح اعتماد تقديري لها، وقد يسترشد في تقديرها بنفقات السنوات الماضية مع التعديل فيها بما يقتضيه الاختلاف في الأسعار،كما أنّها تقدر مباشرة بواسطة خبراء وفنيين. أما بخصوص الإيرادات العامة، فنظرا لما يحيط بهذه الأخيرة من صعوبات في تقديرها فإنّ المتبع في تقديرها طريقتان رئيسيتان هما التقدير الآلي والتقدير المباشر. للمزيد من التفاصيل في هذا الشأن راجع: سعد بن حمدان اللحياني، مرجع سبق ذكره، ص112.

المبحث الثاني: أساسيات الموازنة العامة

تُعد الموازنة العامة للدولة الأداة الرئيسية في تحقيق انجازات الأداء العام والوسيلة التي تستخدمها الدولة للاستدلال على كفاءة أجهزتها سواء التنفيذية، التشريعية أو الرقابية من خلال النظر إلى مدخلات ومخرجات هذه الموازنة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد اكتسبت أهميتها من حاجة الحكومات المختلفة بأنظمتها السياسية بإدارة الحكم وتطوير المجتمع في كافة المجالات الاقتصادية انطلاقا من هذه الوثيقة التي لم تعد مجرد جداول تتضمن أرقام صماء بل أرقام ناطقة في تحقيق أهداف معينة يخطط لها مسبقا ويحدد لها فترة زمنية معينة.

المطلب الأول: أهداف الموازنة العامة

لقد تبين مما سبق أنّ الموازنة العامة تقدير مسبق معتمد للنفقات والإيرادات العامة، تسعى الحكومات من خلالها لتحقيق جملة من الأهداف تتمحور حول الآتي:

أولا: الأهداف الرقابية

تتيح الموازنة العامة للأمة مراقبة التصرفات المالية للدولة، ذلك أنّ الموازنة العامة لا تنفذ إلاّ بعد اعتمادها، مما يُمكن من مراقبة التصرفات المالية الحكومية، كما أنّ الموازنة من جهة أخرى تتيح للمسؤولين مراقبة صرف الأموال العامة وتبرز الأهداف الرقابية للموازنة من خلال ما يعرف "بموازنة البنود"* التي تعتبر أقدم صور الموازنة وأكثرها شيوعا واستمرارا حيث ما زالت تطبق حتى الآن في كثير من دول العالم، وقد قُسمت هذه الموازنة وبُوبتْ بطريقة تحقق الرقابة على صرف الأموال العمومية[1].

ثانيا: الأهداف الإدارية

يقصد بالأهداف الإدارية أن تسهم الموازنة العامة للدولة في التأكد من الحصول على الموارد واستخدامها بطريقة فعالة لتحقيق الأهداف، وبناء على ذلك فإنّ الأهداف الإدارية للموازنة العامة تعني أن يكون الاهتمام من خلال الموازنة مركزا على أعمال الإدارة الحكومية لا على ما تصرفه فقط[2]، وتقتضي هذه الأهداف تقسيما مختلفا عن موازنة البنود يساعد في تحقيق تلك الأهداف، ولهذا فقد ظهر لتحقيق هذه الأهداف ما يسمى "بموازنة البرامج والأداء".

---

*. سيتم التفصيل في هذا العنصر المتعلق بالاتّجاهات التقليدية والحديثة للموازنة العامة في المطلب الثالث من نفس المبحث لنفس الفصل.

1. محمد سعيد فرهود، "**علم المالية العامة**"، معهد الإدارة العامة، الرياض، بدون ذكر سنة النشر، ص 612.

2. عبد الكريم بركات، مرجع سبق ذكره، ص 445-448.

ثالثا: الأهداف التخطيطية

تتركز هذه الأهداف في أنّ الموازنة العامة يمكن أن تكون أداة تخطيطية يتم من خلالها تحديد الأهداف ثم توجيه الموارد نحو أفضل استخدام لتحقيق تلك الأهداف، وقد برزت هذه الأهداف التخطيطية في "موازنة التخطيط والبرمجة" والتي تتمثل وظيفتها الأساسية في توجيه اهتمام متخذ القرار للمشكلة وتوضيح مدى النفع الناتج عن البدائل المختلفة[1].

رابعا: الأهداف الاقتصادية والاجتماعية

لقد استقر الأمر على اعتبار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو من واجباتها لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم أصبحت الموازنة العامة أداة يُستهدف من خلالها لتحقيق الأهداف الاقتصادية من استقرار الأسعار والعمالة الكاملة، وكذا تمويل التنمية وزيادة الدخل القومي ورفع المستوى المعيشي.

1. الموازنة العامة والاستقرار الاقتصادي*: مرت الموازنة العامة – كما أشرنا سابقا – بمراحل متعددة فالتقليديون لم ينظروا إلى الموازنة بأنّها أداة تدخلية، بل كانوا ينظرون إليها باعتبارها وسيلة رقابة على الأموال العامة تضمن التوازن بين إيرادات الدولة ونفقاتها، وبعد حدوث الكساد الكبير عام 1929 وظهور نظرية كينز في رفض تلقائية توازن الاقتصاد القومي ظهر اتّجاه جديد نحو البحث عن أدوات تحقق توازن الاقتصاد القومي، فكان في الموازنة ما يحقق ذلك، فنادى الاقتصاديون بمبدأ مرونة الموازنة العامة من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي، أي تحقيق التشغيل الكامل دون تضخم، وقد ظهرت في مرونة الموازنة وكيفية اتخاذها أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي عدّة آراء منها:

أ) **المالية المعوضة:** وتقوم على زيادة الإنفاق العام أو خفض الضرائب في حالة الكساد، وذلك لدعم الطلب الكلي بغية الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل، ويمول الفرق بين الإيرادات والنفقات عن طريق الاقتراض، إما من البنك المركزي أو البنوك التجارية أو الأفراد، وتسمى هذه السياسة بـ"سياسة إحداث العجز"، أما في حالة التضخم فيمكن زيادة الضرائب أو خفض الإنفاق العام لخفض مستوى الطلب الكلي الفائض عن التشغيل الكامل، وتسمى هذه السياسة بـ "سياسة إحداث الفائض". أما في حالة الاستقرار الاقتصادي فإنّ الاهتمام يتوجه إلى تحقيق معدل مناسب من النمو الاقتصادي[2]، و بذلك فإنّ هذه النظرية تعني إيجاد توازن دوري للموازنة العامة، أي أن يكون توازن الموازنة العامة خلال فترة الدورة الاقتصادية؛

---

[1]. قاسم إبراهيم الحسني، "**المحاسبة الحكومية والموازنة العامة**"، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 1999، ص122.

*. يمثل الاستقرار الاقتصادي أحد الأهداف المهمة للسياسة الموازنية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية، فهو يعني الحفاظ على العمالة الكاملة مع الاستقرار النسبي للأسعار، فالمستوى المستقر للأسعار يخلق بيئة ملائمة و مناسبة للإنتاج، التسويق والاستخدام. فعلى سبيل المثال، الهبوط الحاد في المستوى العام في الأسعار قد يكبح ويعرقل إمكانية تحقيق العمالة الكاملة، وبالمثل ارتفاع معدلات تضخم الأسعار يولد كذلك آثار سلبية على الاقتصاد، وبناء على ذلك تم قبول مستوى عام مستقر للأسعار كهدف هام للسياسة الموازنية.

[2]. رياض الشيخ وعمر محي الدين، " **المالية العامة**"، دار النهضة العربية، بيروت، 1976، ص 369.

ب) المالية الوظيفية: تقوم على فكرة المالية التعويضية نفسها وتعتبر امتدادا لها، إلاّ أنّها تختلف عنها بكونها تعارض مبدأ التوازن بالنسبة لأي فترة. فالموازنة العامة بمكوناتها أداة في يد الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ولو أدى ذلك إلى وجود فائض مستمر أو عجز مستمر[1]؛

ج) فكرة مسجريف (1910–2007): من خلال نظريته للمالية العامة (Theory of public finance) أوضح الاقتصادي (R.A.Musgrave) أنّ للموازنة العامة ثلاثة فروع، يخدم كل فرع هدفا من أهدافها على النحو التالي[2]:

- **فرع التخصيص:** يتعلق بتوفير الحكومة للمنتجات التي تختلف منافعها الاجتماعية الصافية عن المنافع الخاصة الصافية مثل الدفاع والتعليم؛
- **فرع التوزيع:** يمثل عملية ضبط توزيع الدخل أو الثروة لضمان توافقه مع ما يعتبره المجتمع عادلا على أساس المعايير السائدة لاحتياجات الفرد وحقوقه؛
- **فرع الاستقرار:** وهو يرتبط بتحقيق النمو الاقتصادي في بيئة اقتصادية مستقرة تتميز بالتشغيل الكامل لليد العاملة والموارد الأخرى، انخفاض معدل التضخم، انخفاض العجز المالي، والحساب الخارجي المستدام.

2. الموازنة العامة وعدالة توزيع الدخل: من أهم وظائف دولة الرفاهية هو تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير أو إتاحة الفرص المتكافئة للمواطنين من خلال التوزيع العادل للدخل والثروة بين مختلف فئات المجتمع. ويتضح عموما أنّ هدف عدالة التوزيع قد يتناقض مع هدف النمو الاقتصادي، حيث أنّه يحول القوة الشرائية من الطبقات الغنية إلى الطبقات الفقيرة للمجتمع، يشجع الاستهلاك، يخفض نسبة الموارد الموجهة إلى الاستثمار ويشجع التضخم. فالتوزيع العادل يؤثر في الحافز على الإنتاج من جهة ومصادر الادخار من جهة أخرى، ومع ذلك يجب الحرص على عدم إهمال هذا الهدف تماما، ذلك لأنّ التفاوت الشديد في توزيع الدخل والثروة قد ينتج عنه في المقابل آثار سلبية على التنمية الاقتصادية للدول النامية، كما يؤدي إلى انتشار عدم الاستقرار الاجتماعي الاقتصادي والسياسي.

تعتبر الموازنة بأداتيها عنصرا فعالا للحد من التفاوت في توزيع الدخل والثروة عن طريق إحداث تغييرات في أنواع ونسب الإنفاق الذي تستفيد منه طبقات الدخل المختلفة، وكذا في الضرائب التي تجبى من الأفراد في مختلف شرائح الدخل.

---

[1]. نفس المرجع، ص352.

[2]. سعد بن حمدان اللحياني، مرجع سبق ذكره، ص281.

فمن جانب الضرائب، يفرض هدف عدالة التوزيع بأن تعتمد الموازنة أكثر على الضرائب المباشرة والتصاعدية مثل الضريبة على الدخل، الضريبة على الإرث، الضريبة على الثروة...إلخ، حيث يقع عبئ هذه الضرائب بنسبة كبيرة على الفئات الغنية، أما بخصوص الضرائب غير مباشرة التي تقع على الاستهلاك وتؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات تعتبر أشد عبئا على الطبقات ذات الدخول المنخفضة (ذات الميل المرتفع للاستهلاك) أكثر منها على الطبقات ذات الدخول المرتفعة، وفي هذا الصدد تعتبر الضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية أكثر عدالة لأنّ استهلاك هذه السلع (وبالتالي تحمل الضرائب المفروضة عليها) يكاد يكون مقتصرا على الطبقات الغنية، في حين نجد أنّ فرض الضرائب غير المباشرة على السلع الضرورية يساعد على إعادة توزيع الدخل القومي في غير صالح الطبقات المحدودة الدخل نظرا لارتفاع ميلها الحدي لاستهلاك هذه السلع.

أما من جانب النفقات، فينبغي على السلطات انتهاج سياسة دعم السلع والخدمات الأساسية وتشجيع اليد العاملة الموجهة نحو الصناعات الكثيفة العمالة التي من شأنها أن تخدم هدف عدالة التوزيع، حيث يمكن للحكومة بهدف الحد من التفاوت الاجتماعي أن تخصص نفقاتها لتلك الأنشطة التي تفيد الفئات ذات الدخل المحدود في رفع مستوى معيشتها وتساعدها كذلك على تحسين الإنتاجية والتكنولوجيا الخاصة بها، فعلى سبيل المثال الإنفاق على الخدمات الاجتماعية مثل: المرافق التعليمية، الصحة العامة، الإعانات الحكومية، دعم برامج السكن وتوفير الضمان الاجتماعي، فهذه النفقات سوف تزيد من كفاءة ومهارة أفراد المجتمع وبالتالي تساهم في الحد من التفاوت الاجتماعي.

3. الموازنة العامة والتنمية الاقتصادية: إنّ الهدف من السياسة الموازنية يختلف باختلاف المستوى الذي بلغه تطور الاقتصاد الوطني. ففي المجتمعات التي استكملت أسباب نموها يكون الشغل الشاغل هو العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومنه السماح لموازنة الدولة بالتقلب تبعا لأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة لتحقيق معدلات نمو محددة. أما في الدول التي لم يكتمل نموها الاقتصادي فيتم توظيف كل إمكانات المجتمع لتوفير الموارد المالية اللازمة للتعجيل بالتنمية الاقتصادية بما يتماشى وضرورات التطور الاقتصادي، لأنّ التنمية الاقتصادية هي الغاية لمختلف السياسات الاقتصادية المنتهجة في هذه الدول، وذلك لمواجهة تزايد الحاجات الفردية والجماعية من ناحية، ولمواجهة المنافسة الدولية من ناحية أخرى[1].

فالسياسة الموازنية كانت ومازالت تلعب دورا أساسيا في تمويل التنمية، فعن طريقها أقيمت المشاريع الكبيرة التي كانت قاعدة لهذه التنمية من سدود وسكك حديدية... أو في إقامة المشاريع ذات المنفعة العامة والتي لا يباشرها الاستثمار الخاص لعدم وجود المحفزات فيها أو لارتفاع تكلفتها.

[1]. محمد بشير علية، **"القاموس الاقتصادي"**، المؤسسة العربية، بيروت، 1985، ص 130.

تجدر الإشارة إلى أنّ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للموازنة العامة ليس من الضروري أن تتوافق مع بعضها البعض، حيث يمكن أن تنشأ صراعات بين هذه الأهداف، على سبيل المثال، هدف العدالة في توزيع الدخل قد يتناقض مع أهداف النمو الاقتصادي، إضافة إلى ذلك في بعض الأحيان قد يكون من الصعب تحقيق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار في آن واحد نظرا لعدم وجود تناسق بين هذين الهدفين، فالاقتصاد الذي يرغب في تحقيق حالة التشغيل الكامل يجب أن يقبل ارتفاع معتدل في مستوى الأسعار، ما لم يلجأ إلى تطبيق سياسات مراقبة الأسعار وتجميد الأجور.

المطلب الثاني: مبادئ الموازنة العامة ومراحل إعدادها وتنفيذها

لقد حددت النظرية التقليدية في المالية العامة للموازنة العامة عددا من المبادئ تهدف من ورائها وضع نشاط السلطة التنفيذية تحت رقابة السلطة التشريعية، سواء أكان ذلك عند اعتمادها للنفقات والإيرادات العامة أم الرقابة عند تنفيذ الموازنة العامة.

أما عن عمليات الموازنة العامة، فإنّها تتم في دورة مستمرة تتضمن مراحل يتداخل فيها كل من الماضي والحاضر والمستقبل خلال السنة المالية. وتتعاقب وتتكرر عاما بعد عام، لكل مرحلة منها خصائصها ومشاكلها ومتطلباتها، حيث تنقسم دورة الموازنة إلى أربع مراحل بدءا بالتحضير والإعداد من قبل السلطة التنفيذية، ثم الاعتماد والإقرار من طرف السلطة التشريعية، ثم التنفيذ لتليه الرقابة عليه أخيرا.

أولا: مبادئ الموازنة العامة

يُقصد بمبادئ الموازنة العامة الأصول والقواعد التي تحكم إعداد الموازنة العامة، ومع أنّ العمل ببعض هذه القواعد لا زال مستمرا، إلاّ أنّه مع تزايد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ومع تزايد أهمية الموازنة العامة للدولة وتعاظم تأثيرها على النشاط الاقتصادي، فإنّ العديد من الحكومات عمدت إلى الخروج عن هذه القواعد وعدم الالتزام المطلق بها، ما جعل لهذه المبادئ العديد من الاستثناءات.

1.مبدأ سنوية الموازنة: يقصد بالسنوية أن تعد تقديرات الموازنة العامة لفترة زمنية محددة بسنة كاملة[1]، وبناء على ذلك تكون موافقة السلطة التشريعية عليها سنوية، كما أنّ العمل بهذه الموازنة يسير لمدة سنة[2] ويترتب عن تطبيق هذا المبدأ النتائج التالية:

- أن يكون الترخيص بتحصيل الموارد وصرف النفقات عن سنة واحدة؛
- أن يتجدد هذا الترخيص كل سنة؛
- أن تتوقف مبدئيا عمليات تحصيل الإيرادات في اليوم الأخير من السنة إلى أن يتجدد الترخيص؛
- أن تلغى الاعتمادات غير المعتمدة في اليوم الأخير من السنة (يستثنى من ذلك نفقات التسيير).

[1]. علي لطفي ومحمد العادل،" **اقتصاديات المالية العامة**"، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1986، ص213.

[2]. يونس بطريق،" **المالية العامة**"، دار النهضة العربية، بيروت، 1998، ص237.

يثير مبدأ سنوية الموازنة مشكلتين، الأولى تتعلق بكيفية تحديد بداية السنة المالية والثانية تاريخ ختامها فبخصوص بداية السنة المالية فإنّ غالبية الدول تتطابق السنة المالية فيها مع السنة المدنية، أي أنّها تبدأ في أول يناير وتنتهي إلى غاية الواحد والثلاثون ديسمبر، لكن هناك بلدان أخرى خرجت عن هذه القاعدة. ففي إنجلترا واستراليا والسويد تبدأ السنة المالية في أول أفريل وتنتهي في الواحد والثلاثون مارس، أما في الولايات المتحدة الأمريكية والسنغال تبدأ في أول يوليو وتنتهي في ثلاثون يونيو. وتجدر الإشارة بأنّ هذا الاختلاف حول تاريخ بداية السنة المالية لا يمس بمدة الموازنة التي تبقى محددة بإثني عشرة شهرا.

أما بخصوص ختام السنة المالية، فإنّه يثير مشكلات دقيقة من الناحية الفنية أكثر تعقيدا من موضوع تحديد بداية السنة المالية، فالموازنة العامة توضع لمدة مستقبلية من الزمن هي سنة، ولا بدّ في نهاية السنة من إغلاق حساباتها لمعرفة المبالغ التي أُنفقت فعلا والإيرادات التي حُصلت فعلا، وهي بالطبع تختلف عن تقديرات الموازنة في بداية السنة المالية.

لقد كان لهذا المبدأ احترام كبير عند المدرسة التقليدية، إلاّ أنّه مع تطور دور الدولة وازدياد تدخلها في النشاط الاقتصادي، أصبح الالتزام الكامل بهذا المبدأ يتعارض مع الوظائف التي تتولاها الدولة، حيث أنّ هذه الأعمال تستغرق عدّة سنوات، كما أنّ تغير الأوضاع الاقتصادية بصورة مستمرة بين كساد ورواج فيما يعرف بـ"الدورة الاقتصادية" التي تستغرق عدّة سنوات يلزم معه أخذ هذه الدورة بعين الاعتبار عند تنظيم الموازنة العامة، مما يعني إطالة المدى الزمني لها[1].

وبناء على ذلك أصبح هناك ما يعرف بـ"موازنة الدورة الاقتصادية"، التي هي عبارة عن موازنة عامة تستغرق فترة الدورة الاقتصادية، كما أصبح هناك ما يعرف بـ"موازنة البرامج الاقتصادية والاجتماعية"، والتي تستغرق عدّة سنوات وأصبحت هاتان الموازنتان استثناء لقاعدة السنوية[2].

وإضافة إلى ما سبق، فهناك استثناءات أخرى على هذه القاعدة تتمثل في وجود اعتمادات دائمة تفتح لأكثر من سنة، والاعتمادات الإضافية*وموازنات اثني عشر (شهرية) .

2. مبدأ وحدة الموازنة: يقصد به أن تدرج كافة الإيرادات والنفقات العامة المتوقعة في وثيقة واحدة، أي في موازنة واحدة، ولا يعني هذا المبدأ أن تقدم الموازنة العامة في ورقة واحدة أو مجلد واحد، فإنّ الموازنة غالبا ما تتضمن تفصيلات وتقسيمات تتطلب عدّة مجلدات، وإنّما يعني تقديمها في وثيقة واحدة مهما تعددت أجزاءها حيث تتضمن كافة الأرقام المتعلقة بالنشاط المالي للدولة وأن تقدم للجهات المختصة في وقت واحد.

---

[1]. حسن عواضة، مرجع سبق ذكره، ص 99.

[2]. السيد عبد المولى السيد، **"المالية العامة الأدوات المالية، النفقات العامة ومصادر الإيرادات العامة"**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975، ص489.

*. يتم اللجوء إلى الاعتمادات الإضافية عندما تكون الاعتمادات المخصصة في الموازنة العامة لنفقة من النفقات غير كافية وتفرض الحاجة اعتماد نفقات جديدة، فتتقدم الحكومة إلى السلطة التشريعية لإقرار موازنة إضافية تصرف خلال نفس السنة المالية.

إنّ الهدف من تقرير هذه القاعدة هو منع تشتت العمليات المالية بشكل يكون معه الوقوف على حقيقة المركز المالي للدولة أمرا عسيرا حيث تتداخل الموازنات المتعددة[1].

وقد ظلت قاعدة الوحدة مطبقة باحترام عند التقليديين، إلاّ أنّه مع الحرب العالمية الأولى تبين للدول ضرورة عمل موازنات غير عادية لتمويل الحرب، ثم لم تلبث السلطات العامة أن تخلت تدريجا عن مبدأ الوحدة حيث زاد تدخلها في الحياة الاقتصادية، وقد كان لهذا الخروج عن قاعدة الوحدة أسباب إدارية ومحاسبية، أما الإدارية فهي المحافظة على استقلالية بعض المرافق ماليا، أو ماليا وإداريا، أما الأسباب المحاسبية فتتمثل في أنّ بعض أنشطة الدولة تتطلب موازنات خاصة حتى يمكن الحكم على ربحيتها.

ومن الاستثناءات الواردة على هذه القاعدة ما يلي[2]:

- الموازنات غير العادية، وهي موازنات استثنائية طارئة، حيث قد تتعرض الدولة لظروف غير عادية تضطرها إلى دفع نفقات غير عادية يتم تمويلها بموارد مالية استثنائية غير عادية، كحالة الحروب والأزمات والكوارث؛
- الموازنات الملحقة، وهي موازنات تختص ببعض الإدارات ذات الاستقلال المالي؛
- الحسابات الخاصة على الخزينة هي حسابات مفتوحة في قيود الخزينة العمومية، تتميز بكونها تتحرك خارج إطار الموازنة.

3. مبدأ عمومية (شمولية) الموازنة: يقصد بهذا المبدأ أن تكون الموازنة شاملة للإيرادات والنفقات العامة للدولة كما ينبغي أن تدرج في الموازنة العامة جميع الإيرادات قبل خصم النفقات العامة منها، أي لا تكون هناك مقاصة بين الإيرادات والنفقات العامة[3]، معنى ذلك أن يتم تسجيل كل تقدير بنفقة وكل تقدير بإيراد دون أية مقاصة بين نفقات وإيرادات أحد المرافق لإظهار صافي القيمة. يعني الأخذ بالموازنة الإجمالية، حيث تظهر كافة تقديرات نفقات المرفق وإيراداته.

لتحقيق أهداف هذا المبدأ، يقتضي الأمر من الحكومة مراعاة قاعدتين فرعيتين في إعداد وتحضير موازنة الدولة وهما: قاعدة عدم تخصيص الإيرادات وقاعدة تخصيص النفقات.

فالأولى تقتضي **عدم تخصيص إيراد معين لنفقة معينة**، أي تحصيل كافة الإيرادات لصالح خزينة الدولة ثم الإنفاق منها على كافة المرافق دون أدنى تخصيص. وهذا ما يطلق عليه "عدم التخصيص النوعي"، حيث لا يخصص نوع من الإيرادات لنوع من النفقات.

---

[1]. شريف تكلا، **"الأسس الحديثة لعلم مالية الدولة"**، دار الفكر العربي، بدون ذكر بلد النشر، 1978، ص 357.

[2]. بشير ايلس شاوش، مرجع سبق ذكره، ص 106.

[3]. عادل حشيش، **"أصول المالية العامة"**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص323.

ويرجع الاهتمام بهذه القاعدة إلى ما تحققه من ضمان حسن لتوزيع الموارد توزيعا أمثل بلا إسراف أو تبذير فتوزع النفقات وفق الأهمية النسبية لها ليتحقق الحصول على أفضل إشباع ممكن، وكذلك ما تحققه هذه القاعدة من إحكام الرقابة على الإيرادات والنفقات العامة[1].

لقد كان الفكر التقليدي يؤكد على الالتزام بهذه القاعدة، أما بعد تطور النظرة لدور الدولة في الفكر الحديث فقد حدث خروج عن هذه القاعدة بالتخصيص الجزئي لبعض الإيرادات نحو بعض النفقات ضمانا للقيام بها بكفاءة، بل هناك من يرى التخصيص الكلي على مستوى جميع الإيرادات، ومن الاستثناءات الحديثة الواردة على هذه القاعدة تخصيص بعض الإيرادات لمؤسسات معينة لنفقات تلك المؤسسات، وكذلك تخصيص حصيلة بعض القروض الداخلية لتمويل مشاريع معينة لكسب ثقة الممولين[2].

أما **قاعدة تخصيص الاعتمادات**، فيقصد بها أنّ اعتماد البرلمان للنفقات العامة لا يجوز أن يكون إجماليا بل يجب أن يخصص مبلغ معين لكل وجه من وجوه الإنفاق العام. ولهذه القاعدة استثناءات أهمها:

- النقل، حيث يتم فيه تغيير طبيعة النفقة، وبالتالي لا بد من توفر شروط معينة لإجراء النقل؛
- التحويل فهو لا يغير طبيعة النفقة، بل يغير من الشخص القائم عليها؛
- الأعباء المشتركة، أثناء توزيع النفقات تترك مثل هذه الأعباء ليتم توزيعها فيما بعد من طرف السلطة التنفيذية؛
- الأرصدة السرية، هي أموال عمومية لا تخضع لأحكام الموازنة العامة ولا لأحكام المحاسبة العمومية، فهي مبالغ موضوعة بين أيدي السلطة التنفيذية مباشرة.

4. مبدأ توازن الموازنة: يقصد بالتوازن في الموازنة العامة أن تتساوى النفقات العامة مع الإيرادات العامة العادية. والمقصود بهذه الأخيرة حصيلة الضرائب والرسوم والإيرادات الاقتصادية من ممتلكات الدولة.

وتعتبر الموازنة في حالة فائض إذا زادت الإيرادات العامة عن النفقات العامة، أما إذا حدث العكس فتعتبر الموازنة في حالة عجز، مما تضطر الدولة إلى تمويل ذلك العجز عن طريق الاقتراض العام أو أساليب أخرى.

لقد كانت لقاعدة التوازن عند التقليديين أهمية كبيرة، ويرجع هذا إلى طبيعة نظرتهم لدور الدولة ووظائفها وأنّه لا يجوز لها التدخل في النشاط الاقتصادي، بل يجب عليها إتّباع موازنة محايدة، ولذلك فقد انتقد التقليديون حالة العجز والفائض في الموازنة، فالفائض عندهم يعني تعسفا في فرض الضرائب التي لا حاجة لها مما يعني حبس جزء من الدخل القومي عن التداول، الأمر الذي يترتب عليه حدوث انكماش اقتصادي، أما العجز فهو سبب في زيادة حجم الدين العمومي الذي يتسبب في سحب الموارد من القطاع الخاص فيقل التكوين الرأسمالي، كما أنّه يعني تحميل

[1]. شريف تكلا، مرجع سبق ذكره، ص 364.
[2]. علي لطفي ومحمد العدل، مرجع سبق ذكره، ص 270.

الأجيال القادمة أعباء إضافية لخدمة قروض لم تعقد لصالحها، كما أنّ العجز قد يمول بالإصدار النقدي مما يعني حدوث تضخم بارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود.

ولكن بعد الأزمة الاقتصادية عام 1929 التي أعقبتها الحرب العالمية الثانية، أصبح من غير الممكن الالتزام بتحقيق التوازن بالوسائل الاعتيادية، لذلك لجأت الدول إلى المصادر غير الاعتيادية لتمويل نفقاتها العامة المتزايدة في ظل تزايد نطاق دور وتوسع مجال تدخلها في مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث أصبحت الموازنة وسيلة من وسائل السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للوصول إلى أهدافها المختلفة[1].

وفي ظل تطور النظام المالي والاقتصادي في العصر الحديث أصبح مفهوم التوازن هو التوازن الاقتصادي دون الاهتمام بالتوازن الكمي كما هو في الفكر التقليدي، حيث بدأ الأخذ بفكرة تدخل الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وقبول وجود عجز في الموازنة، والاتّجاه نحو الاقتراض كأحد مصادر التمويل في الموازنة، ويأتي ذلك دفاعًا عن عدم التوازن في الموازنة وتقليلا من مخاطر الاقتراض والإصدار النقدي[2]، غير أنّه يمكن القول أنّ ذلك لا يعتبر دعوة للتخلي عن قاعدة توازن الموازنة، ولكن يتطلب العمل بهذه القاعدة وفق المفهوم الحديث لفكرة التوازن، لأنّ أي توازن كمي بين النفقات والإيرادات في الموازنة العامة لن يؤدي إلى أي نفع يذكر ما لم يكن هناك توازن اقتصادي واجتماعي يلبي المتطلبات العامة.

ثانيا: مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة

تمر الموازنة العامة بمراحل متعاقبة يطلق عليها "دورة الموازنة العامة" بدءا بإعدادها حتى اعتماد الحساب الختامي الذي يصور نتائج تنفيذها[3].

ويقصد بإطلاق لفظ (دورة) بيان جانب التكرار والاستمرار لمراحل هذه الدورة[4]. كما أنّه قد يقصد به تأكيد خاصية التداخل الزمني بين الماضي والحاضر والمستقبل، حيث أنّ المصالح الحكومية تقوم بدراسة موازنات الأعوام الماضية وما أنجزت، وتقوم بإعداد مشروع الموازنة الجديدة للعام القادم في الوقت الذي تقوم فيه بتنفيذ موازنة السنة الجارية[5]. وإن كان هذا القصد بعيدا، حيث أنّ دراسة دورة الموازنة العامة تتعلق بموازنة معينة ولا علاقة لها بتداخل عمليات أكثر من موازنة.

---

[1]. أكرم إبراهيم، **"المحاسبة الحكومية وتطبيقاتها"**، الطبعة الثانية، جامعة الأقصى، غزة، 2008، ص 59.

[2]. طاقة محمد والعزاوي هدى، **"اقتصاديات المالية العامة"**، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، 2010، ص 182.

[3]. حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص 457.

[4]. أحمد الجعويني،" **اقتصاديات المالية العامة"**، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1974، ص 344.

[5]. حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص 458.

وعموما تقسم دورة الموازنة العامة إلى أربع مراحل هي على النحو الآتي:

1. مرحلة التحضير والإعداد: يقصد بإعداد الموازنة العامة وضع بيان تقديرات الإيرادات والنفقات العامة للفترة المقبلة بصورة مفصلة. ويعتبر إعداد الموازنة العامة من مسؤوليات السلطة التنفيذية، فهي التي تقوم من خلال الإدارات الحكومية بإعداد التقديرات الخاصة بالموازنة، وذلك لعدّة اعتبارات منها[1] :

- الموازنة العامة برنامج لأعمال الحكومة، فهي أقدر من غيرها على تقدير الإيرادات والنفقات بدرجة كبيرة من الدّقة؛
- إعداد الموازنة العامة أصبح أمرا معقدا يستدعي توفر معلومات وخبرات لا يمكن توفرها إلاّ بواسطة الحكومة لما لها من أجهزة ومرافق؛
- السلطة التنفيذية أقدر على تحديد الحاجات وأولوياتها، إضافة إلى أنّها تقوم بذلك دون أن تتأثر بالأهواء والمصالح الحزبية.

وتمر عملية إعداد الموازنة بخطوات تبدأ بإصدار تعليمات من وزارة المالية لكافة الوزارات للعمل على تحضير موازناتها وفق الأسس الواردة في ذلك الإصدار، تليها عملية تجميع الموازنات لمختلف الوزارات، ليتم تحليلها في وزارة المالية، وتقديمها بالشكل النهائي لمجلس الوزراء تمهيدا لعرضها على البرلمان لإقرارها[2].

ولما كانت الموازنة العامة بطبيعتها تقديرا للمبالغ المراد صرفها والتي يتوقع تحصيلها خلال سنة مالية مقبلة فإنّ الأمر يستدعي مراعاة عدّة اعتبارات عند إجراء هذا التقدير، نذكر منها[3]:

- الاسترشاد بأحداث الوقائع، ومنها أرقام النفقات والإيرادات المحققة فعلا في الحسابات الختامية لموازنات السنوات السابقة؛
- يجب أن يكون تحضير الموازنة أقرب ما يكون إلى بداية السنة المالية، لأنّه كلما كانت الفترة قصيرة بين التحضير والتنفيذ كلما كان التقدير أقرب إلى الدّقة؛
- عدم المبالغة في التقدير.

أما فيما يتعلق بأساليب تقدير نفقات وإيرادات الموازنة العامة، فإنّه لتقدير الأولى لا توجد قاعدة معينة فهذا التقدير متروك للموظفين المسؤولين على عملية تحضير الموازنة، إلاّ أنّه تراعى عادة النفقات التي صرفت فعلا في السنوات المالية السابقة ويتقرر على أساسها ما تدعو الحاجة إلى زيادته أو ما يمكن إنقاصه نظرا لمتطلبات المستقبل أما فيما يتعلق بتقدير الإيرادات العامة فهي عملية صعبة جدا نظرا للعوامل المتقلبة التي تتحكم فيها وتستعمل للتقدير أساليب عديدة نذكر منها ثلاثة وهي:

---

[1]. عادل حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 339.

[2]. للمزيد من التفاصيل في هذا الشأن راجع: سمير صلاح الدين حمدي، **"المالية العامة"**، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2015 ص223.

[3]. بشير ايلس شاوش، مرجع سبق ذكره، ص 70.

- **التقدير القياسي:** يقضي هذا الأسلوب بتقدير أرقام إيرادات السنة القادمة بالقياس إلى أرقام الإيرادات الفعلية المحصل عليها في الدورة المالية الأخيرة التي تعرف نتائج التحصيل بالنسبة إليها. فمثلا لإعداد موازنة 2016 يجب الاعتماد على أرقام الجباية بالنسبة لدورة 2014. فمن مزايا هذا الأسلوب أنّه سهل الاستعمال، إذ يكفي الرجوع إلى أرقام الجباية في السنة السابقة أو التي قبلها والاعتماد عليها قياسا ما لم يكن هناك تعديلات جبائية.

لكن ما يعاب عليه كونه أسلوب آلي حسابي يفترض اقتصادا مستقرا ولا يراعي التقلبات الاقتصادية وانعكاساتها على القدرة الجبائية للمكلفين بالضريبة. كما أنّه لا يأخذ بعين الاعتبار الدورات الاقتصادية وما يرافقها من ازدهار وركود خلال فترة زمنية معينة. وينتج عن تطبيق هذا الأسلوب إما الفائض إذا حصلت التقديرات على أساس أرقام سنة ازدهار، وإما العجز إذا استندت التقديرات على أرقام سنة ركود في الوقت الذي كانت فيه السنة محل التقدير سنة ازدهار، لهذه الأسباب تم تصحيح هذا الأسلوب بالأسلوب الوسطي .

- **أسلوب التقدير الوسطي:** يقضي هذا الأسلوب بأن لا يعتمد على أرقام الإيرادات المحصل عليها فعلا خلال سنة واحدة، إنّما نعتمد على عدد من السنوات السابقة ونأخذ المعدل الوسطي لها، ويعتبر رقما تقديريا للجباية بالنسبة للسنة المالية القادمة.

فهذا الأسلوب بدوره لم يؤدي إلى نتائج مطابقة للوقائع، إذ أنّه لا يراعي بدوره الدورات الاقتصادية وبالتالي احتفظ بنفس العيوب التي وجهت للأسلوب القياسي.

- **أسلوب التقدير المباشر:** من مميزات هذا الأسلوب أنّه يترك الحرية للمسؤولين عند عملية تقدير الإيرادات في اختيار الطرق والأساليب التي يرونها مناسبة، على أن تكون الحكومة مسؤولة عن نتائج هذا التقدير أمام البرلمان[1].

ومهما يكن من أمر فإنّ تحضير الموازنة العامة لم يعد مهمة حسابية، بل أصبح مهمة تحليلية يأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية.

2. مرحلة الاعتماد: يقصد باعتماد الموازنة العامة إجازتها والموافقة عليها من طرف السلطة المختصة[2]، أي إعطاء الإذن بتنفيذ مشروع الموازنة الذي سبق إعداده، فاعتماد الموازنة لا بدّ منه حتى تأخذ التقديرات الحكومية صفة الموازنة العامة، حيث تختص السلطة التشريعية باعتماد الموازنة، وتتمثل هذه السلطة في المجالس النيابية. ويبرر هذا بأنّ الشعب هو الذي يتحمل الأعباء المالية فوجب أن يأذن بالجباية والإنفاق ليتمكن من مراقبة سياسة الحكومة.

[1]. فوزي عطوي،" **المالية العامة**"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 379.

[2]. محمد عصفور، "**أصول الموازنة العامة**"، الطبعة الأولى، مكتبة الصفحات الذهبية، الرياض، بدون ذكر سنة النشر، ص 102.

لقد جرت العادة في الدول الديمقراطية على أن يبدأ بحث الموازنة في لجنة الشؤون المالية بالبرلمان يعهد إليها بدراسة مشروع الموازنة جملة وتفصيلا، ولدى انتهائها من بحث هذا المشروع تتقدم اللجنة للبرلمان بتقريرها الذي تحدد فيه موقفها بقبول أو رفض مشروع الموازنة، و يبدأ البرلمان بمناقشة مشروع الموازنة.

ونظرا لما أصبحت تتسم به الموازنة العامة من تعقيد وصعوبة يجعلان إحاطة سلطة الاعتماد بها وفهم مختلف جوانبها أمرا صعبا، لذا فإنّه يلجأ عادة إلى تكوين لجان متخصصة من الأعضاء ذوي الخبرة، تكون مهمتهم دراسة مشروع الموازنة حتى يتسنى للسلطة التشريعية المشاركة في دراسة الموازنة بصورة فعالة[1].

وحين تتقدم الحكومة للسلطة التشريعية بمشروع الموازنة فإنّ اللجنة الفنية المختصة تقوم بدراسة المشروع جملة وتفصيلا وإعداد تقرير عنه يشمل وجهة نظرها والمقترحات التي تراها من تعديل ونحوه، ويرفع هذا التقرير للبرلمان الذي يناقش مشروع الموازنة في ضوء هذا التقرير. وتتم المناقشة بصفة عامة في ثلاث مراحل[2]:

- مناقشة الموازنة إجمالا، ويتم فيه تناول سياسة الحكومة في جميع جوانب النشاط الاقتصادي؛
- مناقشة الموازنة تفصيلا للاقتراع عليها، ويبدأ عادة بالنفقات ثم الإيرادات بأبوابها؛
- يقترع المجلس على المشروع بأكمله.

وبعد دراسة المشروع ومناقشته والاقتراع والموافقة عليه يصدر المجلس ما يسمى بـ"قانون المالية" يحدد فيه الرقم الإجمالي لكل من الإيرادات والنفقات ويرفق بهذا القانون جدولان تفصيليان لكل منهما. ولا يعتبر هذا القانون قانونا إلاّ من ناحية شكلية، إذ الموازنة العامة في أصلها عمل إداري، لا يتضمن قانونها أحكاما عامة بل مؤقتة بسنة.

إنّ هذا الاعتماد يعد بالنسبة للإيرادات موجبا على الحكومة بجبايتها حسبما هي موجودة نوعا لا رقما حيث يجوز للحكومة تجاوز تقديرات الإيرادات التي جاءت في الموازنة. أما بالنسبة للنفقات فإنّ الاعتماد يعد إجازة بالصرف فقط وفق حدود ما اعتمد مع تخصيص كل نفقة لما اعتمدت له، فلا يشكل اعتماد الإنفاق موجبا بإنفاق كل ما اعتمد من نفقة، كما أنّه لا يجوز تجاوز الاعتماد المقرر إلاّ بإذن من سلطة الاعتماد.

وبالنسبة لحق السلطة التشريعية في تعديل الموازنة فإنّ كثيرا من الدساتير لا تجيز للسلطة التشريعية إجراء تعديلات جزئية على مشروع الموازنة، إلاّ أنها تجيز لها إبداء الملاحظات على بنود الموازنة، وطلب إجراء تعديلات بالزيادة أو النقصان، ثم بعد ذلك فإنّ الأمر مرتبط بموافقة الحكومة على تلك التعديلات ويبرر ذلك بأنّ الموازنة العامة تمثل وحدة متجانسة متكاملة لتحقيق برامج الحكومة، فالتعديل قد يؤثر على إمكانية تنفيذها، كما أنّه يخشى أن يكون طلب التعديل مرتبطا بمصالح حزبية لكسب رضا الناخبين.

[1]. يونس البطريق، مرجع سبق ذكره، ص 246- 247.
[2]. السيد عبد المولى السيد، مرجع سبق ذكره، ص 507.

ومع هذا فإنّ السلطة التشريعية لها حق رفض مشروع الموازنة بأكمله إذا تقدمت بطلب تعديلات لم توافق عليها الحكومة. وفي حالة تأخر الاعتماد عن بداية السنة المالية فإنّه قد يعمل بموازنة السنة المنتهية، أو يسمح باعتماد جزئي للصرف يكون في شكل موازنة شهرية يعتمد فيها مبلغ إجمالي دون تفصيل.

3. مرحلة التنفيذ: تدخل الموازنة العامة بعد اعتمادها من قبل البرلمان مرحلة التنفيذ، فتقوم السلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات ودفع النفقات المدرجة فيها، ولا تثير عمليات التنفيذ مشاكل معينة طالما كانت النفقات والإيرادات المقدرة دقيقة ومطابقة للواقع، إذ تتسم العمليات المالية الحكومية حينئذ بالمرونة والانتظام.

تتولى الوزارات والهيئات العامة والأجهزة الحكومية المختلفة بتحصيل الإيرادات العامة، حيث يتم إتّباع قواعد أساسية في عملية التحصيل وهي قاعدة العدالة، قاعدة اليقين، قاعدة العمومية، قاعدة الوحدة والوضوح وقاعدة الاقتصاد وغيرها من القواعد التي تكفل التحصيل الايجابي للإيرادات العامة، فيتطلب تحصيل كل إيراد تنفيذ عمليتين فالأولى تتولى "الجانب الإداري" وهو التحقق من قيام الحق لمصلحة الدولة ومعرفة مقداره، أما الثانية فهي "جباية وتحصيل المبالغ المحققة"، أما فيما يخص تنفيذ النفقات العامة فقد نظمت القوانين عملية صرف النفقات العامة حتى يمنع التلاعب في موارد الدولة، وتمر عملية تنفيذ النفقات العامة بمرحلتين، الأولى "إدارية" تتضمن المراحل التالية[1]:

- الارتباط بالنفقة، يقصد به القيام بالعمل الذي يجعل الدولة مدينة؛
- تحديد النفقة، أي القرار الخاص بتقدير المبلغ المستحق للدائن وخصمه من الاعتماد المقرر في الموازنة؛
- الأمر بالدفع، يقصد به تحرير أمر من الجهة المختصة إلى الخزينة العمومية بصرف المبلغ السابق تحديده.

أما المرحلة الثانية فهي "المرحلة المحاسبية" والتي تتمثل في الصرف، والتي تعني دفع المبلغ المحدد في الأمر ويقوم بها موظف غير الذي صدر عنه الأمر بالدفع منعا للتلاعب.

إنّ عملية تنفيذ الموازنة من اختصاص السلطة التنفيذية، حيث تعمد كل هيئة أو وزارة بتنفيذ ما ورد في بنود الموازنة من إيرادات ونفقات استنادا إلى القوانين المتعلقة بها، ويقع تنفيذ الموازنة على عاتق الآمر بالصرف والمحاسب العمومي، حيث يتول الآمر بالصرف المرحلة الإدارية، في حين يتول المحاسب العمومي المرحلة المحاسبية سواء تعلق الأمر بالنفقة أو بالإيراد.

4.مرحلة الرقابة: يقصد بالرقابة على الموازنة العامة متابعة التنفيذ والتأكد من سلامته، وأنّه يسير وفق ما هو مقرر ومعتمد ووفقا للوائح المالية الصادرة مع الموازنة العامة، فهي تساعد في التأكد من تحصيل الإيرادات المقررة والتأكد من إنفاق الإعتمادات المرصودة وفقا لخطة الدولة المرسومة والمحددة في الموازنة العامة[2]، ويمكن التمييز بين أشكال متنوعة

[1]. للمزيد من التفاصيل في هذا الشأن راجع: بشير ايلس شاوش، مرجع سبق ذكره، ص 200.

[2]. محمد خصاونة،" **المالية العامة (النظرية والتطبيق)**"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 175.

للرقابة على تنفيذ الموازنة حسب الزاوية التي ننظر منها للرقابة، وحسب الأشخاص الذين يقومون بعملية الرقابة وحسب توقيت الرقابة. وفيما يلي أهم هذه الأنواع[1]:

أ) **الرقابة القبلية:** يقصد بها كل عملية رقابة تتم قبل خروج الأموال من الخزينة العمومية، أي قبل تنفيذ الموازنة العامة وهي رقابة وقائية تقي وقوع الخطأ، وتقع على عاتق المراقب المالي للدولة و المحاسب العمومي.

ب) **الرقابة البعدية:** يقصد بها كل عملية رقابة تتم بعد خروج الأموال من الخزينة العمومية، أي بعد تنفيذ الموازنة العامة، وهي من اختصاص الهيئات الآتية:

- **البرلمان:** وتتم الرقابة عن طريق تشكيل لجنة رقابية من بين أعضاء اللجنة المالية للمجلس ويمكن لأعضاء هذه اللجنة أن ينتقلوا إلى أي مرفق أو مؤسسة ليراقبوا تسييرها المالي في أي وقت من السنة، غير أنّ هذا الإجراء لا يتسنى للمجلس إلاّ إذا وصله تقرير من المواطنين؛
- **مجلس المحاسبة:** يتولى مجلس المحاسبة مهام الرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية ويُعد مجلس المحاسبة تقريرا سنويا يرفعه إلى رئيس الجمهورية، ويحدد القانون تنظيم مجلس المحاسبة وعمله وطريقة إجراء تحقيقاته؛
- **المفتشية العامة للمالية:** تختص هذه الهيئة بمراقبة التسيير المالي لكل المرافق والمؤسسات والجماعات المحلية أو الوحدات الاقتصادية والتي للدولة نصيب في رأسمالها، وهي تعمل تحت إشراف وزير المالية.

المطلب الثالث: الاتّجاهات التقليدية والحديثة للموازنة العامة

كنتيجة طبيعية للتطور الحاصل في العلوم المختلفة والتطور التكنولوجي الذي رافقه اتساع دور الحكومات المختلفة في التدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لما تتطلبه مسؤولياتها التي تغيرت من دور الدولة الحارسة إلى دورها كموجه للاقتصاد ومحرك له، تطورت الموازنة العامة للدولة كونها كما سبق وأشرنا الأداة التي تحقق بها الحكومة أهدافها المختلفة. وقد مرت الموازنة العامة بعدّة أشكال واتّجاهات نعرضها فيما يلي:

أولا: موازنة البنود

تعد موازنة الاعتمادات المالية أو ما يطلق عليها بـ"موازنة البنود" من أول الأساليب التي ظهرت فيها الموازنة العامة ومازالت تعتبر من أكثر الصور انتشارا في دول العالم على الرغم من الانتقادات التي وجهت إليها حيث بدأ العمل بها في عام 1921 في الولايات المتحدة الأمريكية لتكون موازنة تنفيذية شاملة وبتصنيف وظيفي اقتصادي للتمييز بين النفقات الجارية والرأسمالية[2].

---

[1]. للمزيد من التفاصيل في هذا الشأن راجع: إبراهيم علي عبد الله وأنور العجارمة، **"مبادئ المالية العامة"**، دار صفاء للطباعة النشر والتوزيع، عمان، الأردن 2000، ص 160.

[2]. سعيد عبد العزيز عثمان، "**مقدمة في الاقتصاد العام**"، الجزء الأول، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بدون ذكر بلد وسنة النشر، ص 195.

في ظل هذا الأسلوب يتم التركيز على الاعتمادات المالية في الموازنة، وتبعا لذلك يتم التأكد من أنّ الصرف تم في حدود الاعتمادات المدرجة وفي الأغراض المخصصة لها، وأنّ إجراءات الصرف تمت وفقا للقوانين واللوائح المالية.

لذلك كان ينظر إلى الموازنة العامة باعتبارها وسيلة للرقابة على المال العام، مما اقتضى تبويب الإيرادات والنفقات العامة بشكل يمكن معه تحديد المسؤولية تحديدا واضحا عند حدوث أي انحراف أو تقصير أو إهمال ومحاسبة المسئولين عنها. لذلك سميت بـ"موازنة الرقابة" أيضا[1].

لكن في ظل هذا النوع من الموازنات لا يكون هناك اهتمام بالأهداف والعوائد الاقتصادية والاجتماعية واعتبارات الكفاءة للإنفاق، وغالبا ما تكون موازنة البنود غير متصلة بخطة أو ببرنامج عام للتنمية، ولا تستخدم فيها المقاييس والقواعد العلمية لتحليل التكلفة والعائد، ولا تهتم بالبرمجة الزمنية للأهداف[2].

ونتيجة لهذه الانتقادات ظهرت مرحلة جديدة من مراحل التطور الوظيفي للموازنة العامة للدولة وهي مرحلة موازنة البرامج والأداء.

ثانيا: موازنة البرامج والأداء

تمثل موازنة البرامج والأداء (موازنة الإدارة) المرحلة الثانية من مراحل تطور الموازنة العامة للدولة، حيث يتحول من خلالها الاهتمام من مجرد فرض الرقابة على المال العام في ظل موازنة البنود والإعتمادات إلى خدمة الإدارة الحكومية بهدف تطويرها ورفع كفاءتها في تأدية الأعمال وقياس الأعمال المنجزة.

لقد أورد المجلس الاقتصادي الاجتماعي بالأمم المتحدة تعريفا شاملا لموازنة البرامج والأداء على النحو الآتي:

ميزانية البرامج والأداء هي التي تقرر[3] :

- الأهداف القصيرة والطويلة الأجل في نطاق الاختصاصات الرئيسية التي من أجلها طلبت الأموال؛
- اقتراح البرامج التي تناسب كل اختصاص مع تحديد المشروعات أو الأنشطة تحت كل برنامج بهدف تحقيق الأهداف في نطاق الاختصاصات المختلفة؛
- تكاليف البرامج والمشروعات أو الأنشطة المختلفة؛
- البيانات الكمية والنوعية عن البرامج والأنشطة والمشروعات المقترحة؛
- الوحدات التنظيمية المسؤولة عن تنفيذ البرامج؛
- مصادر وكمية كافة الأموال المحصلة وكافة النفقات.

---

[1]. زكريا محمد بيومي، "**الاتّجاهات الحديثة في تطوير أساليب الموازنة العامة ومدى الأخذ بها في مصر**"، مجلة القانون والاقتصاد، العدد 10، مصر بدون ذكر سنة النشر، ص 149.

[2]. طارق نوير، "**نحو تطبيق موازنة الأداء لتحقيق الإدارة الرشيدة في الدول العربية**"، ندوة الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة، المنظمة العربية للتنمية القاهرة، سبتمبر 2006، ص 5- 6.

[3]. جمال لعمارة، "**أساسيات الموازنة العامة للدولة**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004، ص186-187.

ولا تهدف هذه الموازنة إلى رقابة المال العام فحسب، بل تهتم أيضا ببيان الوظائف والأنشطة والمشروعات التي تقوم بها الحكومة وقياس مدى كفاءة الحكومة في إنجاز الأعمال بقصد رفع مستوى الإدارة وترشيد الإنفاق العام والقضاء على الإسراف.

إنّ أسلوب العمل بموازنة البرامج والأداء يتطلب قياس إنتاجية الإنفاق العام من خلال ربط مدخلات العمل الحكومي بمخرجاته، بمعنى ترشيد الإنفاق، كما يستهدف النظام خدمة الإدارة ومساعدتها على اتّخاذ قرارات الإنفاق في ضوء الخطط والبرامج الموضوعة في ظل ترشيد الإنفاق وتوجيه الفائض لتنفيذ تلك الخطط والبرامج والاهتمام بالمساءلة عن الأداء في نفس الوقت، بمعنى الحفاظ على الرقابة المالية باعتبارها هدف موازنة البنود والإعتمادات[1].

إنّ لب اهتمام موازنة البرامج والأداء يكون بالإنجاز نفسه أكثر من اهتمامها بوسائل الإنجاز، بمعنى أنّها موازنة تظهر طبيعة البرامج الحكومية أو الإنجازات التي تتم في هذه البرامج، وعليه فإنّ هذه الموازنة تغاير موازنة الرقابة حيث أنّ هذه الأخيرة ينصب اهتمامها على ما في الموازنة من اعتمادات وبنود، بمعنى أنّها تهتم بما تشتريه الحكومة ولكنّها لا تبين لماذا تشتري الحكومة تلك الأشياء؟ أي أنّها لا توضح طبيعة البرامج الحكومية أو مدى الإنجاز الذي يتحقق تحت تلك البرامج عاما بعد عام.

ثالثا: موازنة التخطيط والبرمجة

وهي من أحدث صور الموازنة العامة للدولة وأول ما اسُتخدمت في أمريكيا عام 1968، ثم انتقلت إلى فرنسا وبريطانيا وباقي الدول الأوروبية، وتجمع بين التخطيط والبرمجة، بحيث تساعد عملية التخطيط على التنبؤ بالأهداف والطرق البديلة لتقييمها، وتساعد البرمجة في الاختيار بين الوسائل، لذلك تعتبر موازنة التخطيط والبرمجة ترجمة علمية للاختيار بين البدائل في شكل برنامج إنفاق قابل للتنفيذ، واستخدم هذا النوع من الموازنات لربط البرامج الحكومية بالخطة العامة للدولة لاسيما وأنّ موازنة البرمجة والتخطيط تهدف إلى الربط بين الاعتمادات وتحقيق الأهداف المخططة[2]، كما تستخدم للمفاضلة بين البرامج البديلة والمتنافسة لتحقيق أهداف معينة، وهكذا تعطي لوظيفة التخطيط الأولوية على كل من وظيفة الرقابة على الصرف أو إدارة النشاط الحكومي من خلال البرامج، وبذلك فهي تجمع بين الأبعاد الثلاثة للموازنة (تخطيط، تنفيذ ورقابة).

[1]. فليح حسن خلف،" **المالية العامة**"، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديثة، الأردن، 2008، ص317.
[2]. قاسم إبراهيم الحسني، مرجع سبق ذكره، ص 122- 126.

عرف نظام الموازنة هذا بعض العقبات، منها صعوبة تحديد الأهداف وصياغتها في شكل برامج وأنشطة إضافة إلى عسر إيجاد صيغة تحقق التوازن بين الأهداف الطويلة والقصيرة الأجل، لما يترتب على ذلك من استفادة الأجيال القادمة على حساب الأجيال الحالية وبالعكس، وزيادة على هذا هناك إشكال آخر يتجسد في صعوبة قياس الآثار غير المباشرة للبرامج والأنشطة الحكومية، التي تمثل عنصرا مهما من عناصر التقييم الشامل للتكلفة والعائد من تلك البرامج والأنشطة.

رابعا: موازنة الأساس الصفري

كان أول تطبيق لهذا الأسلوب في المجال الحكومي في ولاية جوريا بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1983[1]، وتُعرف على أنّها أسلوب يقوم على وضع تقديرات الموازنة لأي بند من بنود النفقات ابتداء من نقطة الصفر، أي لا ينظر إلى تقديرات الإنفاق العام السابق، بل توضع التقديرات وفق ما يجب أن تكون عليه هذه النفقات بعد دراسة حجم النشاط المطلوب وطريقة إنجازه والتكاليف المتوقعة[2]. يعني هذا أنّه ينظر إلى كافة البرامج والمشروعات –القديم منها والجديد– على أنّها جديدة، حيث يفترض أن تبدأ من نقطة الصفر حتى تقاس فعالية كل مبلغ يتم إنفاقه، بما يتيح تحديد ما إذا كان من الضروري الاستمرار في القيام بنشاط معين أو تخفيضه أو إلغائه أو الإبقاء عليه بالمستوى الحالي، مع زيادة أو تخفيض الاعتمادات المخصصة بما يتناسب والعائد. وعموما فإنّ هذا الأسلوب يمكن القول بأنّه ليس مرحلة جديدة بمعنى إضفاء دور جديد للموازنة ولكنّه يعني تطويرا في جانب النفقات لمحاولة التغلب على التغيرات التي ظهرت عند تطبيق موازنة التخطيط والبرامج.

ومن مآخذ هذا الأسلوب صعوبة الربط بين التخطيط طويل الأجل والموازنة من حيث تقسيم الخطة طويلة الأجل إلى خطط سنوية مرحلية تغطي كل سنة مالية. ومن ثم صعوبة تطبيق الأساس الصفري عليها[3].

خامسا: الموازنة التعاقدية

يمكن اعتبار الموازنة التعاقدية هي الموجة الأخيرة من موجهات إصلاح وتطوير الموازنة العامة للدولة ولقد كانت أول محاولة لتطبيق الموازنة التعاقدية في وزارة المالية النيوزلندية في عام 1996[4].

---

[1]. عبد المطلب عبد الحميد، "**اقتصاديات المالية العامة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004-2005، ص 164.

[2]. عبد المطلب عبد الحميد، "**السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي**"، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة 1997، ص 165.

[3]. عبد المطلب عبد الحميد،" **اقتصاديات المالية العامة**"، مرجع سبق ذكره، ص 169.

[4]. رافد عبيد النواس، "**الموازنة التعاقدية**"، على الرابط الإلكتروني: https://www.azzaman.com/?p=231282 ، الذي اطلع عليه بتاريخ 2018/01/22 على الساعة 22:30.

أما مفهوم الموازنة التعاقدية فيعني أنّ إعداد الموازنة العامة للدولة يتم على أساس نظام العقود أو الصفقات بين جهة منفذة (شركات أجنبية، شركات محلية أو شركات القطاع العام) والحكومة المركزية، أي أنّ الدولة تطرح مشاريعها أمام الجهات المنفذة لغرض التعاقد معهم على تنفيذ تلك المشاريع بأقل تكلفة ممكنة وبأعلى منفعة يتم الحصول عليها، على أن يأخذ بعين الاعتبار عنصر الوقت في تنفيذ المشاريع ويمكن قياس ذلك كميا[1]. وتستخدم حاليا في العديد من البلدان المتقدمة مثل كندا، الصين واليابان. ومن مزايا الموازنة التعاقدية نذكر:

- ساعدت في تقديم حلول جذرية للعديد من المشاكل التي كانت تواجه الإدارات الحكومية؛
- عملت على إعادة صياغة طرق إعداد الموازنة العامة بشكل ساعد على ربط الموازنة بالخطط التنموية للدولة؛
- ساعدت على تنفيذ البرامج والمشاريع الحكومية بكفاءة اقتصادية وفاعلية؛
- أدت إلى توصيل المخرجات المطلوبة إلى المواطنين مع ترشيد الإنفاق العام.

أما مآخذ هذا النوع من الموازنات فلم تظهر لحد الآن نظرا لحداثة هذا النموذج وإن كانت الشكوى مستمرة من غياب المعلومات في قطاع الحكومة وعدم وجود دراسات جدوى للمشاريع والبرامج الحكومية.

نستخلص مما سبق أنّ الموازنات تتعدد أنواعها وتختلف خصائصها وفقًا للأهداف العامة التي ترغب الدولة في تحقيقها، بحيث تعكس الموازنة السياسات المالية التي تحاول الدولة تنفيذها وتكون بمثابة ترجمة حقيقية لذلك، فمن وجهة نظرنا، أنّه لا يوجد من بين أنواع الموازنات السابقة نوع مثالي تحرص البلدان المختلفة على تنفيذه، بل هناك عدّة عوامل اقتصادية، سياسية، اجتماعية وقانونية، هي من تحدد نوع الموازنة المستخدم، فالطبيعة الخاصة لكل بلد تختلف باختلاف الظروف السياسية، الاقتصادية وحتى الاجتماعية، بل أنّ اختلاف تلك الظروف من وقت لآخر في البلد الواحد يجعل الموازنة الصفرية على سبيل المثال تتناسب مع سياساته، ولكنّها قد تكون غير مناسبة لنفس البلد فيما بعد.

[1]. ناجي شايب الركابي، **"الموازنة التعاقدية أداة للتنمية في ظل ندرة الموارد الاقتصادية"**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 52، العراق 2017، ص 283.

المبحث الثالث: الموازنة العامة، هيكلها وتطور مفهوم توازنها

يتم تنفيذ الموازنة العامة من خلال استخدام الأدوات المالية والتي تشمل النفقات والإيرادات العامة. فالمشاركة الفعالة والنشيطة للدولة في النشاط الاقتصادي جعلت من الإنفاق العام أداة رئيسية من بين الأدوات المالية، فهو يولد أثرا مهما على الطلب الكلي والأنشطة التنموية في البلد، حيث أنّ إجراء تغيير مناسب في حجم وتركيبة الإنفاق الحكومي ينتج عنه أثرا مباشرا على مستوى النشاط الاقتصادي، كما تمثل الإيرادات العامة بمختلف أنواعها أداة قوية في أيدي السلطات العامة، فهي تؤثر على مختلف المتغيرات الاقتصادية، وبالتالي يمكن توجيه النظام الاقتصادي نحو المسار المطلوب.

المطلب الأول: النفقات العامة، ماهيتها وتقسيماتها

تعتمد الدولة على قاعدة أولوية النفقات العامة على الإيرادات العامة، وهو ما يعني أن تحدد الدولة أولا الحاجات العامة التي يجب عليها القيام بإشباعها، الأمر الذي يتطلب منها إنفاق مبالغ ضخمة للوفاء بالتزاماتها وتقديم الخدمات المختلفة المنوطة بها، هذه المبالغ الضخمة المنفقة هي ما يطلق عليها "النفقات العامة"[1]، حيث تمثل الشريان الرئيسي للدولة والمحرك المهم لأنشطتها المختلفة، فإذا أردنا التعرف على مدى فاعلية الدولة وتأثيرها في المجتمع، فما علينا سوى دراسة مستوى تطور الإنفاق العام فيها ومدى تناسقه مع السياسات الاقتصادية الأخرى.

أولا: مفهوم النفقات العامة

تشكل دراسة النفقات العامة ركنا أساسيا في الدراسات المالية، ويتطور البحث فيها مع تطور الفكر المالي باعتبارها الوسيلة التي تستخدمها الدولة في رسم حدود نشاطها الاقتصادي والاجتماعي.

إنّ مسار الإنفاق العام يرتبط بأسلوب النظام الاقتصادي وشكل الدولة، ففي ظل الدولة الحارسة يأخذ مسار الإنفاق العام اتّجاها مشابها لمسار النشاط الاقتصادي في البلد وفقا لطبيعة وحيادية النفقات العامة، أما في ظل الدولة المتدخلة فإنّ مسار الإنفاق العام يستجيب بشكل معاكس لحركة الدورة الاقتصادية، أي زيادة الإنفاق العمومي في حالة الكساد وتخفيضه عند معالجة التضخم[2].

فالنفقات العامة هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام، ويتبين من هذا التعريف أنّ النفقة العامة تشتمل على عناصر ثلاثة وهي:

---

[1]. خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، "**أسس المالية العامة**"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، بدون ذكر بلد النشر، 2007، ص 49.

[2]. عمر هويدي صالح، "**تحليل أثر أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق للمدة** (2005-2014)"، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 9، العدد 17، العراق، 2017، ص100.

1. النفقة العامة مبلغ نقدي: تقوم الدولة وغيرها من الأشخاص العامة بإنفاق مبالغ نقدية ثمنا لما تحتاجه من سلع وخدمات لازمة لتسيير المرافق العامة، وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، وأخيرا لمنح المساعدات والإعانات المختلفة من اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها، واستخدام النقود في النفقة العامة أمر طبيعي ما دامت كل المعاملات والمبادلات الاقتصادية تتم في الوقت الراهن باستخدام النقود في ظل اقتصاد نقدي، وبالتالي فالنقود هي وسيلة الدولة في الإنفاق شأنها في ذلك شأن الأفراد، وعليه فالنفقات العامة تتم دائما بشكل نقدي، أما أعمال السخرة التي كانت تلجأ إليها الدولة قديما للحصول على أنواع معينة من الخدمات فهي لا تعتبر نفقات عامة[1].

2. النفقة العامة يقوم بها شخص عام: يدخل في عداد النفقات العامة تلك النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنوية العامة (وهم أشخاص القانون العام) وتتمثل في الدولة على اختلاف أنظمتها، جمهورية أكانت أو ملكية أو رئاسية، ومن استبدادية إلى ديمقراطية والحكومات المركزية والمحلية بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة الداخلة في الاقتصاد العام ذات الشخصية المعنوية، وعلى هذا فإنّ المبالغ التي ينفقها الأشخاص الخاصة الطبيعية والاعتبارية لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق خدمات عامة، كتبرع أحد هؤلاء الأشخاص بالمبالغ اللازمة لبناء مدرسة أو مستشفى أو مسجد مثلا، ويدخل ذلك في إطار الإنفاق الخاص[2].

3. النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام: ينبغي أن تصدر النفقات العامة مستهدفة بالأساس إشباع الحاجات العامة وتحقيق الصالح العام، فالنفقات التي لا تشبع حاجة عامة ولا تعود بالنفع العام على الأفراد لا يمكن اعتبارها نفقات عامة، ويستند هذا العنصر على سندين: أولهما يتلخص في أنّ المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجة عامة تقوم الدولة أو غيرها من الأشخاص العامة بإشباعها نيابة عن الأفراد ومن ثم يلزم أن يكون الهدف من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع حاجة عامة، أما السند الثاني يتمثل في مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة، ذلك أنّ المساواة بين الأفراد في تحمل عبء الضرائب لا تكفي لتحقيق هذه المساواة إذا أنفقت حصيلة الضرائب في تحقيق مصالح خاصة لبعض الأفراد أو الفئات الاجتماعية دون غيرهم، إلاّ أنّ هناك صعوبة في كثير من الأحيان في معرفة ما إذا كانت حاجة ما هي من الحاجات العامة أم لا، ويرجع ذلك إلى صعوبة تحديد الحاجة العامة تحديدا موضوعيا، وأمام هذه الصعوبة فإنّ أمر تقدير الحاجات العامة وبالتالي المنفعة العامة متروك للسلطات السياسية، فهي التي تتولى عادة تقدير ما إذا كانت حاجة ما تعتبر حاجة عامة أم لا وذلك بموافقتها أو رفضها اعتماد المبالغ اللازمة لإشباع هذه الحاجة ضمن النفقات العامة[3].

---

[1]. عادل فليح، "**المالية العامة والتشريع الضريبي**"، دار ومكتبة الحامد، عمان، 2003، ص 50.

[2]. نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، "**المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**"، دار المناهج، عمان، الأردن، 2005 ، ص50.

[3]. طارق الحاج، "**المالية العامة**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 26-27.

ثانيا: تقسيمات النفقات العامة

إنّ البحث في تقسيم النفقات العامة يتضمن دراسة هذه النفقات من حيث تركيبها ومضمونها وطبيعتها ومن الطبيعي أن يزداد تنوع النفقات العامة بازدياد مظاهر تدخل الدولة في الحياة العامة[1]، وبالرغم من تعدد وتنوع التقسيمات للنفقات العامة سواء على المستوى الأكاديمي أو على مستوى التطبيقي الذي تظهره موازنات الدول، إلاّ أنّ هذه التقسيمات في مجملها النظري والتطبيقي تستند إلى تقسيمين وهما:

1. التقسيمات الاقتصادية أو العلمية للنفقات العامة: إنّ أهمية إعداد الموازاة العامة السنوية، يُلزم الدولة إيجاد تصنيف يحوي جميع وظائف الدولة التي تقوم بها، ويعتبر التصنيف الاقتصادي أهم هذه التصنيفات، نظرا لاعتباره معيار حديث ومتطور يتماشى والظروف الاقتصادية، ووفقا لهذا التقسيم يتم تصنيف النفقات العامة بالاستناد إلى عدد من المعايير أهمها :

أ) **معيار طبيعة النفقة العامة:** استنادا إلى هذا المعيار يتم التمييز بين نوعين من النفقات وهما:

- **النفقات الحقيقية:** وتشمل النفقات في سبيل حصول الدولة على السلع والخدمات الإنتاجية (الأرض، العمل رأس المال) لقيامها بوظائفها التقليدية والحديثة من أمن ودفاع وعدالة، وكذلك إقامة المشاريع الاستثمارية ومشاريع البنية التحتية ذات النفع العام، كإنشاء الطرقات والمستشفيات والمدارس والجامعات ...إلخ، كلها تعتبر نفقات حقيقية، وقد أطلق بعض الكتاب على هذه النفقات اسم "النفقات المنشأة للخدمات"، حيث أنّ الدولة من وراء إنفاقها تنتظر الحصول على خدمات ومنافع مباشرة[2].
- **النفقات الحكومية التحويلية:** هي تلك النفقات التي تنفقها الدولة بهدف نقل الدخل من فئة اجتماعية إلى أخرى لتحقيق أهداف معينة ليس دائما اقتصادية، مثالها الإعانات الاجتماعية أو إعانات البطالة. فالنفقات التحويلية تقود إلى إعادة توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع دون أن تلزم المستفيد بتقديم أي سلع أو خدمة للسلطات العامة وهذا يعني أنّ النفقات التحويلية لا تقود إلى تغيير متدفق الدخل الإجمالي بل تكتفي بنقل القوة الشرائية من فئة اجتماعية ميسورة إلى فئة اجتماعية معسورة، لهذا يطلق عليها بـ"الناقلة"[3].

[1]. سعيد عبد العزيز عثمان،"**المالية العامة**"، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 2008، ص 469.

[2]. عادل أحمد حشيش، "**أساسيات المالية العامة**"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، بدون ذكر بلد النشر، 2006، ص 66.

[3]. نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

ب) معيار دورية النفقة الحكومية: وفقا لهذا المعيار يتم تقسيم النفقات العامة إلى نوعين وهما:

- **النفقات الجارية (العادية):** تشمل النفقات التي لا تترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي أو زيادة في رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات أو الهيئات العمومية، فغالبيتها تتسم بالدورية والتكرار، وتشمل بنود الرواتب والأجور ومصروفات الصيانة وفواتير المياه والكهرباء، وكل ما يتطلب لتسيير مختلف الوزارات والوحدات الحكومية[1].
- **النفقات غير العادية:** وهي تلك النفقات التي لا تتكرر كل سنة بصفة منتظمة في الموازنة، بل تدعو الحاجة إليها في فترات متباعدة تزيد عن السنة، أي تأتي بصفة استثنائية لمواجهة ظروف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة في وقت محدد وكمثال على ذلك النفقات الحربية ونفقات إصلاح الكوارث الطبيعية كمخلفات الزلازل والفيضانات ونفقات إنشاء السدود ومد خطوط السكك الحديدية وتعبيد الطرق وغيرها.

ج) معيار الهدف من النفقة: استنادا إلى هذا المعيار يمكن تصنيف النفقة العامة إلى ثلاث مجموعات رئيسية[2]:

- **النفقات الإدارية:** وهي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة وهي تشتمل على نفقات الإدارة العامة والدفاع والأمن والعدالة والتمثيل السياسي؛
- **النفقات الاقتصادية:** ويتضمن هذا النوع من الإنفاق، الإنفاق الحكومي بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية كتشجيع وحدات القطاع الخاص على زيادة الإنتاج أو تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية وزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني من خلال زيادة المتاح من استثمارات البنية التحتية وزيادة كفاءتها وزيادة الاستثمار العام؛
- **النفقات الاجتماعية:** يغلب على هذه النفقات الطابع الاجتماعي، حيث يكون الهدف منها هو زيادة الرفاهية لأفراد المجتمع عموما والطبقات الفقيرة خصوصا، وبالتالي فإنّ أغلب هذه النفقات تكون موجهة إلى ذوي الدخول المتدنية وأهم بنود هذه النفقات تلك المتعلقة بمرافق التعليم، الصحة، الثقافة العامة والإسكان.

2. التقسيمات الوضعية أو العملية للنفقات العامة: يقصد بالتقسيمات الوضعية للنفقات العامة تلك التي تتبناها الموازنات العامة للدول المختلفة استنادا إلى الاعتبارات الواقعية أو العملية، وخاصة الاعتبارات الإدارية والوظيفية التي تدعو في الغالب إلى عدم الالتزام بالتقسيم العلمي للنفقة[3]. ويشتمل هذا التقسيم على:

---

[1]. محمد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[2]. صلاح نجيب العمر، **"اقتصاديات المالية العامة"**، مطبعة العاني، بغداد، 1983، ص 176.

[3]. سعيد عبد العزيز عثمان، **"مقدمة في الاقتصاد العام (مالية عامة) مدخل تحليلي معاصر"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 459-460.

أ) **التقسيم الإداري:** يتم تقسيم النفقات العامة بما يتلاءم مع الهيكل الإداري أو التنظيمي للدولة، فمثلا يتم تقسيم النفقات العامة إلى عدد من الأقسام أو البنود الإنفاقية، بحيث يخصص كل باب أو قسم لجهة إدارية معينة، فمثلا وزارة التربية يخصص لها باب محدد ومثلها لوزارة الصحة والتعليم وباب لوزارة الدفاع وهكذا. وكل باب من هذه الأبواب يتم تقسيمه إلى عدد من الفروع الإنفاقية وكل فرع ينقسم بدوره إلى عدد من البنود الإنفاقية يخصص كل منها لوحدة إدارية أقل في مستواها التنظيمي داخل الهيكل التنظيمي للوحدة، ويتم تخصيص بند إنفاقي لكل وحدة من هذه الوحدات داخل الهيكل التنظيمي للوحدة نفسها[1].

ب) **التقسيم النوعي:** وفقا لهذا التقسيم يتم تقسيم النفقات المدرجة بالموازنة العامة والمخصصة لكل وحدة إدارية وفقا لطبيعة الأشياء التي يخصص لها الإنفاق العام، فمثلا يمكن تقسيم النفقات العامة لأي وحدة حكومية نوعيا إلى أربع مجموعات إنفاقية أو أربعة بنود إنفاقية وهي:

- نفقات مقابل خدمة العمل وتتمثل في الأجور والمرتبات؛
- نفقات مقابل مستلزمات الإنتاج ويطلق عليها "النفقات الجارية"؛
- نفقات مقابل مشتريات خدمية؛
- نفقات مقابل أصول رأسمالية ويطلق عليها "النفقات الرأسمالية".

ج) **التقسيم الوظيفي:** يهتم بتقسيم النفقات العامة حسب الوظائف التي تقوم بها الدولة دون الاهتمام بطبيعة النفقة وهذه الطريقة تسمح بجمع كافة النفقات التي تهدف إلى تحقيق نفس الغرض في قسم واحد، حتى ولو كانت موزعة على عدّة وزارات أو مصالح، ويتميز هذا التقسيم في كونه لا ينظر إلى مشتريات الدولة في حد ذاتها وإنّما ينظر إليها في نطاق الهدف الذي يرجى تحقيقه من ورائها .

والجزائر وكغيرها من دول العالم تصنف نفقاتها في إطار الموازنة العامة تصنيفا خاصا بها يتلاءم ونظامها الاقتصادي والاجتماعي وذلك قصد التفرقة بين هذه النفقات حسب الشكل والطبيعة والهدف، حيث يتم تقسيمها على أساس إداري وعلى أساس موضوعي، وهي بذلك تشتمل على ما يلي:

[1]. طاقة محمد وهدى العزاوي، **"اقتصاديات المالية العامة"**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 38- 39.

❖ **نفقات التسيير (موازنة التسيير):** تسمى كذلك "اعتمادات التسيير" وهي تتضمن حسب نص المادة الخامسة (05) من القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية "تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الموازنة العامة للدولة"[1]. ترتبط هذه النفقات بالنشاط العادي واليومي للدولة والتي تمكنها من تسيير مرافقها العمومية قصد إشباع الحاجات العامة. وحسب المادة الرابعة والعشرون (24) من القانون 84-17 تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب هي:

➢ **أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات:** يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، وتشمل الأقسام التالية:

- **القسم الأول:** الدين القابل للاستهلاك (اقتراض الدولة)؛
- **القسم الثاني:** الدين الداخلي (الدين العام)؛
- **القسم الثالث:** الدين الخارجي؛
- **القسم الرابع:** ضمانات؛
- **القسم الخامس:** النفقات المحسومة من الإيرادات.

➢ **تخصيصات السلطات العمومية:** يحتوي هذا الباب على نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها (المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، البرلمان، المجلس الدستوري، مجلس المحاسبة....).

➢ **النفقات الخاصة بوسائل المصالح:** وتشمل مجموعة الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالمستخدمين والأدوات، الموزعة على الأقسام السبعة التالية:

- **القسم الأول:** الموظفون- مرتبات العمال؛
- **القسم الثاني:** الموظفون- المعاشات والمنح؛
- **القسم الثالث:** الموظفون- التكاليف الاجتماعية؛
- **القسم الرابع:** الأدوات وتسيير المصالح؛
- **القسم الخامس:** أشغال الصيانة؛
- **القسم السادس:** إعانات التسيير؛
- **القسم السابع:** مصاريف مختلفة

[1]. القانون رقم **90- 21** المتعلق بالمحاسبة العمومية، مرجع سبق ذكره.

- **التدخلات العمومية:** يجمع هذا الباب تدخلات الدولة في الميادين الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، ويضم الأقسام التالية:
  - **القسم الأول:** تدخلات إدارية، وتتضمن الإعانات الممنوحة للجماعات المحلية؛
  - **القسم الثاني:** النشاط الدولي، يتضمن المساهمات المالية التي تمنحها الدولة للمنظمات الدولية؛
  - **القسم الثالث:** نشاط تربوي ثقافي، يضم المنح العائلية مثلا؛
  - **القسم الرابع:** النشاط الاقتصادي، تشجيعات وتدخلات؛
  - **القسم الخامس:** النشاط الاقتصادي، تدخلات ومساعدات؛
  - **القسم السادس:** النشاط الاجتماعي، مساعدة وتضامن؛
  - **القسم السابع:** النشاط الاجتماعي، احتياط.

توزع نفقات التسيير التي تتضمنها هذه الأبواب الأربعة في الجدول "ب" من الموازنة العامة حسب الطريقة التالية:

- ✓ النفقات المتعلقة بالباب الأول والثاني هي نفقات مشتركة بين جميع الوزارات ولا تنفرد بها وزارة معينة ولهذا الغرض جمعها المشرع وأدرجها في الجدول "ب" من الموازنة تحت عنوان واحد " التكاليف المشتركة"؛
- ✓ أما النفقات المتعلقة بالباب الثالث والرابع فتوزع حسب الوزارات ويحدد قانون المالية سنويا الاعتمادات الإجمالية المخصصة لكل دائرة وزارية.

❖ **نفقات التجهيز (موازنة التجهيز):** هي النفقات ذات الطابع النهائي المخصصة لتنفيذ المخطط الوطني السنوي للتنمية، وهي عبارة عن الاستثمارات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والإداري[1]. وتجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الموازنة العامة، ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، في ثلاثة أبواب هي[2]:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى في رأس المال.

هذه الأبواب ترد في الموازنة العامة في الجدول (ج) في ملاحق قوانين المالية بشيء من التفصيل، موزعة على القطاعات كما يلي[3]:

---

[1]. المرسوم التنفيذي رقم **98-40** المؤرخ في أول فبراير 1998 المتعلق **بتحويل ونقل الاختصاصات والمهام وتسيير الهياكل والوسائل والمستخدمين التابعة لتسيير ميزانية الدولة للتجهيز**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 05، 1998، ص09.

[2]. المادة 35 من القانون رقم 84-17، مرجع سبق ذكره.

[3]. القانون رقم **15 - 18** المؤرخ في 18 ربيع الأول 1437 الموافق لـ30 ديسمبر سنة 2015 **المتضمن قانون المالية لسنة 2016**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 72 المؤرخة في 31 ديسمبر 2015.

- ✓ الصناعة؛
- ✓ الفلاحة والري؛
- ✓ المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية؛
- ✓ التربية والتكوين؛
- ✓ المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية؛
- ✓ دعم الحصول على سكن؛
- ✓ مواضيع مختلفة؛
- ✓ المخططات البلدية للتنمية؛
- ✓ دعم النشاط الاقتصادي؛
- ✓ البرنامج التكميلي لفائدة الولايات؛
- ✓ احتياطي لنفقات غير متوقعة.

ثالثا: ظاهرة تزايد النفقات العامة

إنّ ظاهرة اتّجاه النفقات العامة إلى الزيادة والتنوع عاما بعد عام أصبحت من الظواهر المعروفة بالنسبة لمالية الدولة وبمختلف الدول، وذلك نتيجة تطور دور الدولة وازدياد درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد خلص الاقتصاديون اعتمادا على استقراء الإحصاءات في مختلف الدول إلى أن جعلوا هذه الظاهرة قانونا عاما من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي.

ويعتبر العالم الألماني "فاجنر wagner " أول من لفت الأنظار إلى قانون زيادة النفقات العامة، بعد أن درس حجم النفقات العامة للعديد من الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر، ويفسر فاجنر تلك الزيادة بسنة التطور، فالدولة تنمو وتتطور وتزداد التزاماتها مع اتّساع دائرة تدخلها لخدمة الأفراد ومن ثم فإنّ نفقاتها تزداد تبعا لذلك، وفيما يلي نتناول أسباب تزايد النفقات العامة والمتمثلة في:

1. أسباب التزايد الحقيقي للنفقات العامة[1]: يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات وزيادة عبء التكاليف العامة بنسبة معينة، كما تشير إلى ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

إنّ الزيادة الحقيقية للنفقات العامة في شتى الدول في السنوات الماضية تشير إلى الزيادة المطردة في حجم النفقات والتي ترجع إلى أسباب متعددة تختلف باختلاف مستوى التطور في كل دولة من الدول وهي أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية ومالية بالإضافة إلى أخرى حربية.

[1]. نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 50 وما يليها، بتصرف من الطالبة.

أ) **الأسباب الاقتصادية:** إنّ من أهم الأسباب الاقتصادية المفسرة لظاهرة التزايد في النفقات العامة زيادة الدخل القومي والتوسع في المشروعات العامة وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي، فزيادة الدخل القومي تسمح للدولة في العصر الحديث من الزيادة في مقدار ما تقتطعه منه في صورة تكاليف أو أعباء عامة من ضرائب ورسوم وغيرها، حتى ولو لم تزداد أنواع الضرائب المقررة أو يرتفع سعرها وعادة ما تحفز هذه الموارد المتاحة الدولة على زيادة إنفاقها على مختلف مناحي الحياة العامة. كما يؤدي التوسع في إقامة المشروعات العامة الاقتصادية إلى زيادة النفقات العامة. ومن جهة أخرى فإنّ محاربة الكساد وأثاره الضارة يحتم على الدولة القيام بالمزيد من الإنفاق بهدف زيادة مستوى الطلب الكلي الفعلي إلى المستوى الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل وذلك في حدود الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي.

وأخيرا فالتنافس الاقتصادي الدولي مهما كانت أسبابه فهو يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، سواء في صورة إعانات اقتصادية للمشروعات الوطنية لتشجيعها على التصدير ومنافسة المشروعات الأجنبية في الأسواق الدولية، أو في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المشروعات الوطنية من الصمود والوقوف في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية.

ب) **الأسباب الاجتماعية:** لقد أدى ميل السكان في العصر الحديث نحو التركز في المدن والمراكز الصناعية إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات التعليمية والصحية والثقافية والخاصة بالنقل والمواصلات والمياه والغاز والكهرباء ...الخ، ويرجع ذلك إلى أنّ متطلبات وحاجات سكان المدن أكبر وأعقد من حاجات سكان الريف كما أدى انتشار التعليم إلى تعزيز فكرة الوعي الاجتماعي فأصبح الأفراد يطلبون من الدولة القيام بوظائف لم تعرفها في العصور السابقة كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة، وغيرها من أسباب عدم القدرة على الكسب وقد نتج عن منح الدولة لهذه الإعانات وتقديم العديد من الخدمات الاجتماعية إلى زيادة النفقات العامة وبصفة خاصة النفقات التحويلية.

ج) **الأسباب السياسية:** إنّ انتشار المبادئ الديمقراطية ترتب عنها اهتمام الدولة بحالة الطبقات محدودة الدخل والقيام بالكثير من الخدمات الضرورية لها، وكثيرا ما يدفع النظام الحزبي الحزب الحاكم إلى الإكثار من المشروعات الاجتماعية قصد إرضاء الناخبين وإلى الإفراط في تعيين الموظفين مكافأة لأنصاره وينتج عن هذا كله بطبيعة الحال تزايد في النفقات العامة، كما أنّ اتساع نطاق التمثيل الدبلوماسي لكثرة عدد الدول المستقلة وزيادة أهميته في العصر الحديث، إلى جانب ظهور منظمات دولية متخصصة وغير متخصصة ومنظمات إقليمية متعددة يستلزم الأمر تعيين ممثلين بها أدى إلى زيادة الإنفاق العام على هذه التوجهات الحديثة.

د) الأسباب الإدارية: مما لا شك فيه أنّ سوء التنظيم الإداري وعدم مواكبته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والإسراف في عدد الموظفين وزيادتهم عن حاجة العمل والإسراف في ملحقات الوظائف العامة يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وهذه الزيادة في النفقات العامة حقيقية لأنّها تؤدي إلى زيادة عبء التكاليف العامة على المواطنين وإن كانت تمثل زيادة غير منتجة إنتاجا مباشرا، لأنّه لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام وهي في حقيقتها أقرب ما تكون إلى النفقات التحويلية منها إلى النفقات الفعلية (الحقيقية).

هـ) الأسباب المالية: إنّ سهولة الاقتراض في الوقت الحاضر أدى بالدولة إلى كثرة التوجه نحو عقد قروض عامة للحصول على موارد للخزينة العمومية مما يسمح للحكومة بزيادة الإنفاق، وهذا فضلا عما يترتب على خدمة الدين من دفع لأقساطه وفوائده من الزيادة في النفقات العامة.

وفي حالة وجود فائض في الإيرادات أو مال احتياطي غير مخصص لهدف معين فإنّ ذلك يؤدي إلى إغراء الحكومة بإنفاقه في أوجه غير ضرورية، وبذلك تزداد النفقات العامة، وتبدو خطورة هذه السياسة في الأوقات التي تحتم فيها السياسة السليمة على الحكومة العمل على خفض نفقاتها، فتجد الحكومة نفسها أمام صعوبة خفض كثير من بنود الإنفاق العام نتيجة اعتياد المجتمع على ذلك الإنفاق.

و) الأسباب الحربية: وهي لا تقل أهمية عن الأسباب السالفة الذكر، إنْ لم تكن أهمها جميعا في وقتنا الحاضر بالنظر إلى اتساع نطاق الحروب والاستعداد لها وما يترتب عن ذلك من تزايد الإنفاق العسكري في الدولة، ولا يقتصر الأمر في أوقات الحروب فقط، بل يزداد هذا الإنفاق حتى في فترات السلم.

ومن جهة أخرى تزداد النفقات العامة على وجوه معينة بعد انتهاء الحرب كدفع تعويضات وإعانات ومعاشات لضحايا الحرب من قدماء المحاربين وأسر الشهداء بالإضافة إلى نفقات إعادة البناء أوتعمير ما دمرته الحرب في الجهاز الإنتاجي للاقتصاد القومي، إلى جانب دفع أقساط وفوائد الديون التي عقدتها الدولة أثناء الحرب لتمويل نفقاتها الحربية.

2. أسباب التزايد الظاهري للنفقات العامة[1]: تعني الزيادة الظاهرية في الإنفاق العام تسجيل ارتفاع في المبالغ المرصودة له وزيادة الاعتمادات المالية المفتوحة بدون أن ينتج عن هذه الزيادة تحسن في الإشباع ورفع في مستوى المنفعة العامة، وترجع الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة بهذا المعنى إلى تدهور قيمة النقود وطريقة إعداد الموازنة والحسابات العامة، وتغير مساحة إقليم الدولة وزيادة عدد سكانها في بعض الأحيان.

[1]. أحمد عبد السميع علام، "**المالية العامة: المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق**"، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2012، ص60 ومايليها بتصرف من الطالبة.

أ) تدهور قيمة النقود: إنّ تدهور قيمة النقود أي انخفاض قدرتها الشرائية يؤدي إلى نقص كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بواسطة عدد معين من الوحدات النقدية مقارنة بالكمية التي كان يمكن الحصول عليها قبل هذا التدهور، ويترجم تدهور قيمة النقود في ارتفاع المستوى العام للأسعار، وفي الواقع أنّ مختلف العملات النقدية قد تعرضت إلى تدهور في قيمتها خلال تطورها التاريخي، وإن كانت نسبة هذا التدهور تختلف من عملة إلى أخرى.

ويعني تدهور قيمة النقود أنّ الزيادة في النفقات العامة تكون ظاهرية في جزء منها، أي لا ينتج عنها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع المتحقق من هذه النفقات، أو بمعنى آخر أنّ الزيادة في النفقات العامة قد تعود إلى ارتفاع الأسعار لا إلى الزيادة في كمية السلع والخدمات التي اشترتها أو أنتجتها النفقات العامة. ويعد تدهور قيمة النقود هو السبب الرئيسي في الزيادة الظاهرية في النفقات العامة في العصر الحديث.

ب) اختلاف الفن المالي: ويتعلق بإعداد الموازنة والحسابات العامة، فقد ترجع الزيادة في النفقات العامة إلى الاختلاف في الفن المالي وإلى اختلاف طرق قيد الحسابات المالية، فمن المبادئ الفنية المعروفة في إعداد الموازنة العامة للدولة –كما سبق وأشرنا– الأخذ بفكرة الموازنة الصافية أو الإجمالية، وتقوم فكرة الموازنة الصافية على ظاهرة تخصيص الإيرادات العامة ومؤدى ذلك أن يسمح لبعض الهيئات والمؤسسات العامة مثلا أن تجري مقاصة بين إيراداتها ونفقاتها، بحيث تكون لها سلطة طرح نفقاتها من الإيرادات التي تقوم بتحصيلها، وبالتالي فإنّه لا يظهر في الموازنة العامة للدولة إلاّ فائض الإيرادات على النفقات، أما فكرة الموازنة الإجمالية فهي تقوم على أساس أنّ كل النفقات العامة التي تنفقها المرافق والهيئات العامة تظهر في موازنة الدولة التي تضم كافة النفقات والإيرادات العامة وعليه فإنّ الأخذ بمبدأ الموازنة الإجمالية في سنة معينة يظهر وجود قدر من الزيادة في حجم الإنفاق العام في هذه السنة مقارنة بالنسبة السابقة وتعتبر هذه الزيادة بالطبع زيادة ظاهرية بسبب تغيير القواعد المحاسبية للموازنة لا زيادة حقيقية في النفقات العامة.

ج) زيادة مساحة وعدد سكان الدولة: إذا كان الإنفاق العام يتزايد لمجرد مواجهة التوسع في مساحة الدولة أو بزيادة عدد سكانها دون أن يمس الإقليم الأصلي أو السكان الأصليين فإنّ الزيادة في الإنفاق تكون مجرد زيادة ظاهرية، واتّجاه النفقات العامة إلى التزايد في هذه الحالات لا يكون راجعا إلى التوسع في الخدمات العامة وإنّما بسبب اتّساع نطاق الحاجة إلى نفس أنواع الخدمات في المساحات الجديدة التي أضيفت لإقليم الدولة، أو لمواجهة حاجات السكان المتزايدون من تلك الخدمات والمنافع العامة، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة، ماهيتها وتقسيماتها

إنّ الإيرادات العامة والنفقات العامة أداتان مهمتان من أدوات السياسة المالية لأي دولة، فالتطور في الفكر الاقتصادي السائد ودور الدولة عبر مختلف المراحل لم يكن تأثيره فقط على النفقات العامة وتطور مفهومها بل انعكس بالمثل على مفهوم ودور الإيرادات العامة في كل مرحلة، ويأتي ذلك الترابط من كون أنّ الإيرادات والنفقات العامة أداتان مكملتان لبعضهما البعض، فأي إنفاق عام تريد الدولة إجراءه لتحقيق أهدافها المختلفة يحتاج لأموال عامة لتغطيته.

أولا: مفهوم الإيرادات العامة

تعرف الإيرادات العامة على أنّها الموارد التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة[1]. وقد تطورت الإيرادات العامة بتطور الفكر الاقتصادي والمالي السائد ففي الفكر الاقتصادي التقليدي كانت مقتصرة على تزويد الخزينة العمومية بالأموال اللازمة لتغطية الإنفاق العام اللازم لقيام الدولة بوظائفها الأساسية، أما في ظل الفكر الاقتصادي الحديث أصبحت الإيرادات العامة بجانب كونها أداة للحصول على الأموال العامة، أداة هامة من أدوات السياسة الموازنية تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي والاجتماعي حسب الأهداف التي ترغب الدولة تحقيقها، إضافة إلى ذلك فإنّ أهمية الإيرادات العامة تزداد بزيادة أهمية الإنفاق العام كنتيجة ضرورية لتزايد دور الدولة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا: تقسيمات الإيرادات العامة

لقد أدى تطور الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وازدياد نفقاتها العامة إلى تطور نظرية الإيرادات العامة الأمر الذي تجلت أثاره في تطوير حجم هذه الإيرادات وإلى تعدد أنواعها وأغراضها، ولقد تعددت في العصر الحديث مصادر الإيرادات العامة واختلفت طبيعتها تبعا لنوع الخدمة العامة التي تقوم بها الدولة والهدف منها. ويعرض الفكر المالي العديد من المحاولات لتقسيم الإيرادات العامة، حيث حاول بعض الكتاب تقسيم الإيرادات العامة إلى إيرادات شبيهة بإيرادات النشاط الخاص، ومثالها إيرادات ممتلكات الدولة الخاصة كالدومين التجاري والمالي والزراعي، وإلى إيرادات متعلقة بالنشاط العام تحصل عليها الدولة باعتبارها صاحبة سلطة ونفوذ ومثال ذلك الضرائب والرسوم والغرامات القضائية والاستيلاء على الأموال التي لا وارث لها.

[1]. الوادي محمود حسين وعزام زكريا أحمد، **"مبادئ المالية العامة"**، دار المسيرة، عمان، 2007، ص 50.

كما اقترح البعض الآخر التمييز بين نوعين من الإيرادات العامة، إيرادات اختيارية يدفعها الأفراد دون إجبار من الدولة كإيرادات ممتلكات الدولة الخاصة – الدومين الصناعي والتجاري– والقروض الاختيارية وإيرادات إجبارية يدفعها الأفراد جبرا إلى الدولة وهي الأكثر أهمية كالرسوم والضرائب والقروض الإجبارية، إلى جانب الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بدون مقابل من جهتها كالإعانات والمنح التي تتلقاها.

وقسم البعض الآخر الإيرادات العامة إلى إيرادات عادية والتي تحصل عليها الدولة سنويا بصفة منتظمة أو دورية كإيرادات ممتلكاتها الخاصة والضرائب والرسوم، والإيرادات غير العادية أو الاستثنائية التي لا تتكرر سنويا وإنّما تلجأ إليها الدولة من وقت لآخر حسب الحاجة كالقروض والإصدار النقدي وبيع جزء من ممتلكات الدولة. وفي هذا العنصر سوف نستعرض أهم التقسيمات التي تناولت الإيرادات العامة على النحو الآتي:

1. **الإيرادات الاقتصادية:** وتشمل إيرادات أملاك الدولة والثمن العام.

أ) **إيرادات أملاك الدولة (الدومين العام):** يقصد بأملاك الدولة الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة سواء ملكية عامة أو ملكية خاصة. والملكية العامة للدولة هي الملكية التي تخضع لأحكام القانون العام وتخصص للنفع العام مثل المدارس والمستشفيات وشبكات الطرق والجسور والحدائق ويتم الانتفاع بهذه الأملاك مجانا أو مقابل رسوم رمزية، ويكون الهدف من فرض هذه الرسوم هو تنظيم استعمال الأفراد لهذه الخدمات وتوفير جزء من الأموال لتخصيصها لرفع كفاءة ومستوى خدمات هذه الملكيات العامة وليس لهدف تحقيق الربح. أما الملكيات الخاصة للدولة فإنّها تشمل كافة أملاك الدولة والهيئات العامة ذات الطبيعة الاقتصادية وتخضع للقانون الخاص ويطلق عليها "إيرادات الدومين الخاص". ويمكن تقسيم هذا الأخير إلى ثلاثة أنواع رئيسية[1]:

- **الدومين العقاري،** ويتكون من الأراضي الزراعية والغابات والمناجم والمحاجر التي تمتلكها الدولة وتقوم بتأجيرها للأفراد؛
- **الدومين التجاري والصناعي،** ويضم مختلف المشروعات والشركات العامة للدولة ذات الطابع التجاري أو الصناعي؛
- **الدومين المالي،** ويقصد به محفظة الدولة من الأدوات المالية كالأسهم والسندات المملوكة للحكومة.

ب) **الثمن العام:** يطلق مصطلح الثمن العام على ثمن السلع والخدمات التي تنتجها وتبيعها المشروعات العامة الصناعية والتجارية، وبذلك يمثل الثمن العام المقابل الذي تحصل عليه الدولة نتيجة قيامها بنشاط صناعي أو تجاري ويعد أحد الوسائل التي تمكنها من تحقيق إيراد عام يتمثل في مقدار الأرباح التي تحققها من ممارسة بيع السلع أو الخدمات للأفراد، سواء في ظل قوانين المنافسة الكاملة أو في ظل الاحتكار الذي تمارسه الدولة بالنسبة

[1]. كردودي صبرينة، "**تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**"، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 81.

لبعض أنواع السلع قصد الاستقلال في تحديد ثمنها بما يمكنها من الحصول على أكبر قدر من الإيرادات للخزينة العمومية.

2. **الإيرادات السيادية:** تعني الإيرادات السيادية المبالغ التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد، وتعتمد في ذلك على عنصر الإجبار لمالها من سلطة على الأفراد وحق السيادة، وأهم هذه الإيرادات هي الضرائب والرسوم والغرامات والإتاوات.

أ) **الضرائب:** تعتبر الضرائب من أهم الموارد التي تعتمد عليها معظم الدول في تمويل نفقاتها، فهي تبين لنا مستوى العلاقة السيادية التي تربط بين الدولة والأفراد الخاضعين لدفع الضريبة.

- **تعريف الضريبة:** هناك العديد من التعاريف التي قدمت للضريبة وسوف نتطرق لبعض منها فيما يلي:

- تُعرف بأنّها:"استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقا لقدراتهم التكليفية بطريقة نهائية، وبلا مقابل مباشر بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق تدخل الدولة"[1]؛
- وعُرفت بأنّها: "فريضة مالية نقدية تستأديها الدولة جبرا من الأفراد بدون مقابل بهدف تمويل نفقاتها العامة وتحقيق الأهداف النابعة من مضمون فلسفتها السياسية"[2]؛
- وعُرفت كذلك بأنّها:"الأداء النقدي الذي تفرضه السلطة على الأفراد بصورة إجبارية ونهائية ودون مقابل بهدف تغطية الأعباء العامة"[3]. وعلى ضوء هذه التعاريف يمكن القول بأنّ الضريبة عبارة عن اقتطاع مالي من الأفراد يكون على شكل نقدي، وبصورة إجبارية لمشاركتهم في تحمل أعباء الخدمات العامة والإنفاق العام ودون تحقيق نفع خاص يعود عليهم، حيث تستعمل حصيلة هذه الضرائب في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

انطلاقا من هذه التعاريف، يمكن استخلاص الخصائص التي تتميز بها الضريبة وهي كالآتي[4]:

- **الضريبة ذات شكل نقدي:** فالأصل أن تدفع الضريبة في العصر الحديث في صورة نقود تماشيا مع مقتضيات النظام الاقتصادي ككل، و من ثم فإنّها لا تفرض و تجبى في شكل عيني إلاّ في حالات استثنائية مثل الحروب والأزمات حيث تلزم الدولة الأفراد في هذه الظروف على القيام ببعض الأعمال جبرا أو تلزمهم بالتنازل عن بعض ممتلكاتهم؛

[1]. خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص 145-146.
[2]. عادل فليح، "**المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**"، دار الحامد، عمان، 2003، ص133.
[3]. أحمد حمدي العناني، "**اقتصاديات المالية العامة**"، دار المعرفة، لبنان، 1992، ص 261 .
[4]. محمد عباس محرزي، "**المدخل إلى الجباية والضرائب**"، دار النشر ITCIS، الجزائر، 2010، ص10.

- **فريضة إلزامية:** فليس للفرد خيار في دفع الضريبة بل هو مجبر على دفعها للدولة بغض النظر عن استعداده أو رغبته في الدفع، حيث تفرض الضرائب من قبل الدولة فقط، أي أنّها تنفرد – دون اتّفاق مع الممول –بوضع النظام القانوني للضريبة (وعاؤها، معدلها، المكلف بأدائها وكيفية تحصيلها) وفي حالة التهرب من دفع الضرائب يتعين على الدولة اتّخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد المتخلفين عن دفعها؛
- **الضريبة تدفع بصفة نهائية:** وهذا يعني أّن الفرد الذي يلتزم بدفع الضريبة، إنّما يدفعها للدولة بصفة نهائية فلا تلتزم الدولة برد قيمتها إليه بعد ذلك، و هذه الخاصية هي التي تميز الضريبة عن القروض العامة حيث تلتزم الدولة برد المبلغ الذي اقترضته سواء كان القرض اختياريا أو إجباريا؛
- **الضريبة تدفع بدون مقابل:** جوهر الضريبة هو غياب المقابل أو الخدمة المباشرة، بعبارة أخرى لا يمكن أن يتوقع المكلف دافع الضريبة الحصول على أي فائدة أو منفعة خاصة من الدولة على شكل نسبة من مبلغ الضريبة الذي يدفعه لها، و إنْ كان هذا لا ينفي أن الفرد يتمتع بالخدمات العامة التي تقدمها الدولة باعتباره عضوا في الجماعة؛
- **غرض الضريبة هو تحقيق نفع عام:** إذا كانت الضريبة لا تفرضها الدولة مقابل نفع خاص لدافعها فإنّ الدولة تلتزم باستخدام حصيلة الضرائب – وعموما حصيلة الإيرادات العامة – في أوجه الإنفاق العام الذي يترتب على القيام به تحقيق منافع عامة للمجتمع، وبالإضافة إلى هذا، فقد أصبحت الضريبة تستخدم في الوقت الراهن كآلية للتدخل الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

- **أهداف الضريبة:** لقد تطورت أهداف الضريبة بتطور دور الدولة، فالهدف الأساسي من فرض الضريبة هو هدف مالي بالدرجة الأولى، ومن ثمة تأتي الأهداف الأخرى والمتمثلة في الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ففي السابق كانت الدولة تستعمل الضريبة كإيراد مالي تغطي به نفقاتها، ولكن مع تطور دور الدولة وانتقالها من دولة حارسة إلى دولة متدخلة أصبحت الضريبة أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تستعملها الدولة للوصول لتحقيق مختلف أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- **الهدف المالي:** تهدف الضريبة إلى تعزيز إيرادات الموازنة من أجل تغطية النفقات العامة للدولة، حيث تعد الأهداف المالية من الأهداف التقليدية للضرائب، و منه فالهدف من فرض الضريبة هو توفير الموارد المالية بشكل يضمن الوفاء بالالتزامات اتّجاه الأفراد، وهذا بواسطة تمويل الاستثمارات الحكومية و تمويل الخدمات العامة فأساس فرض الضريبة والمحدد لها هو قيام الدولة بالإنفاق من أجل تحقيق المنفعة العامة[1]؛

[1].عادل فليح، مرجع سبق ذكره، ص 92.

- **الهدف الاقتصادي:** أصبحت الضريبة تلعب دوراً اقتصاديا بارزاً من خلال الدور الفعال الذي تلعبه في حل الأزمات الاقتصادية، فلقد أصبحت وسيلة من الوسائل التي تعتمد عليها الدولة في علاج الاختلالات الاقتصادية سواء الكساد أو التضخم، فلم تعد كوسيلة للحصول على إيرادات فقط، وإنّما أصبحت تستخدم للتأثير في كل المجالات الاقتصادية، فمثلا إذا أرادت الدولة أن تقوم بتشجيع مجال معين تقوم بإعطاء تحفيزات ضريبة لهذا المجال من خلال تخفيض الضرائب عليه، هذا من جانب ومن جانب آخر نلاحظ الدور الذي تلعبه الضريبة في علاج الاختلالات الاقتصادية، ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فمثلا في حالة التضخم تقوم الدولة برفع نسب الضرائب من أجل كبح جماحه ومن أجل امتصاص الكتلة النقدية الزائدة في الاقتصاد الوطني حيث تلعب الضريبة دورا فعالا في امتصاص التضخم من خلال رفع نسبها خصوصا ما تعلق بالضريبة على الدخل، أما في حالة الكساد فنلاحظ أنّ الضريبة تستخدم كوسيلة لتشجيع الاستثمارات من خلال خفض نسبتها، وبالتالي نلاحظ أنّ هدف الضريبة لا يتوقف على جمع الإيرادات فقط، وإنّما ارتقى ليكون له هدف أكثر أهمية وهو التأثير على التوازنات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛
- **الهدف الاجتماعي:** تستعمل الضريبة كوسيلة لتحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية، وأبرز هذه الأهداف هو التخفيف من حدّة تفاوت الدخول بين أفراد المجتمع، فتكون الضريبة كأداة لإعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الطبقات المحدودة الدخل، فتقوم الدولة بإعفاء الطبقات المحدودة الدخل من دفع الضريبة، بينما تفرض ضرائب مرتفعة على ذوي أصحاب الدخول المرتفعة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تقوم بفرض ضرائب منخفضة على السلع الاستهلاكية الواسعة الاستهلاك من أجل مساعدة الطبقات الفقيرة في اقتناء هذه السلع فنلاحظ أنّ الهدف الاجتماعي الرئيسي للضريبة هو تحقيق العدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع، وهناك أهداف اجتماعية أخرى للضريبة مثل فرض نسب ضريبية مرتفعة على التبغ والمشروبات الكحولية الضارة والهدف من ذلك هو الحد من استهلاكها لما لها من آثار سلبية على صحة المجتمع.

ب) الرسوم: يعرف الرسم بأنّه: "مبلغ نقدي يلزم الفرد دفعه جبرا إلى الدولة مقابل حصوله على خدمة خاصة من نشاط إحدى إدارات أو مرافق الدولة بحيث يحقق له نفعا خاصا على أن يقترن هذا النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع ككل من تنظيم العلاقة بين الهيئات العامة والأفراد فيما يتعلق بأداء النشاط أو الخدمات العامة"[1].

ويعرف الرسم أيضا بأنّه: تلك المبالغ النقدية التي تحصل عليها الدولة من الأفراد الذين يستفيدون فائدة خاصة من الخدمات ذات النفع العام التي تقدمها الدولة".

[1]. لطفي علي،" **المالية العامة (تنمية المجتمع)**"، الجزء الثاني، مكتبة عين الشمس، بدون ذكر بلد النشر، 1997، ص10.

من التعريفين السابقين يمكن أن نستخلص الخصائص الآتية للرسم[1]:

- **الصفة النقدية للرسم:** يتم تحصيل الرسم نقداً، وذلك بدفع مبلغ نقدي مقابل حصول الفرد على خدمة خاصة من أحد الهيئات العامة، فغالبية الاقتصادين في الفقه المالي يجمعون على أنّ الرسم يدفع نقداً مثله مثل إيرادات الدولة الأخرى، إلاّ في الظروف الطارئة فيمكن أن يأخذ صورة عينية، ولكن في الحالات الاعتيادية يكون تحصيله في صورة نقدية؛
- **الصفة الجبرية للرسم:** يتضمن الرسم عنصر الإجبار، فيقوم الفرد بدفع مبلغ الرسم جبرا للهيئة العامة، التي تؤدي له الخدمة عند طلبه لها، ويأتي عنصر الإجبار على أساس استقلالية الدولة وهيئاتها العامة الأخرى، في وضع كل الأطر القانونية المتعلقة بالرسم سواء بمقداره أو طريقة تحصيله أو كيفية الاستفادة بالخدمة المقدمة كمقابل له؛
- **يكون الرسم مقابل خدمة خاصة:** من النقاط الأساسية في تحديد طبيعة الرسم هو عنصر المقابل، فالرسم يتحقق بمناسبة طلب الفرد لخدمة معينة من الهيئات العامة، ومنه تعتبر تلك الخدمة مقابلا للرسم، وما يشترط في الخدمة أن تكون من الخدمات العامة، أي لا يقصد بها مجرد تحصيل الرسوم التي تجبى من أجلها، بل لا بد أن يكون هدفها هو تحقيق المصلحة العامة.

ج) الغرامات والإتاوة: إنّ **الغرامات** هي عقوبات مالية تقوم الدولة بفرضها على مرتكبي المخالفات القانونية فهي عقوبة مالية رادعة، الهدف منها ردع الأشخاص عن ارتكاب المخالفات، وليس الهدف منها هو الحصول على إيرادات من أجل تمويل النفقات، لذلك لا يمكن تصنيف الغرامات من الإيرادات الأساسية للدولة بسبب صعوبة تقدير عدد المخالفات المرتكبة، وقلة حصيلتها وعدم انتظامها في الموازنة العامة للدولة.

أما **الإتاوة** فهي مبلغ من المال يدفعه الأفراد الذين يمتلكون العقارات جراء استفادتهم من المشاريع العامة التي تقوم بها الدولة.

3. الإيرادات غير العادية: ونعني بها الإيرادات الاستثنائية أو الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفة غير منتظمة ومنها القروض، الإصدار النقدي والهبات والهدايا.

أ) القروض العامة: يقصد بالقروض العامة المبالغ النقدية التي تقترضها الدولة أو الهيئات العامة من الأفراد أو الهيئات الخاصة، أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقا لشروط القروض.

[1]. محمد إبراهيم الدسوقي،" **اقتصاديات المالية العامة**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011 ، ص46 .

تنقسم القروض العامة إلى عدّة أنواع بحسب اختلاف المعيار الذي يستند إليه التقسيم، وأهمها[1]:

- **حسب مصدر القرض:** تنقسم إلى **قروض داخلية** و**قروض خارجية**، فالأولى تأتي من النظام المصرفي أو أجهزة تجميع الأموال مثل هيئة التأمينات، ويمكن الاقتراض من الجمهور مباشرة، وهذا النوع من القروض تصدره الدولة داخل حدودها الإقليمية ويكتتب فيها المواطنون أو المقيمين على إقليم الدولة، أما بالنسبة للقروض الخارجية فهي تمثل مديونية الدولة اتّجاه أشخاص غير مقيمين في إقليمها، سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين ممثلين في شركات أو هيئات خاصة أو حكومات أجنبية أو هيئات دولية.
- **حسب حرية الاكتتاب:** تنقسم القروض حسب هذا المعيار إلى **قروض اختيارية** و**قروض إجبارية**، فهذه الأخيرة هي التي يكتتب فيها الأفراد أو الهيئات الوطنية الخاصة أو العامة وغيرها جبرا، أما القروض الإجبارية فإنّ عملية الاكتتاب فيها تتم اختيارا وطواعية.
- **حسب الزمن:** وفقا لهذا المعيار تقسم القروض إلى:
  - قروض قصيرة الأجل تسدد لفترة لا تزيد عن السنة؛
  - قروض متوسطة الأجل التي تتراوح مدتها بين سنة وخمس سنوات؛
  - قروض طويلة الأجل التي تتجاوز مدتها خمس سنوات.

ب) الإصدار النقدي: عندما تزيد النفقات عن الإيرادات العامة فإنّ الدولة قد تلجأ للإصدار النقدي الجديد عن طريق البنك المركزي والتوسع في الائتمان الذي يمنحه الجهاز المصرفي، ومن الضروري أن يتم الإصدار النقدي في حدود الغطاء الموجود في المجتمع من سلع وخدمات، فإذا تمّ إصدار أوراق مالية دون أن يقابلها غطاء من السلع والخدمات فمعنى ذلك أنّ كمية أكبر من النقود تطارد كمية أصغر من السلع والخدمات ويسمى هذا الأمر بـ"التضخم النقدي" وكذلك يحدث تضخم عندما يتم خلق الائتمان بزيادة النقود المصرفية بمعدل يفوق معدل نمو الناتج الوطني ويسمى هذا التضخم بـ"التضخم المالي".

وبذلك يمكن للدولة عن طريق الإصدار النقدي الجديد تمويل النفقات العامة بموارد وإيرادات غير مملوكة لها أو غير حقيقية ويعدّ الإصدار النقدي الجديد من أسهل الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تغطية النفقات العامة في حالة عدم كفاية الإيرادات العامة، وتلجأ إليها الدول النامية بصفة خاصة، عند عجزها عن الاقتراض أو زيادة حصيلة الضرائب. ويمكن ذكر شروط إنجاح الإصدار النقدي الجديد فيما يلي:

[1]. غالمي زهيرة، **"تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية، عرض تجارب دولية"**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016-2017، ص22.

– تميّز الجهاز الإنتاج بالمرونة وعدم الجمود؛

– توجيه الإصدار لاستثمارات حيوية وسريعة العائد يمكن من خلالها الاستغناء عن الإصدار الجديد فيما بعد؛

–ضخ الإصدار النقدي الجديد على فترات متباعدة وفي جرعات صغيرة؛

– تضافر السياسات الاقتصادية مثل سياسات الاستثمار وسعر الفائدة والضرائب، وذلك لضمان السيطرة على الآثار التضخمية الذي يسببها الإصدار النقدي.

وفي الجزائر حدد المشرع قائمة إيرادات الموازنة العامة في المادة الحادية عشر (11) من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية وهي موارد كلها ذات طبيعة نهائية.

وتجدر الملاحظة إلى أنّ المشرع لم يعمل من خلال هذه المادة على ترتيب إيرادات الموازنة حسب أهميتها أو حسب أي منطق آخر[1]، وإنّما اكتفى بوضع قائمة لمختلف المصادر المالية التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها[2]. أما ترتيبها فقد ورد في الجدول (أ) من الموازنة الملحق بقانون المالية، وذلك حسب التصنيف الآتي[3]:

1. الموارد العادية: تظم الإيرادات التالية:

أ) الإيرادات الجبائية:

- ❖ حواصل الضرائب المباشرة؛
- ❖ حواصل التسجيل والطابع؛
- ❖ حواصل المختلفة على الأعمال؛
- ❖ حواصل الضرائب غير المباشرة؛
- ❖ حواصل الجمارك.

ب) الإيرادات العادية:

- ❖ حاصل دخل أملاك الدولة؛
- ❖ الحواصل المختلفة للميزانية؛
- ❖ الإيرادات النظامية.

ج) الإيرادات الأخرى.

2. الجباية البترولية.

---

[1]. بشير ايلس شاوش، مرجع سبق ذكره، ص30.

[2]. لقد نصت المادة 11 من القانون رقم 84-17 السابق ذكره على مايلي: "تتضمن موارد الموازنة العامة للدولة ما يلي:

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى؛
- التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة والفوائد المترتبة عنها؛
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا؛
- الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع".

[3]. القانون رقم **15-18**، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثالث: توازن الموازنة العامة

إنّ توازن الموازنة العامة له مفهومان، مفهوم تقليدي وآخر حديث، فالأول يقضي تعادل الإيرادات العامة مع النفقات العامة، أما الحديث فيقوم على أساس التوازن المالي والاقتصادي بدل التوازن الكمي للنفقات والإيرادات.

أولا: تطور مفهوم توازن الموازنة العامة

يقضي توازن الموازنة التعادل بين النفقات والإيرادات العامة، عدم وجود عجز وفائض. ونظرية التوازن هذه كانت مقدسة عند التقليديين، أي كان يمنع على السلطة التنفيذية إحداث أي زيادة أو عجز، وعليه الخطة المالية المتمثلة في وثيقة الموازنة يجب أن تكون متوازنة، وكذلك الموازنة التي تظهر الواقع الفعلي لإيرادات ونفقات السنة المنصرمة يجب أن تكون متوازنة هي الأخرى وذلك بغض النظر عن الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد.

من هنا يتضح أنّ توازن الموازنة يتطلب توفر عنصرين هما: عدم وجود فائض في الموازنة العامة وهو عنصر قليل الحدوث إلاّ في حالات الازدهار الاقتصادي، كما أنّ التوازن يفترض عدم وجود عجز، لكن هذا الأخير قد يحدث لعدة أسباب منها[1]:

- خطأ في تقدير الإيرادات العامة والنفقات العامة؛
- خطأ في دراسة الحالة الاقتصادية المقبلة التي تنفذ فيها الموازنة العامة؛
- عدم كفاية الإيرادات وخاصة السيادية منها لتغطية النفقات العامة؛
- عجز مستمر لعدة سنوات والناتج عن عدة أسباب مثل تزايد في النفقات لا يقابله تزايد في الإيرادات؛
- التهرب الضريبي.

مما سبق يمكن أن نخلص إلى ثلاثة أنواع من العجز الموازني[2]:

- عجز موازني تعترف به السلطة التنفيذية ويظهر عند اعتماد الموازنة أي يكون في بداية السنة المالية؛
- عجز بنيوي يظهر في نهاية السنة المالية نتيجة زيادة في النفقات غير مماثلة لزيادة الإيرادات العامة؛
- عجز ناتج عن الوضعية الاقتصادية التي يمر بها اقتصاد البلد المعني أثناء تنفيذ الموازنة، أي أنّ هذا النوع يظهر كذلك في نهاية السنة المالية ولم يكن موجودا في بداية السنة، وفي أغلب الأحيان يعود سبب هذا العجز إلى الانخفاض المفاجئ للإيرادات والناتج هو الآخر عن تغيير الأوضاع الاقتصادية خلال فترة تنفيذ الموازنة.

---

[1]. عصام بشور، "**توازن الموازنة العامة**"، مطبعة جامعة دمشق، 1983، ص184.

[2]. دراوسي مسعود، "**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر (1990-2004)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004- 2005، ص 146-147.

لقد احتلت دراسة توازن الموازنة العامة أهمية كبيرة سواء في علم المالية التقليدية أو علم المالية الحديث ويمكن القول أنّ هناك مفهومان لتوازن الموازنة العامة، الأول ينسجم مع الفكر التقليدي وهو مفهوم محاسبي بحت يقضي بتعادل الإيرادات مع النفقات العامة، والثاني يقوم على أساس التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

1. المفهوم التقليدي لتوازن الموازنة العامة: إنّ توازن الموازنة العامة هو نظرية وصلت إلى حد التقديس في علم المالية التقليدي، واعتبرت هذه النظرية من مبادئ الموازنة الأساسية، وكانت تقتضي بمساواة حسابية بين نفقات الدولة وإيراداتها، ضمن الإطار العام للبرنامج المالي السنوي الذي هو الموازنة[1]. وهذا التوازن يفترض وجود عنصرين هما عدم وجود فائضا أولا وعدم وجود عجزا ثانيا.

أ) العنصر الأول: من عناصر التوازن هو عدم زيادة إيرادات الدولة على نفقاتها، وهو يحصل عادة في حالتين الحالة الأولى نتيجة خطأ في تقدير الإيرادات عند إعداد الموازنة، أما الحالة الثانية فتحدث نتيجة ازدهار اقتصادي يؤثر على المادة الخاضعة للضريبة فيتسع وعائها الذي يرفع من الحصيلة الضريبية، وبالتالي من الإيرادات العامة، فلا يجوز بموجب هذا المبدأ أن يتحقق وفر، بمعنى أن تزيد إيرادات الدولة على نفقاتها، حتى لا يلقى على كاهل المكلفين أعباء مالية لا ضرورة لها في السنة المالية الجارية، ولأنّ الفائض أيضا يمثل اقتطاعا إضافيا من الثروة القومية وتبذيرا وإسرافا إذا ما تحول إلى نفقة عامة؛

ب) العنصر الثاني: من عناصر توازن الموازنة العامة عدم وجود عجز في الموازنة العامة، أي أن لا تزيد نفقات الدولة عن إيراداتها، لأنّ العجز هو أمر غير مقبول، لأنّه يدفع الدولة لإصدار النقد، والاقتراض من الغير لتغطية هذا العجز وما ينجم عن كل ذلك من آثار سيئة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

إنّ توازن الموازنة العامة بهذا الشكل يتفق مع النظرية الاقتصادية التقليدية المؤمنة بمبدأ حياد المالية العامة والحرية الاقتصادية التي تجعل الاقتصاد يتجه بشكل تلقائي نحو التشغيل الكامل، وترجع الجذور الأصلية لهذا المفهوم إلى الاقتصاديين التقليديين وبخاصة أولئك اللذين عاصروا الثورة الصناعية أمثال آدم سميث وريكاردو وساي.

والتوازن بمفهومه التقليدي هذا يمنع العجز الحسابي في الموازنة العامة، أي زيادة النفقات على الإيرادات كما يحرم الوفر أيضا وهو زيادة الإيرادات على النفقات، فالموازنة المتوازنة بموجب الفكر التقليدي هي التي تحقق تعادلا سنويا بين الإيرادات العادية التي تنتج عن الضرائب والرسوم وإيرادات الدولة من استثماراتها، والنفقات العادية التي تتمثل في نفقات الأمن الخارجي والاستقرار الداخلي وبعض الأشغال العامة التي تعبر عن دور الدولة التقليدي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية[2].

[1]. عصام بشور، مرجع سبق ذكره، ص184.

[2]. محمد سعيد فرهود،"**مبادئ المالية العامة**"، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، الجزء الأول، حلب، 1990، ص 69.

والتوازن بهذا المفهوم يجب أن يتحقق في بداية السنة المالية عندما تقرر السلطة التشريعية الموازنة، وكذلك يجب أن يتحقق في نهاية السنة المالية عندما يظهر الحساب الختامي للموازنة، مبينا الإنفاق الفعلي والإيراد الفعلي خلال السنة المنصرمة.

وبالتالي فالهدف الأساسي لسياسة الموازنة العامة هو تحقيق التعادل الحسابي الكامل بين إيرادات الدولة ونفقاتها[1]، وقد عملت الحكومات على تطبيق هذا المبدأ إلى أن استجدت ظروف جديدة نادت بخرقه، وهي الحرب العالمية الأولى ثم الأزمة العالمية الكبرى عام 1929.

2. المفهوم الحديث لتوازن الموازنة العامة: لقد تطور مفهوم توازن الموازنة العامة نتيجة تطور المالية العامة خصوصا في الفترة الواقعة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث أضحت السياسة الموازنية بمختلف أدواتها وسيلة تستخدمها الدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وقد أخذ التوازن مفهوما جديدا يتلاءم مع تطور دور الدولة، وازدياد وظائفها وانتقالها من مرحلة الدولة الحارسة إلى مرحلة الدولة المتدخلة فالمنتجة فأصبحت تسعى لتحقيق نوع من التوازن الاجتماعي في مواجهة التفاوت الشديد في توزيع الثروات والدخول ومستويات الاستهلاك وبالتالي زيادة حجم الإنفاق العام[2]، ويعود أصل هذا التطور الذي لحق بمفهوم توازن الموازنة العامة بشكل خاص إلى الفترة التي أعقبت الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث أخذت العجوز تتوالى في موازنات الدول، وقد كانت الخطوة الأولى لهذا التطور من خلال توسيع الإطار الزمني للتوازن وظهور مفهوم الموازنة الدورية، التي تهدف إلى إقامة توازن بين النفقات والإيرادات على مدار الدورة الاقتصادية الكاملة وليس في كل سنة مالية، وبموجب هذا المفهوم الجديد لم يعد التوازن الحسابي السنوي للموازنة العامة غاية بحد ذاتها، وإنّما وسيلة لتحقيق توازن أعم وأشمل، هو التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما أدى إلى التفريط بقدسية مبدأ التوازن الحسابي للموازنة العامة، بشرط أن تكون هذه التضحية ثمنا لعلاج وتصحيح معضلات الاقتصاد القومي ودفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام.

ومن بين مفكري وكتاب المالية الحديثة يعتبر الاقتصادي جون مينارد كينز من أكثر الاقتصاديين إيمانا بأنّه ليس المهم هو تقديس التوازن السنوي الحسابي للموازنة العامة للدولة، وإنّما المهم هو تحقيق توازن الموازنة على مدار الدورة الاقتصادية والتي قد تتراوح بين ثماني إلى عشر سنوات، وبذلك يكون قد أعطى للسياسة الموازنية أهمية ارتكازية في إدارة وتوجيه النظام الاقتصادي وصولا به إلى حالة التوازن[3].

---

[1]. برهان الدين جمل، **"المالية العامة دراسة مقارنة"**، الطبعة الأولى، دار طلاس للدراسات والنشر، دمشق، 1974، ص 9.

[2]. غالمي زهيرة، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[3]. زكي رمزي، **"انفجار العجز: علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي"**، الطبعة الأولى، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2000، ص60.

وهكذا فإنّ توازن النفقات والإيرادات العامة لم يعد المؤشر الوحيد لمدى جودة الحالة المالية والاقتصادية في الدولة، وإنّما هو عنصر مهم يؤثر ويتأثر بجموع العوامل والمتغيرات التي تساهم في تشكيل الحالة الاقتصادية في الدولة.

إنّ الفكر الحديث للمالية العامة يأخذ بالخروج على مبدأ توازن الموازنة إذا كان هذا الخروج يؤدي إلى علاج مشكلات الاقتصاد القومي، وقد عرف هذا الخروج بما يسمى بـ"نظرية العجز المنظم (المقصود)"[1] المستمدة من نظرية كينز القائلة أنّ البطالة في الاقتصاديات الرأسمالية قد تمتد لفترة طويلة بسبب عدم كفاية الطلب الفعلي للقطاع الخاص وبالتالي فإنّ علاج هذه البطالة يتطلب تدخل الدولة من أجل تعويض نقص الطلب الفعلي في القطاع الخاص. ويكون التدخل من خلال تشجيع الحكومة للإنفاق الخاص عن طريق زيادة الدولة لنفقاتها العامة. وكل هذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي مما يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج في المشروعات الاقتصادية.

يوجه لنظرية العجز المنظم بعض الملاحظات التي ينبغي إدراكها وفهمها ممن يتولى إعداد الموازنة العامة ويقرها هذه الملاحظات تتمثل في[2]:

- إنّ التضحية بتوازن الموازنة تضحية مؤقتة تنتهي بخروج الاقتصاد من حالة الكساد والبطالة، ومن ثم فإنّها تنتهي بمجرد عودة التوازن الاقتصادي؛
- يجب الابتعاد عن عجز الموازنة بالابتعاد عن طريقة القروض العامة والإصدار النقدي عندما يصل الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل، وإلاّ فإنّ الاستمرار فيه لن يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات بل إلى ارتفاع الأسعار وانهيار قيمة النقود وهذا الأمر مشاهد في الواقع الدولي المعاصر؛
- إنّ نجاح نظرية العجز المنظم يرتبط في الواقع بالدول المتقدمة نظرا لوجود جهاز إنتاجي مرن في هذه الدول. أما في البلاد المتخلفة والتي ينقصها وجود مثل هذا الجهاز، أو لعدم مرونته إن وجد فإنّ تطبيق عجز الموازنة سيؤدي إلى ارتفاع الدخل النقدي لا الحقيقي وإلى حصول التضخم في الأسعار وتدهور قيمة النقود.

إنّ المناداة بمبدأ توازن الموازنة العامة شيء وتحقيق هذا التوازن على الصعيد العملي شيء آخر، فقد تبين من دراسة موازنات الدول على اختلاف مذاهبها الاقتصادية وإيديولوجياتها السياسية أنّ التوازن لا يتحقق إلاّ في حالات نادرة، وبذلك يكون أحد أشكال عدم التوازن هو العجز وهو حال العديد من الدول، منها الدول النفطية التي تعتمد على عوائد النفط في تمويل موازنتها العامة، ما جعل حكومات هذه الدول في دوامة من المخاطر والإشكاليات نظرا لعدم استقرارية حصيلة عائدات المحروقات كونها مرتبطة بأسعار النفط، هذه الأخيرة تشهد تقلبات حادة نتيجة تأثرها بعوامل عدّة.

[1]. محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشباني، "**مالية الدولة على ضوء الشريعة الإسلامية**"، دار عالم الكتاب، الرياض، 1993، ص342.
[2]. غالمي زهيرة، مرجع سبق ذكره، ص 61- 62.

خلاصة الفصل:

إنّ التطورات التي شهدها العصر الحديث ألقت بظلالها على دور الدولة في الحياة العامة، فلم تعد الدولة تكتفي بأداء دور الحراسة، وإنّما أخذت تتدخل بشكل متزايد في النشاط الاقتصادي وفي الحياة الاجتماعية للأفراد وهي التدخلات التي تعني ماليا التوسع في الإنفاق العام، حتى أصبح هذا التوسع ظاهرة تدارسها المهتمون بعلم المالية فحددوا لهذه الزيادة أسبابا موضوعية حقيقية جعلت للتوسع في الإنفاق أثرا إيجابيا على المنفعة المحققة وأسبابا أخرى ظاهرية لم ينتج معها إشباع زائد مصاحب للوحدات النقدية المضافة لمستوى الإنفاق السابق، وأمام هذه الظاهرة اجتهدت الدولة لتأمين إيرادات مالية تغطي بها مصروفاتها، فزيادة على الإيرادات العادية التقليدية (الدومين العام الضرائب والرسوم) بحثت الدول في مصادر أخرى للنقد وجدتها في الاقتراض والإصدار النقدي، وهي آليات حديثة كان الغرض منها مواجهة العجوزات المسجلة في موازنات الدول، وبالرغم من تجاوز اقتصاديات المالية العامة لقداسة التوازن الحسابي بين الإيرادات والنفقات العامة، إلى توازن اقتصادي للموازنة العامة، إلاّ أنّ استمرار العجز لسنوات طويلة ومستمرة في كثير من الكيانات الاقتصادية خاصة تلك الريعية منها التي تعتمد في تمويل موازناتها على عائدات صادرات موارد طبيعية خام تتحكم قوى اقتصادية وسياسية وظروف أخرى خارجية في تحديد أسعارها بالأسواق العالمية، جعل حتى التوازن الاقتصادي أمرا غير مدرك لسنوات طويلة في كثير من اقتصاديات الدول النامية الريعية، لا سيما النفطية منها، حيث أنّ تحقيق فوائض في الموازنة العامة والميزان التجاري يتوقف دوما في هذه الدول على تسجيل أسعار النفط لمستويات مرتفعة في الأسواق العالمية، لكن بمجرد هبوط تلك الأسعار نحو الانخفاض تتلاشى تلك التوازنات والفوائض المالية لتسجل عجوزات مالية في مختلف الموازين وبالتالي، فإنّ هذه الدول هي في حقيقة الأمر غير متوازنة اقتصاديا حتى في حالات الوفرة المالية، ذلك أنّ هذه الوفرة آنية ولم تستخدم في الغالب للنهوض بقطاعات اقتصادية أخرى، وعليه سنحاول في الفصل الموالي التعرف على خصوصيات الاقتصاديات النفطية، ومسار تطور أسعار هذه المادة الإستراتيجية في الأسواق العالمية، والعوامل المؤثرة فيها، وتأثيراتها في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية بالدول المصدرة لا سيما العربية منها.

الفصل الثاني

تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية والعوامل المؤثرة فيها

تمهيد:

إنّ توفر الطاقة يشكل المحور الأساسي للرقي الاقتصادي وازدهار الحضارة الإنسانية، فالمتتبع لأنماط واستخدامات الطاقة تاريخيا يجد أنّ لكل درجة تطور حضاري إنساني، استعمالا لنوع وشكل معين من أشكال الطاقة يعبر عن مستوى الرقي الحضاري السائد. في هذا السياق نجد أنّ النفط قد عُرف منذ أقدم العصور، بيد أنّ أهميته كمصدر للطاقة لم تُدرك إلاّ مع إطلالة القرن العشرين، التي جعلت منه أهم مصدر للطاقة نظرا لما يتمتع به من خصائص ومزايا فريدة ساعدته على مواكبة ومسايرة التقدم في القطاعات الصناعية والخدماتية الأساسية.

لقد غدا استخدام النفط ومشتقاته لا يقتصر على مجتمع دون آخر، أو على دولة دون غيرها، فالنفط هو عماد النهضة الصناعية وعصب الاقتصاد في عالم اليوم، وكل دول العالم بحاجة إلى هذه المادة الحيوية، كحاجة الإنسان إلى الدم وهو ما عبر عنه السياسي الفرنسي "Georges Clemenceau" قائلا: "قطرة بترول تعادل قطرة دم"، فالدول المتقدمة تحتاج إلى النفط، لأنّه ببساطة كان ولا يزال يشكل قاعدة نموها الاقتصادي وتفوقها الصناعي والتكنولوجي، في حين تحتاجه الدول النامية – وخاصة منها تلك التي تتوفر على ثروات معتبرة منه– من أجل تحقيق تقدمها وتنميتها الاقتصادية واللحاق بركب الحضارة المعاصرة.

في ظل هذه الأهمية التي اكتسبها النفط كمادة وسلعة إستراتيجية متعددة الاستخدامات لا يمكن الاستغناء عنها تظل أسعاره تمثل المحرك والمحدد الأساسي للأداء الاقتصادي العالمي، خاصة بعد الأزمات التي شهدتها الأسعار النفطية والتي تغير فيها سعر السلعة بين الارتفاع والانخفاض، الأمر الذي أثر (إيجابا أو سلبا) على اقتصاديات الدول المصدرة والمستهلكة للنفط، فمنذ سنة 1970 وإلى غاية يومنا هذا من أواخر سنة 2016 شهدت السوق النفطية عدّة أزمات سعرية على غرار ما حدث سنة 1973، 1979، 1986، 1998، 2008 وآخرها أواخر سنة 2014 حيث هوت الأسعار إلى مادون 50 دولار للبرميل بعدما تجاوزت عتبة 100 دولار لفترة ليست بالقصيرة – نتيجة لعدّة عوامل –ودخول موجة الهبوط عامها الثاني (إلى غاية سنة 2016) مما تسبب في تفاقم محنة الدول النفطية بتراجع إيراداتها النفطية ما دفع العديد منها إلى المناداة بشد الحزام وإتّباع سياسة التقشف وتوجه البعض منها إلى الاقتراض لتقلل ما نتج عن هذا الاضطراب الذي مس باقتصادياتها وتسبب في أزمات مالية، اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية، هذا ما يوحي بالمكانة الهامة للنفط في اقتصاديات هاته الدول وارتباطها الوثيق بإيرادات المورد الناضب.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول تحليل أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط في الأسواق العالمية وكذا التطرق لتقلبات الأسعار ومختلف الأحداث التي رافقت هذه التقلبات، من طفرات وأزمات نفطية، ومدى انعكاس ذلك على اقتصاديات الدول النفطية، لا سيما العربية منها.

المبحث الأول: الاقتصاديات النفطية، مفاهيم وأساسيات

يحتل النفط مكانة هامة ومحورية ضمن اقتصاديات الطاقة، حيث أنّه يمثل سلعة إستراتيجية عالمية ومادة أولية أساسية في الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية، كما أنّ دوره يعتبر حيويا في العالم المعاصر وذلك لتعدد استعمالاته سواء في الصناعة أو الزراعة أو المواصلات فضلا عن استعمالاته في شتى مجالات الحياة، الأمر الذي مكنه من اكتساب مكانة هامة ضمن أطر التجارة الدولية وموقع خاص في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية.

لقد أدى اهتمام الباحثين الاقتصاديين بالنفط إلى ظهور علم اقتصادي جديد يسمى"باقتصاديات النفط" وهو علم يُعنى بدراسة جميع الجوانب الاقتصادية للنفط باعتباره سلعة اقتصادية يتم تداولها في العالم، وإبراز تأثيراته على اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة له، وتحديد المتغيرات المتحكمة في عملية التبادل الدولي للنفط.

وقد جاء هذا المبحث لإلقاء الضوء على بعض المفاهيم والأساسيات المتعلقة بالاقتصاديات النفطية.

المطلب الأول: عموميات حول النفط

يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان، فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة ومحور كل من الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، وقد أصبح عنصرا حيويا من عناصر الحياة. ولم يعد النفط أهم مصدر من مصادر الطاقة فحسب، بل أصبح أيضا مصدرا لاستخراج ما لا يقل عن إحدى عشرة ألف سلعة صناعية مختلفة في العالم[1]. كما لم يعد مجرد سلعة تجارية عابرة، بل أصبح أهم سلعة في التجارة الدولية، فقد شكل نسبة 32.18% من التجارة العالمية للطاقة سنة 2015[2]. ولم تستحوذ أي مادة أخرى على القدر نفسه من الأهمية التجارية والاقتصادية التي استحوذ عليها النفط، رغم المحاولات العديدة للدول الصناعية بإحلاله بطاقات أخرى سواء كانت طاقات ناضبة* أو طاقات متجددة**.

[1]. حافظ برجاس ومحمد المجذوب، "**الصراع الدولي على النفط العربي**"، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع الإعلامي، بدون ذكر بلد النشر، 2000 ص19.

[2]. International Energy Agency (IEA), "**Key World Energy Statistics**", Report 2016, p 32.

*. يقصد **بالطاقات الناضبة** الطاقات غير المتجددة والتي يطلق عليها بالطاقات التقليدية أو الأحفورية، وهي عبارة عن طاقات تنتهي مع الزمن لكثرة استخدامها، وتوجد في الطبيعة بكميات محدودة وغير متجددة، وتشمل (النفط أو البترول، الغاز الطبيعي، النفط الصخري والغاز الصخري، الفحم الحجري والطاقة النووية).

. يقصد **بالطاقات المتجددة المصادر التي تتمتع بطابع التجدد والديمومة، أي أنّ مخزونها غير قابل للنفاذ أو النضوب مهما استهلك منه، وأبرزها (الطاقة الشمسية، الطاقة المائية أو الكهرومائية، الطاقة الهوائية، طاقة الحرارة الجوفية، الطاقة العضوية أو الحيوية...).

أولا: تعريف النفط

لابدّ أولا من التنويه بأنّ استخدام كلمة أو مصطلح النفط ليس موحدا في جميع الأوساط العلمية عامة أو الجامعية منها تحديدا، سواء على الصعيد العربي بشكل خاص أو الدولي بشكل عام، فالبلدان الغربية تستخدم كلمة بترول أما بلدان أوروبا الشرقية فيستخدمون كلمة نفط بدلا من بترول، وفي منطقتنا العربية من محيطها إلى خليجها منقسمون في استخدامهم لهذين المصطلحين، علما أنّ الكلمتين (النفط والبترول) يرمزان ويعنيان نفس المعنى عن هذه المادة.

بالرجوع إلى معجم مصطلحات الصناعة النفطية نجد أنّ النفط والبترول كلمتان مترادفتان للدلالة على نفس المادة[1]، حيث البترول هو مصطلح لاتيني والنفط مصطلح فارسي، ويعود أصل التسمية اللاتينية إلى كلمة « petroleum »، وهي تتكون من جزءين « Petr » وتعني "صخر"و « Oleum » تعني "زيت"، بمعنى "زيت الصخر"[2]. أما أصل التسمية الفارسية فهي اشتقاق من كلمة "Naphta" وتعني "قابلية السريان"[3].

والنفط عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال، بني غامق أو بني مخضر يوجد في الطبقة العليا للقشرة الأرضية كما أنّه يختلف في مظهره وتركيبته ونقاوته من مكان لآخر وهو أحد المصادر الرئيسية للطاقة في العالم ويعتبر كذلك المادة الرئيسية للعديد من المنتجات الكيمياوية والبتروكيمياوية مثل الأسمدة والمبيدات[4]، والنفط مادة بسيطة تتركب من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، إضافة إلى بعض الشوائب العضوية وغير العضوية كالغاز الطبيعي المنفصل عنه أو الممزوج به والمياه والأملاح والرمال والشمع والكبريت وتختلف خصائص النفط باختلاف المشتقات المستخرجة منه واختلاف التركيب الجزئي لكل منها، كما أنّه يوجد في حالة غازية (الغاز الطبيعي) وحالة سائلة (النفط الخام) أو في شكل بخار (المكثفات) وهي مواد كربونية خفيفة تكون في الحالة الغازية تحت تأثير الضغط والحرارة وفور وصولها إلى السطح أو تعرضها لاختلاف في الضغط تتحول إلى سوائل، وفي حالة صلبة (الإسفلت) وهي مواد تكونت نتيجة هروب النفط إلى السطح وتبخر المواد الخفيفة منه أو تعرضه في الأعماق لحرارة عالية أدت إلى تفحمه وهي حالة نادرة الوجود[5].

---

[1]. أحمد شفيق الخطيب، "**معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية**"، مكتبة لبنان، بيروت، 1990، ص 323.

[2]. محمد أحمد الدوري، "**مبادئ اقتصاد النفط**"، الطبعة الأولى، دار شموع الثقافة، ليبيا، 2003، ص 08.

[3]. مصطفى ديبون، "**ما هو البترول؟**"، الديوان الوطني لحقوق المؤلف الجزائري، الجزائر، 1981، ص 12.

[4]. سالم عبد الحسن رسن، "**اقتصاديات النفط**"، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999، ص 16.

[5]. محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 80.

وهناك أنواع عديدة من النفط الخام* تختلف في كمها ونوعها باختلاف المخابئ التي تحتويها، وباختلاف مواقعها الجيولوجية ومقدار عمقها في باطن الأرض وتكوينها الجيولوجي. فهناك مثلا مزيج خام برنت، خام غرب تكساس الوسيط، خام دبي، الخام العربي الخفيف، خام بحر الشمال وغيرها.

أما فيما يخص الوحدة القياسية للنفط فتكون إما بموجب الحجم من خلال الوحدة القياسية الأمريكية المتمثلة في البرميل وهي الأكثر شيوعا واستعمالا في العالم ويستخدم لها البرميل (Barrel) والذي يعادل 42 غالون أو ما يعادل 159 لتر، ووحدة قياس المتر المكعب ويعادل 6.28 برميل وهذا المعيار يستعمل خاصة في منطقة أوروبا الغربية، كما يقاس بموجب الوزن وهي وحدة قياس عالمية ويعتمد مقياس الطن كوحدة قياسية لها**. هذا ويمكن لبرميل نفط متوسط النوعية أن ينتج ما يلي[1]:

51.4% بنزين؛

15.3% ديزل (مازوت) ووقود التدفئة؛

16.6% وقود طائرات وكيروسين؛

03.3% وقود للسفن والمصانع ومحطات الكهرباء؛

08.2% غازات مختلفة جافة وسائلة؛

05% فحم الكوك؛

01.9% اسفلت ومواد مشابهة لتعبيد الطرقات؛

0.9% زيوت تشحيم؛

01.4% منتجات أخرى.

---

*. يتباين النفط ويختلف في نوعه من منطقة وبلد إلى آخر، وحتى داخل الحقل الواحد لا يوجد نفط واحد في نوعه، بل قد توجد أنواع متعددة، فالمنطقة الأوروبية تحتوي على نفط مختلف عن نفط القارة الإفريقية، والنفط العربي في المنطقة الآسيوية مختلف عن النفط العربي في المنطقة الإفريقية. وقد شاع استعمال معيار درجة الكثافة النوعية الذي وضعه معهد البترول الأمريكي (API) للتدليل عن نوعية وقيمة النفط، وعلى أساسه تقسم درجات الكثافة النوعية للنفط عادة إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي: **الدرجات العالية** وهي رمز للنفط الخفيف والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الخفيفة تكون من 35 درجة فما فوق، **الدرجات المنخفضة** وهي رمز للنفط الثقيل والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الثقيلة تكون من 28 درجة فما أقل، **الدرجات الوسطى** وهي رمز للنفط المتوسط ذي النوعية المتوسطة للمنتجات النفطية مثل زيت الغاز وزيت الديزل وزيت التشحيم. ويكون مدى الدرجات النوعية بين 28 درجة وحتى 35 درجة. للمزيد من التفاصيل في هذا الشأن راجع: محمد أحمد الدوري، "**مبادئ اقتصاد النفط**"، مرجع سبق ذكره، ص 11.

. القياس بالوزن ثلاثة أنواع: **الطن الطويل يعادل 1006 كلغ / **الطن المتري** يعادل 999 كلغ / **الطن القصير** يعادل 906 كلغ.

[1]. بلجيلالي أحمد، "**تسيير المديونية العمومية في ظل تقلبات الإيرادات البترولية، دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017-2018، ص65.

ثانيا: موجز تاريخي للنفط

إنّ التاريخ التجاري الحديث للنفط قصير نسبيا ومثير للاهتمام، فقد شهد نموا وتطورا لافتا عندما استطاعت التقنية الحديثة في الصناعة من استغلال إمكاناته الكامنة وقيمته ليحل بالتالي محل الفحم، كما أنّ الكثير من التطورات الصناعية السريعة التي شهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية أصبحت ممكنة نتيجة لاستخدام النفط كمصدر رخيص ومتوفر للطاقة[1].

عرف الإنسان النفط منذ آلاف السنين، حيث كان القدماء يقومون بجمع النفط المتسرب من المنافذ والشقوق الأرضية، وذكرت التوراة النبي نوح عليه السلام استخدام القار لطلاء وسد الشقوق في سفينته، كما استخدمت أم النبي موسى عليه السلام القار في طلاء الصندوق الذي وضعت فيه النبي موسى عليه السلام قبل إلقاءه في اليم[2]، كما عبد الفرس النار المستمرة الاشتعال، والتي فسرها العلماء فيما بعد بأنّها ناجمة عن اشتعال الغازات المتصاعدة من الأرض واستخدم سكان مصر والعراق وبلاد فارس النفط في عدّة أغراض أهمها التدفئة والإضاءة وأغراض البناء، طلاء أرضية السفن، تحنيط الموتى، طلاء التوابيت، سد شقوق المعابد وكعلاج لدهن الجروح لاحتوائه على الكبريت في القضاء على البكتيريا، كما استخدم النفط في بعض الأغراض الحربية مثل غمس السهام وإشعالها قبل قذفها فوق أسوار المدن المحاصرة للدفاع عنها.

ويقال أنّ أول بئر نفطية حُفرت في جنوب إيران عام 500 قبل الميلاد تقريبا. كما يُعتقد بأنّ الصينيين كانوا يستخرجون النفط والغاز بواسطة أنابيب الخيزران وحفارات من معدن البرونز منذ القرن الثالث قبل الميلاد. ويزعم البعض أنّ أول بئر نفطية تم حفرها كانت بالقرب من تشارلستوت غربي فرجينيا في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1806[3]، ولكن معظم المراجع تُرجح أنّ أول حفر وإنتاج تجاري للنفط بدأ عام 1859 بالقرب من مدينة "تتسفيل" في ولاية "بنسلفانيا" في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل الكولونيل "أدوين دريك". وقد بلغ عمق ذلك البئر 69.5 قدم، وكان معدل إنتاجه اليومي حوالي 30 برميل يوميا، وقد اعتبر ذلك التاريخ بدء عهد صناعة وإنتاج النفط في العالم، ولم يأت عام 1900 حتى كانت كثير من الدول قد دخلت في مجال إنتاج النفط.

أما عن نفط الشرق الأوسط والعالم العربي، فقد حُفرت أول بئر نفطية في مصر عام 1911 وفي إيران عام 1913. وفي خمسينيات القرن الماضي بدأت العديد من الدول العربية باستكشاف النفط وتصديره إلى الكثير من الدول الغربية التي أصبحت المستهلك الأساسي لهذه السلعة الهامة، وقد ازداد إنتاج النفط بشكل رئيسي في كل من

[1]. علي أحمد عتيقة، "**الاعتماد المتبادل على جسر النفط (المخاطر والفرص)**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص 40.
[2]. فتحي أحمد الخولي، "**اقتصاديات النفط**"، الطبعة الثانية، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، 1992، ص63- 64.
[3]. حسان خضر، "**أسواق النفط العالمية**"، مجلة جسر التنمية، العدد 27، السنة الخامسة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، نوفمبر 2005، ص 3.

العراق السعودية، إيران والكويت وفي الستينيات دخلت كل من الجزائر وليبيا وإمارة أبوظبي إلى قائمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط.

ثالثا: نظريات أصل النفط

لقد انقسم الباحثون في تفسير نشأة وأصل تكون النفط إلى قسمين، قسم يُؤيد نظرية النشأة العضوية أما القسم الآخر من الباحثين فيُؤيد النظرية غير العضوية لنشأة النفط، ومن هذا المنطلق يمكننا عرض ملخص لمضمون النظريتين كما يلي:

1. نظرية الأصل العضوي[1]: يرتبط النفط بوجود الصخور الرسوبية، وهي صخور تكونت من الوحل والرمل أو الأصداف التي تجمعت في قيعان البحار وكانت هذه المواد الرسوبية في الأصل جزء من الأرض القريبة من البحار، ثم عملت الظواهر الجوية على تفتيتها وجرفها إلى البحر، حيث ترسبت تدريجيا في قاع البحر ببطء شديد بمعدل بضعة مليمترات كل مائة عام، وترسبت معها بقايا الملايين من النباتات والمخلوقات الصغيرة الموجودة في البحر، وتلك البقايا هي ذاتها المادة العضوية التي تطورت مع الزمن إلى النفط الذي نعرفه اليوم، ورغم هذه المادة العضوية التي لا تزيد نسبتها في الصخور الرسوبية عن 2 في المائة فإنّ هذا القدر الذي يبدو ضئيلا يمكن أن يعطينا في الميل المربع الواحد ما لا يقل عن 7 ملايين طن من النفط.

2. نظرية الأصل اللاعضوي: إنّ أول من نادى بهذه النظرية في العصر الحديث هو الكيميائي الروسي"مندليف"[2]وقد افترض هذا العالم أنّ تكوين الزيت الأسود السائل جاء نتيجة تفاعل كميات هائلة من كربيد الحديد في باطن الأرض مع المياه الجوفية تحت درجات عالية جدا من الضغط والحرارة وكذلك تفاعل كربونات الكالسيوم المكونة للحجر الجيري مع كبريتيد الهيدروجين الموجود في الغاز الطبيعي[3]، ويحدد أماكن تواجد النفط حسب هذه النظرية في مكامن*من الصخور النارية ويستشهد أنصار هذه النظرية بمكامن النفط الموجودة في المكسيك واليابان ويعتبرون ذلك دليلا على صحتها.

لم تتلقى نظرية النشأة اللاعضوية قبولا عند الكثير من العلماء، عكس النظرية العضوية التي كانت أكثر منطقية وبالتالي كانت الأكثر قبولا وشعبية.

---

[1]. صديق محمد عفيفي،" **تسويق البترول**"، الطبعة التاسعة، بدون ذكر دار وبلد النشر، 2003، ص 554.

[2]. رمضان محمد مقلد وآخرون، "**اقتصاديات الموارد والبيئة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 19.

[3]. مركز شؤون الإعلام بالإمارات العربية المتحدة، "**ندوة أصل النفط ومستقبله**"، المنعقدة يوم 10 جويلية 2006، من خلال الرابط الإلكتروني: http://www.dpio.com/AR/a-io.Event Details1010 aspالذي اطلع عليه بتاريخ 2012/10/28 على الساعة: 18:30.

*. **المكامن النفطية:** وهي تكون قطرات النفط داخل الصخور المسامية وهجرتها عبر الصخور إلى أن تصادفها الصخور الخازنة التي لا تسمح باستمرار هجرة النفط وهذا ما يسمى بـ"المصيدة النفطية" أو "المكمن النفطي".

المطلب الثاني: مراحل الصناعة النفطية

تعني الصناعة النفطية تحويل النفط من شكله الخام إلى مواد جاهزة للاستعمال أو الاستهلاك[1]، وبصورة أوضح وأعم الصناعة النفطية هي مجموعة العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية وذلك بتحويلها من شكلها الخام إلى منتجات وسلع مختلفة جاهزة للاستعمال أو الاستهلاك المباشر أو غير المباشر.

والنفط هو عبارة عن ثروة لا يمكن استغلالها أو استهلاكها بصورة مباشرة بعد استخراجها من باطن الأرض أو أعماق البحار، بل يجب أن تمر بعمليات تحويلية متعددة تسمى بـ"عمليات التكرير" وهذا لتحويل هاته المادة الحيوية من شكلها الخام إلى أشكال متعددة ومتنوعة صالحة للاستعمال والاستهلاك.

وفي هذا الصدد نشير إلى أنّه هناك تمييز وتفريق بين نشاطات الصناعة النفطية المختلفة وبصورة خاصة بين نشاطات الصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية، فالأولى تهدف إلى استخراج مورد النفط من باطن الأرض وتسويقه بعد إجراء ما يستلزمه هذا التسويق من تركيز أو تنقية أو تعبئة...الخ في المركبات، حيث تندرج هذه الصناعة ضمن مرحلة المنبع*من نشاط الصناعة النفطية، أما الصناعة التحويلية فهي تهدف إلى تحويل تلك المواد الأولية إلى أشكال أخرى تزيد من مجالات استخراجها لخدمة المزيد من الأغراض الإنتاجية أو الاستهلاكية، حيث تندرج الصناعة التحويلية ضمن مرحلة المصب** من نشاط الصناعة النفطية.

ويمكن إيجاز دورة استغلال الصناعة النفطية فيما يلي:

أولا: مرحلة البحث والتنقيب

وتعرف أيضا بمرحلة الاستكشاف والاستطلاع – أي ما قبل الحفر– وتتمثل هذه المرحلة بوجوب تحديد المواضع التي تشتمل على تراكيب بيولوجية تشير إلى وجود النفط ويتم ذلك من خلال إجراء المسوحات اللازمة كالمسح الجيولوجي والمسح الجيوفيزيائي والمسح الجيوكيميائي وتتمثل المهمة الأساسية لتلك المسوحات في تحديد أنسب المواقع لحفر الآبار وتقدير الأعماق على أن يتم أولا ما يسمى "بالحفر الاستكشافي" أو "الحفر التجريبي" وفي حالة تأكيد هذه التجارب يصبح من المجدي حفر آبار إضافية لتحديد حجم الحوض المنتج للنفط.

---

[1]. محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، مرجع سبق ذكره، ص 06.

* . تدعى هذه المرحلة كذلك **بالمرحلة العليا**، حيث تعني مجموع الأنشطة المختلفة والمتعددة التي تتجسد في الدراسات النظرية المعرفية والعلمية، وكذلك التحليلية والتطبيقية في جوانبها الفنية والتنظيمية والإدارية الجيولوجية التكنولوجية والاقتصادية، الهادفة إلى معرفة وتحديد الثروة النفطية، سواء من ناحية كمية النفط وأنواعه وموقعه الجغرافي والجيولوجي وكذلك اقتصادية استغلاله، وتتجسد في ثلاث مراحل وهي مرحلة البحث والاستكشاف، مرحلة الحفر والتنقيب ومرحلة الاستخراج والإنتاج النفطي.

** . تأتي هذه المرحلة مباشرة بعد مرحلة المنبع، وتدعى كذلك **بالمرحلة الدنيا**، حيث تعني مجموعة الأنشطة المختلفة والمتعددة التي تقوم باستغلال مادة النفط بعد استخراجه، وترتكز هذه المرحلة على الجانب الاقتصادي والصناعي أكثر مما هو على الجانب النظري والمعرفي، وتتجسد في أربع مراحل وهي مرحلة النقل مرحلة التكرير أو التصفية، مرحلة التسويق والتوزيع ومرحلة التصنيع البتروكيمياوية.

ثانيا: مرحلة الاستخراج والإنتاج

وهي المرحلة الهادفة إلى استخراج النفط الخام من باطن الأرض ورفعه على سطح الأرض ليكون جاهزا أو صالحا للنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة، وتتمثل هذه المرحلة في حفر الآبار النفطية بالنزول إلى مسافات بعيدة في جوف الأرض عن طريق أنابيب وحفارات خاصة، ثم ضخ أو استخراج النفط إلى سطح الأرض وذلك عن طريق التجهيزات اللازمة، وعادة ما تمر عملية الإنتاج بثلاث مراحل، ففي المرحلة الأولى يتم استخراج النفط بطريقة طبيعية عندما يكون الضغط داخل المكمن كافيا لرفع الزيت، أما المرحلة الثانية فتتطلب حقن المناطق السفلية من التكوينات الصخرية بالماء، أو المناطق العضوية بالغاز بهدف زيادة قوة الضغط ومن ثم رفع النفط إلى الأعلى، وتشتمل المرحلة الثالثة على استغلال الاحتياطات القابلة للاستخراج، بحيث يتم تقليل لزوجة النفط الخام لتسهيل حركته داخل الحقل النفطي نحو آبار الإنتاج[1].

ثالثا: مرحلة النقل

يعتبر نقل النفط من مناطق إنتاجه إلى مراكز تكريره واستهلاكه صناعة عالمية لما تمثله هذه السلعة من أهمية في التجارة الدولية وفي الاستهلاك. وتتمثل عملية نقل النفط بأربعة أنواع: نقل النفط الخام من مكان الإنتاج إلى مكان الاستهلاك، نقل النفط الخام من مكان الإنتاج إلى معامل التكرير، نقل المنتجات المكررة من معامل التكرير إلى مكامن الاستهلاك، النقل من مناطق الإنتاج التي تتوفر بها معامل التكرير إلى أماكن الاستهلاك، ويتم نقل النفط بواسطة العديد من وسائل النقل، كالنقل عن طريق الأنابيب والنقل عن طريق الناقلات أو عن طريق السكك الحديدية أو بواسطة شاحنات، هذه الأخيرة تستعمل إما من أجل نقل منتجات نفطية من نوع خاص أو عندما تكون المسافات قصيرة[2].

رابعا: مرحلة التكرير

هي المرحلة التي يتم من خلالها الحصول على المنتجات الأساسية من النفط الخام، وتشتمل تلك المنتجات على المنتجات الخفيفة مثل (الغاز والبنزين) والمنتجات الوسطى مثل (الكيروسين وزيت الغاز وزيت التدفئة) والمنتجات الثقيلة مثل (زيت الوقود الذي يستخدم في محطات توليد الكهرباء ومراجل السفن والإسفلت). وتختلف نسبة مكونات برميل النفط الخام بين منطقة وأخرى[3].

---

[1]. حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[2]. محمد التهامي طواهر وأمال رحمان، "**تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل (حالة الجزائر)**"، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، 2013، ص 20.

[3]. أحمد حسين الهيتي، "**مقدمة في اقتصاد النفط**"، الطبعة الأولى، الدار النموذجية للطباعة والنشر صيدا، بيروت، 2011، ص 68.

خامسا: مرحلة التسويق والتوزيع

وهي المرحلة الخامسة من مراحل الصناعة النفطية والتي تترابط وتتكامل مع المراحل السابقة لتُكون ما يعرف بـ"النشاط الاقتصادي النفطي" أو "الصناعة النفطية"، هدف هذه المرحلة يتمثل في تصريف وتوزيع السلعة النفطية سواء أكانت مادة خام أو منتجات نفطية إلى أسواق استعمالها واستهلاكها وعلى الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي ويتم ذلك عبر إجراءات متعددة فنية، قانونية، إدارية واقتصادية وبمعدات مختلفة وواسعة[1].

سادسا: مرحلة التصنيع البتروكيمياوي

وهي المرحلة الهادفة إلى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية النفطية إلى منتجات سلعية بتروكيماوية مختلفة ومتنوعة تعد بالمئات، كالأسمدة الزراعية والمنظفات والمبيدات والأصباغ والمواد البلاستيكية والأنسجة الاصطناعية...الخ، و تضم هذه المرحلة عددا واسعا وغير محدود من النشاطات الاقتصادية والصناعية المهمة والحيوية في النشاط الاقتصادي الوطني أو العالمي[2].

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للنفط

بات جليا أنّ الحضارة الإنسانية المعاصرة أضحت قائمة في مختلف جوانبها على النفط، ليس لكونه مصدرا للطاقة وسلعة إستراتيجية لها أهمية اقتصادية كبيرة فقط، وإنّما لأنّه ظاهرة لها مكانة اقتصادية وسياسية وعسكرية أيضا حيث يقول دانييل يرجين "Daniel Yergin"، وهو أحد أبرز من كتبوا عن النفط: "إنّ عصرنا هو عصر النفط والمجتمعات الحديثة هي مجتمعات نفطية، والإنسان المعاصر هو أساسا إنسان هيدروكربوني نسبة إلى المكونات الهيدروكربونية للنفط"[3]، وعليه يمكن إبراز أهمية النفط الاقتصادية فيما يلي:

أولا: النفط مصدر أساسي للطاقة

يُعد النفط في الوقت الراهن المصدر الأول والأساسي للطاقة التي تُعد بدورها المحرك الرئيسي لدواليب الاقتصاد العالمي، والطاقة النفطية حتى الآن هي أوفر أنواع الطاقة التقليدية التي تستعمل في مختلف القطاعات

---

[1]. بلقلة براهيم، "**سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2014- 2015، ص12.

[2]. سوناطراك، "**تعرفوا على المحروقات**"، مجلة فصلية لشركة سوناطراك، حيدرة ، الجزائر، الثلاثي الأول 1991، ص 24.

[3]. علة مراد، " **دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية (قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة 2000–2014)**"، مجلة رؤى إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية الإمارات العربية المتحدة، يناير 2017، ص96.

الاقتصادية وأسهلها وأفضلها، كما أنّ تبعية المجتمع العصري للنفط أصبحت وثيقة[1]، وهو ما يثبته تطور الطلب العالمي عليه الذي يبقى متزايدا رغم البدائل الطاقوية المتاحة. والجدول الموالي يوضح لنا ذلك:

الجدول رقم (01): يوضح تطور الطلب العالمي على مصادر الطاقة الأولية للفترة الماضية والمتوقعة مستقبلا (2000-2035)

الوحدة: (مليون طن مكافئ نفط)

البيان	2000	2008	2020	2030	2035
النفط	3647	4059	4346	4550	4662
الفحم الحجري	2292	3315	3699	3984	3934
الغاز الطبيعي	2089	2596	3132	3550	3748
الطاقة النووية	675	712	968	1178	1273
الطاقة الحيوية	226	276	376	450	476
الكهرومائية	1041	1225	1501	1780	1975
الطاقات الأخرى	53	89	268	521	699
إجمالي الطاقة	**10023**	**12271**	**14556**	**16014**	**16748**

المصدر: International Energy Agency (IEA), World Energy Investment Outlook 2010 www.iea.org.

من خلال الجدول أعلاه، وفيما يخص تطور احتياجات العالم من الطاقة فإنّه ووفقا لتقرير وكالة الطاقة الدولية، فإنّ احتياجات العالم من الطاقة ستزداد بنسبة 67.09% بين عامي 2000 و2035، حيث شكلت المصادر الثلاثة (النفط، الفحم والغاز الطبيعي) وهي كلها مصادر غير متجددة ما يقارب 81.25% من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة خلال عام 2008، حيث تصدر هذه المصادر النفط، إذ يتوقع أن يصل الطلب العالمي عليه بحلول عام 2035 حوالي 4662 مليون طن مكافئ مقارنة بمستوى 3647 مليون طن مكافئ سنة 2000. على الرغم من أنّ حصته في الطلب العالمي على الطاقة ستنخفض، إذ كان يمثل نسبة 36.38% سنة 2000 لينخفض إلى مستوى 33% سنة 2008 ومن المتوقع حسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة أن ينخفض إلى مستوى 27.83 % في آفاق 2035. فيما شهد الطلب على الفحم نموا ملفتا إذ ارتفع بما يقارب 44.63% بين عامي 2000 و2008 ومن المتوقع أن يرتفع الطلب عليه بنسبة 18.76% ما بين عامي 2008-2035. ويمكن تفسير هذا الارتفاع باستمرار الدول المتقدمة في اعتماد الفحم كمصدر مكمل للنفط بالنظر لتوفرها على احتياطات معتبرة منه.

[1]. مداحي محمد وزيرق سوسن، "**الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل تنموي ممكن لإحداث التنمية الاقتصادية في الجزائر**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول استراتيجيات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 28-29 أكتوبر 2014، ص 30.

ويأتي في المرتبة الثالثة الغاز الطبيعي والذي يمثل تحديا ومنافسا للنفط، لما يتميز به من خصائص ومميزات فمع مطلع السبعينيات من القرن الماضي إلى يومنا هذا من سنة 2016 بدأ التوجه نحو استثمار الغاز الطبيعي بشكل واسع في جميع أرجاء العالم، وبالتالي احتل الغاز الطبيعي مكانة مرموقة بين مصادر الطاقة البديلة، فبالإضافة إلى سهولة استخراجه ونقله وسرعة احتراقه فهو يتمتع بميزة أخرى كونه أقل تلويثا للبيئة عن غيره، وبذلك فقد تضاعف الطلب عليه خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000-2008 ومن المتوقع أن يرتفع الطلب عليه خلال الفترة الممتدة بين عامي 2008-2035 بنسبة44.37%.

ورغم الجهود الدولية المبذولة في تنويع مصادر الطاقة والبحث عن بدائل بغية تقليص الاعتماد على الموارد النفطية فإنّ النتائج لا تزال محدودة ولا تفي بالغرض المطلوب، وفي هذا الصدد جاء تصريح لرئيس مؤسسة "ENI"* أمام مجلس النواب الإيطالي:"سياسة المحافظة وتطوير الطاقة النووية والفحم واللجوء إلى الغاز والبحث عن المصادر المتجددة التي لجأت إليها البلدان الصناعية لا تزال في مهدها وتحتاج إلى سنوات طويلة قبل أن تعطي نتائج محسوسة" وهو ما يعني بقاء الطلب على المصادر البديلة منخفضا لاعتبارات كثيرة، لعل أبرزها ما له بكلفة استعمال هذه المصادر والمخاطر التي ينطوي عليها استعمال البعض الآخر منها، كالطاقة النووية مثلا وما أثبتته كارثة القرن العشرين "تشرنوبيل" وكارثة "فوكوشيما" للقرن الواحد والعشرين.

ثانيا: النفط مادة أساسية للنشاط الاقتصادي

يلعب النفط دورا حساسا في مختلف النشاطات الاقتصادية، حيث يمثل المصدر الأساسي للطاقة الأولية في العالم بحصة سوقية تزيد عن 35% ويمثل ما نسبته 95% من الطاقة المستعملة في قطاع النقل، ومن 1.5% إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و من 6% إلى 8% من التجارة العالمية[1].

1. مكانة النفط في قطاع الصناعة: يعتبر النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع فبدونه ستتوقف الصناعة وبشكل شبه تام، مما يؤدي إلى خلق أزمات خطيرة تزعزع الاقتصاد الدولي[2]، لهذا يمكن القول بأنّ العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون نفط، فالنفط يستخدم كمادة لتغذية صناعة المعادن كما يعطي الصناعة مادة التشحيم أو التزييت الضرورية لاستمرار عمل الآلات وبالتالي مواصلة عملية الإنتاج.

* . الوكالة الوطنية للمحروقات، وهي شركة إيطالية عملاقة لاستكشاف واستخراج النفط.

[1]. حسيبة زايدي، "**فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012)** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص26.

[2]. حافظ برجاس ومحمد المجذوب، مرجع سبق ذكره، ص74.

فالنفط كمادة خام أولية وطبيعية لا يقتصر على عملية إنتاجية وصناعية واحدة، بل هو أساس العديد من العمليات الإنتاجية الصناعية المتلاحقة والمتميزة عن بعضها البعض، وذلك بدءا بالصناعات النفطية الإستخراجية إلى الصناعات البتروكيمياوية المتعددة. حيث تسهم هذه الأخيرة بدرجة كبيرة في عملية التطور والتقدم الاقتصادي، خاصة وأنّ منتجاتها السلعية أصبحت أساسية في مختلف النشاطات الاقتصادية وملبية لحاجات الإنسان الإنتاجية والاستهلاكية وفي مختلف جوانب حياته في مأكله ومسكنه على حد سواء.

2. مكانة النفط في قطاع الفلاحة: لا تختلف أهمية النفط في القطاع الفلاحي كثيرا عن أهميته في القطاع الصناعي فالإنسان منذ القدم كان يسعى إلى تطوير المنتجات الزراعية وزيادة المحاصيل، إلاّ أنّ طبيعة المعدات المستخدمة أدت إلى محدودية الإنتاج[1]. وفي عالم اليوم دخل النفط مجال الفلاحة ولعب دورا بالغ الأهمية في زيادة المحاصيل وتطوير المنتجات الزراعية وتحسين جودتها ويتضح ذلك خصوصا في استخدامه كوقود (الديازل خاصة) لمختلف الجرارات وآلات ومعدات الحرث والسقي والضخ أو كمادة كيميائية كالأسمدة والمبيدات مثلا.

3. مكانة النفط في قطاع النقل والمواصلات: يعتبر قطاع النقل العمود الفقري أو الشريان الحيوي للاقتصاد العالمي بكل قطاعاته وفروعه، فقطاع النقل هو أساس استمرار وتواجد كل القطاعات الاقتصادية فهو يساعد في إيصال السلع والخدمات بمختلف أنواعها وأشكالها سواء كانت سلع صناعية أو زراعية أو حتى مواد أولية أو غيرها من مناطق الإنتاج والاستخراج إلى مناطق الاستهلاك والاستعمال النهائي، ويساهم قطاع النقل أيضا في تنقل الأشخاص والأفراد بين مختلف مناطق العالم مما يؤدي إلى تطور القطاع السياحي والخدمي وغير ذلك من القطاعات الاقتصادية الأخرى[2].

إذا فكل القطاعات الاقتصادية وبدون استثناء لا يمكنها الاستمرار بدون توفر وسائل النقل وتوفر شبكة مواصلات داخلية وخارجية تربط بين مختلف مناطق العالم، لهذا ارتبط قطاع النقل ارتباطا وثيقا بكافة القطاعات الاقتصادية، ذلك أنّ قطاع النقل والمواصلات يعتبر الجزء المكمل لكل عمليات الإنتاج السلعي، فأي توسع في الإنتاج يتطلب توسعا مماثلا في خدمة النقل والمواصلات، وتبرز أهمية النفط في هذا القطاع باعتباره المصدر الأساسي للوقود الذي تتحرك بواسطته جميع وسائل النقل البرية والبحرية والجوية، فالسيارات والشاحنات والقطارات والبواخر والطائرات والصواريخ كلها تستمد طاقتها المحركة من النفط ومشتقاته.

والشكل الموالي يوضح توزيع الطلب على المنتجات النفطية حسب استخدامات قطاعات النشاط الاقتصادي في العالم للفترة (1990-2030).

---

[1]. بوبكر بعداش، "**مظاهر العولمة من خلال الشركات العالمية متعددة الجنسيات (حالة قطاع البترول)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2009-2010، ص 170.

[2]. حافظ برجاس ومحمد المجذوب، مرجع سبق ذكره، ص 76.

الشكل رقم (01): يوضح توزيع الطلب على المنتجات النفطية حسب استخدامات قطاعات النشاط الاقتصادي في العالم للفترة الماضية والموالية المتوقعة (1990-2030)

الوحدة: (ما يعادل مليون طن من النفط)

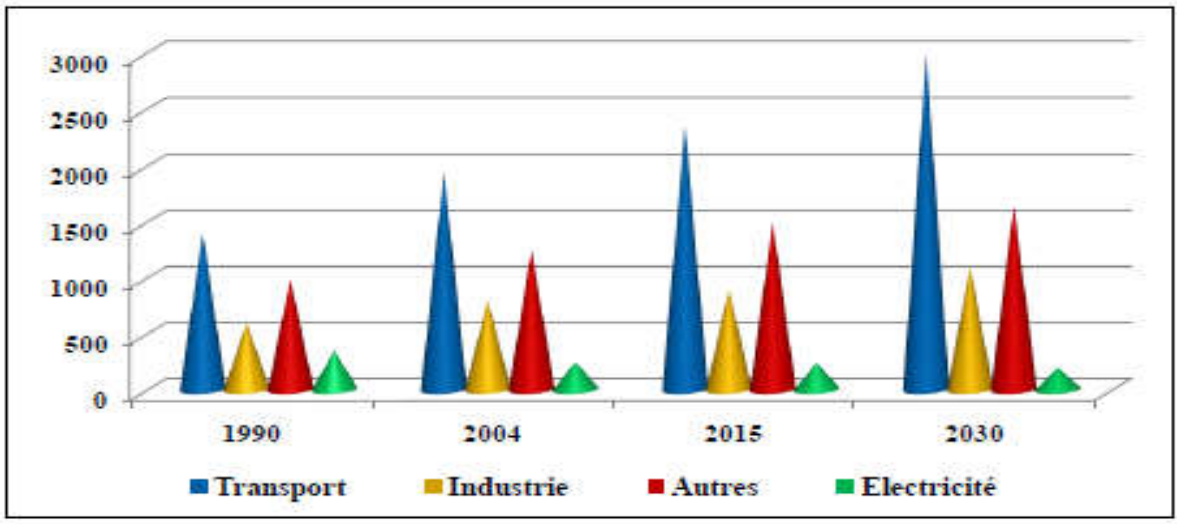

المصدر:حسيبة زايدي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

من الشكل نلاحظ أنّ هناك تزايد حصة استهلاك قطاع النقل وقطاع الصناعة من النفط خلال الفترة (1990-2015)، ومن المتوقع أن تستمر هذه الزيادة إلى غاية سنة 2030، في حين هناك تراجع مستمر بالنسبة لاستخدامات قطاع الكهرباء خلال الفترة 1990-2030.

4.مكانة النفط في قطاع التجارة والمبادلات: تكمن أهمية النفط على الصعيد التجاري في كونه مادة تجارية عالمية وسلعة رئيسية للتبادل التجاري العالمي، وقد اكتسب هذه الصفة الدولية بعد تحول اقتصاد الدول الصناعية من الاعتماد المتبادل على الفحم كمصدر أساسي للوقود إلى الاعتماد الرئيسي على النفط، وقد ترتب على هذا حركة تجارية عالمية جعلت من النفط السلعة الوحيدة ذات الأهمية العظمى في التجارة الدولية من حيث الحجم والقيمة النقدية، وكان نتيجة ذلك التطور السريع الذي شهدته تجارة النفط العالمية منذ الحرب العالمية الثانية حتى اليوم[1].

ثالثا: النفط مصدر للإيرادات المالية

يتمثل الجانب المالي للنفط فيما يتحصل عليه من إيرادات مالية نفطية، إذ يتجسد لنا الدور المالي للنفط بصورة أكبر وأوضح في اقتصاديات البلدان النفطية المنتجة والمصدرة له، حيث يرتكز اقتصاد هذه الدول بصورة رئيسية وأولية على النفط سواء أكان ذلك في الإنتاج والدخل القومي أو في عملية التراكم الرأسمالي أو في عملية تمويل الخطط

[1]. حافظ برجاس ومحمد المجذوب، مرجع سبق ذكره، ص74-79.

الاقتصادية أو الموازنة العامة للدولة، مما يجعل اقتصاديات هذه الدول في تبعية إلى أحوال أسواق النفط العالمية كون العائدات النفطية *مرتبطة بالتغيرات والتقلبات التي تشهدها الأسعار النفطية.

ويمكن إبراز أهمية النفط كمصدر للإيرادات المالية من خلال تحليل العناصر التالية:

1 . تأثير قطاع المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي: يعبر الناتج المحلي الإجمالي في مفهومه العام عن مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة، غالبا ما تكون سنة، داخل الحدود الجغرافية للبلد سواء من قبل مواطني البلد أو الأجانب[1].

تتميز الدول النفطية عن باقي دول العالم بارتباط معدلات نموها الاقتصادي بمستويات أداء قطاع المحروقات الذي يتحدد بعامل داخلي يتمثل في حجم الإنتاج الكمي وعامل خارجي مهم يتمثل في مستويات أسعار النفط في الأسواق العالمية[2]. وفي معظم الدول النفطية يساهم قطاع النفط أو المحروقات بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار قطاع المحروقات القطاع الرائد والمؤثر بشكل كبير في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول.

الجدول رقم (02): يوضح تطور نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية النفطية خلال الفترة (2010-2015)

الوحدة: (%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
السعودية	39.89	48.41	45.47	44.34	39.97	25.42	**40.58**
الكويت	55.87	66.10	68.57	63.52	60.83	43.34	**59.70**
الإمارات	30.92	39.51	41.47	40.58	34.58	24.17	**35.205**
قطر	52.63	59.88	58.54	54.74	51.08	36.20	**52.67**
عمان	46.60	54.51	52.44	50.96	47.57	34.28	**47.72**
ليبيا	83.79	56.51	76.04	75.24	77.15	5.96	**62.44**
الجزائر	35.52	36.07	34.24	29.98	27.20	20.03	**30.67**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، أبوظبي، أعداد مختلفة (2009-2016).

* . يقصد بالعائدات النفطية التدفقات المالية الناتجة عن مبيعات المادة الخام النفطية والمنتجات النفطية، كما تشمل الضرائب والرسوم المفروضة من قبل الدول المنتجة على الشركات النفطية المستثمرة فيها، ويدخل إجمالي هذه الضرائب والرسوم ضمن بند الجباية البترولية في الموازنة العامة للدولة، في حين تظهر الصادرات النفطية من المادة الخام والمنتجات النفطية ضمن بند صادرات المحروقات في الميزان التجاري، وبالتالي يمكن القول أنّ العوائد المالية النفطية هي المداخيل الناتجة عن النشاط النفطي.

[1]. نزالا سعد الدين ألعيسي، **"مبادئ الاقتصاد الكلي"**، دار الثقافة للنشر والتوزيع والدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص153.

[2]. بوفليح نبيل، **"دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية (الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 121.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ قطاع المحروقات يساهم بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية، وهو ما يؤكد الأهمية المتزايدة التي يسجلها قطاع النفط من سنة لأخرى في هذه الدول، مما يعني أنّ معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية يتحدد بنسب كبيرة بمعدل نمو قطاع النفط.

2. تأثير قطاع المحروقات على الصادرات: تمثل الصادرات النفطية نسبة هامة من الصادرات الكلية للدول العربية النفطية، حيث أنّ مسار التطور الحاصل في إجمالي صادرات هذه الدول يتحرك تبعا لتطور الصادرات النفطية وهي بذلك تشكل المورد الرئيسي لعملتها الصعبة. وترتفع نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات مع المستويات المرتفعة للعائدات النفطية المرتبطة بأسعار النفط وتنخفض بانخفاضها، وهذا ما يعكس تبعية اقتصاديات الدول النفطية العربية للقطاع النفطي.

الجدول رقم (03): يوضح تطور نسبة مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي صادرات الدول العربية النفطية خلال الفترة (2010-2015) الوحدة: (%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
السعودية	73.43	79.38	79.07	75.79	77.15	68.95	**75.62**
الكويت	92.20	65.90	70.75	69.77	69.15	61.79	**71.59**
الإمارات	27.27	30.49	31.18	29.04	23.37	18.99	**26.70**
قطر	28.52	24.20	15.96	13.42	16.58	12.58	**18.54**
عمان	61.28	53.19	58.82	56.83	58.06	45.35	**55.58**
ليبيا	83.70	14.42	80.35	83.45	45.55	22.02	**54.91**
الجزائر	49.10	52.06	48.39	45.84	47.79	36.53	**46.61**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، أبوظبي، أعداد مختلفة (2009-2016).

3. تأثير قطاع المحروقات على الموازنة العامة: تعتبر الإيرادات العامة –كما سبق وأشرنا – وسيلة الدولة في أداء دورها في التدخل لتحقيق الإشباع العام، وهي بذلك تعتبر جد مهمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة.

ففي الدول العربية النفطية تعد الإيرادات النفطية المغذي الرئيسي لإيراداتها وتتوقف وضعيتها على مستوى الأسعار في الأسواق العالمية، هذا ما يجعل الموازنة العامة لهذه الدول حساسة للصدمات التي تحدث جراء تقلبات أسعار النفط، سواء كانت هذه الصدمات سلبية بانخفاض أسعار النفط أو إيجابية جراء ارتفاعها. وباعتبار أنّ تمويل

السياسات الاقتصادية يتم بواسطة الموازنة العامة، فإنّه يمكن القول أنّ أداء قطاع المحروقات يعد المحور الرئيسي لاستقرار واستمرار تنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية للبلدان النفطية[1].

الجدول رقم (04): يوضح تطور نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة في الدول العربية النفطية خلال الفترة (2010-2015)

الوحدة: (%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
السعودية	90.40	92.6	91.8	89.8	87.8	72.6	**87.50**
الكويت	93.80	92.8	94.5	93.6	92.1	90.2	**92.83**
الإمارات	70.60	73.0	70.9	68.3	66.8	42.6	**65.36**
قطر	60.80	66.8	59.00	57.00	45.20	50.00	**56.46**
عمان	81.7	84.4	84.7	85.7	85.6	73.3	**82.56**
ليبيا	90.60	94.2	95.6	94.5	92.7	62.7	**88.33**
الجزائر	66.30	68.7	66.00	61.90	57.90	53.8	**62.43**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، أبوظبي، أعداد مختلفة (2009-2016).

انطلاقا من الجدول السابق نلاحظ أنّ الإيرادات النفطية تعتبر المكون الأساسي في تركيبة الإيرادات العامة* للدول العربية النفطية بالرغم من تراجع أهميتها خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغت نسبتها إلى إجمالي الإيرادات العامة لهذه الدول مجتمعة حوالي 51.6% خلال عام 2015 مقارنة بـ69.0% عام 2014 و74.0% عام 2013 مسجلة بذلك تراجع مابين سنتي 2013 و2015 وهذا نتيجة تراجع أسعار النفط في السوق الدولية، كما بلغت نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي 14.1% سنة 2015 مسجلة بذلك تراجع مقارنة بسنتي 2013 و2014 حين بلغت 27.7% و27.1% على التوالي.

أما على مستوى الدول العربية النفطية فرادى، ففي عام 2015 تجاوزت حصة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة 90% في الكويت وتراوحت ما بين 62.9% و87.5% في كل من ليبيا، عمان والسعودية، بينما تراوحت بين 42.6% و53.8% في كل من الإمارات وقطر والجزائر .

[1]. شباب سيهام، **"توظيف عوائد القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري"**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 10، العراق 2014 ص 305.

*. يتكون **هيكل الإيرادات العامة** في الدول العربية النفطية من الإيرادات النفطية، الإيرادات الضريبية التي تشمل (الضرائب على الدخل والأرباح الضرائب على السلع والخدمات، الرسوم الجمركية وضرائب ورسوم أخرى) بالإضافة إلى الإيرادات غير الضريبية وكذا المنح بالإضافة إيرادات أخرى التي تمثل (الدخل من الاستثمار والإيرادات الرأسمالية).

فبالرغم من تراجع حصة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة للدول العربية النفطية خلال السنوات الأخيرة جراء تراجع أسعار النفط، إلاّ أنّها تبقى المسيطرة في إجمالي الإيرادات، وهذا خلاف الإيرادات غير النفطية التي تعتبر هامشية ولا تتعدى حصتها في الغالب 30% من إجمالي الإيرادات العامة و6% في إجمالي الناتج المحلي، وهو ما توضحه معطيات الجدول الآتي:

الجدول رقم (05): يوضح تطور نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة في الدول العربية النفطية خلال الفترة (2010-2015)

الوحدة: (%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
السعودية	4.1	4.9	5.2	6.6	7.6	13.3	**6.95**
الكويت	1.2	1.5	1.1	1.1	1.2	3.1	**1.53**
الإمارات	5.3	5.5	8.8	8.5	8.7	10.0	**7.80**
قطر	15.2	15.4	19.5	12.3	13.7	14.5	**15.10**
عمان	3.2	1.6	6.9	6.8	6.8	13.6	**6.48**
ليبيا	5.9	5.8	3.9	5.5	7.3	4.3	**5.45**
الجزائر	29.4	26.4	30.1	34.0	37.4	42.0	**33.21**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، أبوظبي، أعداد مختلفة (2009-2016).

من خلال ما سبق تتبين لنا الأهمية الكبيرة لقطاع المحروقات أو القطاع النفطي في اقتصاديات الدول النفطية – لا سيما العربية منها– لكن ما يمكن قوله هو أنّ التبعية المفرطة لاقتصاديات الدول النفطية على إيرادات مالية رئيسية متعلقة بما يجود به باطن الأرض لا غير جعلها اقتصاديات لا تخرج عن نطاق أحادية المنتج وأكسبها الصفة الريعية* العالية الدرجة التي ما فتئت دراسات وملتقيات علمية وتوصيات تؤكد على ضرورة الخروج عن هذه الصفة والعمل على الاستفادة من دروس العلة الهولندية، وكل هذا من أجل حماية اقتصاديات هاته الدول والأفراد من تلك التقلبات وعدم الاستقرار الذي يسود الأسعار في الأسواق العالمية، فإذا ما ارتفعت أسعار النفط تسببت في تزايد الإنفاق الاستهلاكي والمشاريع غير الإنتاجية، أما في حالة انخفاضها فإنّها تنتهج سياسة تقشفية وهذا ما يجعل النعمة التي وهبها الله لهذه الدول تتحول إلى نقمة.

*. ظهر مصطلح الدولة الريعية لأول مرة في دراسة للكاتب الإيراني حسين مهدوي عام 1970، إذ عرّفها بأنّها الدولة التي تحصل على جزء كبير من دخلها من مصادر خارجية سواء أكان ذلك من موارد طبيعية أو زراعية أو استخراجية على شكل ريع تتحكم الدولة في السيطرة عليه وتوزيعه. وقد تختلف وجهات النظر بشأن تحديد المداخيل الريعية أو الدولة الريعية، إلاّ أنّ هناك اتفاق عام على اعتبار العوائد النفطية عوائد ريعية، وعلى هذا الأساس فالدولة الريعية هي تلك البلدان التي تشكل مساهمة العوائد الريعية الخارجية نسبة 30% من الناتج المحلي الخام. للمزيد من التفاصيل في هذا الشأن راجع: مايح شبيب الشمري "**تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق**"، على الربط الإلكتروني: http://www.millionstudies.com الذي اطلع عليه بتاريخ 2015/03/25 على الساعة 20:30.

فالموارد الطبيعية رغم أنّها تمثل فرصة هائلة للاقتصاديات الساعية إلى تشجيع التنمية الاقتصادية وتعزيز الرخاء الاقتصادي، إلاّ أنّ الواقع أثبت العكس على نحو يثير الدهشة، فبالنسبة للموارد الهيدروكربونية الناضبة على وجه الخصوص، يبدو أنّ كثيرا من البلدان عانت مما تشيع تسميته "نقمة الموارد"[**]، إذ لم تثمر جهودها خلال العقود الماضية في تحقيق الدفعة القوية للتنمية الاقتصادية. ومهما تكن من جاذبية الانتعاش الذي تقوده الموارد الطبيعية، فإنّ مهمة تحقيق التنمية المستدامة وفقا لهذا النموذج عصية على التحقيق، ويكمن المفتاح في فهم الاتّجاهات العامة الأطول أجلا في النظر إلى الاقتصاد خارج قطاع الموارد الطبيعية، فعلى الرغم من إيجابية معدلات النمو بوجه عام فإنّ معدلات النمو الأساسية غير المتصلة بالموارد الطبيعية أقل بكثير[1].

وعليه أمام البلدان النفطية فرصة لتصحيح مسار نشاطها الاقتصادي وإعادة هيكلة البنية الاقتصادية والمالية باتّجاه التنويع الاقتصادي على حساب الإتكاء على مورد أحادي يتسم بالتقلب الحاد والنضوب المستقبلي، لا سيما في ظل وجود تجارب تنموية ناجحة خاضتها بعض البلدان الريعية والتي نجحت في تنويع اقتصادها بعيدا عن التركيز على النفط.

[**]. **نقمة الموارد، لعنة الموارد، العلة الهولندية، المرض الهولندي** كلها مصطلحات تعبر عن الآثار غير المرغوب فيها على القطاعات الإنتاجية وخصوصا القطاع الصناعي نتيجة اكتشاف الموارد الطبيعية، وسمي بالمرض الهولندي نسبة إلى حالة من الكسل والتراخي الوظيفي التي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي (1900-1950)، بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال، حيث استلطف الشعب الهولندي الإنفاق الاستهلاكي البذخي ولكن دفع ضريبة ذلك بعد أن أفاق على حقيقة نضوب الآبار التي استنزفها باستهلاكه غير المنتج فسمي بذلك "المرض الهولندي". وأول من نشر هذا المصطلح المجلة البريطانية The Economist في 26/11/ 1977. وتعرف العلة الهولندية على أنّها "حالة الإنفجار (Boom) في قطاع إنتاجي مصدر يؤدي إلى انتقال عوامل الإنتاج من القطاعات الأخرى إلى القطاع الإنتاجي المصدر، بمعنى آخر أن زيادة كبيرة وغير متوقعة لأسعار السلع غير تجارية تعطي نتائج سلبية على القطاعات التي تنتج السلع التجارية". للمزيد من التفاصيل في هذا الشأن راجع:

Antoine Mark, « **La maladie hollandaise: une étude empirique appliquée à des pays en développement exportateurs de pétrole** », Université de Montréal, 2003, p18.

[1]. فيليب دانييل وآخرون، "**استخراج إيرادات الموارد**"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 50، رقم03، سبتمبر2013، ص20.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في أسعار النفط في الأسواق العالمية

مرّ النفط في مسيرته عبر مجموعة كبيرة من الأحداث، بداية من تطور الصناعة الاستكشافية والإستخراجية إلى تطور الصناعات البتروكيماوية فزمن التكتلات، عابرا أزمنة الأزمات المتتالية والمتعاقبة التي نتج عنها صراع بين ثلاثة أقطاب الدول المنتجة والمصدرة، الدول الصناعية المستوردة، وبينهما الشركات النفطية العالمية المتعددة الجنسيات[1].

وفي عالم اليوم تتعارض وتتضارب المصالح بين الدول النامية المنتجة والمصدرة وبين الدول المتقدمة المستوردة دول تسعى إلى تعظيم أوجه الإفادة من مواردها الطبيعية بشكل عقلاني قبل زمن النضوب، ودول تسعى إلى تحقيق منطق الهيمنة بكل الوسائل والطرق بغية تعظيم مخزونها من هذه المادة الإستراتيجية احتياطا لزمن النضوب، وتبقى الأسعار عاجزة عن الاستقرار، مرتفعة إلى أرقام قياسية تارة، ومنخفضة إلى أرقام دنيا تارة أخرى، وتبقى صناعتها بعيدة عن هذه الدول وتلك وقريبة وخاضعة لعوامل العرض والطلب وعوامل أخرى.

المطلب الأول: الأسواق النفطية والأطراف الفاعلة فيها

من المعروف أنّ للأسواق ثلاثة عناصر أساسية هي البائعون والمشترون والسلعة محل التداول والاختلاف في واحد أو أكثر من هذه العناصر يترتب علية اختلاف في طبيعة السوق. ويمكن تقسيم الأسواق وفقا لهذا الاختلاف إلى نوعين، أسواق المنافسة التامة وأسواق المنافسة غير التامة، هذه الأخيرة تنقسم إلى عدّة أنواع أبرزها الاحتكار المطلق والمنافسة الاحتكارية واحتكار القلة.

أولا: تعريف السوق النفطية

إنّ السوق العالمية للنفط هي المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية أو وهمية لتبادل السلعة النفطية في سعر وزمن معلومين. أو هي المكان الجغرافي لتلاقي قوى العرض والطلب في زمن وسعر أو أسعار معلومة[2].

حيث أنّ النفط الخام مع اختلاف درجات كثافته، فهنالك إلى حد ما تجانس متقارب بين أنواع النفوط وهذا الحال يجعل من سوق احتكار القلة ينطبق إلى حد كبير على السوق النفطية العالمية، فالميزة التي يتصف بها سوق احتكار القلة هي وجود عدد قليل من المنتجين ينتج كل منهم حجما كبيرا في الناتج الكلي بالدرجة التي تجعل كل منهم يأخذ بعين الاعتبار عند تحديد السياسة الإنتاجية أو السعرية سياسات تنافسية، أي أنّ كل منهم له القدرة على التأثير في السوق عن طريق زيادة أو تخفيض منتجاته[3].

---

[1]. بوبكر بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 174.

[2]. محمد أحمد الدوري،" **مبادئ اقتصاد النفط**"، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[3]. محمد علي أللّيثي،" **النظرية الاقتصادية الجزئية**"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2005، ص 360.

ثانيا: أشكال الأسواق النفطية

تأخذ تجارة النفط عدّة أشكال، مثل البيع والتسليم الفوري أو البيع والتسليم الآجل في فترة زمنية مقبلة وقد تطورت قنوات تسويق النفط بشكل كبير مما أنتج أشكالا عديدة من الأسواق النفطية.

1. الأسواق النفطية الفورية: إنّ الأسواق الفورية ليست بمكان مادي معين، حيث تتواجد فيه براميل النفط في انتظار المشتري، ولكن ينطبق مفهوم السوق الفوري على مجمل الصفقات الفورية التي تتم في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتوج أو عدّة منتوجات[1]. وتتسم الأسواق الفورية بكونها موانئ رئيسية تتوافر فيها خدمات الشحن ومرافق التخزين والخدمات المالية ووسائل الاتصال الدولي بالإضافة إلى تميز موقعها الجغرافي كالقرب من مصافي التكرير. ومن أهم هذه الأسواق نجد سوق روتردام بأوروبا، سوق سنغافورة بالشرق الأوسط، سوق نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى العديد من الموانئ التي توصف بأنّها أسواق فورية مباشرة، وتتحدد الأسعار في هذه الأسواق بمعدلات مرتبطة بخامات يتم تداولها في هذه الأسواق، مثل خام برنت في أوروبا، خام غرب تكساس المتوسط وخام دبي في شرق آسيا، ويحصل تجار النفط على احتياجاتهم من المعلومات حول اتّجاهات الأسعار من خلال الاتصالات المباشرة أو من النشرات والمجلات المتخصصة (مثل نشرة أوبك، دليل مشتري النفط، نشرة وكالة الطاقة الدولية، نشرة بلاتس أويل جرام).

2. الأسواق النفطية الآجلة: بالنظر إلى التقلبات الكبيرة في سعر النفط، ولأجل التخلص من مخاطر تلك التقلبات وضع المنظمون النفطيون سوق الأسعار الثابتة بتسليم مؤجل، وهو ما يعرف "بالأسواق النفطية الآجلة".

تتعدد وظائف الأسواق الآجلة، حيث توفر الحماية من أخطار التذبذبات في الأسعار والتسيير الحسن للمخزون وضمان استمرار المبادلات للمتعاملين بالسوق، كما تساعد الأسواق الآجلة على تقديم المعلومات الضرورية والكافية المتعلقة بالسلعة النفطية وبكل شفافية، ويوجد شكلان من هذا النوع من الأسواق هي الأسواق النفطية المادية الآجلة والأسواق النفطية المالية الآجلة.

أ) **السوق النفطية المادية الآجلة:** تتم المعاملات في هذه الأسواق باتفاق بين البائع والمشتري على سعر معين مع تسليم أجله شهر للنفط الخام، فقواعد السوق ترغم المشتري على تحديد الحجم، والبائع على تحديد تاريخ توفر الشحنة في أجل أدناه 15 يوما؛

[1]. OLIVIER RIEBEL, « **L'OPEC :une organisation face a ses défis pétrole et technique** » Association française de technicien et professionnels du pétrole, N° 418, janvier-février1999, p 95.

ب) السوق النفطية المالية الآجلة: هذه الأسواق عبارة عن بورصات، فالمعاملات فيها لا تتم فقط على بضاعة عينية ولكن أيضا بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء وبيع النفط الخام والمنتجات النفطية بواسطة التزامات، ومن أهم هذه الأسواق نجد سوق نيويورك للتبادل التجاري، سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي وسوق المبادلات البترولية العالمية بإنجلترا.

ثالثا: الأطراف الفاعلة في السوق النفطية

تعتبر السوق العالمية للنفط سوق فريدة من نوعها، فهي ذات طبيعة خاصة وتأخذ خصوصيتها من تداخل العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية، والتي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على أسعار النفط الخام في السوق وتتكون السوق النفطية العالمية من المنتجين والمتمثلين خصوصا في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك والدول خارج الأوبك والدول الأعضاء في الأوابك، والتي تستعمل شركات النفط الوطنية من أجل بسط سيطرتها ونفوذها على السوق النفطية العالمية، والمستهلكين والمتمثلين خصوصا في الدول الصناعية والدول النامية والدول السائرة في طريق النمو، حيث استعملت الدول الصناعية في بداية الأمر ما اصطلح عليه بـ"الشقيقات السبع"، ثم الشركات المتعددة الجنسيات من أجل السيطرة على منابع النفط الكبرى في العالم، وقامت أيضا بتأسيس الوكالة الدولية للطاقة. ويمكن عرض مكونات السوق النفطية فيما يلي:

1.شركات النفط العالمية: تعتبر العلاقة الموجودة بين الدول المستوردة والمستهلكة للنفط ومنتجاته (الدول المتقدمة) وبين الدول المنتجة والمصدرة له (في معظمها دول نامية) قديمة قدم بداية استخراج وتصنيع هذه المادة، إلاّ أنّها علاقة كانت تدار وتسير من قبل الشركات النفطية التي أصبحت عملاقة وعالمية، وقد ساهمت حملات التوسع الاستعماري والتقدم التقني والتكنولوجي للدول المتقدمة في الحصول على امتيازات استكشاف وإنتاج وإدارة النفط ومنتجاته لصالح الشركات النفطية التي كانت في بدايات توجهها نحو العالمية[1].

وشهدت مرحلة ما بين الحربين العالميتين (1920-1939) مولد النفط كسلعة إستراتيجية تختلف في أهميتها الصناعية عن باقي السلع الأخرى، مما أكسبها مكانة هامة في التجارة الدولية، عززها تنافس الشركات الضخمة المهيمنة على إنتاجه خلال هذه الفترة، وهي سبع شركات*نعرضها في الجدول الآتي:

---

[1]. بوبكر بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 175.

*. لقد كان أول بروز للشركات النفطية بالولايات المتحدة الأمريكية عن طريق شركة Standard Oil Company وذلك سنة 1870 على يد روك فيلر وأصبحت متعددة الجنسية بانتقال نشاطها الاستكشافي والاستخراجي نحو كل من كندا والمكسيك، واعتبرت في تلك الفترة من أقوى وأضخم الشركات النفطية في العالم قبل ظهور الشركات النفطية الأوروبية التي أرادت أن تحطم احتكار إنتاج النفط من قبل الشركات الأمريكية وشركات الإتحاد السوفياتي. للمزيد من التفاصيل في هذا الشأن راجع:

Michel Ghertman**, «Les firmes multinationales »**, Edition Bouchene, PARIS, 1988, p21.

الجدول رقم (06): يوضح الشركات النفطية العملاقة "السبعة الكبار أو الشقيقات السبع"

الشركة	الدولة الأم
1. إكسون "EXXon" (وكانت تسمى Standard Oil Company of Neww Jersey حتى سنة 1973.	الولايات المتحدة الأمريكية
2. موبيل أويل " Mobil Oil"	
3. تكساكو "Texaco "	
4. ستاندر أويل أوف كاليفورنيا Standard oil of California	
5. جولف أويل "Golf oil"	
6. بريتيش بيتروليوم"British petroleum"	بريطانيا
7. رويال دتش شل "Royal Dutch - Shell"	بريطانيا – هولندا

المصدر: بوبكر بعداش، مرجع سبق ذكره، ص176.

كانت هذه الشركات قبل عقد السبعينيات تسيطر على السوق النفطية سيطرة كاملة وذلك من خلال احتكارها للإنتاج وتحديد الأسعار وفق ما يخدم مصالحها، غير أنّ هذا النمط أحادي السيطرة الذي فرضته هذه الشركات لمدة تزيد عن خمسين سنة تحطم تدريجيا خلال عقد السبعينيات وذلك بعد الصدمات المتعاقبة التي شهدتها السوق النفطية، إلاّ أنّه مع أواخر التسعينيات عادت من جديد سيطرة الشركات العالمية للنفط، لكن انخفض عددها وصارت تعرف باسم "الشقيقات الخمس"*.

2.الشركات النفطية الوطنية: إنّ التغيرات الهيكلية التي طرأت على السوق العالمية للنفط عقب الحرب العالمية الثانية كان لا بد لكل دولة مصدرة للنفط أن يكون لها سياسة مستقلة تحمي مصالحها لتكون قادرة على الصمود في مواجهة التيارات العنيفة التي كانت تتصارع في تلك السوق. ولعل تأسيس هذه الشركات كان من أهم التطورات التي أدت إلى تآكل نظام الامتيازات وزعزعة السيطرة الاحتكارية لشركات النفط العالمية على الصناعة النفطية في المنطقة كما أدت في فترة لاحقة دورا كبيرا في إدخال التغيير على هيكل الصناعة النفطية، حيث ساهمت في عملية دمج الصناعة النفطية في الاقتصاد الوطني وتمكينها من أن تؤدي دورا أكبر في تطوير الاقتصاد المحلي وكانت أولى تلك الشركات شركة النفط الوطنية الإيرانية التي تأسست عام 1951، ثم توالى بعد ذلك العديد من الدول في إنشاء هذه الشركات.

* . تتمثل هذه الشركات في: Chevron Texaco, BP-Amoc, Total Fina Elf, Exxon Mobil, Shell. للمزيد من التفاصيل في هذا الشأن راجع: علي لطفي، "**الطاقة والتنمية في الدول العربية**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2008، ص 70.

3. منظمة البلدان المنتجة للنفط أوبك (OPEC): هي منظّمة عالمية تضم الدول التي تعتمد على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا لتحقيق مدخولها، انبثقت عن مؤتمر بغداد في 10-14 سبتمبر عام 1960 وذلك بمبادرة من الدول الخمس الأساسية المنتجة للنفط وهي المملكة العربية السعودية، إيران، العراق، الكويت وفنزويلا. وقد كان السبب الأساسي لهذه المبادرة هو ضعف الدول المنتجة والمصدرة للنفط خلال فترة الخمسينيات من القرن الماضي، فكان هذا الاتفاق للتكتل في مواجهة شركات النفط الكبرى التي كانت آنذاك تسيطر على المعروض النفطي وأخذت تستنزف الثروة النفطية لهذه الدول وبأقل الأثمان، وبذلك أصبحت أوبك أهم منظمة أنشأت من قبل الدول المنتجة والمصدرة للنفط لرعاية مصالحها[1].

ويمكن اعتبار العقد الأول من مسيرة منظمة أوبك مرحلة تمهيدية، حيث انضمت قطر إلى المؤسسين في عام 1961، تبعتها ليبيا وإندونيسيا في عام 1962، وانسحبت اندونيسيا عام 2008 لتنضم من جديد سنة 2016 ثم الإمارات العربية المتحدة عام 1967 فالجزائر عام 1969، ثم نيجيريا عام 1971، ثم الإكوادور عام 1973 والغابون عام 1975، إلاّ أنّ الدولتين الأخيرتين انسحبتا عامي 1992 و1994 على التوالي، وأعادتا الانضمام للمنظمة من جديد سنة 2007 بالنسبة للأكوادور وسنة 2016 بالنسبة للغابون. وفي عام 2007 انضمت إليها أنغولا، وانضمت إليها غينيا الاستوائية عام 2017، وهكذا فإنّ منظمة أوبك تضم في عضويتها حاليا خمس عشرة دولة ومقرها العاصمة النمساوية فيينا[2]، بعدما كان مقرها جنيف (سويسرا) خلال الخمس سنوات الأولى من تأسيسها.

وقد مرت منظمة أوبك بعدد من المحطات الأساسية نبرزها كما يلي:

- **عقد الستينيات:** شكلت هذه الفترة مرحلة تشكل المنظمة من دول نامية لديها نفس التوجهات والتطلعات حيال ثرواتها النفطية في مواجهة الشركات النفطية العالمية، كما تم تشكيل سكريتارية المنظمة التي نقلت مقرها عام 1965 من جنيف إلى فيينا؛
- **عقد السبعينيات:** تحولت المنظمة إلى لاعب أساسي على الساحة العالمية، حيث تمكنت الدول المنطوية تحتها من الإمساك بزمام الأمور فيما يتعلق بحجم الإنتاج النفطي وقد عرفت هذه الفترة أزمتين ارتفعت خلالها أسعار النفط الأولى عام 1973 والثانية عام 1979؛

[1]. ماجد بن عبد الله المنيف، "**منظمة الأوبك، نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية العدد 41، القاهرة، شتاء 2008، ص 73.

[2]. الموقع الرسمي لمنظمة الأوبك، على الرابط الإلكتروني: www.opec.org الذي اطلع عليه بتاريخ 2017/10/15 على الساعة 19:55.

- **عقد الثمانينيات والتسعينيات:** شهدت هذه المرحلة إنحسار دور أوبك و تآكل المكاسب التي حققتها كما فقدت سيطرتها على السوق النفطية، مما زاد من حدّة الخلافات بين الدول الأعضاء في المنظمة[1]؛
- **بداية القرن الواحد والعشرون:** لقد كان لتكيف أوبك مع المتغيرات في أوضاع وهيكل سوق النفط العالمية وإتباع أعضاءها نظام الأسعار المرنة التنافسية المرتبطة بأسعار الزيوت المتداولة في البورصات العالمية تأثيرا في استعادة زمام المبادرة وعودتها إلى صدارة الجهات المؤثرة في أساسيات السوق[2].

ولنا أنْ نشير في هذا الصدد أنّه منذ بداية السبعينيات من القرن العشرين حققت الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) عوائد نفطية ضخمة مقارنة بالفترات السابقة لعام 1973، ولكن أيا من دولها الأعضاء لم تتمكن من ترجمة هذه العوائد المالية إلى تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية بل استمرت معظمها في الاعتماد الشبه الكلي على الدخل من مبيعات النفط الخام في تمويل موازناتها الحكومية ولم تتمكن أيا من دول الأوبك الأعضاء من تطوير اقتصادها حتى ترقى إحداها إلى مستوى الدول شبه الصناعية بالرغم من حجم العوائد النفطية الضخمة ولفترة زمنية تجاوزت في عمرها الأربعين عاماً من بداية عهد الطفرة النفطية في عام 1973. وهذا الواقع دليل على إخفاق منظمة الأوبك الاقتصادي رغم نجاحها على الصعيد المالي. وهناك أسباب سياسية وبنيوية واجتماعية لهذا الإخفاق الاقتصادي، ومن أهم هذه الأسباب تلك التي ترتبط بهيكل الدول الأعضاء التي خلقت مجتمعات استهلاكية تعاني هياكلها الاقتصادية من سوء الإدارة والإنتاجية وبالتالي لم تتمكن دول الأوبك من تحويل عوائدها النفطية إلى تنمية اقتصادية واجتماعية تحقق قاعدة تنويع مصادر الدخل وتقلص الاعتماد الكبير على العائدات من مبيعات النفط الخام.

4. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط أوابك (OAPEC): تأسست منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط بموجب الاتفاقية التي أبرمت في بيروت بتاريخ 09يناير 1968 فيما بين حكومات كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة ليبيا ونصت الاتفاقية على أن تكون مدينة الكويت مقرا لها.

تهدف المنظمة إلى تعاون أعضائها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة النفط، وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين، وتوحيد الجهود لتأمين وصول النفط إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة، وتوفير الظروف الملائمة للاستثمار في صناعة النفط في الأقطار الأعضاء. وقد انضم إلى عضوية المنظمة في عام 1970 كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ومملكة البحرين والجمهورية الجزائرية. وانضم إليها عام 1972 كل من الجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق، وانضم

[1]. حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2]. مايكل ليشن، " **البحث عن الاستقرار في سوق النفط (مستقبل النفط كمصدر للطاقة)**"، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسة والبحوث الإستراتيجية الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص 256.

إليها عام 1973 جمهورية مصر العربية، وانضمت الجمهورية التونسية عام 1982 (توقف نشاطها منذ عام1987)، وتجيز الاتفاقية انضمام أية دولة عربية مصدرة للنفط إلى عضويتها شريطة أن يكون النفط مصدراً هاما لدخلها القومي، وبموافقة ثلاثة أرباع أصوات الدول الأعضاء على أن يكون من بينها أصوات جميع الدول الأعضاء المؤسسة[1] .

5.منتجوا النفط خارج منظمة الأوبك: نقصد بمنتجي النفط خارج الأوبك، تلك الدول المنتجة للنفط وغير المنظمة لمنظمة الأوبك، أي أنّ حصتها في السوق النفطية هي حصة مستقلة عن الأوبك، وهي غير خاضعة لأي جهة[2]. وتتمثل الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك بحسب إحصائيات سنة 2017 في خمسة وثلاثون (35) دولة وهي المبينة في الجدول الموالي مقسمة بحسب القارات.

الجدول رقم (07): يوضح الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك

القارة	الدول المنتجة خارج الأوبك
أمريكا الشمالية	الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك.
أمريكا الجنوبية	الأرجنتين، البرازيل، كولومبيا، الإكوادور، البيرو.
أوروبا	روسيا، دانمارك، إيطاليا، بريطانيا، كازاخستان، رومانيا، النرويج، أوزباكستان، أذربيجان، تركمانستان.
آسيا	عمان، سوريا، اليمن، أستراليا، الصين، الهند، اندونيسيا، ماليزيا، تيلاندا، فيتنام، بروناي.
إفريقيا	كونغو، مصر، غينيا، السودان، تونس، تشاد

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في :«OPEC : « Annual Statistical Bulletin 2017

6. وكالة الطاقة الدولية (AIE): هي منظمة دولية تعمل في مجال البحث وتطوير وتسويق الطاقة واستخداماتها تشكلت المنظمة عام 1973 من ستة عشرة (16) دولة صناعية بغرض مواجهة أزمة النفط، وفي 15 نوفمبر 1974 أعلنت الإدارة الدولية للطاقة كمنظمة مستقلة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) وأن يكون مركزها باريس[3]، وذلك من أجل تكوين إطار منظم للدفاع عن مصالح المستهلكين وتنسيق مواقفهم، بغية استعادة

[1]. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، "أوابك"، نشرة شهرية صادرة عن المنظمة، العدد 10، الكويت 2015، ص 02.

[2]. أمينة مخلفي، "**أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص174.

[3]. https://ar.wikipedia.org/wiki الذي أطلع عليه بتاريخ 2016/12/18 على الساعة: 19:30.

السيطرة على السوق النفطية، وفي إطار تحقيق الهدف المنشود من طرف المنظمة والمتمثل في إحداث تغييرات هيكلية في صناعة النفط العالمية لصالح الدول الغربية المستهلكة اتبعت المنظمة عدّة استراتيجيات يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

- البحث عن النفط في مناطق جديدة خارج دول الأعضاء في منظمة أوبك؛
- العمل على إحلال مصادر الطاقة البديلة محل النفط وحفز وتطوير البحث في هذا المجال؛
- الاحتفاظ بمخزون نفطي تجاري واستهلاكي كبير لاستخدامه في أوقات الندرة، وللضغط على الأسعار في الاتّجاه النزولي؛
- ترشيد استهلاك الطاقة بهدف تخفيض الطلب على النفط، وتقليل استيراده من خلال السماح بزيادة أسعار النفط داخل الدول الأعضاء للحد من الاستهلاك من جهة وتشجيع مصادر الطاقة البديلة من جهة أخرى.

وتشتمل عضوية وكالة الطاقة الدولية على الدول التالية: أستراليا، النمسا، بلجيكا،كندا، جمهورية التشيك، الدانمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية لكسمبورج، هولندا الولايات المتحدة الأمريكية، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، إسبانيا، السويد، سويسرا تركيا، المملكة المتحدة ونيوزيلندا[2].

وقد عملت وكالة الطاقة الدولية منذ إنشائها بمهنية رفيعة المستوى وحققت سياسات الوكالة أهدافها المرسومة لها في تزويد مجتمعاتها واقتصادياتها باحتياجاتها النفطية بأثمان زهيدة إلى حد كبير.

مما سبق، يمكن القول أنّ القطاع النفطي العالمي يعتبر من القطاعات الاقتصادية المعقدة، والتي بلغ تأثيرها حتى في القيادات السياسية للدول بمختلف أحجامها، وتطلب هذا الأمر إيجاد سبل تنظم القطاع فسعت كل جهة إلى إنشاء منظمة تحمي مصالحها وتحقق أهدافها، فأنشأت الدول المنتجة والمصدرة للنفط منظمتي الأوبك والأوابك وأنشأت الدول المستهلكة منظمة الطاقة العالمية، وكل منظمة تسعى لحماية مصالح الجهة التي أنشأتها. وبهذا فالتأثير في أسعار براميل النفط أصبح يخضع لضغوطات رهيبة ومن مختلف الجوانب وأصبحت السوق النفطية العالمية سوقا فريدة من نوعها فالسعر فيها لا يتحدد وفق آليات أسواق السلع والمواد الأخرى وهي آلية العرض والطلب، وإنّما تتحكم فيه هذه الأخيرة إضافة إلى ضغوطات الدول المستهلكة من جهة والدول المنتجة من جهة أخرى، هذا بالإضافة إلى الصراعات السياسية والعسكرية وحدوث الأزمات في منطقة أو أخرى أو بين منطقة وأخرى، وغير ذلك من المؤثرات الجانبية والتي تؤثر في السوق النفطية دون سواها، وهذا ما سنفصل فيه لاحقا.

---

[1]. منى مصطفى البرادعي،" **السوق العالمية للنفط والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة على النفط العربي في التسعينات، (النفط والتنمية العربية في عقد التسعينيات)**"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993، ص 23.

[2]. الموقع الرسمي للوكالة الدولية للطاقة على الرابط الالكتروني: https://www.iea.org، الذي اطلع عليه بتاريخ 2016/08/10 على الساعة 07:25.

المطلب الثاني: تعريف السعر النفطي وأنواعه

يُعرّف السعر اقتصاديا على أنّه تعبير عن قيمة شيء مادي (سلعة) أو معنوي (خدمة) بوحدة نقدية محددة في فترة زمنية معينة، لهذا فإنّ السعر قد يكون معادلا للقيمة كما أنّه قد يكون غير ذلك، حيث نجد أنّ العلاقة بين قيمة الشيء وسعره هي علاقة غير ثابتة، إذ أنّها تتغير تبعا لتفاعل وتداخل عدّة عوامل (اقتصادية، سياسية واجتماعية...).

بناء على ذلك، يمكن القول أنّ سعر النفط ما هو إلاّ تعبير عن قيمة السلعة النفطية بوحدة نقدية معينة وفي فترة زمنية معينة[1]، لكن الجدير بالملاحظة أنّ العلاقة بين سعر النفط وقيمته كانت في الغالب علاقة غير متكافئة حيث ظل النفط لفترات طويلة أقل بكثير من قيمة النفط الحقيقية نظرا لتكاثف عدّة عوامل يأتي ذكرها لاحقا.

إنّ الحديث عن أسعار النفط الخام تقودنا إلى تتبع وتبيان أنواعه، لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية في الاقتصاد النفطي، حيث أنّ كل مصطلح سعري نفطي له معنى معين مميز عن بقية أنواع الأسعار الأخرى ويمكن الإشارة إلى أبرز هذه الأنواع فيما يلي:

أولا: السعر المعلن

يقصد به سعر النفط المعلن رسميا من قبل الشركات النفطية في السوق البترولية. كان أول إعلان للأسعار النفطية على النطاق العالمي عام 1880 بالولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة " Standard Oil Of New Jersey" التي كانت تحتكر شراء النفط من منتجيه المتعددين في السوق البترولية، وفي العشرينيات من القرن الماضي ونتيجة لتزايد اكتشاف واستغلال النفط خارج الولايات المتحدة الأمريكية وتزايد الإنتاج العالمي، أصبحت الشركات النفطية تعلن الأسعار في موانئ التصدير، ونظرا لحدّة التنافس الذي وقع بين الشركات النفطية الاحتكارية الكبرى حول الأسعار، عقدت عام 1928 اتفاقية بين هذه الشركات نتج عنها استقرار وثبات للأسعار المعلنة في السوق البترولية. وعليه يمكن القول بأنّ الأسعار المعلنة ما هي في الواقع إلاّ أسعارا نظرية لا تعادل في حقيقتها قيمة النفط كمورد ناضب وحيوي، بل أنّ الشركات فرضتها لكي يتم احتساب الريع والضريبة على الأرباح بموجبها[2].

ثانيا: السعر المتحقق

ظهر هذا السعر في أواخر الخمسينيات، حيث عملت به الشركات النفطية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية النفطية في الدول النفطية، وهو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق

[1]. محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، مرجع سبق ذكره، ص 198.

[2]. مانع سعيد العقيبة، "**أوبك والصناعة البترولية**"، مطابع التجارة والصناعة، بيروت، لبنان، 1974، ص 146.

عليها الطرفان البائع والمشتري، وعليه فإنّ السعر المتحقق هو عبارة عن السعر المعلن مخصوم منه الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري[1].

ثالثا: سعر الإشارة أو المعول عليه

ظهر هذا النوع من الأسعار في فترة الستينيات، وهو عبارة عن سعر يتوسط السعرين السابقين (الأسعار المعلنة والأسعار المتحققة) حيث اعتمد عليه لاحتساب قيمة النفط بين الطرفين (الشركة المنتجة للنفط والدولة المستوردة)، ويتم احتساب سعر الإشارة على أساس تحديد معدل بين السعر المعلن والمتحقق لعدّة سنوات[2]. وقد أخذت به العديد من البلدان النفطية، وهو ما تم الاتفاق عليه بين الجزائر وفرنسا من خلال اتفاقية الجزائر سنة 1965.

رابعا: سعر الكلفة الضريبية

يمثل هذا السعر الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الاتفاقيات (الامتيازات) التي عقدتها مع الحكومات المنتجة للنفط، وفي نفس الوقت يعتبر هذا السعر القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية، إذ أنّ بيع النفط الخام بأقل من هذا السعر يعني "الخسارة" بطبيعة الحال. ويساوي سعر الكلفة الضريبية كلفة الإنتاج مضافا إليها عائد الحكومة حيث أنّ هذا الأخير يساوي الريع مضاف إليه الضريبة[3].

خامسا: السعر الآني أو الفوري

ظهر السعر الفوري بعد أن أخذت الأسواق الفورية تمثل نسبة مهمة في تجارة النفط الخام العالمية. ويقصد به قيمة السلعة النفطية نقدا في السوق الحر للنفط بصورة فورية وآنية. ويقصد به أيضا السعر السائد عند إتمام الصفقة فعلا، ويتميز بعدم الثبات بسبب ارتباطه بمدى الاختلال بين العرض والطلب على النفط الخام، فإذا كان الإختلال قليل يكون السعر الفوري أقل من السعر المعلن أو مقاربا له ويكون مستواه أكبر من الأسعار المعلنة إذا كان الإختلال كبيرا[4].

---

[1]. محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، مرجع سبق ذكره، ص 198.

[2]. نبيل جعفر عبد الرضا، "**اقتصاد النفط**"، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2011، ص 103.

[3]. محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، مرجع سبق ذكره، ص193.

[4]. الطاهر زيتوني، "**التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي**"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 36، العدد 132 منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، شتاء 2010، ص 17.

سادسا: السعر الإسمي

يعبر عن القيمة النقدية بالدولار التي تعطى لوحدة واحدة من النفط (عادة برميل) خلال لحظة زمنية معينة[1].

سابعا: السعر الحقيقي

وهو الذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغير في سعر صرف الدولار الذي يُتخذ أساسا لتسعير النفط[2]، وبعبارة أخرى هو السعر الإسمي معدلا وفقا لمعدل التضخم أو معدل التغير في القوى الشرائية وأسعار عقود الأجل الطويل وهو السعر الذي يتم الإتفاق عليه في وقت ما على أن يتم التسليم في وقت لاحق.

ثامنا: السعر الرسمي أو الإداري

يعبر السعر الرسمي عن قيمة الوحدة النفطية الخام في زمن محدد بوحدات نقدية معلومة ومحددة من قبل طرف أو جهة رسمية حكومية أو إدارية. برز هذا السعر مع بداية السبعينيات من القرن العشرين للدلالة على أسعار بلدان منظمة الأوبك المعلنة رسميا من قبلها في تلك الفترة، حيث اعتمدت المنظمة سلة أسعار مختلف خامات الدول الأعضاء في المنظمة[3].

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأسعار النفطية

تتأثر أسعار النفط بمجموعة عديدة من العوامل المحيطة بصناعة وتجارة النفط، وتكون هذه التأثيرات إيجابية أحيانا وتؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وتكون سلبية أحيانا أخرى وتؤدي إلى انخفاضها (حسب الدول المنتجة والمصدرة والعكس بالعكس بالنسبة للدول المستهلكة والمستوردة)، ومهما يكن من أمر فإنّ هذه الآثار تؤدي إلى إكساب أسعار النفط ميزة عدم الاستقرار، بل التعرض لتقلبات وتقلبات حادة في بعض الأحيان.

وقد تعددت هذه العوامل عبر المراحل التي مرّت بها الصناعة النفطية، بعضها له علاقة بالاقتصاد والقوانين التي تحكم العرض والطلب، والبعض الآخر له علاقة بالسياسة والحرب، ومهما تكن هذه العوامل، فتحديدها مسألة معقدة وشائكة، حيث تتداخل في الكثير من الأحيان ببعضها البعض مفرزة تقلبات حادة للأسعار، بين الصعود إلى أرقام قصوى والانهيار إلى أرقام دنيا. ويمكن تلخيص أهم هذه العوامل فيما يلي:

---

[1]. فوزية غالب عمر، "**دراسة نذبذب أسعار النفط على المستوى العالمي والتحليل الإحصائي للسلسلة الزمنية (2000-2009)**"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد التاسع، العدد الرابع والثلاثون، العراق، 2013، ص 137.

[2]. محمد أزهر السماك وعبد الحميد باشا، "**اقتصاديات النفط والسياسة النفطية**"، الطبعة الأولى، المكتبة الوطنية، الموصل، العراق، 1979، ص 225.

[3]. بوفليح نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 85.

أولا: الطلب على النفط

الطلب هو عبارة عن الحاجة الإنسانية للفرد أو الجموع المنصبة نحو الحصول على سلعة أو سلع معينة وبسعر معلوم وخلال فترة زمنية محدودة[1]. يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات والدول في الحصول على هذه السلعة وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين، وخلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية (مثل المنتجات البتروكيمياوية) أو استهلاكية (كالبنزين أو للإنارة أو للتدفئة) [2].

1. تطور الطلب العالمي على النفط: استنادا لمعطيات منظمة البلدان المصدرة للنفط، يمكن توضيح مسار تطور الطلب العالمي على النفط للفترة (2000 - 2016) من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (08): يوضح تطور الطلب العالمي على النفط للفترة: (2000 – 2016) الوحدة: (مليون ب/ي*)

البيان	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	أوروبا الشرقية	أوروبا الغربية	الشرق الأوسط	إفريقيا	آسيا	الطلب العالمي
2000	20,96	6,5	4,59	14,56	3,78	1,74	19,38	**71,56**
2001	21,1	6,53	4,7	14,74	3,85	1,88	19,41	**72,24**
2002	21,16	6.39	4,5	14,58	3,96	1,93	20,14	**72,7**
2003	21,62	6,3	4,63	14,70	4,15	1,98	20,72	**74,12**
2004	22,33	6,52	4,75	14,54	4,37	2,12	21,91	**76,59**
2005	22,44	6,68	4,9	14,58	4,62	2,22	22,29	**77,77**
2006	22,29	6,89	5,11	14,57	4,87	2,25	22,67	**78,68**
2007	23,31	7,81	5,38	14,92	6,51	3,05	25,54	**86,54**
2008	22,01	8,02	5,43	14,79	6,92	3,18	25,68	**86,06**
2009	21,22	8,04	5,29	14,06	7,09	3,22	25,83	**84,78**
2010	21,73	8,24	5,47	13,99	7,36	3,34	27,01	**87,18**
2011	21,30	8,81	5,67	13,57	7,43	3,5	27,93	**88,25**
2012	20,89	9,03	5,7	13,15	7,67	3,62	29	**89,1**
2013	21,33	9,23	5,76	13,02	7,77	3,81	29,5	**90,46**
2014	21,5	9,24	5,9	12,83	8,08	3,9	29,94	**91,43**
2015	21,74	9,19	5,93	13,06	8,34	3,99	30,69	**92,97**
2016	22.16	9.04	6.02	13.38	8.19	4.09	32.20	**95.11**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في: «OPEC: « Annual Statistical Bulletin 2008 – 2017

[1]. وحيد مهدي عامر، "**مبادئ الاقتصاد الجزئي**"، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص11.

[2]. حسين عبد الله، "**أزمة النفط الحالية (تداعياتها ومستقبلها)**"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 41، العدد 164، مصر، أفريل 2006، ص34.

*.**ب/ي:** برميل يوميا.

شهد الطلب العالمي على النفط تطورا ملحوظا خلال الفترة (2000-2016) حيث ارتفع من 71.56 مليون ب/ي في عام 2000 إلى 86.54 مليون ب/ي في عام 2007، ويعزى ذلك الارتفاع بالدرجة الأولى إلى معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة لا سيما في اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند ومنطقة اليورو وفي عام 2008، انخفض الطلب العالمي على النفط بشكل طفيف إلى 86.06 دولار ب/ي وواصل انخفاضه في عام 2009 ليصل إلى 84.78 دولار ب/ي متأثرا بالتباطؤ في أداء الاقتصاد العالمي الذي أفرزته الأزمة المالية العالمية، وبعد ذلك عاود الطلب ارتفاعه ليصل إلى 87.18 مليون ب/ي في عام 2010 نتيجة لانتعاش نمو الاقتصاد العالمي، وواصل ارتفاعه ليصل إلى أعلى مستوى له خلال الفترة (2000-2016) وهو 95.11 دولار ب/ي في عام 2016.

2. العوامل المؤثرة في الطلب النفطي: يتأثر طلب النفط بمجموعة كبيرة من العوامل تتمثل أبرزها فيما يلي:

أ) النمو الاقتصادي العالمي: تكونت العلاقة بين النمو الاقتصادي والطلب النفطي منذ سنة 1973، والتي كانت في حدود الواحد، أي لكل واحد بالمائة من النمو الاقتصادي تتطلب واحد بالمائة من النمو في استهلاك النفط[1].

إنّ التقدم الاقتصادي الحاصل حاليا مرتبطا أساسا باستعمال الطاقة التي تعد مؤشر على مستوى التنمية والنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم، كما أنّ ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وازدهار وحداثة أوجه الحياة في العديد من المجتمعات أدى إلى تزايد الأنشطة الصناعية وما اقترن بها من استخدام للآلات والمعدات الحديثة وتزايد في أنشطة النقل وقد تولد عن ذلك تزايد في الطلب على النفط ومشتقاته.

مؤخرا، وفي العام 2015 ارتفع الطلب العالمي على النفط بمقدار 1.54 مليون ب/ي وبمعدل نمو بلغ حوالي 1.7% متجاوزا نظيره المسجل في العام السابق وهو 1.3%. ويعود ذلك إلى ارتفاع وتيرة النمو في الطلب على النفط من مجموعة الدول الصناعية التي سجلت نموا معدله 0.9% في عام 2015 مقارنة بانكماش بلغ 0.6% في عام 2014 متأثرا بتحسن النمو الاقتصادي بالدول الصناعية والذي ساهم في كبح جماح التباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي الناجم عن تراجع معدلات النمو بالاقتصاديات النامية، والشكل الموالي يوضح معدلات النمو السنوية في الطلب العالمي على النفط مقابل معدلات النمو في الاقتصاد العالمي للفترة (2011-2015).

[1]. Antoine Ayoub, « **Pétrole économie et politique** », éd Economica, Paris, 1996, p 468.

الشكل رقم (02): يوضح النمو الاقتصادي العالمي والطلب العالمي على النفط للفترة (2011-2015)

الوحدة: (%)

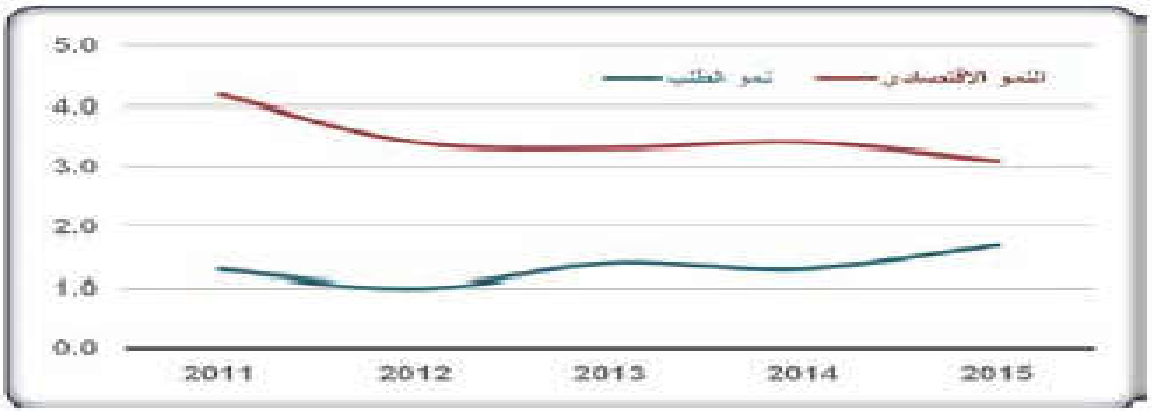

المصدر: نقلا عن تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) الثاني والأربعون "**تطورات السوق النفطية العالمية وانعكاساتها على الدول الأعضاء**، الكويت، 2015، ص 37.

وقد شهد عام 2015 تباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي، حيث تراجعت معدلات النمو من 3.4% خلال عام 2014 إلى 3.1% خلال عام 2015، لأسباب تعود بدرجة رئيسية إلى تباطؤ النمو في الاقتصاديات النامية والناشئة. والشكل الموالي يوضح تطور معدلات النمو في الاقتصاد العالمي لعامي 2014 و2015 حسب مناطق النشاط.

الشكل رقم (03): يوضح النمو الاقتصادي العالمي خلال عامي 2014 و2015

الوحدة: (%)

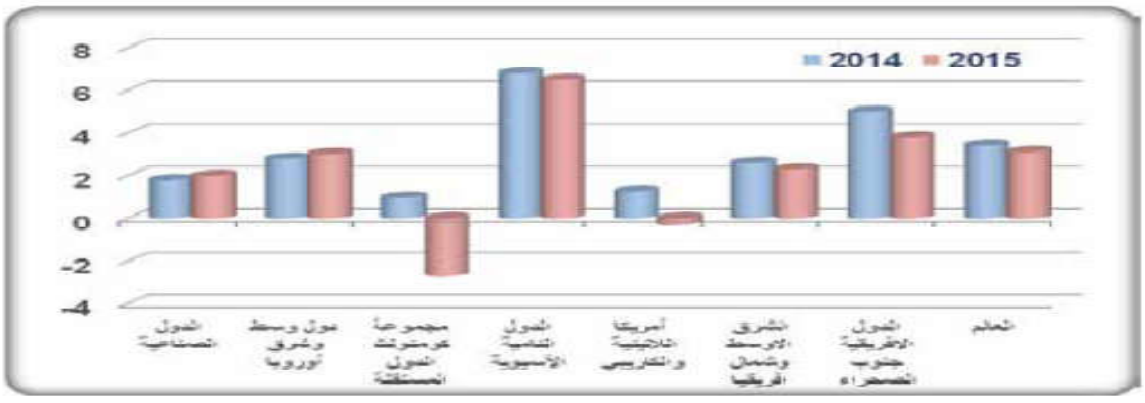

المصدر: نقلا عن تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) الثاني والأربعون "**تطورات السوق النفطية العالمية وانعكاساتها على الدول الأعضاء**، مرجع سبق ذكره، ص38.

ب) سعر النفط: تشير النظرية الاقتصادية إلى أنّ تأثير سعر أية سلعة يكون عكسيا على الكميات المطلوبة منها حيث كلما كان السعر مرتفعا فإنّه يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلعة، وعكس ذلك في حالة انخفاض السعر إذ يمكن الإشارة إلى أنّ النفط سلعة طلبها يعتبر عديم المرونة في الأجل القصير وعالي المرونة في الأجل الطويل حيث أنّ تغير الأسعار لا يحدث تأثير كبير على الطلب على النفط في الأجل القصير، أما إذا استمر التغير لفترة طويلة فإنّ

الاستجابة تكون كبيرة في الأجل الطويل، ويؤكد ذلك أحداث 1973 عندما ارتفعت الأسعار ولم تستطع الدول الصناعية من تقليص استهلاكها بنسبة مهمة، واحتاجت إلى عدّة سنوات لكي تكيف اقتصادها بصفة نسبية للاعتماد على الطاقة البديلة.

ج) **أسعار الطاقة البديلة:** تؤثر السلع البديلة أو المنافسة إيجابا أو سلبا على الطلب العالمي للنفط، إيجابا في حالة تعذر منافستها لسعر النفط وبالتالي عدم إنقاصها للطلب النفطي، أو سلبا في حالة تمكن السلع البديلة وبأسعارها المنافسة من حلول محل السلعة النفطية مما يؤدي إلى تخفيض وتراجع الطلب على النفط[1]، ومن أهم السلع البديلة والمنافسة لسلعة النفط نجد الفحم الحجري، الغاز الطبيعي والطاقات المتجددة وأبرزها الطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

د) **تزايد عدد السكان:** تزامن ارتفاع الكثافة السكانية مع التحسن في معدلات النمو الاقتصادي، مما أدى إلى التحسن في مستويات الدخل الفردي ومستوى الرفاهية الاقتصادية للمواطن، مفرزا التوجه نحو استهلاك السلع التي تتطلب النفط ومشتقاته كمصدر أساسي للطاقة، حيث نجد أنّ حوالي 80% من إجمالي سكان العالم يستهلكون في الوقت الحاضر ما معدله برميل ونصف البرميل للشخص الواحد لكل عام وهو معدل يقل عن خمس متوسط الاستهلاك النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومن المتوقع أن يتجه الخط البياني للطلب على النفط إلى الأعلى خلال العقود المقبلة، في ضوء ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي[2].

لكن تجدر الإشارة أنّ العامل السكاني بالرغم من كونه عامل مهم غير أنّ تأثيره على الطلب العالمي للنفط يكون نسبيا ومتكاملا مع بقية العوامل الأخرى خاصة الإنتاج والدخل القومي، فالمناطق المتقدمة صناعيا يشكل سكانها 18% من سكان العالم غير أنّهم يستهلكون حوالي 70% من نفط العالم، أما بقية سكان العالم فإنّهم يستهلكون 30 % فقط من نفط العالم.

هـ) **الاستقرار السياسي:** تعد الحروب والاضطرابات والمشاكل الأمنية محفزة لزيادة الطلب النفطي وذلك لكثرة استخدام المعدات الحربية بشتى أنواعها، فإذا نظرنا إلى تاريخ الصدمات النفطية التي شهدها العالم منذ بداية السبعينيات إلى يومنا هذا من عام 2016 نجد أنّ الاضطراب الأمني كان سببا في إحداث العديد من الصدمات النفطية، كما أنّ الحروب الأهلية أو إضرابات العمال في مصافي النفط يؤدي إلى تراجع الإمدادات إلى السوق العالمي أو ربما توقفها، مما يزيد احتمالات ارتفاع أسعار النفط.

---

[1]. عماد الدين محمد المزيني،" **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**"، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 01 غزة، 2013، ص 333.

[2]. هيرمان فرانسيس، "**أسعار النفط تحديات أمام المنتجين**"، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة 2007، ص 58.

و) المناخ: تؤثر عوامل الجو والمناخ في الطلب على النفط، فمن البديهي أنْ يزداد الطلب في البلدان الباردة بحكم موقعها الجغرافي، كبلدان وسط وشمال أوروبا وذلك لأغراض التدفئة، وقد لوحظ أن أسعار النفط تتأثر بالزيادة نتيجة تزايد الطلب عليه قبيل حلول فصل الخريف وموسم البرد[1]، كما تشير عوامل الطقس والمناخ إلى عرقلة عملية استخراج النفط وإنتاجه في الدول التي تعاني من سوء الأحوال الجوية حيث تصل درجات الحرارة إلى مستوى التجمد كألاسكا مثلا أو تلك الدول التي تعاني من كثرة الرياح والأعاصير وما تخلفه من دمار يمس في الكثير من الأحيان المنشآت النفطية.

ز) القوانين واللوائح التنظيمية: وهي عبارة عن وسائل إجرائية تستخدمها الدول في ترشيد استخدام الطاقة وبالتالي تؤدي إلى تقنين الاستهلاك ومن ثم تقليل الطلب على مصادر الطاقة.

ثانيا: العرض النفطي

يقصد بالعرض النفطي الكميات من السلع النفطية التي يتم عرضها في السوق من أجل تداولها وعلى ضوء الحاجة الإنسانية والطلب عليها خلال زمن معلوم وسعر معين، ويشمل العرض النفطي (النفط الخام والمشتقات النفطية) وقد يضاف إليه جزء من الاحتياطي استعدادا لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب، أو حدوث اختلال في الإمدادات النفطية[2]. إنّ الكمية المعروضة من النفط لها أثر كبير على أسعار النفط، فالعلاقة بين كل من الكمية المعروضة وسعر النفط هي علاقة عكسية، فزيادة المعروض من السلعة النفطية يؤدي إلى انخفاض الأسعار، بينما في حالة انخفاض الكمية المعروضة فيحدث العكس.

1. العوامل المؤثرة في العرض النفطي: يخضع عرض النفط لجملة من العوامل تتمثل أبرزها فيما يلي:

أ) الطلب النفطي: يعتبر العرض النفطي استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، وبهذا فإنّ العوامل المؤثرة في الطلب النفطي تصبح نفسها المحددة للعرض النفطي، كالنمو الاقتصادي، عدد السكان، أسعار النفط وأسعار مصادر الطاقة البديلة ومختلف العوامل التي سبق ذكرها.

فهناك علاقة قوية بين عاملي الطلب والعرض السوقي للسلعة النفطية التي تتحدد وفقها الأسعار. فعندما يكون هناك طلب يفوق العرض تتجه الأسعار للزيادة، فتسعى الدول المصدرة للنفط إذا كان باستطاعتها عرض كميات إضافية من النفط للحصول على عوائد إضافية تمول بها اقتصادياتها، وإذا وصلت إلى أقصى إنتاجها توجه مداخليها المالية الإضافية الناتجة عن ارتفاع الأسعار إلى الاستثمار في المجال النفطي للمدى البعيد، وعندما يكون هناك طلب يقل عن العرض تتجه الأسعار إلى الانخفاض فتحاول الدول المستهلكة رفع مخزوناتها وزيادة استهلاكها للنفط، في حين تتضرر الدول المصدرة للنفط في هذه الحالة.

[1]. حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص13.

[2]. محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، مرجع سبق ذكره، ص 115.

ب) الاحتياطات النفطية: يعتبر الاحتياطي النفطي عصب الصناعة النفطية، إذ تمثل الاحتياطات بصفة عامة مجموعة الموارد المتاحة لتلبية متطلبات الحاضر والمستقبل للمجتمعات، حيث تتصف مسألة تقدير الاحتياطي النفطي بكثير من عدم الوضوح ويكتنفها الكثير من الحساسية والأهمية، إذ تعرض الدوريات المتخصصة أرقاما متضاربة ناتجة عن اختلاف في التعريف وفي القواعد المطبقة في حساب الاحتياطي النفطي.

ويميز المتخصصون بين مفاهيم متعددة للاحتياطي النفطي (المثبت، المحتمل والتجاري)[1] وما يهمنا هنا هي الاحتياطات المؤكدة وهي كميات النفط التي تشير المعلومات الجيولوجية والهندسية إلى إمكانية استخراجها بصورة تقريبية دقيقة من المكامن النفطية وبالظروف الاقتصادية والتقنية المتوفرة ويرمز لها بعض الصناعيين المختصين برمز "P90" ويعني ذلك أنّها يمكن أن تنتج بنسبة 90%. وفي هذا الصدد واستنادا لمعطيات منظمة البلدان المصدرة للنفط، يمكن إعطاء حوصلة عن مسار تطور الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط للفترة (2000 - 2016) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (09): يوضح تطور إجمالي الاحتياطي العالمي المؤكد للنفط للفترة (2000 – 2016) الوحدة: (مليار برميل)

البيان	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	أوروبا الشرقية	أوروبا الغربية	الشرق الأوسط	أفريقيا	آسيا	الاحتياطي العالمي
2000	26,9	122,23	89,26	19,28	692,97	93,3	42,68	**1086**
2001	27,1	124,58	114,61	19,49	697,03	96,86	43,23	**1122**
2002	27,16	117,52	123,31	18,3	728,95	101,88	40,44	**1157**
2003	26,95	117,04	126,69	16,92	744,81	112,17	40,22	**1184**
2004	26,24	118,97	126,09	17,17	748,42	113,18	40,24	**1190**
2005	26,57	118,45	127,26	16,95	751,69	117,37	40,64	**1198**
2006	26,69	124,25	128,85	15,36	754,61	118,79	40,96	**1209**
2007	25,87	137,39	128,97	14,91	750,61	121,34	40,22	**1219**
2008	26,21	210,5	128,97	14,8	752,25	122,04	40,27	**1295**
2009	24,02	248,82	126,17	13,28	752,07	124,17	44,22	**1332**
2010	24,02	334,88	126,93	12,94	794,26	130,13	44,18	**1467**
2011	25,58	340,78	126,99	12,64	796,84	128,57	50,09	**1481**
2012	34,66	338,35	119,88	10,8	799,13	128,37	47,55	**1478**
2013	37,65	341,52	119,87	11,33	802,95	128,15	47,86	**1489**
2014	40,5	341,29	119,86	10,76	802,51	127,33	48,19	**1490**
2015	40,5	342,75	119,86	10,06	802,84	128,04	48,59	**1492**
2016	36.21	339.64	119.85	11.35	807.73	128.35	49.00	**1492**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في: «OPEC: « Annual Statistical Bulletin 2008 – 2017

[1]. للمزيد من التفاصيل عن الاحتياط النفطي وأنواعه راجع: حسين عبد الله، "**البترول العربي، دراسات اقتصادية سياسية**"، دار النهضة العربية القاهرة 2003، ص 41.

شهدت الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط تطورات ملحوظة منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2016 حيث بلغت في سنة 2016 ما مقداره 1492 مليار برميل مسجلة بذلك ارتفاع عن سنة 2000 التي بلغت قرابة 1086 مليار برميل.

ومن زاوية التركز الجغرافي للاحتياطات النفطية، شكل الاحتياطي النفطي لدول الشرق الأوسط أعلى نسبة تقدر بـ 54.13% من إجمالي الاحتياطات المؤكدة في سنة 2016، بينما سجلت مجموعة دول أمريكا الجنوبية نسبة تقدر بـ 22.76% من الاحتياطي العالمي لنفس السنة و2.42% بالنسبة لمجموعة دول أمريكا الشمالية، أما مجموعة دول أوروبا الغربية فقد سجلت أدنى نسبة لها من احتياطي العالمي لسنة 2016 بلغت 0.76%.

ج) سياسة الدولة المنتجة: لهذا العامل قوة تأثير كبيرة على عرض السلعة النفطية سواء بالزيادة أو بالنقصان أو بثبات العرض. فتخفيض أو توقيف إنتاج النفط يعتبر سلاحا اقتصاديا وسياسيا هاما أتخذ على عدّة أشكال في السوق النفطية، أما زيادة العرض أو الإنتاج النفطي يكون حسب أهداف الدول المنتجة للنفط وحاجتها إليه لمواجهة الاستهلاك المحلي أو لتصديره تحقيقا لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية، أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات أجيال المستقبل، وتدخل في هذا الإطار السياسة الجماعية التي تقررها أوبك، بالنسبة إلى تحديد سقف الإنتاج وتوزيع الحصص بين الأعضاء وكذلك مدى التزام الأعضاء بتلك الحصص[1].

د) المخزونات النفطية: تعتبر المخزونات النفطية ذات أهمية كبيرة فهي تأثر إيجابا في أسواق الاستهلاك المحلية للدول صاحبة تلك المخزونات، وهذا عن طريق تغطية احتياجات السوق المحلية عند حدوث ندرة في الأسواق النفطية العالمية وبالتالي فالمخزونات النفطية تُستعمل للتحوط من مخاطر نقص الإمدادات أو توقع ارتفاع مستقبلي للأسعار وبمعنى آخر فالمخزونات النفطية تعمل على إدارة قطاع الطاقة المرتبط بالإنتاج لدى الدول المستهلكة وفق أفضل الطرق.

وتعرف المخزونات النفطية على أنّها: "عبارة عن كميات كبيرة من النفط تغطي احتياجات البلاد المستهلكة للنفط ومشتقاته لفترة زمنية معينة تتراوح بين 30 إلى 90 يوما، وهذا في حالة تعرض الإمدادات النفطية لانقطاع لأي سبب من الأسباب"[2]، ويعود تأسيس المخزونات النفطية للدول المستهلكة للنفط إلى عام 1973 حين تعرضت إمدادات النفط القادمة من الدول العربية إلى تقلبات حادة حيث استخدم النفط كسلاح من طرف الدول العربية المنتجة للنفط ضد العالم الغربي المتضامن مع إسرائيل في حرب أكتوبر 1973. وفي عام 1975 سن الكونغرس الأمريكي تشريعات تلزم الحكومة الفدرالية بإنشاء مواقع لتخزين كميات من النفط الخام تكون كافية لتأمين الطلب

[1]. حسين عبد الله، "**مستقبل النفط العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2006، ص 133.

[2]. عبد الفتاح دندي، "**دور المخزون النفطي في الأسواق العالمية والانعكاسات على الدول الأعضاء في الأوبك**"، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المجلد 37، العدد 136، الكويت، شتاء2011 ، ص71-72.

عليه في حال تعرض الإمدادات لأي نوع من المخاطر الحادة، وبالإضافة إلى المخزونات الفيدرالية تقوم الشركات العاملة في مجال الطاقة بتخزين كميات خاصة بها توازي في مجملها كميات المخزون الفدرالي.

إنّ مستويات المخزونات النفطية تعتبر دائمة التعرض للارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، وهذا حسب الظروف السائدة في السوق النفطية العالمية، ويعتبر هذا الارتفاع والانخفاض في مستوى المخزون النفطي أهم العوامل التي تساهم في إحداث خلل في مستويات أسعار النفط، كما أنّ المخزون النفطي ليس دائما يكون مستوردا من الخارج، فقد تعمد الدولة المنتجة و المستهلكة للنفط في آن واحد لتخزين نفطها في وحدات تخزين خاصة لحين الحاجة إليه، و مثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تنتج حوالي 8,5 مليون برميل يوميا، بينما تستهلك حوالي 19 مليون برميل يوميا وهذا ما يجعلها دائمة الاحتفاظ بالمخزونات النفطية باعتبارها أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم.

و) إنتاج النفط: يشكل التنقيب عن النفط وتطوير حقوله مرحلتين مهمتين تسبقان عادة مرحلة إنتاجه فالتنقيب عن المزيد من مصادر النفط هو بوجه عام شرط واضح للمحافظة على إنتاج يتزايد باستمرار، كما أنّ العثور على النفط ليس سوى بداية، إذ أنّ الحقول التي يتم اكتشافها يجب تطويرها، وهذا ينطوي على أعمال الحفر الفعلي وشق الطرق، وإنشاء الأبنية من مختلف الأنواع كالمساكن وأبراج الحفر، والخزانات وتطوير الطاقة وتوزيعها، ومد خطوط الأنابيب، وتركيب المضخات والمحركات وشبكات الإنارة والمياه وتشغيلها كلها. وتجدر الإشارة إلى أنّ أعمال التنقيب تتطلب الحصول على رخصة قانونية، تمنح الجهة التي تنوي التطوير حق التنقيب وتنفيذ الأعمال الضرورية وتعتبر هذه الأنشطة محدد مباشر لسعر برميل النفط، لأنّه باحتساب تكاليف هذه الأشغال والمهام وتوزيعها على حجم الإنتاج نصل إلى تكلفة إنتاج برميل النفط، ويمكن تصنيف تكاليف إنتاج الزيت الخام إلى فئتين[1]:

- **تكاليف ما قبل الإنتاج**: وهي النفقات التي تتحملها الشركات قبل أن يبدأ الإنتاج الفعلي وتشمل البنود الرئيسة التالية:

  -تكاليف الحصول على الامتيازات؛

  -تكاليف التنقيب؛

  -تكاليف الحفر وتطوير الحقول؛

  -تكاليف حقن الغاز والمحافظة على مكامن الزيت؛

  -تكاليف الآبار الجافة.

- **تكاليف الإنتاج**: وهي تلك النفقات المتصلة بمرحلة الإنتاج الحقيقي وتشمل مختلف تكاليف الإنتاج المباشرة كإخراج المنتجات البترولية وتجميعها وفرزها وتركيزها ونقلها إلى موانئ التصدير ومعامل التكرير، بالإضافة إلى النفقات غير المباشرة والتي تحمل بدورها إلى تكاليف الإنتاج. وبخصوص تطور الإنتاج العالمي من النفط الخام يمكن تبيان ذلك من خلال الجدول الموالي:

[1].عبد الهادي حسن طاهر، " **تحديد الدخل في صناعة البترول الدولية**"، دار الساقي، بيروت 2008، ص 114.

الجدول رقم (10): يوضح تطور الإنتاج العالمي من النفط الخام للفترة: (2000 – 2016) الوحدة: (مليون ب/ي)

البيان	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	أوروبا الشرقية	أوروبا الغربية	الشرق الأوسط	أفريقيا	آسيا	الإنتاج العالمي
2000	7,21	9,31	7,63	6,28	21,41	6,74	7,25	**65,85**
2001	7,17	9,32	8,24	6,03	20,77	6,61	7,2	**65,38**
2002	7,19	9,47	9,04	5,95	18,62	6,42	7,27	**63,98**
2003	7,14	9,54	9,96	5,62	20,4	7,24	7,28	**67,22**
2004	6,82	9,96	10,74	5,37	21,98	8,27	7,34	**70,51**
2005	6,53	10,13	11,08	4,9	22,72	8,81	7,44	**71,64**
2006	6,44	10,07	11,53	4,5	22,9	8,86	7,32	**71,64**
2007	6,45	9,83	12	4,31	22,36	8,99	7,31	**71,28**
2008	6,29	9,63	12,03	4,04	23,14	9,19	7,41	**71,76**
2009	6,57	9,5	12,38	3,81	20,86	8,46	7,35	**68,96**
2010	6,71	9,66	12,64	3,52	21,02	8,58	7,58	**69,74**
2011	6,89	9,8	12,41	3,19	23	7,38	7,46	**70,17**
2012	7,78	9,7	12,5	2,88	24,1	8,18	7,47	**72,64**
2013	8.83	9,68	12,65	2,72	23,84	7,62	7,42	**72,79**
2014	10,1	9,74	12,64	2,75	23,51	7,13	7,43	**73,33**
2015	10,69	9,17	12,65	2,89	24,49	7,07	7,55	**75,07**
2016	10.06	9.22	12.76	2.01	26.60	6.66	7.24	**75.47**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في: «OPEC: « Annual Statistical Bulletin 2008 – 2017

هـ) سعر النفط وأسعار الطاقة البديلة: يعتبر السعر أهم عنصر تتحدد على أساسه الكمية المعروضة لأي سلعة فبخصوص السلعة النفطية إذا ارتفعت أسعارها ستتسبب في الرفع من معدلات العرض وذلك رغبة من المنتجين الاستفادة من هذه الزيادة لتحقيق عوائد مالية معتبرة، غير أنّ هذه الزيادة في العرض ستؤدي إلى كثرة توفره في السوق مسببة في الأخير انخفاض أسعاره.

أما بخصوص أسعار السلع البديلة فهي الأخرى لها تأثير كبير على المعروض النفطي كونها منافس قوي يهدد الطاقة النفطية، فانخفاض أسعارها سيؤدي إلى زيادة الطلب عليها وإحلالها محل النفط. ولكن يبقى هذا الأمر مستبعد حاليا كون تكلفة الطاقات البديلة تعد جد مرتفعة مقارنة بالنفط.

الحصيلة، يبدو أنّ ديناميكية أسعار النفط معقدة ومتشابكة، وتحمل في طياتها عدّة عوامل متباينة في الاتّجاه والأثر والثقل، وقد يطغى ثقل بعضها حينا وينحسر أحيانا أخرى لمصلحة عوامل أخرى، فمن جهة يؤثر توازن العرض والطلب وتغيراتهما في ديناميكية الأسعار ومن جهة أخرى فإنّ العوامل والاضطرابات الجيوسياسية والعوامل المناخية لها شأن مهم هي الأخرى في رسم اتّجاهات الأسعار، لكن حجم الدور وأثره يتحدد بمدى تأثيرها في مجموعة العوامل السالفة الذكر.

المبحث الثالث: تقلبات أسعار النفط، الأسباب والانعكاسات

شهدت عملية تسعير النفط الخام والكيفية التي يتحدد بموجبها السعر تطورات عديدة منذ الاكتشاف التجاري للسلعة النفطية، حيث يعتبر هذا الموضوع من أكثر المواضيع إثارةً للجدل وإحاطة بالغموض والتشعب. فبغض النظر عن أي اعتبارات اقتصادية قد تشير بسعر أو بآخر، نجد أنّ هناك عدّة اعتبارات أخرى تلعب دورا هامًا للغاية في تحديد القيمة النّهائية لسعر النفط.

إنّ تسعير النفط الخام قد مر بمراحل عديدة اختلفت ظروفها السياسية والاقتصادية تماشيا مع تطور السوق فبعدما كانت الدول المتطورة تتحكم في السوق العالمية للنفط عن طريق الشركات النفطية الكبرى، أصبحت الدول المنتجة تساهم في هذه السوق بعدما قامت بتأميم محروقاتها وإنشاء منظمة الأوبك، كما أنّ الدول المستهلكة تساهم في تحديد سعر النفط خاصة بعد إنشاءها للوكالة الدولية للطاقة.

وقبل التفصيل في أهم التقلبات التي شهدتها أسعار النفط في الأسواق العالمية على مدار الزمن وجب في البداية التعرف على المفهوم الاصطلاحي لفكرة تقلبات الأسعار النفطية، فمصطلح التقلب أو التذبذب يعبر عن انتشار جميع النتائج الممكنة لمتغير غير مؤكد باحتمالية معينة، فهو بذلك مؤشر لقياس حالة من عدم الاستقرار وعدم الثقة. وعليه تعني التقلبات النفطية "إلى أي مدى ارتفعت أو انخفضت الأسعار النفطية خلال فترة من الزمن؟"[1]

فسعر النفط يرتبط بالخطر الناجم من التقلبات السريعة والحادة وغير المتوقعة والتي تحدث في أسعار النفط العالمية وتخلق عدم توازن في السياسية الاقتصادية العامة للدول المأثرة فيها. ويسير خطر سعر النفط باتّجاهين رئيسيين هما:

- **خطر سعر النفط على الدول المستوردة:** وهو احتمال حدوث طفرات مفاجئة وحادة وذات أمد زمني طويل في المعدلات العالمية لأسعار النفط مما يؤدي إلى حدوث اختلالات في تنفيذ خطط الإنفاق العام وارتفاع معدلات العجز في تلك الدول؛
- **خطر سعر النفط على الدول المصدرة للنفط:** وهو خطر احتمال الانهيار في المعدلات العامة لأسعار النفط دون ما هو متوقع، مما يؤدي إلى انخفاض مفاجئ في الإيرادات النفطية للدول المنتجة والمصدرة للنفط خصوصا بالنسبة للدول الريعية التي يعتمد دخلها وناتجها القومي بدرجة كبيرة على إيرادات النفط، ويكمن هذا الخطر في تأثيره على أوضاع المالية العامة إذا استمر هذا التدهور لمدة طويلة.

[1].فوزية غالب عمر، مرجع سبق ذكره، ص137.

وعليه سنقوم من خلال هذا المبحث بتتبع أهم التقلبات التي شهدتها الأسعار النفطية منذ أول اكتشاف تجاري للسلعة النفطية وإلى غاية العام 2016 وانعكاسات ذلك على اقتصاديات الدول النفطية لا سيما العربية منها.

المطلب الأول: مسار تطورات وتقلبات أسعار النفط

إنّ تتبع مسار تطور أسعار النفط في المعاملات التجارية بين المنتجين والمستهلكين والوسطاء فيما بينهم الذي تعود جذوره إلى بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهو مسار كان حافلا بالتقلبات والصدمات والطفرات التي كانت تتأثر وتؤثر في كثير من الكيانات الاقتصادية، وفي هذا المطلب سنحاول تتبع مسار هذه الأسعار عبر فترات من الزمن بداية من ظهور سعر النفط إلى غاية آخر فترة الدراسة.

أولا: تطورات أسعار النفط حتى بداية خمسينيات القرن العشرين

لتسهيل وتبسيط عملية البحث خلال هذه المرحلة قمنا بتقسيمها إلى مراحل جزئية تعكس أهم الأحداث الأساسية التي كان لها أثر على اتّجاه الأسعار النفطية.

1. أسعار النفط في بداية الصناعة النفطية (1859–1899)* : كان أول اكتشاف للنفط الخام –كما سبق وأشرنا– في الولايات المتحدة الأمريكية بولاية بنسلفانيا، أين بدأ الإنتاج بمعدل 30 ب/ي، إذ أنّ أول ظهور لسعر النفط الخام على نطاق تجاري كان عام 1980 في ولاية بنسلفانيا عند فوهة البئر (Well-Head) حيث بلغ السعر آنذاك مقدار 9.59 دولار للبرميل لينخفض في العام الموالي إلى 0.49 دولار للبرميل بسبب كثرة عدد المنتجين ومحدودية استعمالات النفط الذي لم يكن يساهم بأكثر من 1% ضمن المنظومة الطاقوية للولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت[1]. وفي ظل هذه الظروف ظهرت إلى الوجود شركة Standard Oil of New Jersey في 10 جانفي 1870 في ولاية نيوجرسي الأمريكية، وبفضل الإمكانات الهائلة التي كانت تتمتع بها هذه الشركة وبسبب عدم قدرة باقي المنتجين على منافستها فقد سيطرت على جميع أطوار الصناعة النفطية، بما فيها التسعير.

2. أسعار النفط إلى غاية إقرار نظام نقطة الأساس الأحادية (1900–1935)**: في نهاية عام 1900 أدى اكتشاف النفط في ولاية تكساس الأمريكية إلى بروز شركات جديدة منافسة لشركة ستاندرد أويل، أهمها شركة نفط الخليج وشركة تكساس اللتان قامتا بإنتاج النفط بكميات كبيرة وحددتا أسعارا جديدة له، هذه الوضعية أرغمت شركة ستاندرد أويل على الإتفاق مع هاتين الشركتين لتوحيد الأسعار مما أسفر على بروز سعر جديد يعتمد على

---

*. أنظر الملحق رقم (01).

1. نواف الرومي، "**منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**"، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراتة، ليبيا، 2000، ص27.

**. أنظر الملحق رقم (02).

المتوسط العام لأسعار الشركات الثلاث، حيث بلغ هذا السعر مقدار 1.19 دولار للبرميل في نهاية عام 1990 لكنّه أخذ في الانخفاض بعد ذلك حتى وصل إلى مستوى 0.61 دولار للبرميل عام 1911 ليعود بعدها إلى الارتفاع إلى أن بلغ مستوى 0.95 دولار للبرميل في العام 1913. لكن هذا المنحنى التصاعدي لم يدم طويلا فقد شهدت السنوات الأولى للحرب العالمية الأولى حدوث انخفاضا في الأسعار بلغت نسبته 14.73% و32.63% خلال عامي 1914 و1915 على التوالي، قبل أن تعود للارتفاع مجددا، حيث سجل مع نهاية الحرب ارتفاعا وصل إلى 24% عن المستوى الذي كان سائدا مع بدايتها، وهذا بسبب تزايد حجم الطلب العالمي على النفط الخام الذي أصبح سلعة إستراتيجية لا يستغنى عنها، حلت محل الفحم الحجري في العديد من الاستخدامات اليومية[1].

خلال الفترة الممتدة بين عام 1921 وإلى غاية عام 1929حافظ متوسط أسعار النفط الخام الأمريكي على مستوى متقارب، إذ أنّه بلغ 1.73 دولار للبرميل سنة 1921 ليعرف بعدها مستوى متذبذبا إلى أنْ وصل إلى حد 1.19 دولار للبرميل مع مطلع عام 1930، لكنه سرعان ما انخفض إلى مستوى 0.65 دولار للبرميل في العام الموالي كنتيجة حتمية للأزمة التي أثرت سلبا على جميع مجالات الإنتاج والاستهلاك بشكل عام وعلى تسعير النفط الخام بشكل خاص[2].

3. أسعار النفط في ظل نظام نقطة الأساس الأحادية (1936– 1939)* : في قلعة أكناكاري باسكتلندا اجتمع رؤساء ثلاث شركات نفطية كبرى (ستاندرد نيوجرسي، الأنجلو إيرانية ورويال داتش– شل الهولندية) ليصدروا قرارهم في 17 سبتمبر 1927، أين اتفقوا على العديد من المبادئ التي تخص صناعة النفط العالمية التي احتكروها مع بقية الشركات الكبرى**. وهو الاتفاق الذي غطى العالم بأسره، باستثناء البلدان الاشتراكية والاتحاد السوفييتي بالذات حيث وافقت عليه بقية الشركات فيما بعد مشكلة بذلك كارتل نفطي عالمي عُرف بـ"كارتل الشقيقات السبع".

لقد تركز هذا الاتفاق في مجال تسعير مختلف النفوط الخام وتقسيم الأسواق لصالح الشركات وحكومتها الأم في الوقت نفسه، وأسفر عن ولادة نظام تسعير جديد مجسدا في إقرار قاعدة تسعيرية موحدة، يحدد بموجبها سعر النفط في أي مكان في العالم، عُرف هذا النظام بـ "نظام نقطة الأساس الأحادية" أو نظام "الخليج زائد". وبموجب هذا النظام كان يتم تسعير النفط الخام المنتج في أي منطقة بالعالم كما لو كان منتجا في منطقة خليج المكسيك حيث يقوم هذا النظام على منطق تساوي أسعار الخام عالميا في موانئ التسليم، إذْ أنّ أسعار النفط في أي نقطة

[1]. نواف الرومي، مرجع سبق ذكره، ص28– 30.
[2]. نفس المرجع، ص 31– 36.
*. أنظر الملحق رقم (03).
**. هذه الشركات هي: شركة « Standard oil of California »، شركة « Mobil Oil or Socony »، شركة « Gulf Oil ».

بالعالم تتحدد على أساس الأسعار المعلنة في خليج المكسيك، مضافا إليها كلفة الشحن المعيارية من هذا الخليج إلى منطقة الاستيراد (وذلك بغض النظر عن المصدر الذي ورد منه النفط، وكذا تكاليف الإنتاج المميزة له أو تكاليف النقل منه)[1]. ولقد بدأ العمل بهذا النظام وتطبيقه في عام 1936 بسعر معلن لبرميل الخام الأمريكي بلغ 1.09دولار.

4. أسعار النفط في ظل نظام نقطة الأساس المزدوجة (1939-1945)* : منذ بداية عام 1936 وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية كان مؤشر أسعار النفط الخام يتراوح ما بين 1.02 دولار كحد أدنى و1.21 دولار كحد أعلى للبرميل.

كان لسيطرة الشركات النفطية الكبرى على السوق العالمية وعلى الأسعار بالذات خلال هذه المرحلة تأثيرا كبيرا على الأسعار، كما استطاعت الشركات النفطية الكبرى من خلال نظام الأسعار الأحادي أن تجد رابطا مباشرا بين هيكل الأسعار النفطية داخل الولايات المتحدة الأمريكية وبين أسعار نفوط الخام الأخرى المصدرة من موانئ عالمية خارج نطاق المكسيك، كموانئ الخليج العربي بالذات، إلاّ أنّ هذا لم يستمر طويلا حيث قدمت الحكومتين البريطانية والأمريكية احتجاجا خلال الحرب العالمية الثانية لكون الدولتان تعتمدان على نفط الشرق الأوسط، بعد أن انقطعت إمدادات النفط الأمريكي بسبب العمليات الحربية المستمرة، فأكدت أنّه من غير الطبيعي تزويدهما بالنفط الخام من ميناء عبدان وتحتسب الأسعار وفق نقطة الأساس الأحادي في خليج المكسيك مضافا إليها أجور شحن عالية جدا والتأمين بين خليج المكسيك وميناء عبدان، فضلا عن انخفاض تكاليف إنتاج النفط الخام في أقطار الشرق الأوسط المنتجة للنفط قياسا بتكاليف الإنتاج في منطقة الخليج العربي، وبذلك تمت موافقة الشركات النفطية الكبرى عام 1945 على اختيار الخليج العربي نقطة أساس ثانية لتسعير النفط الخام على نطاق عالمي، وفي نفس الوقت بدأ نظام نقطة الأساس الأحادي يضعف ويفقد من أهميته قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية.

4. أسعار النفط في ظل نظام نقطة الأساس الواحدة المتعادلة (1945-1950)**: مع نهاية الحرب العالمية الثانية تم العمل بنظام التسعير شبيه بنظام نقطة الأساس المزدوجة، حيث تم معادلة منطقة الخليج العربي وخليج المكسيك عوض ميناء "ميناك" بنابولي الإيطالية، بميناء آخر وهو ميناء "ساوثمبتون" في غرب انجلترا وذلك بعد تراجع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية واكتساح النفط العربي للسوق العالمية.

---

[1]. كامل بكري وآخرون، **"الموارد واقتصادياتها"**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص185-186.

*. أنظر الملحق رقم (04).

**. أنظر الملحق رقم (04) و(05).

ويلاحظ أنّه خلال كل هذه المرحلة كانت الأقطار المصدرة للنفط تتقاضى عوائد مقطوعة عن الطن الواحد من النفط الخام المصدر، وعلى هذا الأساس فقد كانت أسعار نفط الخليج العربي هي نفس الأسعار المعلنة لنفط خليج المكسيك، ولكن عندما بدأ الاتّجاه نحو تبديل العائد إلى ما يسمى بـ"مناصفة الأرباح" عمدت الشركات إلى إيجاد صيغة أخرى أدت إلى تخفيض أسعار الخليج العربي عن أسعار خليج المكسيك، الأمر الذي يعني أنّ هذه التخفيضات كانت على حساب الدول المصدرة.

ثانيا: تطورات أسعار النفط في ظل تراجع الشركات النفطية العالمية وظهور منظمة الأوبك

تميزت هذه المرحلة من مراحل تطور سعر النفط الخام بأنّها كانت البداية الفعلية لانحسار تدريجي في قوة ونفوذ وهيمنة الشركات الاحتكارية النفطية، مع تناقص تأثيرها على صناعة النفط العالمية، وخاصة في المناطق النفطية الرئيسية في العالم (منطقة الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية)، وبالتالي تناقص تأثيرها على السوق النفطية العالمية والسعر النفطي، حيث سجلت الفترة الممتدة بين نهاية عقد الأربعينيات وبداية عقد الخمسينيات من القرن العشرين مرحلة مهمة في تزايد الوعي لدى شعوب البلدان النفطية من أجل حماية ثرواتها النفطية الناضبة من استغلال شركات النفط الكبرى، وقد شهدت المرحلة الممتدة بين بداية الخمسينيات وإلى غاية أوائل السبعينيات من القرن الماضي تطورات عديدة ومختلفة أثرت بصورة مباشرة وقوية على كيفية تسعير النفط وبالتالي على سعر النفط ومقداره.

1. أسعار النفط خلال فترة الخمسينيات والستينيات*: تبين لنا مما سلف أنّ الشركات الاحتكارية النفطية عملت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية باتّجاه فصل العلاقة السعرية ما بين نفوط الشرق الأوسط والنفوط الأمريكية وباتّجاه إجراء تخفيضات مستمرة على أسعار نفوط الشرق الأوسط.

إنّ الشركات التي كانت قد طبقت اتفاقية مناصفة الأرباح (50/50) عام 1948 في فنزويلا والتي كانت قد خططت مسبقا لتطبيق هذه الاتفاقية في أوائل الخمسينيات مع دول منطقة الشرق الأوسط أرادت الوصول بالأسعار المعلنة إلى الحدود الدنيا الممكنة قبل القيام بعقد اتفاقيات مناصفة الأرباح هذه، وذلك لأنّ الأسعار المعلنة ستصبح فيما بعد الأساس الذي تحتسب بموجبه عوائد الحكومات من جهة، والذي ستحدد بموجبه أيضا الكلفة (الضريبية) التي ستتحملها هذه الشركات للحصول على النفط من جهة أخرى.

إنّ طريقة التسعير الأخيرة (نقطة التعادل) أدت إلى تخفيض جديد في أسعار نفوط الشرق الأوسط مقداره 28 سنتا للبرميل، وبهذا أصبحت أسعار النفط الشرق الأوسط في أواخر عام 1949 تقل عن أسعار نفط خليج المكسيك بدولار واحد لكل برميل، واستمرت العلاقة بين أسعار المنطقتين تضعف إلى أن انقطعت تماما في أوت 1960. فخلال الفترة ما بين 1953- 1957 ارتفعت الأسعار المعلنة لنفوط الشرق الأوسط قليلا مقارنة

*. أنظر الملحق رقم (06) و(07).

بالزيادات التي حصلت في أسعار النفوط الأمريكية، وقامت الشركات في فيفري 1959 بتخفيض الأسعار المعلنة في الخليج العربي بمقدار 18 سنتا للبرميل وتخفيض آخر مقداره 10 سنتات للبرميل في أوت 1960، ولم تتأثر أسعار النفوط الأمريكية هذه المرة إذ لم يجري أي تخفيض فيها.

وبهذا انقطعت العلاقة بين النفوط الأمريكية ونفوط الشرق الأوسط فيما يتعلق بأسعار النفط الخام وهي العلاقة التي استمرت ردحا من الزمن.

إنّ التخفيضات المتتالية في أسعار نفط الشرق الأوسط لم تكن في صالح إيرادات دول هذه المنطقة، بل وكان من شأنها فقدان خزائن هذه الدول لمبالغ طائلة، والواقع أنّ هذه التخفيضات قد أدت إلى خسائر فادحة في عائدات الأقطار المصدرة للنفط تقدر بمبلغ يزيد عن 4000 مليون دولار خلال أعوام[1].

وقد طالبت الدول المصدرة للنفط دائما بأسعار أعلى لصادراتها النفطية وذلك لأنّ مستوى الأرباح المقررة والحصيلة الناتجة من ضريبة الدخل تتأثران بشكل مباشر بالتغيرات التي تطرأ على الأسعار، ولذا ففي مؤتمر النفط العربي الأول الذي انعقد في القاهرة في شهر أفريل 1959، قررت الدول المجتمعة أنّه لا يجوز تخفيض أسعار النفط الخام ومشتقاته دون موافقة حكومات الدول المنتجة، ومع ذلك فإنّ الشركات لم تأبه بهذا النداء فلجأت إلى خفض الأسعار مرة أخرى عامي 1960 و1961، وكان ذلك هو الدافع الأساسي إلى إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في 10 سبتمبر 1960، التي ضمت –كما سبق وأشرنا – في بادئ الأمر أكبر خمس دول مصدرة في العالم وهي العراق وفنزويلا وإيران والسعودية والكويت، وأعربت المنظمة في أول قرار لها إثر الاجتماع الذي تم في بغداد في 14-09-1960 عن التزامها بإعادة الأسعار المعلنة إلى ما كانت عليه قبل عام 1960.

والواقع أنّ سياسة منظمة الأوبك في رفع الأسعار المعلنة في الستينيات من القرن المنصرم كانت سياسة خيالية وذلك بسبب فائض الطاقة الإنتاجية، فليبيا مثلا التي لم يكن إنتاجها يتجاوز عام 1961 مليون طن من النفط الخام ارتفع إنتاجها عام 1969 إلى 50 مليون طن، كما ارتفع الإنتاج في نيجيريا من 1.9 مليون طن إلى 27 مليون طن وفي الجزائر من 8.1 مليون طن إلى 44.5 مليون طن خلال نفس الفترة.

وتعتبر حرب جوان في عام 1967 من أهم العوامل التي حدت من الاتّجاه النزولي في الأسعار فقد أغلقت قناة السويس وتوقف تصدير النفط إلى أسواق الاستهلاك خلال الأسابيع الأولى التي أعقبت الحرب مباشرة واضطرت ناقلات النفط العاملة بين الخليج العربي وأوربا إلى أن تدور حول رأس الرجاء الصالح*، الأمر الذي جعل الرحلة تستغرق 62 يوما عوضا عن 39 يوما، وزادت مسافة الرحلة ذهابا وإيابا بمقدار 9500 ميل بحري وزادت

[1]. عبد الستار عبد الجبار موسى، "**التطور التاريخي لأسعار النفط الخام للمدة 1862-2010**"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 18،كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2015، ص 07.

*. رأس الرجاء الصالح هو رأس من اليابسة في القارة الإفريقية بالقرب من كيب تاون يقع جنوب غرب دولة جنوب أفريقيا.

تبعا لتلك الحاجة إلى ناقلات النفط وارتفعت أجور الشحن في المتوفر منها، ولهذه الأسباب مجتمعة فقد زاد الطلب على نفط نصف الكرة الغربي، وزادت أسعار نفط الولايات المتحدة والكاريبي، ولم تقم الشركات برفع أسعار النفط في الشرق الأوسط ولكن حدث هبوط في نسبة التخفيضات التي تتم على الأسعار المعلنة[1].

من هنا يمكن القول أنّ الصفحة الجديدة في العلاقات النفطية العالمية قد برزت منذ منتصف الستينيات مرورا بالسبعينيات من القرن العشرين وهي المدة التي بدأ فيها التضييق على الشركات النفطية العالمية من قبل الأقطار المنتجة والمستوردة أيضا، فقد أخذت هذه الشركات تجبر في أحيان كثيرة على اتخّاذ قرارات لا تتناسب مع مصالحها التجارية ولا مع خططها في توسيع فرص التسويق والتكرير لعملياتها، وأجبرت أن تأخذ أيضا بالمصالح المشروعة للأقطار المنتجة والمستهلكة، ولقد كان من الممكن أن تتوسع هذه الشركات وتنمو وتسيطر لو أتيحت لها الحرية الكاملة كما تريد كما حدث في السنوات الخمسين الأولى من القرن العشرين.

ثالثا: تطورات أسعار النفط في ظل زوال السيطرة الاحتكارية للشركات الكبرى

بناء على منحنى اتّجاه مسار تطور أسعار النفط الخام يمكننا تجزئة هذه الفترة إلى ثلاث مراحل هي كالآتي:

1. أسعار النفط خلال فترة السبعينيات**: شهدت الصناعة النفطية تطورات هامة منذ بداية عام 1970 تجلت في ظهور بوادر اختلال بين ما هو معروض وما هو مطلوب، وسعت الدول المصدرة للنفط إلى المطالبة بزيادة الأسعار وأدت هذه التطورات إلى أن يتقرر سعر النفط الخام في السوق العالمية من قبل دول منظمة أوبك بدلا من تقريرها من قبل الشركات النفطية الكبرى.

ويمكن اعتبار مؤتمر أوبك الوزاري الحادي والعشرين الذي انعقد في الفترة ما بين 09-12 ديسمبر 1970 بمثابة أول مجابهة تاريخية بين الدول المنتجة للنفط والكارتل النفطي، ففي عام 1971 قررت الشركات النفطية الاحتكارية بالموافقة على إجراء محادثات رسمية مع أعضاء منظمة الأوبك كمجموعة واحدة لتحديد الزيادة في الأسعار المعلنة، وقد أسفر ذلك عن اجتماع طهران في 15 فيفري 1971 الذي تم من خلاله زيادة الأسعار المعلنة لنفوط هذه الأقطار وهكذا ارتفع سعر البرميل العربي الخفيف خام الإشارة السعودي 34° من 1.80 دولار للبرميل وهو السعر الذي استمر مفعوله من سبتمبر 1960 ليصبح 2.18 دولار للبرميل اعتبارا من 15 فيفري 1971 وتوصلت شركات النفط الكبرى ودول أوبك لاتفاقية طرابلس في 2 أفريل 1971 على أن تعد نافذة المفعول اعتبارا

[1]. يوسف حسن جواد، **"الطاقة والصناعات النفطية: أساسياتها واقتصادياتها"**، الطبعة الأولى، مطابع الوران العالمية، الكويت، 1988، ص40.

**. أنظر الملحق رقم (08).

من 20 مارس 1971 ولمدة خمس سنوات، حيث تم تحديد سعر أدنى معلن لبرميل النفط العربي الخام 34° بمقدار دولار للبرميل[1].

إنّ اتّخاذ دول منظمة أوبك قرارها التاريخي في 16 أكتوبر وتسعيرها لنفوطها (من جانب واحد) دون الرجوع إلى الشركات النفطية وضع حد للوضع غير الاعتيادي الذي كان يحكم عملية تسعير النفوط، فقد أنهى وإلى الأبد تحكم الشركات النفطية المطلق بأسعار النفوط المنتجة في بلدان المنظمة التي هي مصدر ثروات وطنية خاصة بتلك البلدان.

منذ ذلك التاريخ بدأت مرحلة جديدة من تاريخ التسعير في صناعة النفط الدولية والتي بدأت فيها منظمة الأوبك ولأول مرة عبر تاريخ الصناعة النفطية المساهمة الفعالة في مجال التأثير على سوق النفط الخام[2]. فقامت دول الأوبك برفع الأسعار المعلنة من جانبها لتصبح 5.12 دولار للبرميل. ونظرا لما سببه الحظر وتخفيض الإنتاج من نقص في الإمدادات النفطية فقد ارتفعت أسعار النفط في السوق الفورية بشدّة، وقد شجع هذا الارتفاع الشديد في الأسعار دول الأوبك على تعديل الأسعار المعلنة مرة أخرى لتصل 11.65 دولار للبرميل في ديسمبر 1973. وقد أدت هذه التطورات الهامة في الصناعة النفطية في بداية السبعينيات وتفاعلات حرب السادس من أكتوبر إلى أزمة نفطية عالمية حادة كانت في صالح الدول المنتجة.

ولم تشهد السنوات 1974- 1978 أي تطورات سعرية هامة في السوق النفطية عدا بعض الزيادات الطفيفة في الأسعار، ومع نهاية عام 1978 بدأت بوادر الثورة الإسلامية في إيران مما تسبب في حالة من الترقب والحذر في السوق النفطية، ومع تدهور الإنتاج الإيراني حتى توقف تماما خلال ديسمبر من العام 1978 ونظرا لضخامة الإنتاج الإيراني الذي بلغ 6 ملايين برميل يوميا في أوائل عام 1978 فإنّ الدول النفطية الأخرى لم تستطع تعويض مجمل الإنتاج المفقود، مما أدى إلى تزاحم المشترين على شراء النفط من السوق الفورية لضمان احتياجاتهم، فضلا عن زيادة المخزون تحسبا للظروف المستقبلية، ومن نتائج هذه الفوضى في السوق الفورية أنْ ارتفعت الأسعار بشكل كبير لتصل إلى حوالي 35 دولار للبرميل لتهدأ الأمور بعدها، غير أنّه لم يلبث هذا الهدوء في السوق إلاّ مدة قصيرة جدا بعد استقرار الأوضاع في إيران حيث اشتعلت الحرب العراقية الإيرانية في عام 1980 تسببت هذه الهزة الثانية في غضون مدة قصيرة جدا في إيجاد مرحلة جديدة من الفوضى في السوق النفطية.

---

[1]. للمزيد من التفاصيل في هذا الشأن راجع: حسني عبد الله، "**النفط العربي خلال مستقبل المنظور**"، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2001، ص 10

[2]. للمزيد من التفاصيل في هذا الشأن راجع: زهدي الشامي، "**الأوبك في الاقتصاد العالمي**"، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985، ص11 ومايليها.

2. أسعار النفط خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات*: إنّ التطورات التي شهدتها الساحة النفطية وأسعار خامات أوبك خلال مرحلة السبعينيات وإن كانت عظيمة في إجراءاتها وقراراتها التاريخية، وكبيرة في تأثيراتها ومنافعها لصالح بلدان أوبك بشكل خاص، إلاّ أنّها من الجانب الآخر لم تؤدي بشكل سليم وقاطع إلى استقرار وثبات هيكل الأسعار، إذ أنّ مرحلة الثمانينيات ومنذ بدايتها جسدت مرحلة اضطراب السوق النفطية العالمية وعدم استقرارها مع تراجع مكانة أوبك في هذه السوق، وذلك بتناقص تأثيرها مع محدودية فاعليتها في تحديد اتّجاه تطور الأسعار، فقد ساد السوق النفطية خلال الفترة الممتدة بين نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات ذعر كبير (بسبب الثورة الإيرانية وبعدها الحرب العراقية الإيرانية 1980) أدت إلى تهافت البلدان المستهلكة والشركات النفطية لبناء مخزوناتها من النفط إلى جانب تزايد دور المضاربين، لتجد أوبك نفسها أمام فجوة كبيرة بين أسعارها الرسمية وأسعار السوق الفورية التي تراوحت بين (40-44) دولار للبرميل، مما أفضى إلى رفع الأسعار الرسمية حتى بلغت 34 دولار للبرميل في جويلية 1980، حيث استمر سريان هذا السعر إلى غاية أواسط عام 1983 أين كان تخفيضه إلى 29 دولار للبرميل يمثل إجراء احترازيا لجأت إليه أوبك للحيلولة دون انهيار الأسعار كنتيجة لتزايد العرض النفطي الذي شهدته تلك الفترة.

في الواقع فإنّ استمرار ارتفاع الأسعار خلال الفترة المذكورة أفرز عوامل سلبية عديدة تمثلت أساسا بتراجع الطلب العالمي على النفط وتزايد الإمدادات النفطية من خارج أوبك أدت بأوبك إلى خفض إنتاجها من 31.5 مليون برميل يوميا عام 1979 إلى نحو 17.5 مليون برميل يوميا مع مطلع عام 1985. ونتيجة لهذا التدهور الكبير في إنتاج أوبك جاء قرار مؤتمرها السادس والسبعون المنعقد في ديسمبر 1985 بالتخلي عن سياسة الدفاع عن هيكل الأسعار الرسمية واستبدالها بسياسة تحديد كميات الإنتاج التي ترمي إلى تثبيت حصة سوقية عادلة لصادرات أوبك، وهو ما أدى إلى استمرار وزيادة فائض العرض في ظل استمرار حالة التنافس والتناقض بين الأطراف النفطية عامة وداخل أوبك خاصة. وتلا ذلك الصدمة الثالثة – لكن هذه المرة في الاتّجاه المعاكس- بانهيار الأسعار إلى أقل من 10 دولار للبرميل في جويلية 1986 فترتب عنها تكبد دول أوبك لخسائر مالية كبيرة وتحمل أعباء اقتصادية باهظة أثرت على اقتصادها وتوازناته، حيث وصلت معدلات النمو في بعض الدول إلى مستويات متدنية وحتى سالبة. وإزاء ذلك الوضع المضطرب ومع استمرار الضغوطات على الأسعار للانخفاض قررت أوبك في اجتماعها المنعقد في 20 ديسمبر 1986 العودة للأسعار الرسمية عند إقرار المؤتمر سعرا مستهدفا 18 دولار للبرميل يمثل متوسط أسعار سلة تتكون من سبعة أنواع نفطية في السوق الفورية (سعر الإشارة لسلة أوبك) *، وبذلك تحولت أوبك إلى الاعتماد على

*. أنظر الملحق رقم (08).

*. تتكون سلة أوبك من: صحاري بلند (الجزائر) 44°، ميناس (أندونيسيا) 33°، بوني الخفيف (نيجيريا) 36°، عربي خفيف (السعودية) 34° دبي (الإمارات) 32°، ت.ج (فنزويلا) 32°، إيسثومس (المكسيك) 32°، عن محمد أحمد الدوري.

تطورات السوق النفطية لتحديد أسعارها وفقدت دورها القيادي في هذه العملية، حيث ظل سعر الإشارة لسلة أوبك في حالة من عدم الاستقرار حتى بلغ مستوى 17 دولار للبرميل في المتوسط سنة 1989[1] .

وفي ظل تسارع الأحداث والمتغيرات المؤثرة على العرض والطلب، وعدم وضوح الرؤية، سادت حالة الترقب للأوضاع النفطية خلال السنوات الأولى من التسعينيات، فقد شهدت هذه الفترة العديد من الأحداث والتطورات الهامة في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، والتي أدت إلى تغيير موازين القوى العالمية والعلاقات الدولية بصورة كبيرة وأثرت بذلك على قوى السوق النفطية العالمية وبالتالي على مقدار السعر النفطي وقد كان من أبرز تلك التطورات انهيار المنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية بزعامة الاتحاد السوفييتي ما بين 1990- 1991 وما صاحبه من فوضى سياسية واقتصادية في مختلف جمهوريات الاتحاد المتفكك، ألقت بضلالها على السوق النفطية من خلال تذبذب الإنتاج النفطي لهذه البلدان، نشوب حرب الخليج الثانية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية مع تحالف دولي عسكري – ضم 33 دولة – ضد العراق وما أدى إليه ذلك من اضطراب ساد السوق لفترة ليست بالقصيرة[2] أما سعر النفط (معبرا عنه بسعر سلة أوبك) فقد استمر في التآكل، بحيث انخفض من 22.26 دولار للبرميل عام 1990 إلى 18.62 دولار للبرميل عام 1991، وواصل اتّجاهه التنازلي حتى بلغ 15.53 دولار للبرميل عام 1994، وإن كان قد ارتفع إلى حدود 16.89 دولار للبرميل عام 1995، ثم قفز إلى نحو 20.29 دولار للبرميل في المتوسط عام 1996، لتعود الأسعار للانخفاض بعد ذلك، حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها خلال فترة التسعينيات سنة 1998 بما يقدر بـ12.28 دولار للبرميل متأثرة بتداعيات أزمة جنوب شرق آسيا.

لقد كان الاتفاق الذي توصلت إليه الدول النفطية في فيينا في 23 مارس 1999 والقاضي بتخفيض الإمدادات النفطية من أبرز العوامل التي ساعدت على إعادة التوازن إلى السوق النفطية، إذ أخذت الدول العربية النفطية زمام المبادرة بتنسيق الجهود الرامية لتخفيض الفائض من السوق النفطية[3]، وقد تزامن ذلك مع الانتعاش الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا وأوروبا والولايات المتحدة والذي دفع بالطلب العالمي على النفط إلى الارتفاع لتبدأ الأسعار بالتحسن تدريجيا منذ ذلك التاريخ حتى وصلت إلى 29 دولار للبرميل في جوان 2000[4].

---

[1] . J.D. Hamilton, « **Historical Oil Shocks**», Working paper UCSD, February 2011, p18.

[2]. للمزيد من التفاصيل في هذا الشأن راجع: سمير التنير، "**التطورات في الوطن العربي والعالم، ماضيا وحاضرا**"، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني بيروت 2007، ص13- 23.

[3]. بلقلة براهيم، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[4]. عبد الخالق فاروق، "**النفط والأموال العربية في الخارج: خمس دراسات في الاقتصاد الدولي المعاصر**"، الطبعة الأولى، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2001، ص 57- 58.

3. أسعار النفط خلال ستة عشر سنة من العقد الأول للألفية الثالثة*: مع بداية الألفية الثالثة شهدت سوق النفط العالمية تحولات مهمة نتيجة عودة منظمة الأوبك باعتبارها لاعبا رئيسيا في هذه السوق بعد فترة غياب طويلة جسدت تقلص دورها، وذلك رغم كل الضغوط التي فُرضت عليها في تلك الفترة، فبعد الاتّجاه المتصاعد الذي اتخذته الأسعار منذ مارس 1999، رافق اجتماع دول أوبك تهديدات أمريكية واضحة ضد أي اتّجاه لخفض الإنتاج بهدف زيادة الأسعار عن المستوى السائد، فجاء قرار الاجتماع بزيادة الإنتاج بنحو 1.7 مليون برميل يوميا استجابة للطلب الأمريكي، لكن رغم هذه الزيادة في العرض والمدعمة بتزايد ضخ النفط العراقي في إطار برنامج "النفط مقابل الغذاء" ظل السعر يتراوح بين 25-29 دولار للبرميل خلال الفترة الممتدة بين (جويلية 2000- سبتمبر 2001)، لتأتي آثار الهجوم الانتحاري ضد الولايات المتحدة يوم 11سبتمبر سلبية على الأسعار التي سجلت انخفاضات متتالية حتى وصلت إلى 18.2 دولار للبرميل في جانفي 2002 كنتيجة لتدهور معدلات النمو الاقتصادي، وما تبعه من انخفاض حاد في الطلب من جهة وزيادة العرض من جهة أخرى، لتعود بعد ذلك الأسعار للارتفاع مجددا بعد قرار أوبك في 14 نوفمبر بخفض الإنتاج ابتداء من يناير 2002 حيث بلغ متوسط أسعار سلة أوبك لنفس العام ما يقارب 24.36 دولار للبرميل.

ابتداء من العام 2003 دخل العالم مرحلة جديدة، حيث حصل تغيرا هيكليا في الطلب على النفط وبلغت الزيادات في الطلب ما يقارب 1.5 مليون برميل يوميا، وقد تزامن ذلك مع اختلالات كبيرة في العرض نتيجة الاضطرابات السياسية في عدد من دول أوبك، فقد أدى إضراب شامل في فنيزويلا في بداية 2003 إلى إيقاف معظم الصادرات النفطية الفنيزويلية، تبع ذلك إضرابات قبلية في نيجيريا، لتأتي بعدها حرب العراق الذي أوقف تصدير نفطه لأشهر عديدة، في ظل هذه الظروف ارتفع متوسط أسعار سلة أوبك لسنة 2003 إلى 28.10 دولار للبرميل، ليتواصل الاتّجاه التصاعدي للأسعار خلال العام 2004 إلى أن بلغت حاجز 45 دولار للبرميل في الربع الأخير من العام نفسه[1]. واستمرارا لديناميكية العام 2004، شهدت أسعار النفط تصاعدا مستمرا خلال السنوات 2005، 2006 و2007 (باستثناء الانخفاض الذي حدث خلال الأشهر الأخيرة للعام 2006) لتصل مستوياتها الاسمية إلى أرقام غير مسبوقة، حيث بلغ معدل سعر سلة أوبك (50.64، 61.08 و69.08) دولار للبرميل خلال سنوات 2005، 2006 و2007 على التوالي، أما عن الأسباب الكامنة وراء هذا الارتفاع المستمر فقد كانت مرتبطة أساسا باستمرار زيادة الطلب المدعمة بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى الاختناقات في طاقات التكرير العالمية المصحوبة بانخفاض الطاقات الإنتاجية، ناهيك عن المشاكل السياسية في منطقة

*. أنظر الملحق رقم (08).

1. ضياء مجيد الموسوي، "**ثورة أسعار النفط 2004**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص17- 25.

الشرق الأوسط والعراق وإيران (الملف النووي الإيراني) ونيجيريا وفنزويلا، دون إغفال دور الكوارث الطبيعية التي سببتها الأعاصير وما رافقها من تطور في مستوى المضاربات في الأسواق الآجلة[1].

خلال الفترة (2008-2016) سلكت أسعار النفط مسلكا غريبا، إذ اتّجهت لارتفاع لم يعهد من قبل أعقبه انهيار غير مسبوق، فقد حقق السعر الإسمي لنفط سلة أوبك 105.16 دولار للبرميل خلال النصف الأول من عام 2008، وبلوغ الطفرة ذروتها عند 131.2 دولار للبرميل في جويلية 2008، وعن الأسباب المؤدية لارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة، فقد كانت مرتبطة على وجه الخصوص بالتحسن في معدلات النمو الاقتصادي، حيث ارتفع هذا الأخير من 2.6% سنة 2001 إلى 3.1% سنة 2002 ثم 4.1% سنة 2003 وارتفع إلى 5.3% عام 2004، واستمر عند مستوى مرتفع أين بلغ 4.8% و4.9% سنتي 2005 و2006 على التوالي[2]. انخفضت الأسعار في شهر ديسمبر لنفس العام إلى 38.6 دولار للبرميل، وقد واصلت أسعار النفط مستوياتها المنخفضة خلال الربع الأول من عام 2009 بتسجيلها لمتوسط قدره 42.9 دولار للبرميل وذلك بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية، إلاّ أنه ومع بدأ ظهور مؤشرات تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات الأزمة العالمية بدأت أسعار النفط في الانتعاش ومواصلتها للمسار التصاعدي بحيث قفزت من مستوى 58.5 دولار للبرميل خلال الربع الثاني من عام 2009 إلى مستوى 83.9 دولار للبرميل خلال الربع الأخير من عام 2010، لتستقر سلة أوبك عند مستويات تتراوح ما بين 100 و107 دولار للبرميل بدءا من فيفري وإلى غاية شهر ديسمبر من سنة 2011، ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط من قبل الاقتصاديات الآسيوية وخاصة اليابان التي شهدت اضطرابات مناخية (زلزال توهوكو وتسونامي) وتوقف خمس (05) مصافي للمنتجات النفطية التي تنتج أزيد من 1.2 مليون برميل، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية لا سيما في البلدان العربية (الربيع العربي) [3].

وفي العام 2012 بقيت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك مستقرة ومتراوحة ضمن نطاق محدد حوالي 108 و118 دولار للبرميل خلال معظم أشهر السنة وحقق المتوسط السنوي للسلة مستوى قياسي بلغ 109.45 دولار للبرميل خلال العام مرتفعا بحوالي 2 دولار للبرميل، ما يعادل حوالي 2% بالمقارنة بعام2011.

---

[1]. للمزيد في التفاصيل في هذا الشأن راجع: التقارير السنوية للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) للسنوات: 2005-2006-2007، على الموقع الإلكتروني للمنظمة: www.oapec.org.

[2]. سعد الله داود، "**الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر**"، دار هومة، الجزائر، 2013، ص79- 81.

[3]. بوالشعور شريفة وقمري زينة، "**تقدير الأثر القصير والطويل المدة لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري– دراسة قياسية باستخدام ESM**" مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، يومي 08/07 أفريل 2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2015، ص 9.

وخلال العام 2013 تميزت أسعار النفط بحالة من الاستقرار النسبي وتراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق 101 و109 دولار للبرميل خلال معظم أشهر السنة وبلغ المتوسط السنوي للسلة 105.87 دولار للبرميل منخفضا بحوالي 3.6 دولار للبرميل، ما يعادل انخفاض نسبته 3% بالمقارنة بعام 2012[1].

بعد ثلاثة أعوام من المستويات المرتفعة في سعر برميل النفط، انخفضت أسعار هذا الأخير منذ أواسط عام 2014 واستمرت في الانخفاض إلى غاية أواخر عام 2016، فقد انخفض سعر البرميل الواحد من مزيج برنت من 115 دولار في جوان 2014 إلى أقل من 50 دولار في جانفي 2015 ليصل إلى حوالي 30 دولار مطلع جانفي 2016 بالغا بذلك أقل مستوياته منذ عام 2005، حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك في عام 2015 ما بين 33.6 و62.2 دولار للبرميل خلال أشهر السنة، وبلغ المتوسط السنوي للسلة 49.49 دولار للبرميل مشكلا بذلك انخفاضا بحدود 46.7 دولار للبرميل أي ما يعادل انخفاض 48.5% بالمقارنة مع عام 2014، لتستمر في الانخفاض إلى أن بلغت مستوى 40.76 دولار للبرميل سنة 2016.

وعن مسببات الصدمة النفطية الأخيرة فيمكن إرجاعها إلى النقاط التالية:

- ازدياد المنافسة في أسواق النفط العالمية، ورفع سقف المخزون النفطي لدى الدول الكبرى المستهلكة للنفط في ظل دور شركات النفط العملاقة في التحكم في أسعار النفط بما ينسجم مع مصالحهم ومصالح الدول المنتمية لها أدى ذلك إلى زيادة نسبة المخزون العالمي للنفط الخام في الدول الكبرى المستهلكة للنفط لمواجهة أية (صدمة نفطية أخرى) في العالم، نتيجة التهديد على منابع النفط وطرق إمداداته في الأسواق العالمية[2]؛
- تخوف الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط والغاز الطبيعي من تداعيات اتّساع انتشار الأعمال الإرهابية لمنظمة (داعش) على منابع النفط وطرق امداداتها، في منطقة الدائرة النفطية الواقعة بين (حوض بحر قزوين والخليج وشمال إفريقيا) وغيرها من منابع النفط، مما شجع على استغلال مصادر النفط والغاز غير التقليدية*

[1]. التقارير السنوية للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) للسنوات: 2011-2012-2013، على الموقع الإلكتروني للمنظمة: www.oapec.org.

[2]. طارق بن قسمي والزهرة فرحاني، **"تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1990-2013)"**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، يومي 08/07 أفريل 2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015 ص35.

*. منذ عام 2011 أسهم النفط الصخري بنحو ثلاثة أرباع في الزيادة الكلية في الإنتاج الأمريكي، ومع استمرار هذا التوجه يرجح تحول الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر مستورد للنفط إلى مصدر له خلال سنوات معدودة. وتشهد كندا أيضا وضعا مماثلا، فإنتاجها النفطي يمر بزيادة مطردة، ومن المرجح ارتفاعه إلى نحو 5.2 مليون ب/ي بحلول عام 2030 بفعل حقول النفط الصخري. بالتوازي مع ذلك، تتبع روسيا منذ سنوات سياسة إنتاجية توسعية في قطاعها النفطي، وارتفع إنتاجها خلال السنوات العشر الماضية إلى أكثر من مليوني برميل، ليبلغ حاليا نحو 10.58 مليون ب/ي، كأعلى مستوى له منذ نهاية الحقبة السوفييتية. للمزيد من التفاصيل في هذا الشأن راجع: حيدر حسين آل طعمة، " **هبوط أسعار النفط والتعايش مع الصدمة: دراسة في نمط الريع النفطي**" مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 15، العراق، 2016، ص5.

بالولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من بلدان أمريكا الشمالية[1]، الأمر الذي ساهم في زيادة كبيرة في إجمالي الإنتاج النفطي للولايات المتحدة وتحقيق زيادة في الإمدادات النفطية لمجموعة الدول خارج أوبك التي بلغت 2.6 مليون برميل يوميا خلال عامي 2014 و2015؛

- تأثير الموقف السياسي (الاتحاد الأوروبي وأمريكا) على روسيا بفعل أحداث أوكرانيا، أدت إلى إلحاق خسائر بالاقتصاد الروسي بفعل تراجع سعر النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث خسرت روسيا جراء ذلك أكثر من 140 مليار دولار، كما أنّ الخلافات حول ملف إيران النووي ساعدت على زيادة الضغوطات الاقتصادية على إيران عن طريق تراجع سعر النفط الخام (باعتبارها المصدر الرئيسي) لاقتصاد الحكومة الإيرانية[2]؛
- ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملات الرئيسية تدريجيا منذ بداية عام 2014، الأمر الذي خفض أسعار النفط خوفا من ارتفاع معدلات التضخم[3]؛
- ظهور بوادر التباطؤ في معدلات نمو الطلب العالمي على النفط بشكل عام، والطلب الصيني بشكل خاص حيث اتخذت الحكومة الصينية خلال السنوات الأخيرة توجها جديدا نحو تعزيز انتقال الصين إلى اقتصاد مدعوم بالاستهلاك المحلي بدلا من قطاع التصدير، وهو ما ألقى بظلاله على الآفاق المستقبلية للطلب على النفط[4]؛
- توجه كبرى الدول المصدرة للنفط إلى الحفاظ على إنتاجها لضمان حصتها السوقية بدلا من محاولة رفع الأسعار من خلال خفض الإنتاج، وهو ما خلق فجوة بين العرض والطلب، فنظرا إلى موقع أوبك كأكبر تجمع لمنتجي النفط في العالم، فقد كانت جلّ التوقعات ترجح قيامها بتخفيض سقف إنتاجها للمحافظة على الأسعار عند مستويات مرتفعة، لكن لقاء نوفمبر 2014 جاء بنتائج مغايرة، حيث أبقت أوبك على مستويات الإنتاج دون تغيير، وبالرغم من أنّ أوبك ليست هي المتسبب الوحيد في تخمة السوق النفطية، إلاّ أنّ موقع المنظمة ودورها كضامن لاستقرار أسواق النفط، جعل قرارها بمنزلة الشرارة لانطلاق الأسعار في مرحلة تراجع جديدة، فالعادة أنْ تبادر هذه البلدان بتبني دور المنتج المرجح، أي تخفيض الإنتاج عند تدهور الأسعار، أو زيادته عند ارتفاع الأسعار. وترتكز سياسة المنتج المرجح التي اعتمدتها السعودية والإمارات والكويت في العقود السابقة، على تبني هذه السياسة أولاً، ومن ثم التفاوض مع بقية البلدان الأعضاء في أوبك للتنسيق وتبني سياسة مماثلة، فإذا تم تخفيض الإنتاج، تتحمل جميع البلدان الأعضاء في أوبك هذه المسؤولية وإن كان ذلك بنسب مختلفة في بعض الأحيان، لكن الملفت للنظر أنّ كبرى البلدان المنتجة للنفط قررت التريث وعدم تخفيض إنتاجها[5].

---

[1]. توماس هيلبلينغ، "**نحو الصعود**"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 50، رقم 01، سبتمبر 2013، ص 34.

[2]. طارق بن قسمي والزهرة فرحاني، مرجع سبق ذكره، ص37.

[3]. التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، 2016، مرجع سبق ذكره.

[4]. التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، 2016، على الموقع الإلكتروني للمنظمة: www.oapec.org.

[5]. وليد الخدوري، "**انخفاض أسعار النفط: الأسباب وردود الفعل، قضايا راهنة**"، مركز للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة نوفمبر 2014، ص 01.

والشكل الموالي يلخص تطور مسار الأسعار النفطية في الأسواق العالمية.

الشكل رقم (04): يوضح تطور أسعار النفط والأزمات النفطية

المصدر: خالد ابن راشد الخاطر، **"تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون"** المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، أوت 2015، ص 04.

من خلال ما سبق يمكن القول أنّ أسعار النفط اتّخذت عبر الزمن أشكالا وصورا متعددة، فكل صورة كانت تعبر عن مرحلة تاريخية معينة، فالعوامل الرئيسية المتحكمة في أسعار النفط أصبحت اليوم بعيدة كل البعد عن العوامل التقليدية من عرض وطلب، وتعدتها إلى عوامل سياسية، جيو- إستراتيجية وحتى عوامل مناخية.

المطلب الثاني: انعكاس تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول العربية النفطية

تشهد أسعار النفط –كما سبق وأشرنا- تذبذبات وتقلبات حادة نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي تساهم بشكل أو بآخر في تغير مسارها. وبالنظر إلى هيكل اقتصاديات الدول النامية وخاصة الدول العربية المنتجة للنفط القائمة على تصدير سلعة منفردة وهي النفط، نجد أنّ تقلبات الأسعار تنعكس عليها بالسلب أو بالإيجاب على المدى المتوسط أو البعيد، نظرا لكون عوائد المحروقات تشكل المورد الأساسي لجلب العملة الصعبة ودعم الموازنة العامة وتمويل عمليات التنمية الاقتصادية داخل هذه الدول.

أولا: تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية

يعتبر قطاع النفط أو المحروقات في الدول العربية النفطية القطاع الرائد والمؤثر بشكل كبير في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتغير هذا الأخير في هذه الدول في غالب الأحيان تبعا للتغيرات التي تشهدها حركة أسعار النفط في السوق الدولية.

الشكل رقم (05): تأثير تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية خلال الفترة (1990-2016)

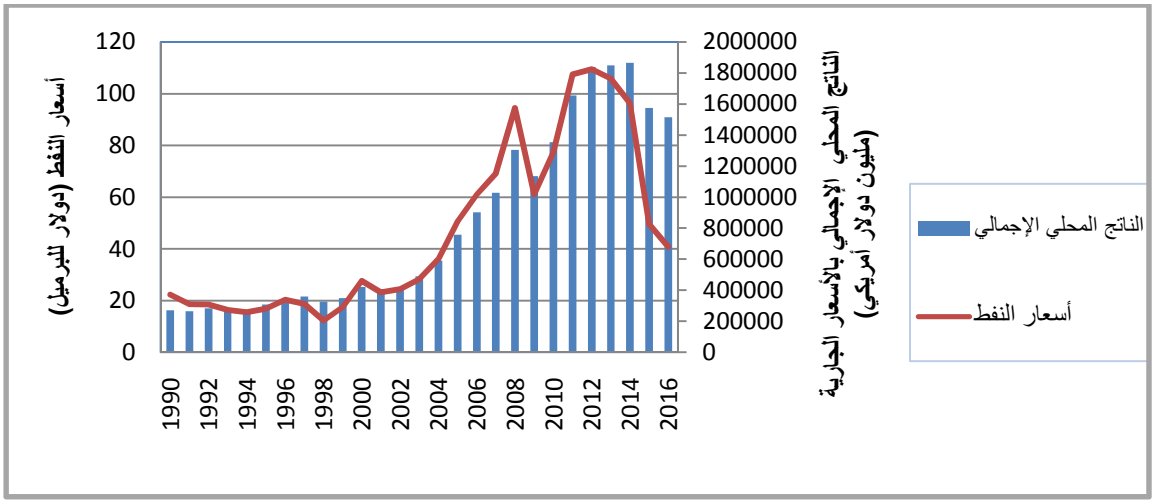

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (10).

من خلال الشكل السابق تتضح لنا العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي و أسعار النفط في الدول العربية النفطية، حيث يتغير الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول هبوطا وصعودا تبعا لحركة أسعار النفط، ولنا أنْ نستدل بالأزمة الأخيرة لانهيار أسعار النفط، حيث انخفاض هذه الأخيرة تحت النصف نهاية 2014، واستمرار انخفاضها للسنة الثانية – إلى غاية سنة 2016- كان له تأثيرا سلبيا على قطاع المحروقات في الدول العربية النفطية، حيث انخفضت قيمة الناتج في قطاع الصناعات الاستخراجية في هذه الدول بمعدلات تجاوزت 40% في كل من السعودية وقطر والكويت، وأكثر من 30% في كل من الإمارات والبحرين وعمان، بينما تجاوز نسبة 60% في ليبيا و90% في اليمن نظرا للظروف التي يمر بها هذين البلدين، وهو ما أثر على الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجل انكماشا سنة 2015 بنسبة 15.57% مقارنة بمعدل نمو بلغ نحو 0.82% سنة 2014.

ثانيا: تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على إجمالي الصادرات للدول العربية النفطية

تحتل الصادرات النفطية مكانة هامة في إجمالي صادرات الدول العربية النفطية، حيث تعدت نسبة مساهمتها في إجمالي صادرات خلال الفترة (1994-2016) النصف، أما النسبة المتبقية فهي تتوزع على باقي الصادرات.

الشكل رقم (06): تأثير تقلبات أسعار النفط على إجمالي صادرات الدول العربية النفطية خلال الفترة (1995-2016)

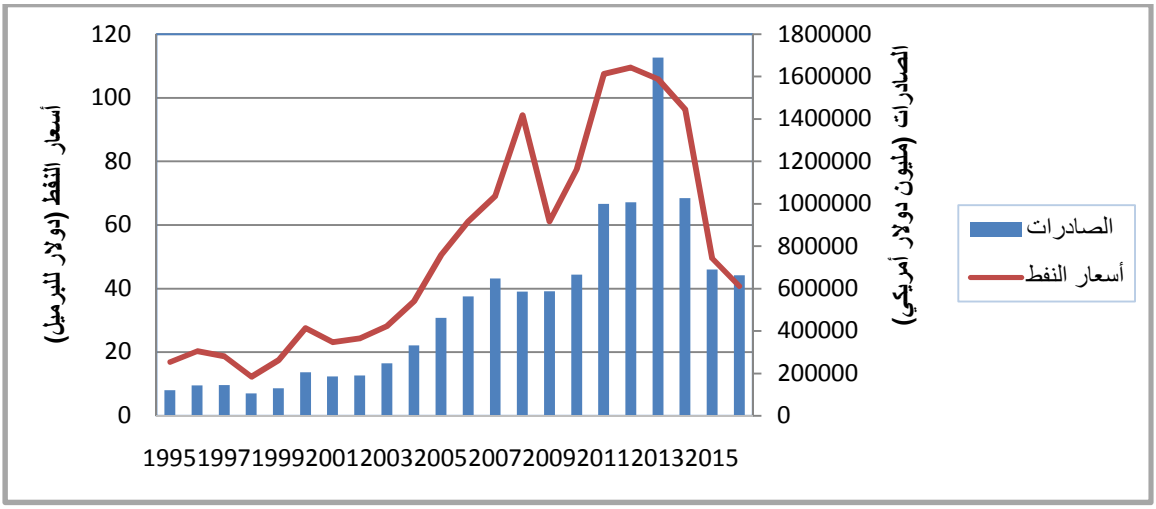

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (11).

لقد شهدت صادرات الدول العربية النفطية خلال الفترة (1997-2016) تطورا كبيرا، وقد تناسب ذلك مع تطور الصادرات النفطية نتيجة تطور أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث اتّخذ إجمالي الصادرات مسارا تصاعديا وتنازليا تناسبا مع مسار العائدات النفطية والتي تناسبت بدورها مع الاتّجاهات التي سلكتها أسعار النفط في الأسواق العالمية، فخلال طول الفترة محل الدراسة شهدت صادرات الدول العربية النفطية أعلى قيمة لها سنة 2008 والتي تزامنت مع أعلى قيمة مسجلة للعائدات النفطية، في حين أدى الانخفاض الكبير لأسعار النفط سنة 2009 إلى انخفاض العوائد النفطية، وهو ما أثر سلبا على إجمالي الصادرات وبعد استرجاع العالم عافيته من الأزمة العالمية وتحسن أسعار النفط ارتفعت الصادرات النفطية وهو ما ساهم في ارتفاع عائدات إجمالي الصادرات في الدول العربية النفطية.

لكن الانهيار المفاجئ لأسعار النفط أواخر 2014 كان له تأثيرا كبير على إجمالي صادرات الدول العربية النفطية، حيث تراجعت بنسبة 39.26% سنة 2014 مقارنة بسنة 2013، وبنسبة 32.84% ما بين سنتي 2014 و2015.

ثالثا: تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على الموازنة العامة للدول العربية النفطية

إنّ سيطرة الإيرادات النفطية على مجمل الإيرادات في الدول العربية النفطية يجعل التوازنات الداخلية لهذه الدول رهينة للعوامل الخارجية، كون مسار الإيرادات النفطية يتبع التطورات والتغيرات التي تشهدها الأسعار النفطية في الأسواق العالمية.

1. تأثير تقلبات أسعار النفط على إجمالي الإيرادات العامة للدول العربية النفطية: يبرز لنا الشكل أدناه مدى تأثير حركة أسعار النفط على إجمالي الإيرادات، وذلك من خلال تأثيرها على الإيرادات النفطية، حيث عرف إجمالي الإيرادات في الدول العربية النفطية خلال الفترة (1990-2016) تطورا ملحوظا ارتبط في غالب الأحوال مع التطورات التي شهدتها أسعار النفط. فخلال عقد التسعينيات شهدت الإيرادات العامة تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، حيث بلغت سنة 1990 ما مقداره 106474 مليون دولار عند مستوى 22.3 دولار لبرميل النفط لتنخفض سنة 1998 إلى 94258 مليون دولار تزامنا مع انخفاض العائدات النفطية نتيجة صدمة أسعار النفط التي شهدتها السوق العالمية.

إنّ تحسن أسعار النفط بحلول العقد الأول من القرن الحالي كان له تأثيرا ايجابيا على تطور الإيرادات العامة للدول العربية النفطية، حيث نمت بنسبة 30.83% سنة 2000 مقارنة بسنة 1999، وذلك نتيجة نمو العائدات النفطية، حيث انتقلت هذه الأخيرة من 70010 مليون دولار سنة 1999 إلى 158359 مليون دولار سنة 2000، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط بـ10.1 دولار للبرميل سنة 2000 مقارنة بسنة 1999. ولقد استمرت الإيرادات العامة طول الفترة (2000-2016) في التباين بين الارتفاع والانخفاض تبعا للتغيرات التي شهدتها أسعار النفط. حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2012 متزامنة مع أعلى قيمة للإيرادات النفطية عند مستوى مرتفع لبرميل النفط بلغ 109.5 دولار، لكن الانخفاض الأخير لأسعار النفط أواخر عام 2014 كان له تأثيرا سلبيا على حجم الإيرادات العامة في الدول النفطية، حيث فقدت نصف قيمتها تقريبا خلال عام 2015، إذ تراجعت بحوالي 230384 مليون دولار مقارنة بسنة 2014، واستمرت في الانخفاض إلى أن بلغت حوالي 402991 مليون دولار سنة 2016، وذلك نتيجة تراجع الإيرادات النفطية التي انخفضت في الدول العربية النفطية كمجموعة بنسبة 30.5% مقارنة بسنة 2016، مما خلق ضغوطات على الموازنات العامة لهذه الدول.

أما بالنسبة للدول العربية النفطية فُرادى، ففي سنة 2016 سجلت قطر تراجعا في حاصل الإيرادات النفطية بحوالي 54.3%، بينما تراوحت نسبة التراجع ما بين 30% و40% في الجزائر والعراق وليبيا، وحوالي 23.5% و23.2% على الترتيب في كل من عمان والسعودية وحوالي 2.1% في الإمارات العربية.

الشكل رقم (07): تأثير تقلبات أسعار النفط على إجمالي الإيرادات العامة للدول العربية النفطية خلال الفترة (1990-2016)

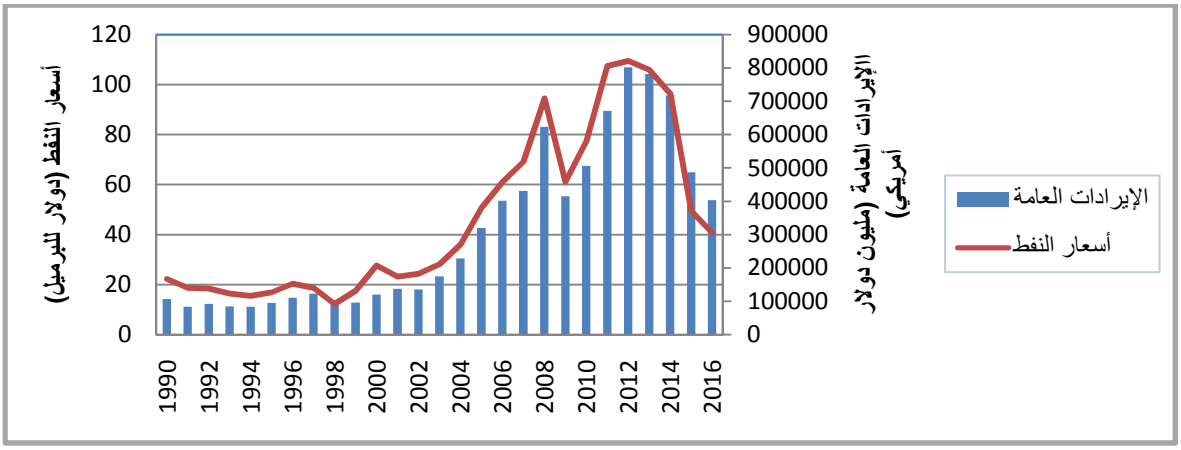

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (12).

2. **تأثير تقلبات أسعار النفط على إجمالي النفقات العامة للدول العربية النفطية:** إنّ طفرة أسعار النفط كان لها تأثيرا أيضا على حجم الإنفاق العمومي في الدول العربية النفطية، حيث شهدت كثير من البلدان النفطية خلال السنوات الأخيرة زيادة هائلة في الإنفاق العام وغالبا ما تركزت هذه الزيادة حول مشروعات البنية التحتية المادية والاجتماعية الداعمة للنمو، غير أنّه ينبغي إيلاء اهتمام أكبر إلى جودة الإنفاق، فحتى وإنْ ارتكزت الموازنة العامة في كثير من هذه الدول على سعر متحفظ للنفط، إلاّ أنّ النقص كان في عدم وجود إرشادات صريحة حول كيفية إنفاق الإيرادات الإضافية أو ما إذا كان سيتم إنفاق تلك الإيرادات، لأنّ استخدام الإيرادات الإضافية الآنية في تغطية مستحقات دائمة قد يصعب أو يستحيل التراجع عنها في حالة اتّجاه أسعار النفط نحو الانخفاض – وهو ما تعيشه الدول النفطية لا سيما العربية منها حاليا جراء الانهيار الأخير لأسعار النفط – وهو وضع اقتصادي هش أدى إلى ظهور عجز بالموازنة العامة بائن بينونة كبرى، قد لا تنفع معه إجراءات التقشف وترشيد الإنفاق العمومي[1].

[1]. بلجيلالي أحمد، "**أثر الصدمات في الجباية البترولية على عجز الموازنة العامة في الجزائر**"، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 7، العدد 14 العراق، 2015، ص74.

الشكل رقم (08): تأثير تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة للدول العربية النفطية خلال الفترة (1990-2016)

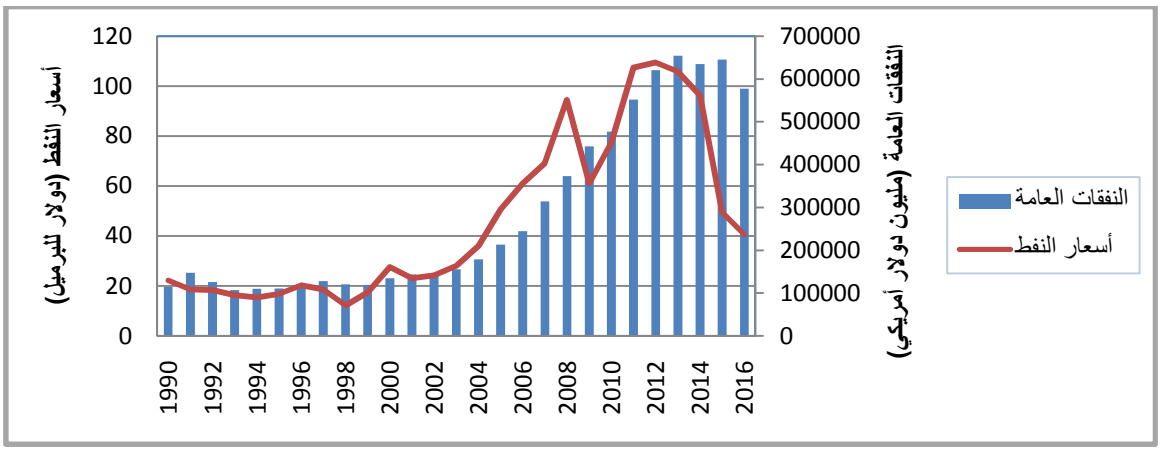

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (13).

يتضح من الشكل السابق أنّ النفقات العامة في الدول العربية النفطية هي الأخرى في تطورها خلال الفترة (1990-2016) عرفت تذبذبات تزامنت في أغلب الأحوال مع التذبذبات التي شهدتها أسعار النفط، وذلك نتيجة العلاقة بين النفقات العامة والإيرادات العامة. وباعتبار الإيرادات النفطية هي المغذي الأول لموازنة هذه الدول فإنّها كما أشرنا ترتبط بمستويات الأسعار في الأسواق الدولية، ما يجعل الإنفاق العام في الدول العربية النفطية يتطور تبعا لتطور الإيرادات النفطية.

فخلال فترة التسعينيات شهد الإنفاق العام للدول العربية النفطية تطورا تباين بين الارتفاع والانخفاض حيث ارتفع من 114355 مليون دولار سنة 1990 إلى 147346 مليون دولار سنة 1991 بالرغم من التراجع الذي سجلته العائدات النفطية بسبب تراجع أسعار النفط، ومرد ذلك الارتفاع في حجم الإنفاق العمومي إلى ارتفاع النفقات المخصصة لتدعيم حرب الخليج، لكن بعد انتهاء هذه الأخيرة أخذ الإنفاق العام في الدول العربية النفطية مساره التنازلي حيث تراجع بنسبة 27.51% سنة 1994 مقارنة بسنة 1991، وقد تزامن ذلك مع انخفاض العائدات النفطية وذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط بـ3.09 دولار للبرميل مقارنة بسنة 1991.

في حين أنّ ارتفاع أسعار النفط بداية من سنة 2000، رافقه زيادة هائلة في حجم الإيرادات النفطية والذي انعكس كما أشرنا على إجمالي الإيرادات العامة للدول العربية النفطية، مما انعكس بدوره على حجم الإنفاق العام الذي أخذ هو الآخر مساره التصاعدي، حيث انتقل من 118961 مليون دولار سنة 1999 إلى 136342 مليون دولار سنة 2000، ليواصل اتجاهه التصاعدي طول الفترة (2000-2016)، حيث بلغ أعلى قيمة له سنة 2012 بقيمة 635649 مليون دولار مقابل أعلى قيمة سجلتها الإيرادات النفطية خلال ذات السنة بقيمة 610979 مليون دولار عند أعلى مستوى لسعر النفط بـ109.5 دولار للبرميل، ما يؤكد العلاقة الطردية بين حجم الإنفاق العام والإيرادات النفطية ومن ثم أسعار النفط، حيث تناسبت الزيادة في حجم الإنفاق العام في غالب

الأحيان مع الزيادة في حجم الإيرادات النفطية باستثناء بعض السنوات كسنة 2001 التي سجلت ارتفاع في حجم الإنفاق العام، في حين سجلت الإيرادات النفطية تراجعا مقارنة بسنة 2000، وكذا سنة 2009 التي ارتفع فيها حجم الإنفاق العام بمعدل18.48% مقارنة بسنة 2008، في حين انخفضت الإيرادات النفطية، وذلك نتيجة طبيعة السياسات المالية التي انتهجتها الدول العربية النفطية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية.

3. تأثير تقلبات أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة للدول العربية النفطية: إنّ تبعية مكونات الموازنة العامة للدول العربية النفطية للإيرادات النفطية المرتبطة بمستويات أسعار النفط في الأسواق الدولية، يجعل أرصدة الموازنة العامة لهذه الدول هي الأخرى تابعة للتقلبات والتغيرات التي تطرأ على الأسعار النفطية، حيث يتحقق الفائض في الموازنة العامة في أغلب السنوات عند المستويات المرتفعة لأسعار النفط ليتحول هذا الفائض إلى عجز بمجرد هبوط أسعار النفط.

إنّ تتبع تطور رصيد الموازنة العامة للدول العربية النفطية خلال الفترة (1990-2016) نجد أنّ مساره في جل سنوات فترة الدراسة اتّبع نفس مسار الإيرادات العامة المرتبطة بالإيرادات النفطية، حيث عانت الدول العربية النفطية طول فترة التسعينيات من عجز موازني نتيجة انخفاض الإيرادات العامة مقابل الارتفاع المستمر في وتيرة الإنفاق العام. لكن حجم العجز الموازني عموما في الدول العربية النفطية كان يتغير تبعا للتغيرات التي كانت تطرأ على أسعار النفط فانتعاش هذه الأخيرة ساهم في التخفيض من قيمة العجز، فخلال سنتي 1996 و1997 تحسنت أسعار النفط حيث ارتفعت مقارنة بسنة 1994 بمقدار 4.76 دولار للبرميل سنة 1996 و3.15 دولار للبرميل سنة 1997 ما ساهم في ارتفاع حجم الإيرادات النفطية وهو ما انعكس ايجابا على الحجم الكلي للإيرادات العامة وبالتالي قدرتها على تغطية النفقات العامة ومنه التخفيف من حدّة العجز.

كذلك نسجل أنّ ارتفاع أسعار النفط بداية من الألفية الثالثة، رافقته زيادة هائلة في حجم الإيرادات النفطية، والذي انعكس كما أشرنا على إجمالي الإيرادات العامة للدول العربية النفطية، حيث تغير وضع الموازنة العامة وانتقل من حالة العجز الدائم إلى الفوائض المتتالية، باستثناء السنوات 2001 و2002 و 2009 التي شهدت عجزا ماليا بسبب تراجع أسعار النفط وبالتالي انخفاض حجم الإيرادات النفطية ومنه انخفاض في إجمالي الإيرادات العامة. وما يلاحظ أيضا أنّ الفائض الموازني بحد ذاته عرف نموا بين سنة وأخرى منذ سنة 2003 حيث ارتفع من 19261 مليون دولار سنة 2003 إلى 286683 مليون دولار سنة 2008، وهي أعلى قيمة يسجلها رصيد الموازنة العامة من حيث الفائض ليتراجع هذا الأخير سنتي 2011 و 2012 مقارنة بسنة 2008، بالرغم من تواصل ارتفاع أسعار النفط خلال هذه السنوات، والسبب في ذلك يرجع إلى نمو النفقات العامة بمعدل أعلى من نمو الإيرادات العامة كنتيجة للتوسع في قنوات الإنفاق العام وزيادة تدخل الدولة.

وخلال السنوات الأخيرة وكمحصلة لتطورات الإيرادات العامة والنفقات العامة، سجلت الموازنات العامة للدول العربية النفطية عجزا بلغ حوالي 200.5 مليار دولار في عام 2015، ما نسبته حوالي 10.7% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول مجتمعة، فقد سجلت كل الدول العربية النفطية عجزا في موازناتها العامة في عام 2015 مقارنة بعام 2014، حيث تراجع وضع الموازنة العامة لكل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث تفاقم عجز الموازنة في البحرين وعمان، وتحول فائض الموازنة إلى عجز في الإمارات العربية والسعودية وقطر والكويت، أيضا تراجع الوضع المالي في الجزائر والعراق، بارتفاع عجز الموازنة في الأولى وتحول الفائض إلى عجز في الثانية.

خلاصة الفصل:

كثيرا مما يجري في كواليس الاقتصاد والسياسة في العالم يرتبط في زاوية ما بشيء إسمه "النفط"، حتى أنّ مصير الشعوب أصبح يقرر وفق معطيات السوق النفطية العالمية، فنتيجة التغيرات المتلاحقة بخصوص مراكز القوى وصنع القرار في السوق النفطية وتشابك وتعدد العوامل المؤثرة فيها والمتأثرة بها، من عوامل السوق التقليدية (عرض وطلب) وعوامل أخرى خارج نطاق تلك الآليات، وكذا تضارب المصالح بين الأطراف الفاعلة فيها، بين بلدان منتجة للنفط تسعى إلى محاولة الحفاظ على الارتفاع الدائم لأسعار النفط كون القطاع النفطي فيها يعد المصل الذي يغذي وينعش اقتصادياتها من خلال عوائده المالية وبلدان مستهلكة له تسعى جاهدة وبكل الطرق للحصول على هذه السلعة الحيوية بأسعار رخيصة كونها تعتبر قلبها النابض، تكون حرب أسعار النفط، الأمر الذي أضفى على السوق النفطية ميزة عدم الاستقرار.

قد شهد قطاع النفط على المستوى الدولي منذ نصف قرن الكثير من الاضطرابات والتقلبات التي تمخض عنها العديد من الصدمات، أهمها صدمتي أسعار النفط في السبعينيات، الأولى عقب حرب أكتوبر عام 1973 التي كانت بمثابة منعرج تاريخي في الصناعة النفطية والثانية عقب الثورة الإيرانية عام 1979، لتأتي الأزمة النفطية المعاكسة عام 1986 التي هزت اقتصاديات الدول المنتجة للنفط هزات عنيفة، لتشهد سنوات التسعينيات ما عرف بأزمة النفط الرابعة سنة 1998، لتأتي الأزمة المالية العالمية التي شهدها الاقتصاد العالمي وتلقي بظلالها على السوق النفطية خلال النصف الثاني من عام 2008 وبداية 2009، بالإضافة إلى الصدمة النفطية الأخيرة أواخر عام 2014 التي شهدت انخفاضا شديدا ورهيبا وغير متوقعا في فترة زمنية قصيرة، فبعدما كانت الأسعار النفطية تعيش نشوة تجاوز سعر البرميل سقف 100 دولار مطلع سنة 2014، انخفضت دون سابق إنذار بعد أقل من سنة تحت عتبة 50 دولار، وواصلت اتّجاهها التنازلي لعامها الثاني على التوالي إلى أن بلغت حدود 30 دولار للبرميل مطلع عام 2016. وطبيعي أن يكون لهبوط أسعار النفط هزات ارتدادية خاصة على البلدان التي تعتمد على الريع النفطي في تمويل اقتصادياتها، ولا سيما موازناتها العامة، وبذلك فإنّها تكون مهددة بكبح عجلة النمو الاقتصادي وظهور عجز في موازناتها العامة.

والجزائر حالها حال الدول النفطية، فإنّها تتأثر بالتقلبات التي تشهدها أسعار النفط، سواء بالانخفاض أو الارتفاع، كون الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بحتا يعتمد على صادرات الذهب الأسود، ما يجعل كل قرارات البلد الاقتصادية رهينة اتّجاهات أسعار النفط في السوق الدولية. ومن صور هذا الترابط زيادة إجمالي الإيرادات بالعملة الصعبة المتأتية من المحروقات كنتيجة آلية لارتفاع أسعار النفط، وهي الزيادة التي تؤثر مباشرة على حصيلة الإيرادات الجبائية المتأتية من مداخيل المحروقات أو ما يعرف "بالجباية البترولية"، وهو بدوره ينعكس على حجم النفقات العامة

ويقوده نحو التوسع. وبين ارتفاع مستمر للنفقات العمومية في الموازنة العامة للجزائر من جهة يقابله تذبذب في الإيرادات العامة بالجهة الأخرى لموازنة الدولة يتأثر رصيد الموازنة العامة، إذ يتحقق الفائض الموازني لسنة أو لبضع سنوات، لكن سرعان ما يتغير الوضع إلى عجز موازني بمجرد اتّجاه أسعار النفط نحو الهبوط. وهو ما سنحاول التفصيل فيه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

الأهمية الإستراتيجية لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري وانعكاسات تقلبات أسعار النفط عليها

تمهيد:

يعتبر قطاع المحروقات في الجزائر بمثابة تلك القاطرة الأمامية التي تسبق وتجر باقي عربات القطار، حيث وصولها للمحطة المقصودة يعني بلوغ باقي العربات للنقطة المستهدفة، في حين أنّ تعثرها أو توقفها سينعكس مباشرة على باقي المقطورات – القطاعات – ويمكن القول أنّه القطاع الرائد والحيوي في الاقتصاد الجزائري حيث يظهر تأثيره من خلال هيمنته على الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري والموازنة العامة للدولة التي يتجسد في جزء مهم من إيراداتها في الإيرادات النفطية (الجباية البترولية)، وهنا تكمن الأهمية التي تكتسيها هذه الإيرادات كونها المصدر التمويلي الأهم الذي اعتمدت عليه الجزائر في تمويل مختلف برامجها التنموية.

لقد عزز اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل رئيسي على الموارد المالية المتأتية من تصدير النفط من أهمية قطاع المحروقات ككل في تحريك النشاط الاقتصادي، حيث أنّ هذه الموارد كانت ولفترة طويلة أداة رئيسية تجسد تدخل الدولة في الحياة العامة بالنظر إلى أنّ جزءا هاما من الإنفاق العمومي كان يتم تمويله من العوائد النفطية الأمر الذي يعطي للموازنة العامة مكانة متميزة في الاقتصاد الجزائري من خلال تأثير أدواتها وخاصة الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

لقد تعرضت السوق النفطية إلى صدمات وهزات متتالية منذ سنة 1973 نتيجة تأثرها سلبا وإيجابا بعوامل متعددة انعكست في نهاية المطاف على أسعار النفط ارتفاعا وانخفاضا، الأمر الذي أضفى حالة عدم الاستقرار في الموازنة العامة للدولة، إذ أنّ الزيادة في النفقات العامة المدفوعة بارتفاع الإيرادات النفطية يصعب إلغائها بعد انخفاض أسعار النفط ونقص الإيرادات المالية. ونتيجة لأنّ الإنفاق العام هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي في الجزائر فإنّ اقتصادها يبقى عرضة باستمرار لمخاطر تقلبات أسعار النفط.

من هذا المنطلق، سوف نحاول في هذا الفصل من خلال دراسة تحليلية إحصائية تحليل الأهمية الإستراتيجية لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري وانعكاسات تقلبات أسعار النفط عليها، وعليه قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى الأهمية التي يكتسيها قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، من خلال أبراز مساهمته في كل من الناتج الداخلي الخام، إجمالي الصادرات وكذا في تكوين الاحتياطات من العملة الصعبة، لنقوم في المبحث الثاني بتحليل تطور هيكل الموازنة العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (1980-2016) لنستعرض في آخر الفصل انعكاسات تقلبات أسعار النفط على فائض الجباية البترولية وتوازن الموازنة العامة في الجزائر وذلك خلال ذات الفترة.

المبحث الأول: الدور الاستراتيجي لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

يحتل النفط مكانة هامة في حياتنا اليومية، فهو من جهة –كما أشرنا سابقا – يمثل الطاقة الأكثر حيوية التي تحرك الصناعة العالمية، ومن جهة أخرى يُعد مصدرا بالغ الأهمية للموارد المالية بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة له. وباعتبار الجزائر من بين الدول المنتجة والمصدرة والمستهلكة أيضا، فإنّ النفط أخذ مكانته الهامة في كل الاستراتيجيات التنموية التي باشرتها الجزائر منذ الاستقلال، حيث اعتبر قطاع المحروقات بمثابة القطاع القائد والأداة المحركة لباقي فروع الاقتصاد الوطني، وهو ما جعل هذا الأخير لا يكون في منأى عن مفهوم الاقتصاد الريعي كون النفط كان ولا يزال يشكل المصدر الأول في تأمين الموارد المالية من النقد الأجنبي وتمويل الأعباء العامة والتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لقطاع المحروقات في الجزائر

يُعتبر قطاع المحروقات في الجزائر أهم القطاعات الاقتصادية ما دفع بالحكومات المتعاقبة إلى وضع هذا القطاع في قمة الأولويات، من خلال السعي الدءوب نحو تطويره وتنظيمه وجعله قاطرة التنمية في الجزائر، وقد انعكس ذلك بشكل مباشر على الإطار القانوني والمؤسسي من تغيّرات وتحولات أثارت ولازالت تثير حيزا كبيرا من الاهتمام.

أولا: اكتشاف المحروقات في الجزائر

ترجع أولى بدايات البحث والتنقيب عن المحروقات في الجزائر إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ففي سنة 1880 جرت أولى محاولة تنقيب عن النفط في حوض شمال الوطن ونتج عنها اكتشاف مجموعة آبار لكنها اتّسمت بقلة عمقها مثل بئر عين الزفت سنة 1895 وبئر تليوانت الذي يقع في الجنوب الغربي لولاية غيليزان والذي اكتشف عام 1915 وبئر واد قطرين بالقرب من مدينة سور الغزلان والذي يقع على بعد 150كلم جنوب الجزائر العاصمة[1]. هذه الاكتشافات الأولية كانت عرضية ولا تدخل ضمن مخطط البحث والتنقيب.

أما تاريخ إنتاج المحروقات الفعلي في الجزائر كان في بداية الخمسينيات، أين بدأت أعمال البحث والتنقيب تتوسع لتشمل الصحراء الجزائرية، باكتشاف أول حقل للغاز ببرقة جنوب عين صالح عام 1954، وفي شهر جانفي من عام 1956 تم اكتشاف الحقل النفطي"عجيلة" في الجنوب الشرقي للجزائر، وفي جوان من نفس العام تم

[1]. بن رمضان أنيسة، "**دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي**"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2014، ص 212.

اكتشاف حقل "حاسي مسعود" بمساحة قدرها 2500 كلم^2 والذي يعتبر واحد من أكبر الحقول النفطية في العالم[1].

وتتركز المحروقات الجزائرية في منطقتين رئيسيتين وهما منطقة شمال الصحراء وأهم حقولها حاسي مسعود وبالقرب منه توجد حقول أخرى مثل قاسي الطويل والعقرب والقاسي وغور الباقل وحوض الحمزة وحاسي الرمل وحاسي بركين، إضافة إلى حوض غدامس، أما المنطقة الثانية فتشمل مجموعة حقول شرق الصحراء وتقع بالقرب من الحدود الليبية على بعد نحو 480كلم جنوب شرق المجموعة الأولى، وتغطي التكوينات النفطية بهذه المنطقة مساحة تبلغ 1580 كلم ^{2} وأهم حقولها حقول عجيلة وتقنتورين وزارزتين وإيجلي، ولازالت الاكتشافات النفطية في الجزائر متواصلة حيث أنّه وخلال سنة 2007 تم اكتشاف 20 حقلا جديدا، 08 منها من طرف شركة سونطراك و12 حقل من قبل الشركات الأجنبية[2]، وخلال سنة 2010 والتي تعتبر أكثر السنوات التي شهدت وفرة في عدد الاكتشافات المحققة، حيث تحقق فيها 29 اكتشافا جديدا، أغلبها واقعة في أحواض جنوب البلاد وتحديدا في حاسي بركين وإليزي[3]، حيث حققت شركة سونطراك لوحدها 27 اكتشافا واكتشافين كانا من قبل الشركات الأجنبية وخلال عام 2011 تم اكتشاف حقلين للنفط إحداهما كان في شمال شرق البلاد في ولاية تبسة والثاني بين ولايتي البيض وبشار في جنوب غرب البلاد، كما تم تحقيق اكتشافين آخرين غازيين في منطقة تلمزاية الواقعة بين البيض وبشار وجبل درمون الواقع جنوب تبسة، وقد وصل إجمالي الاكتشافات لنفس العام 20 اكتشافا جديدا[4]، وخلال عام 2012 بلغ عدد الاكتشافات الجديدة 31 اكتشافا، منها 16 اكتشافا خاص بالغاز الطبيعي و15 خاص بالنفط[5]، ليرتفع العدد خلال العام 2013 إلى 32 اكتشافا جديدا منها 29 بمجهود شركة سونطراك، وخلال الفترة الممتدة من جانفي إلى أوت من عام 2014 وصل عدد الاكتشافات إلى 32 اكتشافا جديدا منها 13 اكتشافا خلال السداسي الأول من نفس السنة يضم 7 آبار للزيوت و6 آبار غاز بمنطقة بركين و إليزي و واد ميا المجاورة لحقول حاسي مسعود التي تعتبر مناطق ناضجة للتنقيب وكذلك بحوض قورارة في الجنوب الغربي الجزائري. وهي الاكتشافات التي ساهمت في تدعيم موقف الجزائر في جذب استثمارات الشركات العالمية، ولكن رغم حركية الاكتشافات التي تشهدها الجزائر في السنوات الأخيرة، إلاّ أنّ احتياطات النفط والغاز منذ سنة 2006 ثابتة في حدود 12,2 مليار برميل و4505 مليار م3 على التوالي كما سيتم توضيحه لاحقا.

---

[1]. سني محمد أمين،"**المدركات الإستراتيجية الأمريكية اتّجاه الجزائر – إدارة جورج ولكر بوش نموذجا–**"، على الرابط الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=199583 الذي اطلع عليه بتاريخ: 2017/04/16 على الساعة 18:45.

[2]. شركة سونطراك، "**التقرير السنوي 2008**"، الجزائر، 2008، ص 17.

[3]. شركة سونطراك، "**التقرير السنوي 2010**"، الجزائر، 2010، ص 17.

[4]. شركة سونطراك، "**التقرير السنوي 2011**"، الجزائر، 2011، ص 17.

[5]. Ministère de l'énergie et des mines, « **Bilan de réalisation du secteur et des mines** », 2012,p 9.

ثانيا: مراحل تطور استغلال المحروقات في الجزائر

بخصوص مراحل تطور استغلال المحروقات في الجزائر يمكن تقسيمها إلى مرحلتين:

1. تطور استغلال المحروقات قبل الاستقلال: تبدأ هذه المرحلة منذ الاكتشاف الفعلي للنفط سنة 1956 إلى غاية الاستقلال 1962، حيث يمكن اعتبار هذه المرحلة مرحلة استنزاف الثروة النفطية الوطنية من طرف المستعمر الفرنسي، إذ كان هناك غياب كلي واضح من جانب السلطات الجزائرية في السيطرة على قطاع المحروقات.

فمنذ اكتشاف الثروة النفطية في الجزائر سال لعاب المستعمر الفرنسي وازداد اهتمام السلطات الفرنسية من أجل استغلال الثروة النفطية الجزائرية، ففي أكتوبر من عام 1952 أعطيت رخص التنقيب للشركة الفرنسية للنفط (CFP) وللشركة الوطنية للنفط بالجزائر (SN REPAL)، ثم لشركة التنقيب واستغلال النفط في الصحراء، كما قام المستعمر بصياغة قانون يسهل منح الرخص والامتيازات النفطية، فصدر تشريع عُرف باسم "قانون البترول الصحراوي" تحت رقم 58-1111 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 1958 الذي تضمن العديد من النصوص التي تضمن السيادة الفرنسية الكاملة على قطاع النفط في الصحراء الجزائرية، كما تضمن العديد من التسهيلات جعلت الشركات تتسابق على امتيازات صحراء الجزائر[1].

2. تطور استغلال المحروقات بعد الاستقلال: بعد الاستقلال مباشرة حاولت الجزائر أن تدعم استقلالها السياسي باستقلال اقتصادي حيث تم التركيز على قطاع المحروقات لاستعادة الثروات الطبيعية للبلاد من خلال كسر الاحتكارات والمساهمة المباشرة في استغلال الثروة القومية للبلاد، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث فترات:

أ) تطور استغلال المحروقات خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى 1971: خلال هذه المرحلة حاولت الجزائر بسط سيطرتها على مواردها الطبيعية بمختلف أنواعها وعلى وجه الخصوص مواردها النفطية التي كانت تخضع لسيطرة فرنسية شبه تامة استغلتها حسب ما تقتضيه مصالحها، بالإضافة إلى سيطرة الشركات الأوروبية والأمريكية حيث كانت الشركات الفرنسية تحوز على أكثر من 67% من رخص التنقيب، أما الشركات غير الفرنسية فكانت تحوز ما يقارب 18%، بينما لم تملك الجزائر في ذلك الوقت سوى نسبة لم تتجاوز 4% من مساحات التنقيب وذلك من مساهمتها بـ40% من رأس مال الشركة الفرنسية.

[1]. يسري محمد أبو العلا، **"مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري"**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص440.

وأول ما قامت به الجزائر خلال هذه الفترة من أجل السيطرة على ما هو ملك لها أسست بتاريخ 31 ديسمبر 1963 شركة سونطراك* بموجب القانون 63-491، وهي شركة النفط والغاز في الجزائر، واسمها الكامل – المؤسسة الوطنية لأبحاث المحروقات وإنتاجها ونقلها وتحويلها وتسويقها – وهذا قصد مباشرة عملية السيطرة على قطاع المحروقات بشكل تدريجي، وبالتالي تجسيد عملية السيطرة التدريجية على ثروات البلاد من نفط وغاز.

أما عن نشاطات شركة سونطراك منذ تأسيسها، فإنّها قامت بتشغيل أنبوب نقل النفط في عام 1966 ثم شراء حقوق بريتيش بتروليوم (BP) في جانفي 1967، وتأميم كل شركات التوزيع في أوت1967، كما قامت بعملية شراكة الأولى من نوعها في الجزائر بنسبة 49%-50% بينها وبين شركة "غيت" الأمريكية، وعند نهاية عام 1967 كانت الجزائر تشرف على حوالي 75% من النقل و65% من البحث والتكرير وكامل الرقابة على التوزيع.

وبهذا أصبح لسونطراك دور رئيسي في صناعة النفط في الجزائر، حيث استطاعت أن تشق دربها وتطور من نفسها، حيث يطلق عليها اسم" هيئة الأركان الإفريقية"، كونها تترأس قائمة الشركات النفطية الوطنية في إفريقيا برقم أعمال تجاوز 56 مليار دولار خلال سنة 2010، وهي تحتّل المراتب التالية[1]:

- أول شركة إفريقيّة؛
- رابع عشر شركة بترولية عالميّة؛
- ثالث عشر شركة عالمية للمحروقات السائلة (الاحتياطات)؛
- سادس شركة عالمية فيما يخصّ الغاز الطبيعي (احتياطات و إنتاج)؛
- خامس وعشرون شركة بترولية من حيث عدد الموظفين؛
- خامس مصدّر عالمي للغاز الطبيعي؛
- رابع مصدّر عالمي للغاز الطبيعي المميّع؛
- ثالث مصدّر عالمي لغاز البترول المميّع.

*. لقد تغير الشكل القانوني للمؤسسة بموجب المرسوم رقم 66-292 المؤرخ في 22 ديسمبر 1966 بحيث أصبحت سونطراك "الشركة الوطنية للبحث والإنتاج والنقل والتحويل وتسويق المحروقات" بعدما كانت بموجب المرسوم رقم 63-491 المؤرخ في 31 ديسمبر1963 "الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات" فقط. وتعتبر سونطراك طبقا لقانون المحروقات رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 والمتمم بالأمر رقم 06-10 المؤرخ في 2006/07/29 شركة وطنية ذات أسهم، كما أنّ الدولة هي الوصية عليها وعلى رأس مالها إلاّ أنّها تتمتع باستقلالية التسيير.

[1]. بلجيلالي أحمد، **"تسيير المديونية العمومية في ظل تقلبات الإيرادات البترولية، دراسة حالة الجزائر"**، مرجع سبق ذكره، ص 102.

وفي جويلية 1969 انضمت الجزائر إلى منظمة الأوبك محاولة بذلك الدخول في منظمة دولية تتمتع بقوة في فرض قراراتها فيما يخص تسيير السوق النفطية العالمية، وطالبت شركائها بضرورة تعديل البنود الخاصة بالضريبة إلاّ أنّهم لم يستجيبوا للمطالب الجزائرية[1]، مما دفع هذه الأخيرة إلى التفكير الجدي بالتأميم*، ليتجسد هذا الأخير وبصفة فعلية على أرض الواقع في 24 فبراير 1971 الذي أُعلن بحاسي مسعود من طرف رئيس الدولة السابق الراحل هواري بومدين، وبذلك تكون الجزائر قد أرست أسس نظام جديد لاستغلال محروقاتها قائم على أسس تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقول النفطية، وأعطى لشركة سونطراك كامل الصلاحيات التي تسمح لها ببسط نفوذها على القطاع.

ب) تطور استغلال المحروقات خلال الفترة الممتدة من 1971 إلى 1985: إنّ تأميم المحروقات بتاريخ 24 فبراير1971 مكن سونطراك من السيطرة على30% من الإنتاج وأكثر من 50% من التكرير و100% من البتروكيمياء، كما أصبحت الجزائر شريكة بـ51% في كل الشركات الفرنسية[2].

إنّ تأميم المحروقات بتاريخ 24 فبراير 1971 حصر نوعية العقود التي يمكن للشركات النفطية العالمية أن تبرمها مع شركة سونطراك في نوع واحد وهي عقود الخدمات والتي اشتهر منها في الجزائر صنفان، الأول يعرف بـ"عقود الخدمة بالأخطار" تقوم بموجبه الشركة الأجنبية بتقديم الخدمة ولا تتحصل على المكافأة وتعويض تكاليف الاستكشاف إلاّ في حال الحصول على نتيجة ايجابية، وتتحمل وحدها الخسارة في حال الحصول على نتيجة سلبية وصنف ثان يعرف بـ"عقود المساعدة التقنية" لا تتحمل فيه الشركة الأجنبية المخاطر ويقتصر دورها على تقديم الخدمات المطلوبة منها، وعادة ما تكون خدمات تنقيب وإنتاج لفائدة الشركة الوطنية مقابل مكافأة متفق عليها مسبقا[3].

لكن بعد تجربة دامت 15 سنة (1971-1985) من تطبيق قانون 1971 تأكدت عدم تنافسيته وكذا محدوديته في منح الشركات الأجنبية الامتيازات والحوافز الضرورية لاستقطابها مقارنة بما تتعامل به بلدان نفطية أخرى من حيث أفضلية شروط الإنتاج، حيث لم تبرم الجزائر مع الشركات الأجنبية سوى 25 عقدا، أي بمعدل أقل من

[1]. بن رمضان أنيسة، مرجع سبق ذكره، ص 214.

*. نقصد بـ**التأميم** نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخواص إلى الدولة، إما ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها أو احتكار الدولة لبعض الأنشطة الاقتصادية، دون السماح لأطراف أخرى سوا محلية أو دولية بالعمل فيها.

[2]. موري سمية، "**أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة قياسية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص 71.

[3]. Amor KHELIF, « **Environnement institutionnel et création d'entreprises dans le secteur algérien des hydrocarbures** »,communication présentée au Colloque international «Création d'entreprises et territoires » , (Tamanrasset 2et 3/12/2016), p5

عقدين في السنة، ولم تتجاوز مساحة المجال المنجمي المغطى بعقود الاستكشاف 10% من مجموع مساحة المجال المنجمي، ولم تحقق أعمال الاستكشاف سوى اكتشافات قليلة لم تكن كافية لتعويض ما يتم إنتاجه الأمر الذي دفع المشرع الجزائري إلى التفكير في تغيير ذلك القانون وسن قانون جديد أكثر جاذبية وقدرة على تحريك القطاع[1].

ج) تطور استغلال المحروقات خلال الفترة الممتدة من 1985 إلى غاية 2016: إنّ فترة الثمانينيات كما سبق وأشرنا فترة خاصة في تاريخ السوق النفطية العالمية وذلك بسبب حدوث الأزمة النفطية العكسية عام 1986 نتيجة انهيار أسعار النفط والتي أثرت سلبا على الدول المنتجة والمصدرة للنفط وخاصة دول الأوبك، والجزائر باعتبارها أحد الدول المنتجة والمصدرة فقد تضرر اقتصادها وبنسبة كبيرة للغاية نظرا لارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، وأمام هذا الوضع حاولت السلطات الجزائرية القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة، هاته الإصلاحات لم تتجاوز قطاع المحروقات باعتباره المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني والمصدر المالي الوحيد للنقد الأجنبي للدولة الجزائرية. ونظرا لنقص الإمكانيات المالية للاستثمار في قطاع المحروقات الذي يتطلب رؤوس أموال كبيرة مع تحمل عنصر المخاطرة، قررت الدولة الجزائرية تحريره من خلال فتح المجال للاستثمار الأجنبي وكانت البداية من خلال سن القانون رقم 86-14[2] المؤرخ في 19 أوت 1986 الذي مكن الرأسمال الأجنبي من التدخل في مجال المحروقات بصفته شريكا وذلك عن طريق الشراكة مع الشركة الوطنية سونطراك التي لا يمكن أن تقل نسبتها عن 51% في أي حال من الأحوال.

وبعد القانون رقم 86- 14 جاء القانون رقم 91- 21[3] المؤرخ في 04 ديسمبر 1991 كقانون يعدل ويتمم القانون 86- 14 المتعلق بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها نقلها بالأنابيب، فكان هذا القانون مدعما أيضا للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات، وقد ساهمت هذه التعديلات من الرفع من إمكانية المساهمة الأجنبية إلى أكثر مما كانت عليه وهذا تزامنا مع تدهور حالة الاقتصاد الجزائري وتفاقم أزمة المديونية الخارجية.

---

[1]. Amor KHELIF, **"Dynamiques des marchés et valorisation des hydrocarbures"**, Alger: CREAD, 2005, p.109.

[2]. لتفاصيل أكثر في هذا الشأن راجع: القانون رقم **86-14** المؤرخ في 19 أوت 1986 الموافق لـ 13 ذي الحجة 1406هـ والمتعلق **بأعمال البحث والتنقيب عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 35، الصادر بتاريخ 27 أوت 1986.

[3]. لتفاصيل أكثر في هذا الشأن راجع: القانون رقم **91-21** المؤرخ في 04 ديسمبر 1991 والذي يعدل ويتمم القانون رقم 86-14، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 63، الصادر بتاريخ 07 ديسمبر 1991.

وفي ظل أسعار النفط التي بلغت مستويات مرضية آنذاك (27.6 دولار للبرميل سنة 2000)، بدأ قطاع المحروقات في الجزائر يكبر ولكن لم يصل إلى مستوى النجاح المرغوب فيه بالنظر إلى الإمكانات التي يتمتع بها هذا القطاع، هذا ما دفع صناع القرار بالتفكير في مواصلة الإصلاحات، فتم إصدار قانون جديد للمحروقات في 28 أفريل 2005 تحت رقم 05-07[1] الذي كان الهدف منه هو التخلص من الاحتكار الذي كانت تمارسه شركة سونطراك على كافة أنشطة المحروقات، وهذا عن طريق إبعادها بصفتها شركة الدولة ونزع الامتيازات التي كانت تحوز عليها، أي إرجاعها شركة لها نفس الحقوق والواجبات كباقي الشركات الأجنبية مما يسمح لهما بالمنافسة في ظروف عادلة، ومن أجل ذلك كان لا بدّ من تأسيس إطار هيكلي يضم وكالتين مستقلتان تتمتعان بالشخصية القانونية والاستقلالية المالية بموجب المادة 12 من القانون 05-07 وهما:

- الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات وتسمى "سلطة ضبط المحروقات[2]"؛
- الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات وتسمى "النفط"[3].

لقد جاء قانون 2005 بشكل عام من أجل تمكين وتعزيز القدرة التنافسية لشركة سوناطراك على مستوى الصناعة النفطية في السوق الداخلية والدولية، وعكس رغبة الحكومة الجزائرية في تحويل سوناطراك إلى متعامل اقتصادي وليس ممثلا للقطاع العام في صورة سلطة ضبط وتنظيم لقطاع المحروقات مثلما كان الوضع في ظل قانون 86-14، ولكن نظرا للنقائص* التي شهدها قانون 2005 فلم تمر سوى ستة عشرة شهرا من ميلاده واضطرت السلطات الجزائرية إلى تعديله وكان ذلك بموجب الأمر الرئاسي رقم 06-10[4]. ويعتبر أهم تعديل جاء به هذا الأخير هو ذلك التعديل الذي أعاد الاعتبار لشركة سونطراك في المادة 32 منه التي حددت نسبة مشاركة المؤسسة الوطنية سونطراك بنسبة لا تقل عن 51% قبل كل مناقصة للمنافسة حول العقود[5] وبتطبيق رسم غير قابل للحسم على الأرباح الاستثنائية التي يحققها الشركاء الأجانب، على حصة الإنتاج الخاصة بهم عندما يكون الوسط العددي

---

[1]. لتفاصيل أكثر في هذا الشأن راجع: القانون رقم **05-07** المؤرخ في 28 أفريل 2005 الموافق لـ19 ربيع الأول 1426 هـ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، الصادر بتاريخ 19 يوليو 2005.

[2]. لتفاصيل أكثر عن مهام الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات راجع: **المادة 13** من القانون **05-07**، مرجع سبق ذكره ص25.

[3]. لتفاصيل أكثر عن مهام الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات راجع: المادة **14** من القانون **05-07**، مرجع سبق ذكره، ص27.

*. يرهن هذا القانون جزئيا تحكم الجزائر في ثرواتها النفطية فالشركات الأجنبية التي تقوم بالتنقيب يمكنها التصرف في حقل النفط مثلما شاءت بما في ذلك إنتاج أكبر كمية ممكنة في أقصر مدة زمنية وهذا يؤدي إلى ظهور ظواهر جيولوجية تؤدي إلى ضياع جزء من النفط الموجود في الآبار باختلاطه بالماء والغاز ومن الناحية الاقتصادية فالجزائر ليست بحاجة إلى زيادة الإنتاج لأنّ موازنة الدولة في هذه الفترة تعرف فائضا كبيرا، وبذلك شكل هذا القانون خطرا سياسيا لأنّه سيسحب من الجزائر التحكم في ثرواتها. نقلا عن: بن رمضان أنيسة، مرجع سبق ذكره، ص263.

[4]. الأمر رقم **06-10** المؤرخ في 29جويلية 2006 الموافق لـ 03 رجب عام 1427هـ، يعدل ويتمم القانون 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 الموافق لـ19 ربيع الأول 1426 هـ والمتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 48، الصادر بتاريخ 30 يوليو 2006 الموافق لـ 04 رجب 1427هـ.

[5]. المادة **32** من الأمر رقم **06-10**، مرجع سبق ذكره، ص06-07.

الشهري لأسعار النفط يتجاوز 30دولار للبرميل، وقد تم تحديد هذه الرسوم بـ05% كحد أدنى و50% كحد أقصى[1].

وخلال سنة 2012 بدأت تلوح في الأفق ملامح إجراء تعديلات جديدة مرة أخرى على قانون المحروقات فقد صادق الوزراء الجزائريين في 17 سبتمبر 2012 على تعديل قانون المحروقات، واعتبر بأنّ قانون 2006 هو المتسبب في كبح استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع خاصة وأنّ الشركات الأجنبية انتقدت القانون وبشدة واعتبرته غير مشجع على الاستثمار في الجزائر، لاسيما بسبب فرض ضرائب إضافية على أرباح الشركات الأجنبية والتي تفوق في بعض الأحيان المليار دولار أمريكي سنويا، ناهيك على منح شركة سونطراك بنسبة 51% في أي مشروع أو عقد تبرمه الجزائر مع الشركات الأجنبية.

لقد وجدت الحكومة الجزائرية نفسها مدفوعة إلى إعادة النظر في قانون 2005، فاتّجهت نحو مزيد من التعديلات والتصحيحات على هذا القانون، حيث تم إصدار القانون رقم 13-01 المؤرخ في 20 فبراير 2013 الذي يعدل ويتمم القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 والمتعلق بالمحروقات وتضمن نص هذا القانون الجديد تعديلات وتكميلات على 58 مادة من القانون 05-07 وقد وردت أرقام هذه المواد المعدلة والمتممة في المادة الثانية من القانون رقم 13-01[2]، وإلى جانب هذه المواد المعدلة والمتممة تم إدراج عشر مواد جديدة، وتتعلق هذه التعديلات بتسهيلات جديدة للاستثمارات لاسيما منها الأجنبية، فيما يخص التنقيب عن المحروقات واستغلالها كما تضمن القانون السابق، وحدد هذا القانون الخطوط العريضة للتنقيب عن الطاقة غير التقليدية واستغلالها[3].

المطلب الثاني: إمكانات الجزائر من المحروقات

لقد سعت الجزائر دوما إلى انتهاج سياسة طاقوية فاعلة من شأنها زيادة الإنتاج والتصدير وضمان حصتها في الأسواق العالمية، وهي بذلك تسعى إلى فرض نفسها كإحدى الدول النفطية الفاعلة سواء ضمن منظمة الدول المصدرة للنفط أو في إطار السوق النفطية العالمية، غير أنّ دور أي دولة ووزنها يتحدد بما تملكه من إمكانات طاقوية ومزايا تنفرد بها تجعل الأطراف المتعاملة معها يطمئنون على استمرار العلاقات الاقتصادية ويقدرون المكاسب التي

[1]. المادة 101 مكرر من الأمر رقم **06-10**، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2]. **القانون** رقم **13-01** المؤرخ في 20 فبراير 2013 الموافق لـ 10 ربيع الثاني عام 1434هـ الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 11، الصادر سنة 2013.

[3]. بوحنية قوي وخميس محمد، "**قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة، قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر**"، مقال منشور على الرابط الإلكتروني: https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-09-2013-dafatir/1514-2013 الذي أطلع عليه بتاريخ: 2017/04/18 على الساعة: 19:00.

ستعود عليهم، هذا من جهة[1]، ومن جهة أخرى مدى أهمية هذه الإمكانات وقدرتها على تلبية احتياجات سوق النفط المحلية وكذا العالمية.

أولا: احتياطات الجزائر من النفط الخام والغاز الطبيعي

تمتلك الجزائر احتياطي هام من النفط والغاز الطبيعي حيث تعتبر ثالث دولة إفريقية من حيث الاحتياطي النفطي بعد كل من ليبيا ونيجيريا وتحمل أكبر عاشر كمية في العالم من احتياطات الغاز الطبيعي وتعتبر ثاني أكبر مورد للغاز الطبيعي إلى أوروبا[2].

الجدول رقم (11): يوضح تطور الاحتياطات المؤكدة للنفط والغاز الطبيعي في الجزائر للفترة (1990 – 2016)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
احتياطي النفط (مليار برميل)	9.2	9.2	9.2	9.2	9.98	9.98	9.98	11.2	11.31
احتياطي الغاز (مليار م3)	3300	3626	3650	3700	3690	3690	3680	3690	3690
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
احتياطي النفط (مليار برميل)	11.31	11.31	11.31	11.31	11.31	11.4	12.3	12.2	12.2
احتياطي الغاز (مليار م3)	4523	4455	4523	4523	4545	4545	4504	4504	4504
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
احتياطي النفط (مليار برميل)	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2
احتياطي الغاز (مليار م3)	4504	4504	4504	4504	4504	4505	4505	4505	4505

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في: «OPEC : « Annual Statistical Bulletin 2005 – 2017

من خلال الجدول السابق يتضح أنّ احتياطي النفط المؤكد في الجزائر عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة (1990-2016) حيث تزايد بنسبة 32.60%، ويعود ذلك إلى حجم الاكتشافات النفطية المسجلة خلال هذه الفترة، وكذا إلى السياسة التي اتبعتها الجزائر في قطاع المحروقات –كما سبق وأشرنا – التي تمثلت في فسح المجال أمام الشركات الأجنبية للاستثمار والشراكة في قطاع المحروقات مما عزز من حجم الاستكشافات النفطية ومنه حجم الاحتياطي النفطي، وقد استقر حجم الاحتياطي النفطي خلال الفترة (2006-2016) عند حدود 12.2 مليار برميل، أما بخصوص احتياطي الغاز الطبيعي فقد عرف هو الآخر مسارا تصاعديا مستمرا حيث ارتفع بنسبة 36.51% من سنة 1990 إلى غاية سنة 2016، ليستقر في السنوات الأخيرة عند مستوى 4505 مليار م[3].

[1]. بقة الشريف وزغبي نبيل، "**واقع قطاع المحروقات في ظل السياسات الطاقوية الأوروبية الجديدة**"، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الأول حول السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015، بدون ذكر الصفحة.

[2]. الموقع الرسمي لمنظمة الأوبك، على الرابط الإلكتروني: www.opec.org الذي اطلع عليه بتاريخ 2018/03/12 على الساعة 20:54.

ولنا أن نشير في هذا الصدد أنّ الاهتمام بالغاز الطبيعي تزايد خاصة بعد الأزمة النفطية لسنة 1973 ويرجع ذلك نتيجة للخصائص التي يتميز بها والتي تتمثل في كونه موردا نظيفا لا يتسبب في تلويث البيئة، حيث لا يترك أية رواسب كبريتية ضارة وانبعاث الغازات الدفيئة وكفاءة مردوديته في توليد الكهرباء مقارنة بالمصادر الأخرى[1].

بالإضافة إلى ما تمتلكه الجزائر من احتياطات في مجال النفط والغاز التقليديين، فهي كذلك تمتلك احتياطات ضخمة من المحروقات غير التقليدية (الغاز الصخري)، فحسب وكالة الإدارة الأمريكية للطاقة، فإنّ الجزائر تمتلك ثالث احتياطي تقني قابل للاسترجاع من الغاز الصخري في العالم، والذي يقدر بـ707 تريليون قدم مكعب، حيث تتوفر الكمية في سبعة أحواض رئيسية، والجدول الموالي يوضح تقسيم هذه الاحتياطات حسب المناطق[2].

الجدول رقم (12): يوضح مناطق تواجد الغاز الصخري في الجزائر

الحوض	مساحة الحوض (م2)	كمية الغاز الصخري (تريليون قدم مكعب)
غدامس (بركين)	117000	282.3
إليزي	44900	55.7
تيميمون	43700	152.5
أوهانت	20200	59.9
مويدير	22300	9.5
رقان	40000	119.8
تندوف	77000	26
المجموع		707

المصدر: قجاتي عبد الحميد، "**دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي (دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1980-2014)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2016-2017، ص181.

وحسب الوكالة الوطنية لتثمين المحروقات فإنّ الجزائر بحاجة لاستثمارات بقيمة 300 مليار دولار أمريكي لإنتاج 60 مليار م^3 من الغاز الصخري في غضون 50 عاما، وحسب السيناريو المعد من طرف نفس الوكالة والذي ينص على ضرورة قيام الجزائر بحفر 12 ألف بئر على مدى 50 عاما بوتيرة 240 بئر سنويا لإنتاج 60 مليار م^3.

على الرغم من تحمس العديد من الشركات الأجنبية لبدء أعمال الاستكشاف للغاز الصخري في الجزائر إلاّ أنّ تأخر عمليات الاستكشاف نتيجة المخاوف البيئية وارتفاع تكاليف عمليات الاستخراج تعد من العوائق

[1]. بلمقدم مصطفى وآخرون، "**الغاز الطبيعي في الجزائر: أفاق واعدة وتحديات**"، مجلة التنظيم والعمل، العدد 4، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر الجزائر، أفريل- جوان، ص 02.

[2]. قجاتي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 181.

الرئيسية التي تحول دون استغلال هذه الثروة في الجزائر خاصة مع معارضة المجتمع المدني لهذه الطاقة، وهو ما شهدته الجزائر من مظاهرات واحتجاجات في العديد من المناطق ولعل أبرزها منطقة عين صالح.

ثانيا: إنتاج المحروقات في الجزائر

تعد المنتجات والمشتقات المستخرجة من المحروقات من أهم مصادر الطاقة في الجزائر، وهي تتمثل في أنواع مختلفة من السوائل والغازات إلى جانب العديد من المكثفات والمشتقات وأغلبيتها موجهة للتصدير. وعرف الإنتاج الوطني للمحروقات تطورات عديد من فترة لأخرى. والجدول الموالي يوضح إنتاج الجزائر من النفط الخام والغاز الطبيعي.

الجدول رقم (13): يوضح إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2016)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
إنتاج النفط (ألف برميل/ي)	783.5	803.0	756.5	747.3	752.5	752.5	805.7	846.1	827.3
إنتاج الغاز(مليار م3/السنة)	128.22	130.58	133.1	138.93	138.18	144.64	151.81	155.82	157.18
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إنتاج النفط (ألف برميل/ي)	794.6	796.0	842.4	729.9	942.4	1.311	1.352	1.426	1.398
إنتاج الغاز (مليار م3/السنة)	161.88	176.43	173.1	175.19	176.1	183.87	177.55	175.34	198.18
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إنتاج النفط (ألف برميل/ي)	1.356	1.221	1.190	1.162	1.203	1.203	1.193	1.157	1.146
إنتاج الغاز (مليار م3/السنة)	201.18	196.94	192.7	190.12	182.6	179.49	186.72	183.82	193.15

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في: «Annual Statistical Bulletin 2005 – 2017» : OPEC

من خلال الجدول أعلاه يتضح أنّ إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي في الجزائر عرفا تطورا ملحوظا خلال الفترة (1990-2016). ففيما يخص إنتاج النفط الخام عرف نموا متزايدا خاصة مع بداية العقد الأول من القرن الحالي، حيث وصل معدل الإنتاج إلى الضعف مقارنة بسنوات التسعينيات، إذ نمى بين سنتي 2000 و2016 بنسبة 43.96%. وقد ساعد على هذا التطور استمرار زيادة الطلب العالمي على النفط، وكذا تطور نشاط الاستكشاف والاستغلال بعدما قامت الدولة بفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية.

لكن ما يمكن ملاحظته من الجدول السالف أنّه بالرغم من تزايد وتيرة إنتاج النفط خلال سنوات العقد الحالي مقارنة بسنوات التسعينيات، إلاّ أنّ بعض سنوات الألفية الثالثة شهدت انخفاضا في إنتاج النفط، والتي تعود أساسا إلى الظروف السائدة في السوق النفطية وعلاقتها بالطلب العالمي، كما أنّ نظام الحصص في منظمة أوبك يحد نوعا ما من زيادة وتيرة الإنتاج، فمثلا بلغ إنتاج النفط في الجزائر 1.356 ألف برميل يوميا سنة 2008 لينخفض

سنة 2009 إلى 1.221 ألف برميل يوميا، وهذا راجع إلى قرار منظمة أوبك القاضي بتخفيض الكميات المعروضة في السوق وذلك أثناء الاجتماع الذي انعقد بمدينة وهران سنة 2008، ليواصل انخفاضه سنة 2010 حيث بلغ 1.190 ألف برميل يوميا وذلك بسبب الأزمة المالية والاقتصادية التي عصفت بالنمو العالمي والطلب العالمي على الطاقة. وقد شهدت سنتي 2014 و2015 تراجعا في إنتاج النفط ويرجع ذلك إلى الظروف التي تمر بها السوق الدولية للنفط جراء الانخفاض الرهيب الذي سجلته أسعار النفط بداية من شهر جوان 2014.

أما فيما يخص إنتاج الغاز الطبيعي فقد عرف هو الآخر تطورا خلال الفترة المستهدفة، فقد بلغ أعلى قيمة له سنة 2008 قدرت بـ 201.18 مليار م^{3}سنة 2008، وهي أقصى قيمة سجلتها الجزائر إلى غاية 2016 ويرجع ذلك إلى الإصلاحات التي شهدها قطاع المحروقات وكذا إلى تزايد الاهتمام بالغاز الطبيعي كمصدر للطاقة في السوق العالمية، وقد عرفت سنة 2013 تراجعا طفيفا في إنتاج الغاز الطبيعي حيث بلغ 179.49 مليار م^3/السنة وذلك بسبب الهجوم الإرهابي الذي عرفته محطة الحياة الغازية بعين أميناس بولاية إليزي، والذي تسبب في توقف الإنتاج من الغاز الطبيعي لأشهر عديدة. ليعرف سنة 2014 تحسنا حيث ارتفع بـ 4.02% مقارنة بالسنة التي سبقتها، ليتراجع سنة 2015 بـ2.9 مليار م^3/السنة، ليرتفع سنة 2016 حيث بلغ 193.15 مليار م^3/السنة.

تجدر الإشارة إلى أنّ جزءا معتبرا من الإنتاج الخام المشار إليه في الجدول السابق، يوجه لإنتاج المشتقات النفطية والاستهلاك في حين يتم تصدير الباقي على حالته الطبيعية.

أما بخصوص إنتاج المشتقات النفطية فإنّه يغلب عليها الأنواع الخفيفة وتتمثل أساسا في وقود السيارات بنوعيه الديزل والغازولين (البنزين) ووقود الطائرات الكيروسين، ويعود ذلك إلى طبيعة الخام الجزائري المعروف بـ"صحاري بلند" الذي يعتبر من أنواع النفط الخفيفة ويعتبر ثاني أغلى نفط (بعد نفط نجيريا) ضمن سلة أوبك، أما باقي الإنتاج فيتكون من الأنواع الثقيلة كالنافطا والزفت وغيرهما.

الجدول رقم (14): يوضح إنتاج المشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة (1995 – 2016)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
إنتاج المشتقات النفطية (ألف برميل/ي)	440.7	429.4	435.6	410.2	430.6	441.4	456	469.6	447.9
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إنتاج المشتقات النفطية (ألف برميل/ي)	446.6	451.9	451.2	501.8	516.8	411.6	631.5	501.3	451.5
السنوات	2013	2014	2015	2016					
إنتاج المشتقات النفطية (ألف برميل/ي)	506	651.3	628.6	622.1					

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في: «OPEC : « Annual Statistical Bulletin 2005 – 2017

من خلال الجدول نلاحظ تزايد في وتيرة إنتاج المشتقات النفطية حيث ارتفع الإنتاج بنسبة 41.16 % خلال الفترة (1995-2016)، وهذا راجع من جهة إلى الطاقة الإنتاجية القصوى التي تشتغل بها مصافي التكرير في الجزائر، ومن جهة أخرى إلى زيادة الطلب العالمي على المشتقات النفطية خاصة من قبل الدول الأوروبية. وتجدر الإشارة إلى أنّ معظم الإنتاج من المشتقات النفطية يوجه للتصدير نحو الأسواق الخارجية بعد تموين السوق الداخلية باحتياجاته، والجدول الموالي يوضح الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية.

الجدول رقم (15): يوضح الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة (1995– 2016)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
استهلاك المشتقات النفطية (ألف برميل/ي)	172.7	168.7	163.6	171.2	175.8	187.7	188.7	203.7	218.3
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
استهلاك المشتقات النفطية (ألف برميل/ي)	232.9	245.9	255.2	282.6	309.6	315.4	343.6	329.5	351.1
السنوات	2013	2014	2015	2016					
استهلاك المشتقات النفطية (ألف برميل/ي)	376.8	389.5	418.5	399.0					

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في: «OPEC : « Annual Statistical Bulletin 2005 – 2017

يشير الجدول السابق إلى التطور الكبير في حجم الكميات المستهلكة محليا من المشتقات النفطية، حيث انتقل الاستهلاك من 172,7 ألف برميل سنة 1995 إلى 399 ألف برميل سنة 2016 بنسبة زيادة قدرها 131.03% مقارنة بالتطور الذي سجلته الكميات المنتجة والذي بلغ 41.16%، ما يعني أنّ النمو في الاستهلاك المحلي يضاهي بكثير النمو في الإنتاج، وهو وضع إذا ما استمر في التطور قد يعني مستقبلا عدم وجود باقي إنتاج نفطي ومشتقاته للتصدير، بل أكثر من هذا الاستيراد لتمويل الاحتياجات الداخلية.

ثالثا: تصدير المحروقات في الجزائر

تشمل صادرات المحروقات في الجزائر إضافة للنفط الخام على الكوندونسا، مواد النفط المكررة، غاز النفط المميع، الغاز الطبيعي المميع وأخيرا الغاز الطبيعي.

الجدول رقم (16): يوضح تطور حجم صادرات الجزائر من المحروقات خلال الفترة (1997-2016)

البيان	النفط الخام (مليون برميل/السنة)	الكوندونسا* (مليون برميل/السنة)	مواد البترول المكررة (مليون برميل/السنة)	غاز البترول المميع (مليون برميل/السنة)	الغاز الطبيعي المميع (مليون م3/السنة)	الغاز الطبيعي (مليار م3/السنة)
1997	136.6	140.1	111.5	59.4	39.9	24.1
1998	150.2	140.5	99.3	68.1	24.5	27.5
1999	151.5	134.8	106.8	79.7	43.8	32.1
2000	169.1	140.2	107.0	81.8	44.7	34.3
2001	161.0	138.9	112.0	95.1	43.2	31.1
2002	200.5	131.2	98.8	94.7	44.7	31.1
2003	266.2	123.2	98.8	92.9	46.1	31.7
2004	326.0	120.7	90.1	55.3	40.3	35.3
2005	354.3	120.9	87.6	77.0	40.3	39.8
2006	345.3	119.1	88.5	71.1	39.0	37.8
2007	339.1	114.8	77.9	81.1	39.9	35.5
2008	305.5	115.8	82.3	81.5	34.6	39.0
2009	272.8	93.3	85.4	74.1	34.7	33.6
2010	258.7	54.3	111.6	64.3	31.2	37.8
2011	254.6	53.1	106.7	65.4	27.3	35.7
2012	250.4	45.6	97.7	59.8	24.2	37.3
2013	222.2	48.4	101.4	58.0	23.0	32.7
2014	184.5	42.9	132.0	78.6	28.5	27.4
2015	194.3	44.2	128.8	82.2	26.6	27.4
2016	198.1	46.5	125.8	79.5	25.7	38.9

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات التقارير السنوية لبنك الجزائر (أعداد مختلفة، 2000-2017).

نلاحظ من الجدول السابق أنّ صادرات النفط الخام تستأثر بالحصة الأكبر من إجمالي صادرات المحروقات. أما بخصوص تطور الكميات المصدرة، فبالنسبة للنفط الخام عرفت صادراته تطورا خلال الفترة (1997-2016) حيث ارتفعت من 136.6 مليون برميل سنة 1997 إلى 198.1 مليون برميل سنة 2016. بالرغم من أنّ نشاط التصدير في الثلاث السنوات الأخيرة عرف تراجعا بعدما كان مكثفا خلال الفترة (2002-2013)، أين بلغ ذروته سنة 2005، حيث بلغت كمية النفط الخام المصدرة حوالي 354 مليون برميل.

*. **الكوندونسا**: سائل يتم الحصول عليه من مكثفات الغاز، ويتم تسويقه كبترول خفيف.

أما فيما يتعلق بحجم صادرات الغاز الطبيعي فعرفت هي الأخرى تطورا خلال الفترة محل الدراسة بالرغم من الارتفاع المتواصل للاستهلاك المحلي*، حيث انتقلت من 24.1 مليار م^3 سنة 1997 إلى 38.9 مليار م^3 سنة 2016، أي زيادة بنسبة 61.41%. وعلى العموم فقد حافظت صادرات الغاز الطبيعي في الجزائر على مستوى يفوق عتبة 30 مليار م^3 على طول الفترة (1999-2016)- باستثناء سنتي 2014 و2015 التي استقرت فيها الكميات المصدرة عند مستوى 27.4 مليار م^3.

كما عرفت صادرات المشتقات النفطية والتي برزت بشدة كمكون أساسي في هيكل الصادرات النفطية مع بداية الثمانينيات تطورا كبيرا، وهذا بفعل توسيع قدرات إنتاج وحدات التكرير القائمة واشتغال هذه الوحدات بطاقتها القصوى لتكرير أقصى ما يمكن تكريره من الخام وتصديره في شكل مشتقات.

أما بخصوص الوجهة الجغرافية للمحروقات الجزائرية، فنجد الوجهة الكبيرة لصادرات النفط الخام هي السوق الأوروبية، حيث ساهمت هذه السوق في هيكل توزيع الصادرات الجزائرية سنة 2016 ما مقداره 58.95% بحوالي 394 ألف برميل يوميا، أما الوجهة الثانية لصادرات النفط الخام هي أمريكا الشمالية، لكن مساهمة هذه الأخيرة انخفضت بشكل كبير جدا في السنوات الأخيرة، حيث تراجعت من 40.07% سنة 2011 إلى21.45% سنة 2016، ويعود ذلك إلى زيادة اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على الغاز الصخري المحلي الذي دفعها إلى التقليص من حجم وارداتها النفطية بما فيها النفط الخام الجزائري، وتليها السوق الآسيوية حيث بلغت عام 2016 ما كميته 86 ألف برميل يوميا، وبعدها تأتي سوق أمريكا اللاتينية.

أما بخصوص وجهة صادرات الغاز الطبيعي الجزائري فنجد السوق الأوروبية تتصدر قائمة الأسواق المستوردة للغاز الطبيعي الجزائري، حيث نجد إيطاليا تحتل المرتبة الأولى، تليها اسبانيا ثم البرتغال، وكذلك سوق أمريكا الشمالية وأخيرا السوق الأسيوية ولكن بنسبة ضئيلة جدا، وذلك نظرا لقرب الأسواق الآسيوية من منطقة الخليج العربي.

وبالنسبة لوجهة صادرات المشتقات النفطية، فإنّ التوزيع الجغرافي لها لسنة 2016 يكشف أنّ السوق الأوروبية هي التي تترأس قائمة الدول المستوردة بنسبة قدرها 40.75%، تليها سوق أمريكا الشمالية بحوالي 108.5 ألف برميل يوميا من إجمالي صادرات المشتقات النفطية والبالغة 541.1 ألف برميل يوميا خلال نفس السنة بنسبة 20.05%، وتأتي في المرتبة الثالثة سوق أمريكا اللاتينية بنسبة 13.58% وبعدها السوق الإفريقية ولكن بنسبة قليلة، وأخيرا سوق الشرق الأوسط بحوالي 22.5 ألف برميل خلال نفس السنة.

*. من خلال الاعتماد على الغاز الطبيعي في توليد الطاقة الكهربائية، بالإضافة إلى السياسة المتبعة من قبل الدولة من خلال العمل على توسيع شبكات الغاز الطبيعي ذات الاستعمال المنزلي في جميع ربوع الوطن.

المطلب الثالث: أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا نفطيا بالدرجة الأولى، حيث يعد قطاع النفط –أو المحروقات بصفة عامة– بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الوطني، إذ أنّه ينتج أكثر من ثلثي الثروة الوطنية، بينما تعد صادرات المحروقات المحرك الأساسي لدواليب الاقتصاد الوطني، في حين تمثل الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية الحصة الأكبر من الإيرادات الجبائية، وعلاوة على ذلك يمثل قطاع المحروقات المصدر الأهم للاحتياطات الوطنية من العملة الصعبة، كما أنّه يعد مصدرا مهما للادخار الوطني الذي يسمح بتحقيق معدلات استثمار معتبرة. وكون عائدات المحروقات ترتبط بأسعار النفط في الأسواق العالمية، فإنّ هذا يجعل الاقتصاد الجزائري مهدد بهزات ارتدادية باستمرار بمجرد اتّجاه أسعار المحروقات نحو الهبوط، وخير دليل على ذلك الأزمة النفطية العكسية في منتصف الثمانينيات وما خلفته من آثار سلبية أثرت بدرجة كبيرة في الاقتصاد الجزائري، ليعود تقريبا نفس السيناريو أواخر عام 2014 نتيجة انهيار أسعار النفط وبلوغ معدل سعر البرميل لسنة 2015 ما مقداره 52.79 دولار ووصوله إلى 43.44 دولار سنة 2016 بعدما كانت تعيش بالأمس القريب نشوة تجاوز سعر برميل النفط سقف 100 دولار، وبالضبط 109,96 دولار كمعدل شهري لسعر برميل النفط لشهر جانفي2014 وهو التحول الذي أدى بالسلطة في الجزائر إلى المناداة بشد الحزام وترشيد الإنفاق العمومي لمواجهة ما نتج عن هذا التسونامي الذي مس بالاقتصاد وتسبب في صعوبات مالية عديدة.

أولا: تقلبات أسعار النفط ومشتقاته وتأثيرها على الإيرادات الإجمالية للمحروقات في الجزائر

تعد أسعار النفط أهم الأسعار الدولية للسلع التجارية على الإطلاق، حيث تراقب جميع دول العالم ومؤسساتها الاقتصادية هذه الأسعار، لما لها من دلالات وانعكاسات بالغة على مستقبل التكاليف والنمو الاقتصادي العالمي ونتيجة للعديد من الأسباب والمتغيرات الاقتصادية والسياسية والمناخية، لازمت هذه المادة الإستراتيجية صفة التقلب المستمر[1]، وهو حال نفط صحاري بلند الجزائري، أما بالنسبة لتحديد أسعار بيع الغاز الطبيعي فلا يوجد لحد الآن نظام واضح بشأنه، وإنّما يتم عن طريق الاتفاق بين الأطراف المعنية لتحديد سعر التبادل لفترات زمنية متوسطة أو طويلة الآجال، وتفكر عدد من الدول المنتجة للغاز في إنشاء منظمة خاصة للدول المصدرة للغاز، على غرار منظمة البلدان المصدرة للنفط.

[1]. نبيل جعفر عبد الرضا، " **اقتصاد النفط**"، دار إحياء التراث العربي، بيروت 2011، ص 109.

الجدول رقم (17): يوضح تطور المعدل السنوي لسعر صحاري بلند في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

الوحدة: (دولار أمريكي للبرميل)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
المعدل السنوي	24.34	21.04	20.03	17.50	16.19	17.40	21.33	19.62	13.02	18.12
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المعدل السنوي	28.77	24.7	24.91	28.73	38.35	54.64	66.05	74.66	98.96	62.35
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016			
المعدل السنوي	80.35	112.92	111.49	109.38	99.68	52.79	43.44			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في: «OPEC : « Annual Statistical Bulletin 2005 – 2017

شهدت الفترة (1990-2016) أحداث ومتغيرات عديدة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي أدت إلى تغيير موازين القوى العالمية والعلاقات الدولية بصورة كبيرة، مما أثرّ على قوى السوق النفطية العالمية وبالتالي على مقدار السعر النفطي، حيث وبعد الارتفاع الطفيف في أسعار النفط خلال سنة 1990 والتي سجل خلالها معدل سعر النفط الجزائري المعروف بصحاري بلند 24.34 دولار للبرميل، انخفض سنة 1994 إلى 16.19 دولار فاقدا بذلك 8.15 دولار للبرميل، ليستمر في التآكل ليبلغ أدنى مستوى له خلال الفترة (1990-2016) وهو 13.02 دولار للبرميل كمعدل سنوي لعام 1998.

لكن مع بداية الألفية الثالثة عرفت أسعار النفط ارتفاعا مطردا وبالتحديد بداية من سنة 2003 إلى غاية جانفي 2014. غير أنّه سرعان ما اتّجهت هذه الأسعار نحو الهبوط الشديد، فقد انخفض سعر صحاري بلند من 99.68 دولار كمعدل سنوي لعام 2014 إلى 52.79 دولار كمعدل سنوي لعام 2015، أي انخفاض بنسبة 47.15% في ظرف سنة واحدة فقط – وذلك نتيجة عدّة أسباب تم ذكرها سابقا- حيث فقد سعر البرميل ما مقداره 62.05 دولار ما بين جانفي 2014 (109.96 دولار) وجانفي 2015 (47.91 دولار)، وقد واصل انخفاضه إلى أن بلغ 43.44 دولار كمعدل سنوي لسنة 2016.

وباعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بحتا، فإنّ الارتباط الموجود بين الحالة الاقتصادية العامة للبلد ككل وبين أسعار النفط ومشتقاته هو ارتباط وثيق جدا، ومن صور هذا التشابك الحاصل يتضح لنا تقلص إجمالي الإيرادات بالعملة الصعبة المتأتية من المحروقات كنتيجة آلية لانخفاض أسعار النفط، وهو التقلص الذي يؤثر مباشرة على حصيلة الإيرادات الجبائية المتأتية من مداخيل المحروقات (الجباية البترولية)[1]. وكون صادرات المحروقات في الجزائر -كما تم الإشارة إليه سالفا- تتوزع على إيرادات (النفط الخام، الكوندونسا، مواد البترول المكررة، غاز البترول المميع، الغاز

[1]. بلجيلالي أحمد، **"أثر الصدمات في الجباية البترولية على عجز الموازنة العامة في الجزائر"**، مرجع سبق ذكره، ص81.

الطبيعي المميع وأخيرا الغاز الطبيعي) فإنّ الحصيلة الإجمالية للمحروقات تتأثر بالتقلبات التي تطرأ على أسعار هذه المواد. ويمكن توضيح هذا الارتباط من خلال تحليل بيانات الجدولين الآتيين:

الجدول رقم (18) : يوضح تطور عائدات صادرات المحروقات* في الجزائر تبعا لتطورات أسعار النفط ومشتقاته خلال الفترة (1990-2016)

(الوحدة: دولار أمريكي)

البيان	سعر البترول الخام	سعر برميل الكوندونسا	سعر برميل مواد البترول المكررة	سعر برميل غاز البترول المميع	سعر م3 من الغاز الطبيعي المميع	سعر ألف م3 من الغاز الطبيعي	إجمالي عائدات صادرات المحروقات (مليون)
1997	19.62	20.0	20.4	16.6	61.1	8.5	13181.3
1998	13.02	13.9	15.0	11.3	48.0	63.8	9774.0
1999	18.12	18.1	18.7	14.5	41.8	55.0	11914.9
2000	28.77	28.5	30.7	25.9	73.6	103.6	21061.3
2001	24.70	22.8	24.4	19.4	75.2	113.5	18531.9
2002	24.41	23.8	25.2	18.5	64.7	92.1	18119.2
2003	28.73	29.0	30.6	23.3	82.0	117.8	23993.3
2004	38.35	40.4	33.6	46.7	93.2	134.2	31550.9
2005	54.64	52.6	45.0	43.3	132.4	184	45597.9
2006	66.05	61.0	53.7	51.0	164.1	234.3	53618.0
2007	74.66	74.0	74.9	56.1	168.5	243	59615.1
2008	98.96	87.2	88.8	70.0	262.7	371.3	77194.6
2009	62.35	55.2	62.9	43.4	161.2	257.5	44415.1
2010	80.35	78.7	82.6	63.5	189.1	315.5	56121.6
2011	112.92	103.7	112.2	7905	244.5	380.1	71661.8
2012	111.49	103.3	113.1	79.8	268.5	423.3	70583.7
2013	109.38	100.0	107.6	75.6	262.5	391.5	63386.2
2014	99.68	90.7	100	66.2	259.6	376.7	58461.6
2015	52.79	49.7	52.7	32.7	176.9	242.0	33080.6
2016	43.44	42.7	44.2	28.0	120.5	157.7	27887.1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لبنك الجزائر (أعداد مختلفة 2000-2017) وبيانات التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك (أعداد مختلفة 2005-2017).

*. تتوجب الإشارة بداية، إلى أنّ عائدات صادرات المحروقات تعود ملكيتها للشركة الوطنية للمحروقات "سونطراك"، وشركائها (بنسبة تتراوح ما بين 05% إلى 10%) وبالتالي فهذه الإيرادات لا تدخل مباشرة إلى الخزينة العمومية لاستخدامها في تمويل نفقات الموازنة العامة، بل يتم فرض مجموعة من الضرائب والرسوم بعد تحويل العائدات للعملة الوطنية لنحصل في الأخير على ناتج الجباية البترولية، هذه الأخيرة تنقسم حصيلتها إلى قسمين قسط يذهب لتمويل نفقات الموازنة العامة، وقسط ثاني يذهب لتمويل صندوق ضبط الإيرادات كما سنوضحه لاحقا.

الجدول رقم (19): يوضح تطور عائدات صادرات المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1997-2016)

الوحدة: (مليون دولار أمريكي)

البيان	البترول الخام	الكوندونسا	مواد البترول المكررة	غاز البترول المميع	الغاز الطبيعي المميع	الغاز الطبيعي	عائدات صادرات المحروقات
1997	2661.7	2800.9	2274.6	988.2	2460.3	1995.5	13181.3
1998	1942.9	1952.9	1486.7	766.6	1924.8	1700.1	9774.0
1999	2724.3	2432.3	1996.0	1152.0	1832.1	1768.2	11914.9
2000	4815.1	3999.6	3282.4	2118.6	3290.9	3554.7	21061.3
2001	3994.4	3170.2	2736.6	1848.5	3250.9	3531.3	18531.9
2002	5056.1	3055.3	2493.8	1754.9	2888.5	2860.6	18119.2
2003	7719.7	3572.4	3018.1	2165.7	3778.9	3738.5	23993.3
2004	12559.7	4878.2	3029.0	2583.3	3757.0	4742.9	31550.9
2005	19340.7	6307.3	3940.9	3337.0	5337.4	7324.6	45597.9
2006	22697.4	7268.0	4756.3	3626.2	6383.1	8877.0	53618.0
2007	25373.7	8498.2	5838.1	4545.3	6725.0	8624.8	59615.1
2008	30513.7	10089.5	7310.0	5708.0	9092.0	14481.4	77194.6
2009	16855.6	5146.2	5373.4	3216.8	5598.0	8225.1	44415.1
2010	20724.9	4268.7	9219.5	4086.9	5879.2	11942.4	56121.6
2011	28744.8	5495.9	11971.8	5202.8	6670.9	13575.6	71661.8
2012	27750.4	4698.2	11044.7	4775.8	6500.0	15814.6	70583.7
2013	24326.5	4838.6	10906.3	4389.6	6051.5	12823.7	63386.2
2014	18343.2	3886.7	13195.2	5203.4	7396.2	10336.9	58461.6
2015	10037.7	2236.7	6789.8	2687.8	4700.4	6628.3	33080.6
2016	8876.4	1982.2	5563.8	2221.7	3101.1	6141.9	27887.1

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات التقارير السنوية لبنك الجزائر (أعداد مختلفة 2000-2017).

بتحليل معطيات الجدولين (18) و(19) يتضح لنا أنّ إيرادات المحروقات في الجزائر تتبع التقلبات التي تطرأ على أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، حيث تتأثر بها زيادة ونقصانا تبعا للتغيرات التي تعرفها الأسعار سواء بالارتفاع أو الانخفاض. ويمكن إبراز ذلك بوضوح بداية بالفترة (1998-2000) حيث انخفضت الأسعار خلال سنة 1998 إلى أدنى مستوى لها، إذ وصل المعدل السنوي لسعر صحاري بلند 13.02 دولار للبرميل وبلغت حينها العائدات النفطية 1942.9 مليون دولار أمريكي. وكون النفط يستأثر بالحصة الأكبر في إجمالي صادرات المحروقات فإنّ الإيرادات الإجمالية تتأثر سلبا نتيجة انخفاض عائدات النفط الذي مرده انخفاض الأسعار إذ وصل إجمالي إيرادات المحروقات سنة 1998 إلى 9774.0 مليون دولار أمريكي، لكن بمجرد ارتفاع أسعار النفط بداية الألفية

الثالثة وبلوغ المعدل السنوي لسعر صحاري بلند ما مقداره 28.77 دولار للبرميل سنة 2000 ارتفع حجم العائدات النفطية إلى 4815.1 مليون دولار أمريكي، ما ساهم في ارتفاع إجمالي إيرادات المحروقات إذ وصلت خلال نفس السنة إلى 21061.3 مليون دولار أمريكي.

وفي ضوء التطورات الكبيرة والمنحنى التصاعدي الذي شهدته أسعار النفط خلال الفترة (2001-2012) أين بلغ المعدل السنوي لسعر صحاري بلند ذروته بتجاوزه سقف 100 دولار أمريكي خلال (2011-2012) وكذا الارتفاعات التي شهدتها أسعار الغاز، فإنّ الإيرادات الإجمالية للمحروقات شهدت قفزة كبيرة وسجلت معدلات نمو مرتفعة جدا إذ تجاوزت 70 مليار دولار سنويا.

إلاّ أنّه ابتداء من سنة 2013 شهد إجمالي إيرادات المحروقات تراجعا، حيث انخفض خلال ذات السنة بـ 7197.5مليون دولار أمريكي مقارنة بسنة 2012 وذلك نتيجة تراجع أسعار النفط وتراجع الكميات المصدرة، بسبب توقف الإنتاج وتسويقه خاصة من طرف الشركاء الأجانب لشركة سونطراك بسبب العملية الإرهابية على قاعدة الحياة بمنطقة تيقنتورين بـ عين أميناس بولاية إليزي، والتي كان لها أثر كذلك على الحقول النفطية الأخرى حيث انخفضت صادرات المحروقات بـ10.19% سنة 2013 مقارنة بسابقتها.

وقد واصل إجمالي إيرادات المحروقات تراجعه على طول الفترة (2014-2016) حيث بلغ سنة 2016 ما مقداره 27887.1 مليون دولار أمريكي وهي أدنى قيمة تسجلها الجزائر منذ سنة 2003، وذلك بسبب تراجع أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها.

تجدر الإشارة إلى أنّ الإيرادات الإجمالية للمحروقات في الجزائر لا تتبع فقط التقلبات التي تطرأ على أسعار النفط ومشتقاته، والدليل على ذلك سنة 2008 حين بلغ فيها المعدل السنوي لسعر النفط 98.96 دولار للبرميل أي منخفضا بحوالي 13.96 دولار للبرميل مقارنة بسنة 2011، إلاّ أنّ إجمالي إيرادات المحروقات شهدت ارتفاعا كبيرا سنة 2008 وهي أعلى قيمة خلال الفترة (1990-2015) حيث بلغت 77194.6 مليون دولار أمريكي، وهذا راجع إلى ارتفاع كمية النفط المصدرة سنة 2008 مقارنة بسنة 2011، حيث بلغت 305.5 مليون برميل سنة 2008 و254.6 مليون برميل سنة 2011، ما يقودنا للقول أنّ تحقيق إيرادات المحروقات لمستويات قياسية يعود لمستوى الأسعار المرتفع وكذا لحجم الصادرات المرتفع المرتبط بدوره بحجم الإنتاج.

ثانيا: مساهمة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

يعتبر قطاع المحروقات قاطرة الاقتصاد الوطني، إذ تتوقف جل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على عائدات تصدير المحروقات– خاصة النفط والغاز منها– حيث تلعب دورا محوريا في تكوين الناتج الداخلي الخام وكذا في تمويل الموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلى دورها الحيوي في التجارة الخارجية وفي تكوين الاحتياطات النقدية. ويمكن إبراز المكانة المميزة التي يحظى بها قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري من خلال العناصر الآتية:

1.مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي: إنّ مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي تبرز من خلال القيمة المضافة لهذا القطاع بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، حيث عرف هذا الأخير خلال الفترة (1990-2016) معدلات نمو متباينة تناسبت في أغلب الأحيان مع تبيان قيمة فرع قطاع المحروقات التي تأثرت بالأسعار النفطية في الأسواق العالمية، هذا ما نتج عنه وجود علاقة طردية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو فرع المحروقات، وهو ما تبرزه معطيات الجدول الآتي:

الجدول رقم (20): يوضح تطور مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1990-2016)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	554.3	862.1	1074.6	1189.7	1487.4	2004.9	2570	2780.1	2830.5
قطاع المحروقات (مليار دج)	125.1	236.2	250.4	247.3	327.3	505.5	750.4	839.0	638.2
نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي (%)	22.56	27.39	23.30	20.78	22.00	25.21	29.19	30.2	22.5
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	3248.2	4098.8	4235.6	4455.3	5124.0	6112.0	7563.6	8514.8	9366.6
قطاع المحروقات (مليار دج)	890.0	1616.3	1443.9	1477.1	1873.2	2319.0	3352.7	3882.2	4089.3
نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي (%)	27.5	39.2	33.8	32.5	35.5	37.9	44.3	45.2	43.7
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	11090	10034.3	12049.5	14526.6	16209.6	16647.9	17228.6	16702.1	17406.8
قطاع المحروقات (مليار دج)	4997.6	3109.1	4180.4	5242.5	5536.4	4968.0	4657.80	3134.20	3025.60
نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي (%)	45.06	30.98	34.69	36.08	34.15	29.84	27.03	18.76	17.38

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: بيانات التقارير السنوية لبنك الجزائر (أعداد مختلفة 1990-2017) وبيانات مديرية السياسات والتوقعات، وزارة المالية. على الموقع الالكتروني: http://www.dgpp-mf.gov.dz

من خلال الجدول السابق تتضح لنا نسبة مساهمة **قطاع المحروقات** في إجمالي الناتج المحلي، حيث عرفت هذه النسبة تباينات خلال طول فترة الدراسة بلغت أدناها 17.38% سنة 2016 وأقصاها 45 % سنتي 2006 و2008 وقد تزامنت هذه النسب مع التقلبات التي شهدتها أسعار النفط ما يؤكد العلاقة القوية التي تربط بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي، ومن الواضح أنّ أصل عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي بشكل عام ونمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل خاص يرجع إلى عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. فخلال الفترة (1990-2000) عرف الناتج المحلي الإجمالي تطورا ملحوظا حيث ارتفع من 554.3 مليار دج سنة 1990 إلى 4098.8 مليار دج سنة 2000، في حين شهد الناتج المحلي لقطاع المحروقات خلال نفس الفترة هو الآخر ارتفاعا ملحوظا حيث انتقل من 125.2 مليار دج سنة 1990 إلى 1616.3 مليار دج سنة 2000، لترتفع نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي إلى 39.2% سنة 2000 مقارنة بـ 22.56% سنة 1990 وهذا راجع إلى الارتفاع الذي سجلته أسعار النفط في الأسواق العالمية بداية من الألفية الثالثة. وقد سجلت الفترة (2001-2008) معدلات نمو إيجابية للناتج المحلي الإجمالي، والتي ارتبطت بارتفاع الناتج المحلي لقطاع المحروقات، لكن انخفاض هذا الأخير من 4997.6 مليار دج سنة 2008 إلى 3109.1 مليار دج سنة 2009 فإنّ الناتج المحلي الإجمالي انخفض هو الآخر من 11090 مليار دج سنة 2008 إلى 10034.3 مليار دج سنة 2009. وبعودة ارتفاع الناتج المحلي لقطاع المحروقات سنة 2010 نتيجة ارتفاع أسعار النفط بسبب ازدياد الطلب العالمي على النفط بعد تعافي الاقتصاد العالمي من أزمة الرهن العقاري، عاد الناتج المحلي الإجمالي بدوره للارتفاع، وابتداء من سنة 2013 سجلت القيم المضافة لقطاع المحروقات انخفاضا، حيث تراجعت من 5536.4 مليار دج خلال سنة 2012 إلى 4968.0 مليار دج سنة 2013، لتستمر في التدني حتى أصبحت تولد فقط ما نسبته 17.38% من تدفق الثروة وذلك سنة 2016، ما يعني أنّ مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي تدنت في أقل من عشر سنوات إلى النصف (باحتساب أعلى نسبة لها سنة 2006)، أي من 45.2 % سنة 2006 إلى 17.38% سنة 2016، وهذا نتيجة للانخفاض الشديد الذي سجلته أسعار النفط نهاية سنة 2014.

وما يلاحظ أيضا من الجدول السابق أنّه خلال الفترة (2013-2016)- باستثناء سنة 2015 التي سجل فيها تراجع في إجمالي الناتج المحلي مقارنة بسنة 2014- بالرغم من تراجع القيمة المضافة للمحروقات إلا أنّ الناتج المحلي الإجمالي عرف ارتفاعا، وهذا يعود بالأساس إلى ارتفاع القيم المضافة المحققة سنويا للقطاعات الأخرى ممثلة في الفلاحة، الأشغال العمومية والخدمات بثلاث أضعاف تقريبا، لكن بالرغم من ذلك تبقى مساهمة هذه القطاعات في إجمالي الناتج المحلي محتشمة مقارنة بقطاع المحروقات الذي يستحوذ على الحصة الأكبر.

فقطاع الفلاحة الذي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية التي بإمكانها توجيه معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات مرتفعة، فإنّ مساهمته في إجمالي الناتج المحلي على العموم لا تتجاوز عتبة 12% وهي مساهمة جد ضعيفة إذا ما قورنت بإمكانات البلد الزراعية وكذا المبالغ المالية التي صرفت في هذا القطاع. بالرغم من أنّه سجل معدلات نمو ايجابية خلال الفترة (2000-2004) والتي بلغ متوسطها 10.08%، وهذا بسبب تطبيق برنامج المخطط الوطني لدعم الفلاحة، بالإضافة إلى المبالغ التي خصصت لهذا القطاع والتي قدرت بـ110 مليار دج في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، لتتراجع نسبة مساهمة القطاع في إجمالي الناتج المحلي إلى 8.26% خلال الفترة (2005-2009) بالرغم من تخصيص حوالي 300 مليار دج في إطار البرنامج الخماسي لدعم النمو (2005-2009)، لترتفع هذه النسبة إلى 9.86% خلال الفترة (2010-2016)، إذ بلغت سنة 2014 نسبة 10.28% لترتفع سنة 2016 إلى12.29% ، إلاّ أنّها تبقى نسبة ضئيلة جدا خاصة في ظل تراجع نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي.

نفس الأمر بخصوص **قطاع الصناعة** الذي يشكل على العموم ما نسبته 7% في تدفق الثروة، حيث يعتبر هذا القطاع الحلقة الأضعف ما بين القطاعات الاقتصادية في الجزائر، إذ حقق تقريبا على طول الفترة (1990-2016) معدلات نمو سلبية، ما جعله يشغل المرتبة الأخيرة ضمن القطاعات خارج المحروقات، وهذا بالرغم من المبالغ المالية التي رصدتها الحكومة لإنعاشه.

إنّ تحسن إيرادات الجباية البترولية ومدى قدرتها على تغطية الاستثمارات العمومية التي برمجت من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الألفية الثالثة، ساهم في استقرار نسبي في نسبة مساهمة **قطاع البناء والأشغال العمومية** في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراوحت هذه النسبة ما بين 6.74% كحد أدنى سنة 2006 و11.88% كحد أقصى سنة 2016.

وفيما يتعلق **بقطاع الخدمات** الذي يشمل خدمات التجارة والنقل والهيئات العمومية والبنكية وغيرها فإنّه يعد المساهم الثاني في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي بعد قطاع المحروقات بنسبة مساهمة بلغت في المتوسط في فترة التسعينيات ما نسبته 37%، لتشهد هذه النسبة ارتفاعا في أغلب سنوات الألفية الثالثة وذلك تزامنا مع النمو الكبير في قطاع المحروقات خلال نفس الفترة، حيث بلغت هذه النسبة في المتوسط خلال فترة الألفية الثالثة حوالي40%.

والشكل الموالي يوضح مساهمة مختلف القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

الشكل رقم (09): يوضح تطور مساهمة مختلف القطاعات في إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2000-2016)

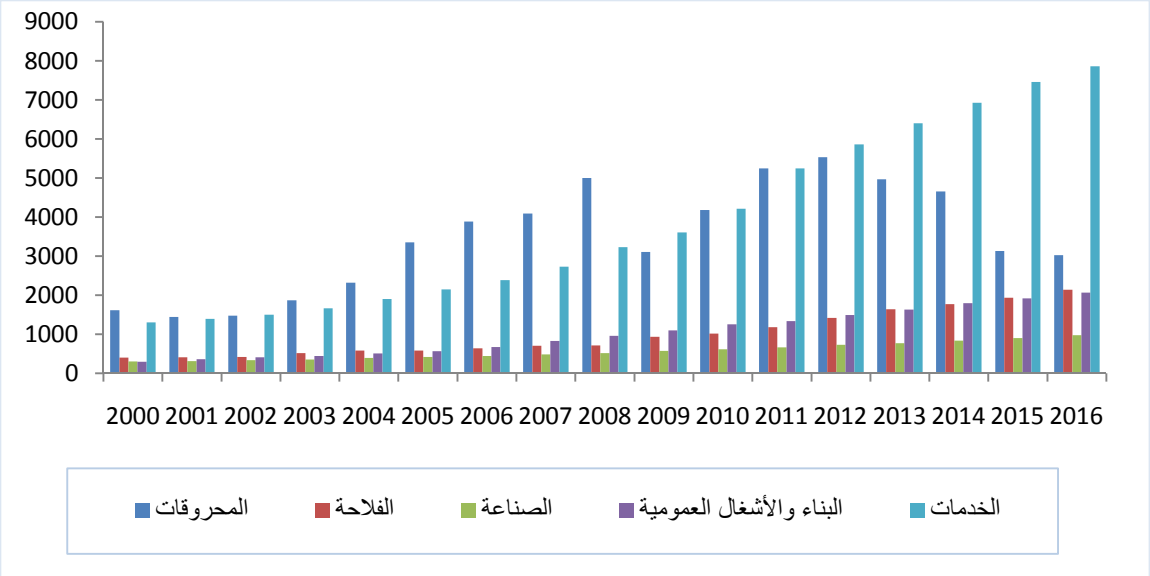

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر (أعداد مختلفة 2000-2017).

مما سبق يتضح لنا تبعية الاقتصاد الوطني المفرطة إلى قطاع المحروقات، في المقابل تراجع مساهمة القطاعين الفلاحي والصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع مساهمة قطاع الخدمات، هذا ما يعكس لنا تعرض الاقتصاد الجزائري لأعراض العلة الهولندية التي سبق وأشرنا إليها.

2 .مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات: لقد انعكست الهيكلة القطاعية للاقتصاد الجزائري على تركيبة الاقتصاد، حيث منذ الاستقلال وإلى غاية سنة 2016 مازالت صادرات المحروقات تهيمن على إجمالي الصادرات الكلية للبلد، وذلك رغم كل الجهود المبذولة ورغم النداءات المتكررة بضرورة تطوير صادرات أخرى من غير المحروقات، حيث تستأثر صادرات المحروقات بالنسبة الأكبر من إجمالي صادرات البلد، والجدول الموالي يوضح تطور مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات.

الجدول رقم (21): يوضح تطور مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات خلال الفترة (1990-2016)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
إجمالي الصادرات (مليار دولار أمريكي)	14.46	13.34	12.19	10.80	09.77	11.18	14.27	13.82	10.14
صادرات المحروقات (مليار دولار أمريكي)	13.95	12.92	11.68	10.29	09.43	10.57	13.14	13.18	09.77
نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية (%)	96.47	96.85	95.81	95.27	96.51	95.54	92.08	95.36	96.35
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إجمالي الصادرات (مليار دولار أمريكي)	12.52	21.65	19.09	18.71	24.47	32.22	46.33	54.74	60.59
صادرات المحروقات (مليار دولار أمريكي)	11.91	21.06	18.53	18.11	23.99	31.55	45.59	53.61	59.61
نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية (%)	96.67	97.27	97.06	96.79	98.03	97.92	98.40	97.93	98.38
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي الصادرات (مليار دولار أمريكي)	78.58	45.18	57.09	72.88	71.73	64.86	60.12	34.56	29.69
صادرات المحروقات (مليار دولار أمريكي)	77.19	44.41	56.12	71.66	70.58	63.38	58.46	33.08	27.88
نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية (%)	98.23	98.29	98.30	98.32	98.39	97.71	97.23	95.71	94.00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لبنك الجزائر (أعداد مختلفة).

من خلال معطيات الجدول أعلاه يمكننا ملاحظة المكانة الهامة والمميزة التي تحتلها صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية، حيث تمثل على العموم أكثر من 97 % من إجمالي الصادرات، والنسبة المتبقية تتمثل في الصادرات خارج المحروقات والتي لا تزال ثانوية وجد محدودة، باستثناء سنة 2016 التي شكلت فيها نسبة مساهمة صادرات المحروقات 94% في إجمالي صادرات البلد، وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى تراجع أسعار النفط إلى مستوياتها الدنيا حيث بلغت خلال ذات السنة ما مقداره 43.44 دولار للبرميل، وكذا إلى السياسة التي انتهجتها الدولة والمتمثلة في ترقية ودعم الصادرات خارج المحروقات.

هناك عوامل كثيرة يمكن أن تكون قد ساهمت في ارتفاع حجم عائدات الصادرات الجزائرية خلال الفترة قيد الدراسة، حيث يعد السعر النفطي الأبرز فيها، كون هذا الأخير يؤثر على صادرات المحروقات وهذه الأخيرة تشكل النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات، فعند معدل سنوي 24.34 دولار للبرميل لسعر صحاري بلند سنة 1990 بلغت صادرات المحروقات 13.95 مليار دولار أمريكي وبلغت حينها الصادرات الكلية للبلد ما قيمته 14.46 مليار دولار أمريكي. لكن مع انخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها خلال فترة التسعينيات سنة 1998 وبلوغ المعدل السنوي لسعر صحاري بلند ما مقداره 13.02 دولار للبرميل، انخفضت صادرات المحروقات إلى 9.77 مليار دولار أمريكي.

مع بداية الألفية الثالثة عرفت الصادرات الجزائرية نموا متزايدا خاصة خلال الفترة (2000-2008) أين بلغت ذروتها سنة 2008 ببلوغها 78.58 مليار دولار أمريكي، وقد ترافق ذلك مع الزيادة المستمرة في صادرات المحروقات والمرتبطة بدورها بالزيادة المستمرة في أسعار النفط، حيث ارتفع المعدل السنوي لبرميل النفط من 28.77 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 98.96 دولار للبرميل سنة 2008، لتنتقل قيمة صادرات المحروقات من 21.06 مليار دولار أمريكي إلى 77.19 مليار دولار، ماساهم في ارتفاع الصادرات الإجمالية للبلد بنسبة 263% سنة 2008 مقارنة بسنة 2000، غير أنّه مع انخفاض أسعار النفط سنة 2009 وتراجع المعدل السنوي لبرميل النفط بـ36.61 دولار للبرميل مقارنة بسنة 2008، انخفض حجم صادرات المحروقات ووصل إلى 44.41 مليار دولار لينخفض بدوره إجمالي الصادرات حيث بلغ خلال ذات السنة ما قيمته 45.18 مليار دولار.

مع حلول سنة 2010 وتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية بعد تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية، سجلت صادرات الجزائر ارتفاعا ملحوظا، اقترن بتحسن صادرات المحروقات، وقد استمر هذا الارتفاع إلى غاية سنة 2014. لكن انخفاض أسعار النفط سنة 2015 وتراجعها إلى 52.79 دولار للبرميل أثر سلبا على حجم الصادرات الإجمالية، حيث انخفضت بنسبة 42.51% مقارنة بسنة 2014، لتستمر في الانخفاض إلى أن وصلت سنة 2016 إلى 29.69 مليار دولار وهي أدنى قيمة تسجلها الصادرات الإجمالية منذ سنة 2003 متأثرة بانخفاض صادرات المحروقات ووصولها إلى 27.88 مليار دولار التي تأثرت بانخفاض أسعار النفط.

وعلى العموم فإنّ التحسن المسجل في قيمة صادرات البلد يجد أصله في تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بدورها بأسعار النفط، هذا ما جعل الاقتصاد الجزائري اقتصادا مقيدا وتابعا بشكل يكاد يكون مطلقا لمنتج واحد وهو المحروقات، في حين تبقى مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات هامشية وتكاد لا تذكر، ففي سنة 2016، وحسب بيانات بنك الجزائر، بلغت مساهمة الصادرات خارج المحروقات ما نسبته 6% من إجمالي الصادرات، أي بمبلغ 1781 مليون دولار، تتصدرها المنتجات النصف مصنعة بأكثر من 2% في المتوسط، مقابل 27887 مليون دولار لصادرات المحروقات، في حين بلغت الواردات خارج المحروقات ما قيمته 45435 مليون دولار، أي ما نسبته 97.23% من إجمالي الواردات.

الشكل رقم (10): يوضح تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000– 2016)

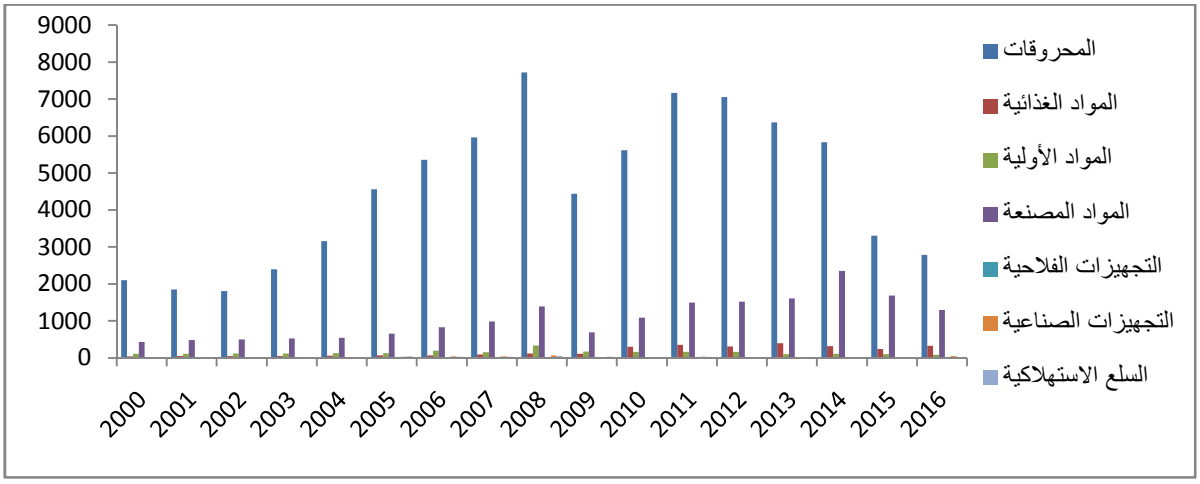

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر (أعداد مختلفة 2000-2017).

وباعتبار أنّ هيكل صادرات الجزائر هو أحادي الأساس (ريع المحروقات ومشتقاتها) فإنّ تحقق توازن الميزان التجاري في الجزائر يتوقف على حجم عائدات المحروقات المرتبطة بدورها بحركة الأسعار في الأسواق العالمية.

يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة، لما لرصيده الإيجابي والسلبي من دلالة كبيرة فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني، فهو يشير أولاً لحصول البلد المعني على عملة أجنبية يضيفها إلى احتياطاته من هذه العملة لضمان تمويل مستورداته وتسديد التزاماته الخارجية، وتقوية مكانة عملته في أسواق الصرف الدولية، والمحافظة على قيمتها الشرائية، كما يعني تشغيل اليد العاملة التي لولا القدرة على التصدير لما أمكن تشغيلها، كما يعني الاستمرار في بناء قدرات إنتاجية جديدة لتوسيع طاقات البلد في تلبية حاجاته وزيادة صادراته، في حين أنّ العجز في الميزان التجاري يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه، ويعبر عن قصور الطاقات الإنتاجية فيه عن تلبية حاجاته، الأمر الذي يضطره إلى الاستيراد لتوفير هذه الحاجات، كما أنّ نوعية المواد المستوردة تكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي، فاستيراد المواد الغذائية يبيّن قصور إنتاج الغذاء فيه عن توفير متطلبات الأمن الغذائي واستيراد الآلات والتجهيزات يكشف عن قصور صناعة الآلات والتجهيزات فيه، كما أنّ العجز المستمر في الميزان التجاري يستنزف احتياطيات البلد من العملات الأجنبية ويؤدي به إلى الاستدانة من الخارج، كما يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وقوتها الشرائية.

الجدول رقم (22): يوضح تطور وضعية الميزان التجاري في الجزائر تبعا لتطور أسعار النفط خلال الفترة (1990-2016)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
أسعار النفط (مليار دولار أمريكي)	24.34	21.04	20.03	17.50	16.19	17.40	21.33	19.62	13.02
رصيد الميزان التجاري (مليار دولار أمريكي)	1.92	3.33	2.08	1.46	-1.02	-0.52	4.12	5.69	1.51
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
أسعار النفط (مليار دولار أمريكي)	18.12	28.77	24.7	24.91	28.73	38.35	54.64	66.05	74.66
رصيد الميزان التجاري (مليار دولار أمريكي)	3.36	12.48	9.15	6.71	11.84	15.08	25.98	33.29	33.16
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
أسعار النفط (مليار دولار أمريكي)	98.96	62.35	80.35	112.92	111.49	109.38	99.68	52.79	43.44
رصيد الميزان التجاري (مليار دولار أمريكي)	39.11	05.89	16.88	25.58	21.36	9.96	1.79	-16.51	-17.03

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات التقارير السنوية لبنك الجزائر (أعداد مختلفة 1997-2017) والديوان الوطني للإحصائيات.

إنّ الوضع العام للميزان التجاري في الجزائر لا يعكس حقيقة الأوضاع، كون الاقتصاد يعتمد بصفة كبيرة على النشاط الاستخراجي للخامات وافتقاره للمقدرة على إنتاج السلع الأخرى بصورة تمكن من سد احتياجات الأسواق المحلية، مما يؤدي إلى تأثر الاقتصاد الوطني بصفة مباشرة بالصدمات الخارجية المتمثلة في تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

فمن خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أنّ رصيد الميزان التجاري حقق فائضا في أغلب سنوات فترة الدراسة، لكن هذا الفائض يبقى مؤقت ورهين السوق الدولية، وتوازنه مضلل وهش ويعاني اختلالات بنيوية لا يجب أن تنبني عليه السياسة الاقتصادية للجزائر بالدرجة الأولى، وهو الأمر الذي يجب التفكير في كيفية معالجته من أجل الوصول إلى نوع من التوازن المستديم في الاقتصاد، فهذا الفائض مثلا نتيجة للتهاوي والهبوط الشديد في عائدات صادرات النفط بلغ 5.9 مليار دولار عام 2009، مقابل فائض قياسي بلغ 39.8 مليار دولار عام 2008 مدعما بأسعار قياسية للنفط فاقت في بعض فترات سنة 2008 معدل 140 دولار أمريكي للبرميل، وهذا ما يؤكد الحقائق التي مفادها أنّ اقتصاديات البلدان النامية سريعة التأثر بالتقلبات التي تحدث لأسعار المواد الأولية المصدرة. وما يمكن قوله بأنّه تم تحقيق رصيد موجب مستمر بشكل متزايد في الميزان التجاري في كل مستويات الفترة (1990-2009)، ما عدا سنتي 1993 و1994، لكنّه يبقى مشوبا بمخاطر العجز بفعل تداعيات الصدمة الخارجية للأزمات المالية، وارتباط تطوره بارتفاع حجم وأسعار المحروقات وبضبط الواردات حيث نسجل محاولات تقليص أو تجميد مستوى الواردات السلعية في بعض السنوات خلال فترة تنفيذ البرامج المدعومة، وهو ما يفسّر سياسة الحذر والخوف من السقوط المفاجئ لأسعار النفط.

إنّ انخفاض أسعار النفط سنة 2015 إلى 52.79 دولار للبرميل واستمرار انخفاضها إلى 43.44 دولار سنة 2016 أثر سلبا على رصيد الميزان التجاري، نتيجة انخفاض صادرات المحروقات والتي أثرت على إجمالي صادرات البلد، هذا من جهة ومن جهة أخرى ارتفاع حجم الواردات، حيث سجل رصيد الميزان التجاري عجزا بقيمة 16508 مليون دولار سنة 2015 واستمر هذا العجز بل وارتفع سنة 2016، حيث بلغ ما مقداره 17059مليون دولار، وهي أكبر قيمة عجز يحققها الميزان التجاري في الجزائر منذ التسعينيات.

وتوجد نقطة في منتهى الأهمية لابد من إثارتها في هذا الصدد، وهي أنّ الميزان التجاري الجزائري يعاني من اختلالات هيكلية فادحة وذلك عند النظر إليه بعمق ومن زوايا متعددة خارج المحروقات، فهو هش لا يتحمل الصدمات الخارجية، ومحاصر بين مطرقة تقلبات أسعار صرف العملات (الدولار والأورو) وتذبذبات أسعار المحروقات (البترول والغاز الطبيعي) في الأسواق العالمية، وهي متغيرات معقدة تتحدد خارج النظام لا يمكن التحكم في مساراتها والسيطرة على إفرازاتها، حيث تتأثر التجارة الخارجية الإجمالية وتتآكل عائدات الريع البترولي بشكل مباشر بتراجع قيمة الدولار أمام الأورو، حيث أنّ ثلثي الواردات الجزائرية متأتية من الدول الأوروبية ومنه يتم إبرام الصفقات بالأورو في حين أنّ الصادرات الجزائرية التي يغذيها قطاع المحروقات بـ 97% تبرم بالدولار فالوتيرة المتسارعة لتزايد فاتورة الواردات (بالكمية والقيمة)، إضافة إلى تدهور قيمة الدولار مقابل الأورو ستؤدي حتما إلى استنزاف احتياطي الصرف من العملات الأجنبية الذي يعتبر كصمام أمان للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى عوامل داخلية تعتبر كعراقيل ومعوقات تحول دون تحقيق معنى أنّ المؤسسة الاقتصادية هي مكان لتوليد الثروة والقيمة المضافة والابتكار، الأمر الذي تمخض عنه عدم قدرة الجهاز الإنتاجي المحلي على تلبية الطلب الاستهلاكي وتكريس ظواهر التبعية الغذائية (الاستيراد). لذلك فالفائض المسجل في رصيد الميزان التجاري لا يعزى إلى نجاعة الأداء الاقتصادي (الصناعي الزراعي، الخدمي) والقرينة في ذلك مقارنة صادرات المواد الأولية 97.3% مع الصادرات المصنعة 2.70% عام 2016 وهي ظاهرة ضاربة بأطنابها لعقود من الزمن، وبما أنّ هيكل الصادرات تغلب عليه مادة أولية نجد أنّ الصادرات خارج المحروقات لا تساهم في تغطية الواردات إلاّ بنسبة ضئيلة.

يتضح مما سبق أنّ استقرار وتوازن رصيد الميزان التجاري في الجزائر يتوقف على مدى استقرار صادرات المحروقات والتي تتحدد بدورها بمستوى حجم صادرات المحروقات وأسعارها في الأسواق العالمية، وذلك نتيجة العلاقة الطردية التي تربط صادرات المحروقات بإجمالي صادرات البلد ومنه بالميزان التجاري.

3. مساهمة عائدات المحروقات في تكوين الاحتياطات الأجنبية: يقصد بالاحتياطات الأجنبية الأصول الخارجية المتاحة في أي وقت للسلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لأغراض التمويل المباشر لإختلالات المدفوعات أو لضبط حجمها بصورة غير مباشرة عن طريق التدخل في أسواق صرف العملة أو لأغراض أخرى أو لكل هذه الأغراض مجتمعة[1]، حيث تهدف الدول من بناء الاحتياطات الأجنبية إلى ضمان الإيفاء بالتزامات ديونها الخارجية بالعملات الأجنبية وإيجاد مبالغ بالعملة الأجنبية تضمن لاقتصادياتها الصمود أمام الهزات الاقتصادية والمالية.

لقد كان من بين التأثيرات الايجابية لارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط تعزيز الاحتياطيات الأجنبية لدى البنوك المركزية. و على هذا الأساس لا أحد ينكر بأنّ هناك ارتباط وثيق بين أسعار النفط ومستوى احتياطي الصرف الأجنبي في الدول المصدرة للنفط بما فيها الجزائر، حيث ساهم ارتفاع أسعار النفط خلال ستة عشرة سنة الأولى من الألفية الثالثة من توفير احتياطات صرف معتبرة شكلت هامش أمان للجزائر قصد الوفاء بالتزاماتها الخارجية، وهو ما توضحه بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (23): يوضح تطور احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) الوحدة: (مليار دولار أمريكي)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الاحتياطات (بدون ذهب)	0.73	1.49	1.45	1.46	2.67	2.01	4.24	8.02	6.84	4.40
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاحتياطات (بدون ذهب)	11.90	18.00	23.11	32.94	43.11	56.18	77.78	110.18	143.10	148.91
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016			
الاحتياطات (بدون ذهب)	162.22	182.22	190.66	194.01	178.93	144.0	114.1			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي للفترة (1990-1996) وبيانات التقارير السنوية لبنك الجزائر للفترة (أعداد مختلفة 1997-2017) للفترة (1997-2016).

بداية فإنّ الاحتياطيات الدولية للجزائر التي كانت تبلغ حوالي 0.73 مليار دولار سنة 1990 متأثرة بخدمة الديون الخارجية بدأت ترتفع تدريجيا منذ 1994، تاريخ تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي وإعادة جدولة الديون الخارجية، لتصل هذه الاحتياطيات إلى مستوى 8.02 مليار دولار في عام 1997 وذلك نظرا لعدّة عوامل خارجية، منها تحسن أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، لكن انخفاض أسعار النفط سنة 1998 إلى مستوى 13.02 دولار للبرميل من جهة وارتفاع خدمات الدين الخارجي من جهة أخرى أدى إلى انخفاض الاحتياطات لتبلغ 6.84 مليار دولار ثم 4.40 مليار دولار سنة 1999.

[1] . بن علي بلعزوز، "**محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 219.

في حين أنّ ارتفاع أسعار النفط بداية من الألفية الثالثة أضفى نوعا من الراحة المالية تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي، الأمر الذي سمح بتشكيل احتياطات مالية معتبرة، حيث بلغت سنة 2000 مبلغ 11.90 مليار دولار، لتستمر في الارتفاع سنة بعد سنة متزامنة مع التطورات الحاصلة في أسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ تضاعفت مابين سنة 2009 و2014، وبلغت ذروتها سنة 2013 بقيمة 194 مليار دولار عند مستوى 109.38 دولار لسعر برميل النفط، لكن انخفاض هذا الأخير تحت عتبة 50 دولار أدى إلى تآكل الاحتياطات حيث بلغت سنة 2015 ما مقداره 144 مليار دولار لتخفض سنة 2016 إلى 114.1 مليار دولار.

المبحث الثاني: تطور هيكل الموازنة العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

لقد عرفت الجزائر منذ الاستقلال سياسات تنموية عديدة ومختلفة مستعملة في ذلك مواردها وإمكاناتها التي تعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات، الذي يمثل الجزء الأكبر من مكونات إجمالي الناتج المحلي ويستأثر بالحصة الأكبر من إجمالي صادرات البلد ونسبة جد هامة من الإيرادات العامة في موازنة الدولة معبرا عنها بالجباية البترولية المرهون حجمها بجملة من العوامل أهمها تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، فأي تغير سلبي في اتّجاه أسعار النفط ينعكس على عائدات الصادرات ومن ثم أرباح الشركات، فالضرائب المحصلة من تلك المداخيل، وبالتالي القدرة على تغطية حد معين من الإنفاق.

إنّ الصدمات في السوق النفطية وتأثيرها على الجباية البترولية تنعكس على قدرة الموازنة العامة في الجزائر في بلوغ أهدافها التنموية المرسومة، فبين ارتفاع مستمر للنفقات العامة في الموازنة من جهة كنتيجة لاتّساع نطاق تدخل الدولة الحديثة وزيادة أعبائها يقابله تذبذب في الإيرادات العامة بالجهة الأخرى لموازنة الدولة مرده تقلبات حصيلة الجباية البترولية الناتج عن تقلبات أسعار النفط، يتحقق الفائض الموازني لفترة معينة، لكن سرعان ما يتغير الوضع إلى عجز موازني بمجرد اتّجاه أسعار النفط نحو الهبوط.

المطلب الأول: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة خلال الفترة (1980-2016)

تحظى النفقات العامة بأهمية كبيرة في إطار الموازنة العامة، كونها تمثل الصورة التي تعكس نشاط الدولة وأداة تحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد، وتعمل الدولة في إطار ذلك على تدبير الموارد اللازمة لتغطية نفقاتها، بإتّباع سياسة مالية معينة تأخذ بعين الاعتبار حقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسودها في فترة معينة من مراحل تطورها.

وفي الجزائر فإنّ تغطية وتمويل النفقات العامة بدرجة كبيرة يتوقف على الإيرادات النفطية (الجباية البترولية) كون هذه الأخيرة تمثل نسبة جد معتبرة في إجمالي الإيرادات العامة، ما جعل مسار الإنفاق العام في الجزائر عرضة للتقلبات التي تشهدها أسعار النفط في الأسواق الدولية.

لقد شهد إجمالي الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016) ارتفاعا مطردا، إذ تضاعف بأكثر من مئة (100) مرة، بانتقاله من 44.016 مليار دج سنة 1980 إلى 7984.18 مليار دج خلال سنة 2016، ومن بين العوامل الموضوعية التي ساهمت في هذا الارتفاع يمكن أن نذكر الآتي:

- الفوائض المالية المتوفرة نتيجة ارتفاع أسعار النفط؛
- المشاريع المبرمجة سنويا في إطار المخططات الإنفاقية التنموية؛
- ضعف الإنتاج الوطني المحلي وارتفاع قيمة الواردات السلعية؛
- ضعف القطاع الخاص والتالي انتقال كل الأعباء على عاتق القطاع العام؛
- ازدياد حجم السكان.

هذا ويمكن تقديم مسار تطور السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة (1980-2016) في ثلاث فترات:

أولا: تطور النفقات العامة خلال فترة التخطيط (1980-1989)

قامت الجزائر خلال فترة الثمانينيات بتبني الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية، حيث ركزت على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة، وهذا ما استدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية عبر عنه بارتفاع مستمر في حصيلة الإنفاق العمومي، حيث انتقل من 44.016 مليار دج سنة 1980 إلى 124.500 مليار دج سنة 1989، لتنتقل بذلك حصته من إجمالي الناتج المحلي من 27.09% إلى 29.41%، ولقد كان مرد هذه الزيادة بالدرجة الأولى هو ارتفاع نفقات التجهيز مقارنة بنفقات التسيير، بالرغم من سيطرة هذه الأخيرة على إجمالي النفقات، لكن بتتبع تطور كلاهما خلال ذات الفترة يتبين ارتفاع نمو حصة نفقات التجهيز مقارنة بنفقات التسيير، ويرجع ذلك أساسا إلى الاهتمام الكبير بالصناعات الثقيلة في إطار الاقتصاد الموجه من أجل الخروج من التخلف الذي ورثته الجزائر عن الاستعمار وكذا تقوية ودعم الاقتصاد الوطني وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد. والجدول الموالي يوضح مسار تطور النفقات العمومية في الجزائر للفترة (1980-1989):

الجدول رقم (24): يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (1980-1989)

السنوات	إجمالي النفقات العامة (مليار دج)	نفقات التسيير (مليار دج)	نفقات التجهيز (مليار دج)	تطور إجمالي النفقات العامة (%)	نفقات التسيير لإجمالي النفقات العامة (%)	نفقات التجهيز لإجمالي النفقات العامة (%)	إجمالي النفقات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	نفقات التسيير بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	نفقات التجهيز بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	سعر صحاري بلند (دولار/ب)
1980	44.01	26.78	17.22	31.33	60.86	39.14	27.09	16.49	10.60	38.16
1981	57.65	34.20	23.45	30.98	59.33	40.67	30.12	17.87	12.25	36.76
1982	72.44	37.99	34.44	25.65	52.45	47.55	34.90	18.30	16.59	33.51
1983	84.82	44.39	40.43	17.08	52.33	47.67	36.30	18.99	17.30	29.90
1984	91.59	50.27	41.32	7.98	54.88	45.12	34.23	18.79	15.44	28.90
1985	99.84	54.66	45.18	9.00	54.75	45.25	34.27	18.76	15.51	28.72
1986	101.81	61.15	40.66	1.97	60.06	39.94	34.00	20.42	13.58	14.53
1987	103.97	63.76	40.21	2.12	61.32	38.68	32.12	19.70	12.42	18.36
1988	119.70	76.20	43.50	15.12	63.66	36.34	34.25	21.80	12.45	15.14
1989	124.50	80.20	44.30	4.01	64.42	35.58	29.41	18.95	10.47	18.53

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

إنّ ارتفاع أسعار النفط خلال الطفرتين الأول (1973) والثانية (1979) وما رافقه من زيادة في الإيرادات العامة للدولة التي كانت ناتجة عن الزيادة الحاصلة في مداخيل الجباية البترولية التي اكتسبت –كما سنرى لاحقا– أهمية كبيرة في تمويل خزينة الدولة، أدى إلى حدوث ارتباط قوي بين الاقتصاد الوطني والإيرادات النفطية، من خلال سياسة الإنفاق العام المتبعة، حيث شرعت الحكومة الجزائرية في تنفيذ برامج إنفاقية ضخمة وباهظة التكلفة والتي تجسدت خلال فترة الثمانينيات في المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والثاني (1985-1989).

فخلال الفترة (1980-1985) عرف الإنفاق العمومي ارتفاعا ملحوظا، حيث انتقل من 44.016 مليار دج سنة 1980 إلى 99.84 مليار دج سنة 1985، لترتفع بذلك حصته إلى إجمالي الناتج المحلي خلال نفس الفترة من 27.09% إلى 34.27% ومرد هذا الارتفاع نمو نفقات التجهيز، حيث ارتفعت من 39.14% لإجمالي النفقات إلى 45.25%، مقابل تسجيل انخفاض في نظيرتها نفقات التسيير التي تراجعت من 60.86% إلى 54.75% من إجمالي النفقات، وقد شهدت هذه الفترة تطبيق المخطط الخماسي الأول (1980-1984) الذي تم التركيز فيه على إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني حسب المحاور التالية[1]:

- ✓ التهيئة الإقليمية بهدف إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية توزيعا متوازنا بين مناطق البلاد؛
- ✓ مراجعة إستراتيجية التنمية على أساس اعتماد أولوية الاستثمارات في قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ إعادة هيكلة المزارع والمؤسسات الاقتصادية بتجزئتها إلى وحدات أصغر بهدف التحكم الأفضل في التسيير؛
- ✓ تطبيق لا مركزية التخطيط بالرجوع إلى مخططات الأعوان الاقتصاديين، كالولايات والمؤسسات في إعداد المخططات التنموية.

لقد كان للصدمة النفطية العكسية التي شهدتها أسواق النفط العالمية سنة 1986- حين انخفض سعر صحاري بلند إلى 14.53 دولار للبرميل مسجلا بذلك تراجعا بـ14.19 دولار في برميل النفط مقارنة بسنة 1985 الوقع الكبير على الاقتصاد الجزائري، حيث تزعزع الاقتصاد الوطني وظهرت اختلالات في الاستقرار الكلي للبلاد (عجز الموازنة العامة، ارتفاع المديونية وخدمة الدين الخارجي انخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى 0.4% عام 1986 بل تسجيله لمعدلات سالبة خلال سنتي 1987 و1988 ارتفاع معدل التضخم والذي بلغ مستوى قياسي قدر بـ12.30%)، وهو الأمر الذي كشف عن ضعف وهشاشة تركيبة الاقتصاد الوطني، خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد.

[1] . محمد بلقاسم حسن بهلول، "**سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**"، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999، ص5.

وأمام هذه الوضعية العسيرة سجلت نسب الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعا ملحوظا ابتداء من سنة 1986، حيث انخفضت من 34.27% سنة 1985 إلى 32.12% سنة 1987، وهذا راجع إلى الضغط على نفقات التجهيز، حيث انخفضت حصة هذه الأخيرة من إجمالي النفقات العامة من 45.25% سنة 1985 إلى 38.68% سنة 1987، في حين شهدت نفقات التسيير ارتفاعا في حصتها إلى إجمالي النفقات حيث ارتفعت من 54.75% سنة 1985 إلى 61.32% خلال سنة 1987. وقد استمر انخفاض نسبة الإنفاق العام من إجمالي الناتج المحلي حتى بعد التحسن الذي شهدته الإيرادات العامة بعد التحسن الذي طرأ على أسعار النفط في السوق الدولية، حيث انخفضت نسبة الإنفاق العام من إجمالي الناتج المحلي من 34% سنة 1986 إلى 32.12% سنة 1987، بالرغم من ارتفاع أسعار النفط بـ3.83 دولار للبرميل سنة 1987 مقارنة بسنة 1986، لتواصل نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الناتج المحلي انخفاضها، حيث بلغت 29.41% سنة 1989، وذلك عند مستوى سعر برميل النفط مرتفع نوعا ما بلغ 18.53 دولار، وقد مس هذا الانخفاض كلا من نفقات التسيير ونفقات التجهيز، إلاّ أنّ هذه الأخيرة سجلت تراجعا أكبر مقارنة بنفقات التسيير، ويرجع السبب في ذلك إلى إمكانية الضغط على نفقات التجهيز مقارنة بالنفقات الجارية التي تعتبر حتمية لا يمكن تخفيضها إلاّ بنسب محدودة.

نلاحظ أنّ نفقات التجهيز خلال الثمانينيات هي التي كانت أكثر عرضة للتقلب مقارنة بنفقات التسيير حيث كما أشرنا عرفت انخفاضا كبيرا في معدلات نموها السنوية بمجرد انهيار أسعار النفط سنة 1986 على عكس نفقات التسيير، ويرجع السبب في ذلك كون نفقات التجهيز أو الاستثمار في الجزائر تغطى بنسبة كبيرة من إيرادات الجباية البترولية التي تخضع في مسارها إلى حركة أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبالتالي يمكن الضغط عليها في حال انخفاض أسعار النفط، على عكس نفقات التسيير التي تعتبر إلزامية يجب الوفاء بها تحت أي ظرف وهي تمول بالدرجة الأولى من الجباية العادية.

ثانيا: تطور النفقات العامة خلال الفترة الانتقالية (الانتقال نحو اقتصاد السوق) (1990-1999)

تميزت فترة التسعينيات بتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي وإبرام اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، حيث عرفت النفقات العامة خلال هذه الفترة تزايدا مستمرا في حجمها حيث ارتفعت بنسبة 635.27%، كما تراوحت نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي مابين 25.57% و42.01% وهي نسبة مرتفعة نسبيا وتشير للدور الرئيسي الذي تمارسه الدولة في المجال الاقتصادي وهذا بالرغم من الإصلاحات الهيكلية التي طبقت خلال فترة التسعينيات والتي هدفت في جانب منها إلى التقليل قدر الإمكان من حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي. والجدول الموالي يوضح تطور حجم النفقات العمومية للفترة (1990-1999):

الجدول رقم (25): يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (1990-1999)

السنوات	إجمالي النفقات العامة (مليار دج)	نفقات التسيير (مليار دج)	نفقات التجهيز (مليار دج)	تطور إجمالي النفقات العامة (%)	نفقات التسيير لإجمالي النفقات العامة (%)	نفقات التجهيز لإجمالي النفقات العامة (%)	إجمالي النفقات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	نفقات التسيير بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	نفقات التجهيز بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	سعر صحاري بلند (دولار/ب)
1990	149.41	92.40	57.01	20.00	61.84	38.16	26.95	16.66	10.28	24.34
1991	240.80	154.70	86.10	61.17	64.24	35.76	27.93	17.94	9.98	21.04
1992	396.80	247.30	149.50	64.78	62.32	37.68	36.92	23.01	13.91	20.03
1993	503.95	303.95	200.00	27.00	60.31	39.69	42.35	25.54	16.81	17.50
1994	613.70	355.90	257.80	21.78	57.99	42.01	41.25	23.92	17.33	16.19
1995	734.87	437.97	296.90	19.74	59.59	40.41	36.65	21.84	14.80	17.40
1996	848.60	547.00	301.60	15.48	64.45	35.55	33.01	21.28	11.73	21.33
1997	946.21	664.71	281.50	11.50	70.24	29.76	34.03	23.90	10.12	19.62
1998	1022.69	760.32	262.37	08.08	74.34	25.66	36.13	26.86	9.26	13.02
1999	1098.57	817.69	280.88	07.42	74.43	25.57	33.82	25.17	8.64	18.12

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: قوانين المالية السنوية والتكميلية للفترة 1990 – 1999.

لقد سجلت النفقات العامة سنة 1990 زيادة بمقدار 24.91 مليار دج مقارنة بسنة 1989، وكان السبب في ذلك التحسن الذي شهدته أسعار النفط، حيث ارتفعت سنة 1990 إلى 24.34 دولار للبرميل مسجلة بذلك فارق موجب بـ5.81 دولار في البرميل مقارنة بسنة 1989، وقد استمرت النفقات العامة في الارتفاع حيث بلغت سنة 1991 ما مقداره 240.80 مليار دج، وذلك بالرغم من تراجع أسعار النفط خلال سنة 1991 حين بلغت 21.04 دولار للبرميل منخفضة بـ3.30 دولار للبرميل مقارنة بسنة 1990، ومرد الارتفاع المسجل في

إجمالي النفقات العامة إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار، حيث أصبح الدولار يساوي 18.47 دج سنة 1991 في مقابل 9.95 دج سنة 1990، وقد عرفت سنتي 1993 و1994 ارتفاعا في نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الناتج المحلي، بحيث وصلت إلى حدود 40% وذلك رغم استمرار تسجيل أسعار النفط مستويات منخفضة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم الذي بلغ 20.50% سنة 1993 و29% سنة 1994.

خلال فترة التسعينيات شرعت الحكومة الجزائرية بتبني جملة من الإصلاحات الاقتصادية تحت وصاية المؤسسات المالية الدولية من خلال توقيع اتفاق الاستعداد الائتماني، وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي (أفريل 1995- مارس 1998) الذي كان من بين أهدافه تقليص العجز الموازني من خلال الضغط على النفقات العامة وتحسين الإيرادات العامة للدولة خارج الجباية البترولية، لكن نظرا لصعوبة زيادة حصيلة الإيرادات العادية لا سيما الضريبية منها نتيجة هشاشة وضعف الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة جراء ما خلفته صدمة 1986، فقد ركزت الحكومة على ترشيد الإنفاق العام من خلال رفع كل أشكال الدعم المقدم من قبل الدولة وتحرير الأسعار وترتيب الأولويات لمشاريع الاستثمارات العامة. وفي ظل هذه الأوضاع ونتيجة لانخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها سنة 1998 ببلوغها 13.02 دولار للبرميل، سجلت نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الناتج المحلي تراجعا مستمرا حيث انخفضت من 41.25% سنة 1994 إلى 36.13% سنة 1998، كما تراجع معدل نموها ما بين السنتين حيث انتقل من 21.78% سنة 1994 إلى 8.08% سنة 1998.

أما فيما يخص هيكل النفقات العامة في الجزائر، فإنّ الحالة الشائعة هي سيطرة نفقات التسيير على تركيبة النفقات العامة، إذ قدرت نسبتها 64.97% كمتوسط سنوي خلال الفترة (1990-1999)، ويفسر ذلك بارتفاع أعباء الأجور والتحويلات الاجتماعية وكذا ارتفاع أعباء الدين العمومي، وهي عوامل ساعدت في رفع نسبة نفقات التسيير من الإنفاق العمومي، وفي المقابل لم تتعدى نسبة نفقات التجهيز من إجمالي الإنفاق الحكومي 35.03% كمتوسط سنوي خلال نفس الفترة وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت مع حصة نفقات التسيير.

أما عن تطور هيكل النفقات العامة خلال الفترة (1990-1999)، فقد شهدت الفترة (1990-1994)، انخفاضا في حصة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات العامة، حيث انخفضت من 61.84% سنة 1990 إلى 57.99% سنة 1994، في حين عرفت نفقات التجهيز ارتفاعا في حصتها إلى إجمالي النفقات خلال نفس الفترة، حيث انتقلت من 38.16% إلى 42.01%. أما خلال الفترة (1995-1999) فقد حدث العكس، حيث زادت حصة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات العامة، إذ ارتفعت من 59.59% سنة 1995 إلى

74.43% سنة 1999، لتنخفض في المقابل نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي الناتج المحلي من 14.80% إلى 8.64%، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الشروط التي أملاها صندوق النقد الدولي في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي التي تهدف إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي وفتح المجال أمام القطاع الخاص هذا من جهة، ومن جهة أخرى قلة الموارد المالية الضرورية لتمويل الاستثمارات العمومية نتيجة التقلبات التي شهدتها أسعار النفط خلال هذه الفترة – خاصة سنة 1998 ببلوغ سعر برميل النفط الجزائري أدنى مستوى له – حيث أثر ذلك بصفة مباشرة على حصيلة الإيرادات العامة، مما أجبر الحكومة على ضبط الإنفاق العمومي عن طريق تقليص حجم الإنفاق الاستثماري من أجل الحفاظ على التوازنات المالية للدولة.

ثالثا: تطور النفقات العامة خلال فترة الإنعاش الاقتصادي (2000– 2016)

بعد تحسن الوضعية المالية في الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط ابتداء من الثلاثي الأخير من سنة 1999 شهدت السياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسية الموازنية بشكل خاص ابتداء من سنة 1999 تحولا رئيسيا من الوجهة النيوكلاسيكية التي أملاها صندوق النقد الدولي إبان الفترة الحرجة التي مر بها الاقتصاد الجزائري نحو الوصفة الكينزية أين ارتكزت بالأساس على دعم الطلب الكلي بالتوسع في النفقات العامة، وانعكس ذلك في تطبيق كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) البرنامج الخماسي (2010-2014) والشروع في تطبيق البرنامج الخماسي الرابع (2015-2019) وهذا قصد استغلال العوائد النفطية المتأتية جراء ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية.

الجدول رقم (26): يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000– 2016)

السنوات	إجمالي النفقات العامة (مليار دج)	نفقات التسيير (مليار دج)	نفقات التجهيز (مليار دج)	تطور إجمالي النفقات العامة (%)	نفقات التسيير لإجمالي النفقات العامة (%)	نفقات التجهيز لإجمالي النفقات العامة (%)	إجمالي النفقات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	نفقات التسيير بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	نفقات التجهيز بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	سعر صحاري بلند (دولار/ب)
2000	1176.09	830.08	346.01	7.06	70.57	29.43	28.69	20.25	8.44	28.77
2001	1452.36	948.76	503.60	23.49	65.32	34.68	34.28	22.39	11.88	24.70
2002	1602.34	1053.36	548.97	10.33	65.73	34.27	35.96	23.64	12.32	24.91
2003	1811.10	1141.68	669.42	13.03	63.03	36.97	35.34	22.28	13.06	28.73
2004	1920.00	1200.00	720.00	06.01	62.50	37.50	31.41	19.63	11.78	38.35
2005	2302.98	1255.27	1047.71	19.95	54.50	45.50	30.44	16.59	13.85	54.64
2006	3555.42	1439.54	2115.87	54.38	40.48	59.52	41.75	16.90	24.84	66.05
2007	3946.74	1652.69	2294.05	11.01	41.87	58.13	42.13	17.64	24.49	74.66
2008	4882.19	2363.18	2519.00	23.70	48.04	51.96	44.02	21.30	22.71	98.96
2009	5474.57	2661.25	2813.31	12.13	48.61	51.39	54.55	26.52	28.03	62.35
2010	6468.86	3445.99	3022.86	18.16	53.27	46.73	53.68	28.59	25.08	80.35
2011	8272.56	4291.18	3981.38	27.88	51.87	48.13	56.94	29.54	27.40	112.92
2012	7745.52	4925.11	2820.41	6.37 -	63.58	36.42	48.06	30.56	17.50	111.49
2013	6879.82	4335.61	2544.20	11.18 -	63.01	36.99	41.52	26.16	15.35	109.38
2014	7656.16	4714.45	2941.71	11.28	61.57	38.43	44.49	27.41	17.09	99.68
2015	8753.72	4972.27	3781.44	14.34	56.80	43.20	52.75	29.96	22.79	52.79
2016	7984.18	4807.33	3176.84	8.79 -	60.21	39.79	45.86	27.61	18.25	43.44

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: قوانين المالية السنوية والتكميلية للفترة 2000 – 2016.

لقد شهدت النفقات العامة خلال الفترة (2000-2016) تغيرا جذريا عما كانت عليه في فترة الإصلاحات الهيكلية، فبعدما كانت سياسة إنفاقية انكماشية مضبوطة، أصبحت سياسة توسعية جراء انتعاش إيرادات الموازنة العامة، حيث ارتفع حجم النفقات العامة من 1098.57 مليار دج سنة 1999 إلى 1176.09 مليار دج سنة 2000 ليصل سنة 2005 إلى 2302.98 مليار دج ثم سنة 2010 إلى 6468.86 مليار دج

وقد واصل حجم النفقات العامة اتّجاهه التصاعدي إلى أن وصل سنة 2016 إلى 7984.180 مليار دج، كما أنّ نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الناتج المحلي سجلت نموا ملحوظا خلال الألفية الثالثة، إذ تراوحت ما بين 28.69% و54.55% وهو ما يشير فعلا إلى زيادة حجم التدخل الحكومي في المجال الاقتصادي.

لقد تميزت النفقات العامة خلال الخمس السنوات الأولى من الألفية الثالثة بالنمو بوتيرة سريعة، حيث انتقلت قيمتها من 1176.09 مليار دج سنة 2000 لتبلغ 1920.00 مليار دج سنة 2004، أي بمعدل زيادة قدره 63.25%. وقد شهدت هذه الفترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي خُصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دج، استهلك منه 380 مليار دج. وقد شملت نشاطات البرنامج خمسة مجالات، تركز الاهتمام فيها بالدرجة الأولى على الأشغال الكبرى التي أخذت حصة 40%، وكذا التنمية المحلية والموارد البشرية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (27): يوضح تخصيصات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الوحدة: (مليار دج)

القطاعات	القيمة المخصصة (مليار دج)	النسبة (%)
دعم الإصلاحات	47	8.95
الفلاحة والصيد البحري	65	12.38
التنمية المحلية	113	21.52
الأشغال الكبرى	210	40.00
الموارد البشرية	90	17.14
الإجمالي	**525**	**100**

المصدر: بوفليح نبيل،"**دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف، الجزائر، 2013، ص46.

أما على صعيد تطور هيكل النفقات العامة خلال الفترة (2000-2004)، فإنّه تماشيا مع السياسة التي انتهجتها الحكومة الجزائرية التي اعتمدت على التوسع في حجم الإنفاق العمومي الموجه خصوصا للاستثمار المنتج مع التحكم بالمقابل في الإنفاق الجاري وهو ما انعكس في برنامج الإنعاش الاقتصادي، فإنّنا نلاحظ عودة الاهتمام بنفقات التجهيز، حيث عرفت هذه الأخيرة ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة المعنية، فقد ارتفعت بنسبة 39.57% من إجمالي الناتج المحلي (بانتقالها من 8.44% سنة 2000 إلى 11.78% سنة 2004)، وقد ارتفع حجمها من 346.01 مليار دج سنة 2000 إلى 720 مليار دج سنة 2004، لترتفع بذلك حصتها إلى إجمالي النفقات العامة من 29.43% إلى 37.50%. أما بالنسبة لنفقات التسيير فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا كبيرا خلال ذات الفترة

حيث ارتفعت بحوالي 370 مليار دج ما بين سنتي 2000 و2004، وهذا نتيجة ارتفاع أجور الموظفين التي تحتل حصتها المرتبة الأولى من إجمالي العناصر المكونة لنفقات التسيير بنسبة تصل إلى 40%، حيث ارتفعت الأجور بـ161.2 مليار دج (من 281.1 مليار دج سنة 2000 إلى 442.3 مليار دج سنة 2004)، وذلك بسبب ارتفاع الأجر الوطني الأدنى المضمون إلى 8000 دج ابتداء من الفاتح جانفي 2001 وانتقاله إلى 10000 دج ابتداء من جانفي 2004، وكذا رفع أجور عمال بعض القطاعات كقطاع الصحة والتعليم خلال الثلاثي الأخير من سنة 2003، كما ساهم ارتفاع التحويلات الجارية إلى الرفع من معدل نمو نفقات التسيير خلال نفس الفترة، حيث ارتفعت بنسبة 98.05% (بانتقالها من 200 مليار دج سنة 2000 إلى 396.1 مليار دج سنة 2004). ويفسر هذا الارتفاع بازدياد حجم التحويلات الاجتماعية الموجهة أساسا لدعم قطاع السكن والتعليم والصحة، بالإضافة إلى رفع قيمة المنح الموجهة للعائلات من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية لأفراد المجتمع، كما أنّ تكفل الحكومة بتعويض المتضررين من الكوارث الطبيعية (فيضانات باب الواد بالجزائر العاصمة في نوفمبر 2001 والزلزال الذي ضرب ولاتي الجزائر العاصمة وبومرداس في ماي 2003) التي شهدتها الجزائر سنتي 2001 و2002 ساهم في رفع التحويلات الاجتماعية، بالإضافة إلى تعويضات المتضررين من العشرية السوداء.

في ظل تواصل واستمرار تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد تواصل ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية (بانتقالها من مستوى 38.35 دولار للبرميل سنة 2004 إلى 54.64 دولار للبرميل سنة 2005 ثم إلى 98.96 دولار للبرميل سنة 2008)، تم الإعلان عن برنامج خماسي ضخم، كبرنامج تكميلي لدعم النمو والإنعاش الاقتصادي رُصد له مبلغ 4202.7 مليار دج (ما يعادل 55 مليار دولار)، شمل في مضمونه خمسة محاور رئيسية وُزع عليها الغلاف المالي المخصص كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (28): يوضح محاور برنامج دعم النمو التكميلي (2005-2009) و الاعتمادات المرصودة له

القطاعات	المبلغ (مليار دج)	النسبة (%)
أولا: برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان	**1908.5**	**45.50**
السكنات	555.0	
التربية الوطنية، التعليم العالي والتكوين المهني	3995	
البرامج البلدية للتنمية	200	
تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية	250	
تزويد السكان بالماء، الكهرباء والغاز	1925	
باقي القطاعات*	3115	
ثانيا: برنامج تطوير الهياكل القاعدية	**1703.1**	**40.50**
قطاع الأشغال العمومية	1300	
قطاع المياه	393	
قطاع التهيئة العمرانية	10.15	
ثالثا: برنامج دعم التنمية الاقتصادية	**337.2**	**08.00**
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	
الصناعة وترقية الاستثمار	18	
السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف	72	
رابعا: برنامج تطوير الخدمة العمومية	**203.9**	**04.80**
العدالة والداخلية	99	
المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	88.6	
البريد وتكنولوجيات الحديثة للاتصال	16.3	
خامسا: برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة	**50**	**01.20**
الإجمالي	**4202.7**	**100**

المصدر: بوفليح نبيل،"**دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص47.

لقد جاء برنامج دعم النمو الاقتصادي في إطار محاولة استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر جراء ارتفاع أسعار النفط، وقد كان لهذا البرنامج الأثر البالغ في السياسة الإنفاقية، حيث استمر حجم النفقات العامة في التزايد والارتفاع بالموازاة مع ارتفاع أسعار النفط، إذ بلغ سنة 2005 ما قيمته 2302.98 مليار دج ليرتفع بـ54.38% سنة 2006، وقد واصل اتّجاهه التصاعدي حيث بلغ سنة 2008 ما قيمته 4882.19 مليار دج أي بمعدل زيادة قدره حوالي 112% مقارنة بسنة 2005، وذلك عند مستوى 98.96 دولار لسعر برميل النفط. كما عرفت نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الناتج المحلي ارتفاعا ما بين سنتي 2005 و2008، حيث ارتفعت بنسبة 44.61% (بانتقالها من 30.44% سنة 2005 إلى44.02% سنة 2008). لكن تراجع أسعار النفط

*. تضم هذه القطاعات: قطاع الشباب والرياضة، الثقافة، قطاع الصحة العمومية، عمليات التهيئة العمرانية وتطوير وسائل الإعلام.

إلى 62.35 دولار للبرميل سنة 2009 أثر على النفقات العامة، حيث أدى إلى تقلص نسبة زيادتها حيث بلغت معدل 12.13% ما بين سنتي 2008 و2009، بعدما تجاوزت 20% ما بين سنتي 2007 و2008.

أما بخصوص تركيبة النفقات العامة، فقد شهدت تطورا تماشيا مع التطورات الحاصلة في أسعار النفط. فخلال الفترة (2005-2009) نلاحظ ميلان كفة نفقات التجهيز على حساب نفقات التسيير، فقد سجلت نفقات التجهيز قفزة نوعية في معدلات نموها، وهو ما تُرجم في البرنامج التكميلي لدعم النمو- كما أشرنا سالفا- حيث ارتفع حجمها من 1047.71 مليار دج سنة 2005 إلى 2813.31 مليار دج سنة 2009، وارتفعت حصتها إلى إجمالي النفقات العامة من 45.50% سنة 2005 إلى 51.39% سنة 2009، ومن 13.85% إلى 28.03% بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي، في حين سجلت نفقات التسيير تراجعا ومرد هذا التراجع، انخفاض الفوائد على الدين العام بنسبة 48.90% (إذ انتقلت من73.2 مليار دج سنة 2005 إلى 37.4 مليار دج سنة 2009).

لقد تميزت هذه الفترة عموما تبني الحكومات المتعاقبة لسياسة إنفاقية توسعية تجلت في مظاهر عديدة كان من أبرزها:

- توفير فرص عمل جديدة في قطاع الوظيف العمومي من خلال فتح مناصب مالية جديدة استفاد منها عدد كبير من حاملي الشهادات العليا خاصة في قطاعات التربية والتعليم والتكوين وكذا قطاع العدالة وهو ما رفع عدد موظفي القطاع العمومي من 2.98 مليون موظف نهاية سنة 2007 إلى 3.36 مليون موظف سنة 2010؛
- تسريع وتيرة إنشاء وتهيئة الهياكل القاعدية والتي من أهمها مشاريع الطرق وخطوط السكك الحديدية، كالطريق السريع شرق- غرب، بالإضافة إلى العمل على توفير المياه الصالحة للشرب وكذا مياه الري، مع تأهيل المطارات والموانئ الكبرى وانجاز أزيد من 1.2 مليون وحدة سكنية، لهذا الغرض خصص لبرنامج تطوير المنشات القاعدية اعتمادا ماليا قدر بحوالي 1148 مليار دج خلال الفترة 2005 -2007 ، كما بلغت التكلفة الإجمالية لمشروع واحد لتزويد تمنراست بالمياه الصالحة للشرب والمنقولة من عين صالح 177 مليار دج أما فيما يخص المبالغ الموجهة لحل مشكل السكن فقد شهدت هي الأخرى تطورات انتقلت من 100مليار دج سنة 2005 إلى أزيد من 130 مليار دج سنة 2006، و165 مليار دج سنة 2007[1].

[1] . عية عبد الرحمان، "**دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية حالة 2000-2011**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد 5، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، جوان 2011، ص 215.

استمرارا لسياسة دعم الطلب الكلي شهدت الفترة (2010-2014) تطبيق برنامج التنمية الخماسي أو ما يسمى بـ"برنامج توطيد النمو الاقتصادي" (2010-2014) الذي رُصد له غلاف مالي قدره 21214 مليار دج أي ما يعادل (286 مليار دولار)، شمل في مضمونه ثلاثة محاور رئيسية وُزع عليها الغلاف المالي المخصص كما يلي:

الجدول رقم (29): يوضح التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)

القطاعات	المبلغ (مليار دج)	النسبة (%)
أولا: برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان	**9903**	**45.42**
السكن	3700	
التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	1898	
الصحة	619	
تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية	1800	
باقي القطاعات*	1886	
ثانيا: برنامج تطوير الهياكل القاعدية	**8400**	**38.52**
قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	
قطاع المياه	2000	
قطاع التهيئة العمرانية	500	
ثالثا: برنامج دعم التنمية الاقتصادية	**3500**	**16.05**
الفلاحة والتنمية الريفية	1000	
دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	
الإجمالي	**21214**	**100**

المصدر: نبيل بوفليح وطرشي محمد، **"دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم القطاع الفلاحي في الجزائر"**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، المنظم من طرف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر، يومي 23- 24 نوفمبر 2014.

لقد كان السقوط الحر لأسعار النفط خلال الثلاثي الأخير من سنة 2014 غير متوقعا بالمرة لأصحاب القرار، وما يثبت هذا الطرح الترخيص لإنفاق اعتمادات مالية لسنة 2015 في حدود 8753.72 مليار دج، أي بارتفاع نسبته 14.34% عن تلك المرصودة لسنة 2014، حيث تزامن الاعتماد مع السقوط الحر للأسعار، غير أنّه مع استمرار منحنى انخفاض الأسعار ببلوغها 52.79 دولار للبرميل و43.44 دولار للبرميل كمتوسط سنوي لسنتي

*. تضم هذه القطاعات: قطاع الشباب والرياضة، الثقافة، قطاع الصحة العمومية، عمليات التهيئة العمرانية وتطوير وسائل الإعلام، الشؤون الدينية.

2015 و2016، فكان لزاما أن ينعكس ذلك على النفقات العمومية التي بلغت سنة 2016 حوالي 7984.18 مليار دج، أي بانخفاض نسبته 8.79% عن السنة السابقة، وقد مورس الضغط على نفقات التجهيز أكثر من نفقات التسيير، حيث انخفضت الأولى بحوالي 605 مليار دج، في حين تم تخفيض نفقات التسيير بحوالي 165 مليار دج.

أمام الوضعية المالية والاقتصادية العسيرة التي شهدتها البلاد في ظل تراجع أسعار النفط نهاية سنة 2014 اعتزمت الحكومة في مشروع قانون المالية 2017، اعتماد سياسة ضبط للموازنة عبر تسقيف النفقات السنوية للدولة في حدود 6800 مليار دج سعيا منها لترشيد النفقات والحيلولة دون مضاعفة عجز الموازنة المقدر خلال سنة 2016 بـ 3236.75 مليار دج، خصوصا مع تفاقم العجز في ميزان المدفوعات الذي فاق سنة 2016 الثلاثين مليار دولار وهو ما يهدد التوازنات المالية للبلاد.

فقد ارتأت الحكومة في مشروع قانون المالية 2017 اعتماد آلية تسقيف تسري لأول مرة على المدى المتوسط لسنوات 2017، 2018 و2019، حيث يمنع تجاوز النفقات العامة للدولة سقف 6800 مليار دج أي ألاّ تتجاوز نفقات الدولة كلية عتبة 62 مليار دولار، وهو ما يبين حدّة الأزمة التي تعاني منها البلاد وحتمية التوجه إلى ترشيد النفقات.

في نفس السياق، تقرر تسقيف موازنة التسيير التي تمثل كتلة الأجور كما سبق وأشرنا النصيب الأهم فيها انطلاقا من سنة 2017 بـ 4500 مليار دج، علما أنّ موازنة التسيير كما تشير إليه معطيات الجدول رقم (26) قدرت بـ 4807.33 مليار دج في سنة 2016، والأمر ذاته ينطبق على موازنة التجهيز المقرر أن تسقف في حدود 2300 مليار دج، بينما كانت تقدر في قانون المالية لسنة 2016، بـ 3176.84 مليار دج وهو ما يبين بأنّ الحكومة اتّجهت إلى إلغاء أو تجميد العديد من المشاريع التي كانت مسطرة، مع انخفاض الإيرادات العامة، التي تأثرت من جراء انهيار أسعار النفط.

إنّ ما يمكن استخلاصه مما سبق هو أنّ أسعار النفط كان لها تأثير مهم في مجمل الإنفاق العمومي (تارة بالإيجاب وتارة بالسلب)، وهذا ما يطلق عليه الاقتصاديين بـ"دورية السياسة المالية" التي تتمثل في سياسة الإنفاق العام التي تكون توسعية أثناء الانتعاش (ارتفاع المداخيل)، وتكون انكماشية في فترات الركود.

المطلب الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة خلال الفترة (1980–2016)

تشكل الإيرادات العامة للموازنة المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لسد نفقاتها، فهي تمثل الوجه الآخر للنفقات العامة، حيث أنّ نمو هذه الأخيرة يواجه بالحاجة إلى توليد إيرادات مماثلة لتغطيتها. وباعتبار أنّ الإيرادات العامة في الجزائر تتميز بميزة خاصة، فزيادة على الموارد العادية التي تتجسد في حواصل أملاك الدولة والجباية العادية بما فيها الجباية الجمركية، هناك مورد آخر تتخصص به المالية العامة في الجزائر يتمثل في أنّ جزء كبير من الموارد المالية العامة يتأتى عن طريق إيرادات الجباية البترولية التي تتوقف وضعيتها على مستوى أسعار النفط في السوق الدولية، فمن شأن ذلك أن يجعل موازنة الدولة وقدرتها على تحمل العجز الموازني حساسة للصدمات التي تحدث جراء تقلبات أسعار النفط، سواء كانت هذه الصدمات سلبية بانخفاض أسعار النفط أو إيجابية جراء ارتفاعها.

أولا: تركيبة الجباية البترولية

يعتبر البترول موردا هاما للضرائب، فهو من أكثر السلع عرضة للضرائب سواء في مراحل الاستكشاف أو الإنتاج أو الاستهلاك، وهو ما جعل الجباية البترولية من أكثر الأنظمة الجبائية تشعبا وتعقيدا ولها خصوصيات كثيرة تميزها عن الجباية المفروضة على غيرها من الأنشطة فضلا عن تميزها بحصيلتها الغزيرة وتمويلها للموازنة العامة بنسب معتبرة، والمقصود بالجباية البترولية كافة الحقوق والضرائب والرسوم والأتاوى التي تدفع للدولة المالكة لحقول النفط مقابل حق استكشاف واستغلال حقولها من قبل الشركات النفطية.

عموما يمكن تقسيم الجباية البترولية إلى قسمين:

1. الضرائب المفروضة في مرحلة البحث والاستكشاف: في هذه المرحلة وبالرغم من عدم وجود إنتاج نفطي أصلا، إلاّ أنّ الشركات البترولية تدفع مقابلا ماديا للدول المضيفة نظير قيام هذه الشركات بعمليات التنقيب في حقول محددة، وهذا النوع من الرسوم يكون موضوع عقد بين طرفين، وهو العقد الذي يعرف باسم عقد الامتياز، هذا الأخير يمكن تعريفه بأنّه: " اتفاق بين دولة أو هيئة وطنية تمثلها وبين شركة من الشركات المستثمرة للنفط في مساحة معينة من أراضي الدولة المنتجة أو مياهها الإقليمية، وذلك لمدة زمنية معينة ولها في سبيل ذلك كافة الحقوق التي تمكنها من ممارسة حقها ونشاطها في البحث والاستغلال وفي مقابل ذلك فإن الدولة تحصل على مقابل مادي وخدمات يحددها عقد الامتياز"[1]. هذا وتجدر الإشارة إلى أنّ الدول المنتجة للنفط في الغالب تعمل من أجل تحصيل موارد مالية مرتفعة من الجباية البترولية، وهذا بفرض ضرائب متنوعة ومرتفعة، على عكس الدول المستهلكة التي تقدم تخفيضات ضريبية محسوسة بغية تشجيع عمليات البحث والاستكشاف عن المحروقات.

[1]. يسرى محمد أبو العلا، " **نظرية البترول (بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول)**"، دار الفكر الجامعي، مصر 2008، ص 561.

2. **الضرائب المفروضة على الاستغلال والإنتاج:** وهي الضرائب التي تفرض بعد منح تراخيص الاستغلال التي تتبع عملية اكتشاف آبار للنفط، وعموما فإنّ الضرائب على الاستغلال تشتمل في الغالب الأنواع التالية[1]:

✓ **حق الإيجار في مرحلة الاستغلال:** يدفع الإيجار بنفس الطريقة التي يدفع بها في مرحلة البحث، إلاّ أنّ قيمته تكون أكبر، مما يفسر المساحات الصغيرة التي تمنح في هذه المرحلة من الصناعة البترولية، ويكون الإيجار سنويا وإما أن يكون ثابتا خلال مرحلة الاستغلال، أو متزايدا حسب سقف الإنتاج السنوي، كما أنّ قيمة الإيجار تطرح من حساب الإتاوة، باعتبارها تكلفة من تكاليف الإنتاج.

✓ **الإتاوة:** هي ضريبة تمس الإنتاج، وقيمتها تتناسب طرديا معه، كونها ضريبة على رقم الأعمال ومستقلة عن كل مفهوم للربح، فهي تعبر عن نسبة إلى قيمة الإنتاج بغض النظر عن تكلفة الاستغلال وتدفع بمجرد استخراج المحروقات، إما نقدا أو عينا حسب رغبة الحكومات، وفي حالة عدم تحديد طريقة الدفع مسبقا تدفع نقدا.

يختلف معدل الإتاوة من دولة لأخرى، وهناك بعض الدول التي تعتمد المعدل التصاعدي، حسب كمية الإنتاج المستخرجة يوميا، وبالنسبة لمنظمة الأوبك فبعد اجتماع ديسمبر 1974 تقرر أن يكون معدل الضريبة 20% بالنسبة للدول الأعضاء في هذه المنظمة. أما بالنسبة للجزائر فإنّ معدل الإتاوة يتراوح ما بين (12%، 14,5%، 17%، 20%) وهذا تبعا لاختلاف منطقة النشاط[2].

✓ **الضريبة على الدخل:** بالإضافة إلى كل من حق الإيجار والإتاوة، فإنّ الشركات البترولية تدفع كذلك ما يعرف بالرسم على الدخل البترولي، وهي ضريبة تحسب بفرض معدل على الدخل البترولي الذي يطرح منه تكاليف الاستغلال المستحقة فعلا بما في ذلك مبالغ الإتاوة.

ثانيا: محددات الجباية البترولية في الجزائر: تلعب الجباية البترولية دورا هاما في الاقتصاد الوطني من خلال تغذية الإيرادات العامة لموازنة الدولة وتغطية نفقاتها، إلاّ أنّ حصيلتها غالبا ما تعرف تقلبات من حين لآخر، سواء بالارتفاع أو الانخفاض وذلك لارتباطها بجملة من المتغيرات الخارجية خاصة بسوق النفط العالمية لا سيما أسعار النفط، صادرات المحروقات وكذا سعر صرف الدينار الجزائري.

---

[1]. بلجيلالي أحمد وعثمان محمد رضا، "**مساهمة الإيرادات النفطية في تغطية الواردات وتمويل الموازنة العامة – دراسة حالة الجزائر للفترة 2000–2017**"، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات اليوم الدراسي المنظم من قبل مخبر السياسة الصناعية وتنمية المبادلات الخارجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، حول انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الكلية في الجزائر، 2017، ص 3–4.

[2]. المادة 85 من القانون رقم 13–01، مرجع سبق ذكره.

1. تأثير تقلبات أسعار النفط على حاصل الجباية البترولية: يمكن إبراز تأثير تقلبات أسعار النفط على حاصل الجباية البترولية في الجزائر من خلال تتبع مسار تطور هذا التأثير، والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول رقم (30): يوضح تطور حاصل الجباية البترولية الإجمالية في الجزائر تبعا لتقلبات أسعار النفط خلال الفترة (1980-2016)

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
أسعار النفط (دولار/ب)	38.16	36.76	33.51	29.90	28.90	28.72	14.53	18.36	15.14	18.53
الجباية البترولية* (مليار/دج)	37.65	50.95	41.45	37.71	43.84	46.78	21.43	20.47	24.08	45.49
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
أسعار النفط (دولار/ب)	24.34	21.04	20.03	17.50	16.19	17.40	21.33	19.62	13.02	18.12
الجباية البترولية (مليار/دج)	56.40	145.30	207.00	193.60	221.80	301.00	410.10	507.00	460.00	480.00
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
أسعار النفط (دولار/ب)	28.77	24.70	24.91	28.73	38.35	54.64	66.05	74.66	98.96	62.35
الجباية البترولية (مليار/دج)	1173.23	964.46	942.90	1284.97	1485.76	2267.83	2714.00	2711.84	4003.55	2327.67
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016			
أسعار النفط (دولار/ب)	80.35	112.92	111.49	109.38	99.68	52.79	43.44			
الجباية البترولية (مليار/دج)	3154.11	3829.72	4054.54	3678.13	3390.42	1988.94	1682.55			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوانين المالية السنوية والتكميلية والتقارير السنوية لمنظمة الأوبك، (أعداد مختلفة).

*. تشير المبالغ الواردة في الجدول لقيم الجباية البترولية إلى إجمالي الجباية البترولية، أي تلك الواردة في الموازنة العامة مضافا إليها تلك الموجهة إلى صندوق ضبط الموارد وذلك ابتداء من سنة 2000 إلى غاية سنة 2016.

الشكل رقم (11): يوضح تأثير تقلبات أسعار النفط على تطور حاصل الجباية البترولية الإجمالية في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)

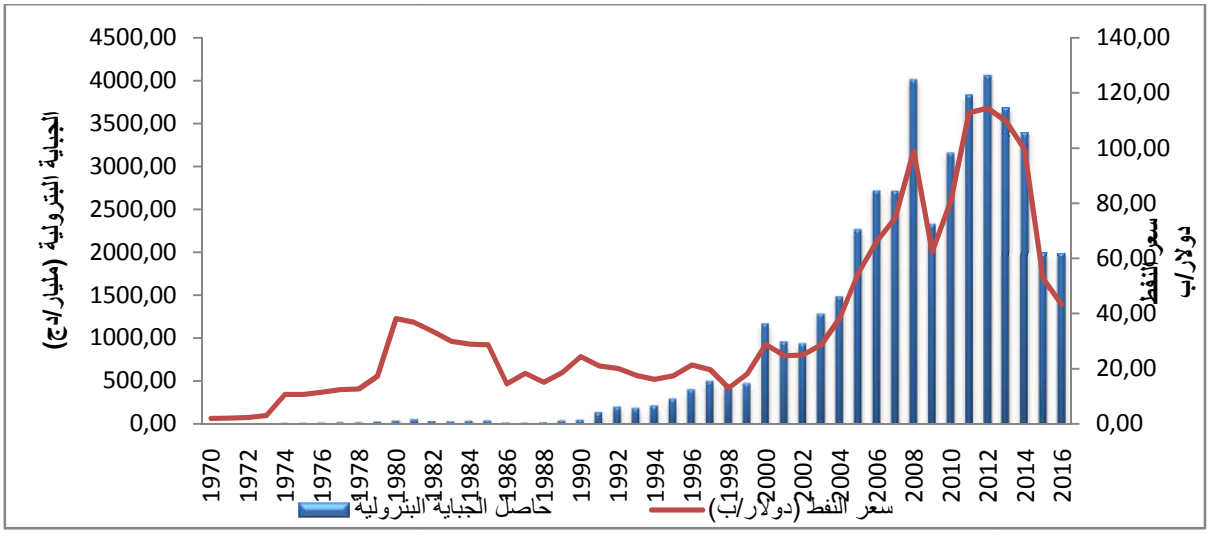

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (30).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أنّ حاصل الجباية البترولية في الجزائر عرف تطورات عديدة خلال الفترة (1980-2016) تناسبت طرديا في أغلب السنوات مع التطورات التي شهدتها أسعار النفط في الأسواق الدولية. فخلال فترة الثمانينيات تميزت حصيلة الجباية البترولية بتذبذب كبير، حيث ومع تحسن أسعار النفط بداية هذه الفترة وبلوغها معدل 38.16 دولار للبرميل سنة 1980 بلغت الجباية البترولية ما مقداره 37.65 مليار دج، مرتفعة بحوالي 11.14 مليار دج مقارنة بسنة 1979، وقد واصلت الجباية البترولية اتّجاهها التصاعدي تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط، إلاّ أنّ الانخفاض الرهيب الذي سجلته أسعار النفط سنة 1986 كان له تأثيرا كبيرا على حاصل الجباية البترولية، حيث سجل تراجعا بلغ النصف مقارنة بالسنوات الأولى من فترة الثمانينات، إذ انتقل من 41.45 مليار دج سنة 1982 إلى 21.43 مليار دج سنة 1986 ثم إلى 20.47 مليار دج سنة 1987، وهو ما خلف آثارا كبيرة على الموازنة العامة للدولة. لكن مع استرجاع أسعار النفط عافيتها سنة 1989 زادت حصيلة الجباية البترولية، حيث ارتفعت بـ21.41 مليار دج سنة 1989 مقارنة بسنة 1988 وذلك عند مستوى 18.53 دولار لبرميل النفط.

لقد شهدت السوق النفطية في فترة التسعينيات –كما سبق وأشرنا– تطورات كبيرة، حيث عرفت أسعار النفط خلالها تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض، وهو ما انعكس على حصيلة الجباية البترولية، إذ استجابت هذه الأخيرة لتقلبات أسعار النفط. فارتفاع هذه الأخيرة سنة 1990 بنسبة 31.35% مقارنة بسنة 1989 (بانتقالها من 18.53 دولار للبرميل سنة 1989 إلى 24.34 دولار للبرميل سنة 1990)، ساهم في ارتفاع حصيلة الجباية البترولية سنة 1990 بنسبة 23.98% مقارنة بذات السنة، لكن تراجع أسعار النفط سنة 1993 إلى 17.50 دولار للبرميل قابله انخفاض في حصيلة الجباية البترولية، حيث انتقلت من 207.00 مليار دج سنة 1992 إلى 193.60 مليار دج سنة 1993. ومع عودة ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات 1995، 1996 و1997 سجلت حصيلة الجباية البترولية ارتفاعا، إذ انتقلت من 301 مليار دج سنة 1995 إلى 410.10 مليار دج سنة 1996 لتقفز إلى 507 مليار دج سنة 1997. لكن انخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها ببلوغها معدل 13.02 دولار للبرميل سنة 1998، قابله انخفاض في حصيلة الجباية البترولية، حيث تراجعت بـ9.27% مقارنة بسنة 1997 (بانتقالها من 507 مليار دج سنة 1997 إلى 460 مليار دج سنة 1998) لتسجل هذه النسبة ارتفاعا سنة 1999 بعد عودة أسعار النفط للارتفاع، حيث ارتفعت حصيلة الجباية البترولية بنسبة 4.34% مقارنة بسنة 1998 (بانتقالها من 460 مليار دج سنة 1998 إلى 480 مليار دج سنة 1999).

بداية من الألفية الثالثة، عرفت حصيلة الجباية البترولية انتعاشا كبيرا تزامن مع المستويات المرتفعة التي بلغتها أسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث ارتفعت إلى 1173.23 مليار دج سنة 2000 وذلك عند معدل 28.77 دولار لبرميل النفط، لتتراجع بـ208.77 مليار دج سنة 2001 وذلك كنتيجة لتراجع أسعار النفط. ومع ارتفاع هذه الأخيرة خلال الفترة (2003–2008) –لأسباب تم ذكرها سابقا– ارتفعت الحصيلة المالية للجباية البترولية، حيث انتقلت من 1284.97 مليار دج سنة 2003 إلى 1485.76 مليار دج سنة 2004، لتواصل اتجّاهها التصاعدي بالموازاة مع الاتّجاه التصاعدي لأسعار النفط حيث بلغت سنة 2008 ما قيمته 4003.55 مليار دج أي بزيادة قدرها 211.56% مقارنة بسنة 2003 وذلك عند مستوى مرتفع لمتوسط السنوي لسعر النفط بلغ 98.96 دولار للبرميل. وقد شهدت سنة 2009 انخفاضا في حصيلة الجباية البترولية، حيث تراجعت بنسبة 41.85% مقارنة بسنة 2008 (بانتقالها من 4003.55 مليار دج سنة 2008 إلى 2327.67 مليار دج سنة 2009) نتيجة تراجع أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية. ومع عودة تعافي السوق النفطية خلال الفترة (2010–2012)، بانتقال سعر برميل النفط من 62.35 دولار للبرميل سنة 2009 إلى 80.35 دولار للبرميل سنة 2010، ثم إلى 111.49 دولار للبرميل سنة 2012، عرفت الجباية البترولية ارتفاعا بلغ 28.54% خلال الفترة (2010–2012) (بانتقالها من3154.11 مليار دج سنة 2010 إلى 4054.54 مليار دج سنة

2012)، وقد سجلت سنة 2013 تراجعا في أسعار النفط، حيث تراجعت بـ2.11 دولار للبرميل مقارنة بسنة 2012، قابله تراجع في حصيلة الجباية البترولية، حيث تراجعت بنسبة 9.28% مقارنة بسنة 2012 (بانتقالها من 4054.54 مليار دج سنة 2013 إلى 3678.13 مليار دج سنة 2014)، ولقد كان للتراجع الرهيب الذي سجلته أسعار النفط أواخر سنة 2014 انعكاسا على حصيلة الجباية البترولية وعلى إجمالي الإيرادات العامة ومن ثم على الموازنة العامة للدولة، حيث تراجعت حصيلة الجباية البترولية بنسبة 7.82%سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 وذلك عند مستوى 99.68 دولار لبرميل النفط، لتواصل انخفاضها سنتي 2015 و2016، حيث بلغت 1988.94 مليار دج و1682.55 مليار دج على التوالي وذلك كنتيجة لاستمرار انخفاض أسعار النفط، هذا الانخفاض الشديد يشير إلى أنّ الأمر ينذر بأخطار وخيمة على الموازنة العامة للدولة والاقتصاد الكلي ككل، ما لم يتم التصرف بعقلانية وبسرعة لإيجاد حلول لهذا الاتكاء المفرط على إيرادات الريع البترولي.

يتضح لنا مما سبق أنّ حصيلة الجباية البترولية في الجزائر ترتبط ارتباطا وثيقا بأسعار النفط، ويرجع سبب هذا الارتباط إلى كون الجباية البترولية مؤسسة على القاعدة الجبائية التي تعتمد في حساباتها على المعدلات المطبقة والكميات المستخرجة والمنتجة من النفط وعلى أسعاره، فكلما توسعت هذه القاعدة ارتفعت إيرادات الجباية البترولية والعكس صحيح.

2. أثر تطور صادرات المحروقات على الجباية البترولية: إنّ من بين المتغيرات التي نحكم عليها بتبعية الاقتصاد الوطني للمحروقات هي الصادرات النفطية، حيث كما سبق وتطرقنا فإنّ مساهمتها في إجمالي الصادرات الوطنية تفوق نسبة 97%، وترتبط الصادرات النفطية بالجباية البترولية من خلال الضرائب المفروضة على عائدات الصادرات من (الإتاوة، الرسم على الدخل البترولي والضريبة التكميلية على النتائج)، حيث أنّ زيادة الكميات المصدرة تؤدي إلى توسع الوعاء الجبائي للجباية البترولية.

تشهد صادرات المحروقات الجزائرية من حين لآخر تقلبات، وذلك كما أشرنا لارتباطها ببعض المحددات التي يعتبر السعر النفطي الأبرز فيها، بالإضافة إلى التطور التكنولوجي في عمليات الصناعة النفطية من استكشاف وتنقيب وتكرير، وكذا التشريعات القانونية التي تحكم قطاع المحروقات، هذه التشريعات التي تؤثر في عقود الشراكة أو النظام الجبائي المطبق على الصناعة النفطية.

فنجد مثلا مع بداية الألفية الثالثة وتحسن أسعار النفط، ارتفعت عائدات صادرات المحروقات في الجزائر لتعرف الجباية البترولية هي الأخرى ارتفاعا ملحوظا لتأتي سنة 2005 بقانون جديد للمحروقات تحت رقم 05-07 أضاف تركيبة جديدة للجباية البترولية، وذلك بتوسعة الوعاء الجبائي عن طريق إضافة رسوم وضرائب جديدة.

أما فيما يخص الانخفاضات التي شهدتها صادرات المحروقات والتي كان لها تأثيرا على الجباية البترولية، تبرز بداية في سنة 1986، حيث شهدت عائدات صادرات المحروقات انخفاضا بسبب تراجع أسعار النفط خلال نفس السنة، وعدم توفر سونطراك آنذاك على التقنيات وتكنولوجيا الصناعة النفطية في ظل عدم وجود شركاء أجانب حيث قابل هذا التراجع في عائدات الصادرات انخفاضا في الجباية البترولية. نفس الحال بالنسبة لسنتي 1993 و1998 حيث انخفضت عائدات صادرات المحروقات وهو ما قابله انخفاض في الجباية البترولية، كما شهدت سنة 2009 هي الأخرى انخفاضا في عائدات صادرات المحروقات بنسبة 42.46% (بانتقالها من 77194.6 مليون دولار أمريكي سنة 2008 إلى 44415.1 مليون دولار أمريكي سنة 2009)، بسبب الأزمة المالية العالمية وكذا قرار التخفيض في حصة الإنتاج من قبل منظمة الأوبك بسبب تدني أسعار النفط، وهو ما كان له تأثير على الجباية البترولية، حيث انخفضت بنسبة 41.85%. نفس الحال بالنسبة لسنة 2013، حيث انخفضت عائدات صادرات المحروقات بنسبة 10.19% مقارنة بسنة التي سبقتها (بانتقالها من 70583.7 مليون دولار أمريكي سنة 2012 إلى 63386.2 مليون دولار أمريكي سنة 2013) وذلك نتيجة انخفاض حجم الصادرات، حيث سُجل انخفاض قدره.28.2 مليون برميل من النفط الخام و1.8 مليون برميل من غاز البترول المميع و4.6 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي و1.2 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي المميع، ومرد هذا الإنخفاض توقف الإنتاج وتسويقه خاصة من قبل الشركاء الأجانب لسونطرك بسبب العملية الإرهابية على قاعدة الحياة بمنطقة تيقنتورين بـ عين أميناس بولاية إيليزي، وهو الأمر الذي انعكس على إيرادات الجباية البترولية، حيث سجلت هي الأخرى تراجعا بمعدل 9.28% خلال سنة 2013 (بانتقالها من 4054.54 مليار دج سنة 2012 إلى 3678.13 مليار دج سنة 2013) نفس الحال بالنسبة للسنوات 2014 و2015 و2016، حيث تراجعت عائدات صادرات المحروقات لأسباب تم ذكرها سابقا- وهو ما أثر على حاصل الجباية البترولية التي تراجعت هي الأخرى بنسبة 50.37% ما بين الثلاث سنوات (بانتقالها من 3390.42 مليار دج سنة 2014 إلى 1682.55 مليار دج سنة 2016).

3. تأثير تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الجباية البترولية: إنّ إدراج الجباية البترولية في الموازنة العامة للدولة بالدينار الجزائري ليس بالضرورة أنّها تُحصل بالدينار، بل معظم الإيرادات تُحصل بالدولار الأمريكي، ثم تتم عملية التحويل. ونستدل بذلك من خلال عنصرين هما: تسعير المادة أو السلعة النفطية بالدولار الأمريكي، بالإضافة إلى أنّ المكونات الأساسية للجباية البترولية (الإتاوة، الرسم على الدخل البترولي، الضريبة على النتائج) والتي تحسب على أساس سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة معينة[1].

الجدول رقم (31): يوضح تأثير تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على حاصل الجباية البترولية الإجمالية خلال الفترة (1980–2016)

السنوات	الجباية البترولية (مليار دج)*	معدل نمو الجباية البترولية المقومة بالدينار الجزائري (%)	الجباية البترولية (مليار دولار أمريكي) **	معدل نمو الجباية البترولية المقومة بالدولار الأمريكي (%)	سعر الصرف (دينار جزائري/ دولار أمريكي)
1980	37.66	/	9.80	/	3.84
1981	50.95	35.28	11.79	20.30	4.32
1982	41.46	-18.62	9.03	-23.40	4.59
1983	37.71	-9.38	7.87	-12.84	4.79
1984	43.84	16.25	8.80	11.85	4.98
1985	46.79	6.72	9.30	5.68	5.03
1986	21.44	-54.17	4.56	-50.96	4.70
1987	20.48	-4.47	4.23	-7.23	4.85
1988	24.09	17.62	4.07	-3.78	5.91
1989	45.49	88.83	5.75	41.27	7.91
1990	56.40	23.98	5.66	-1.56	9.95
1991	145.30	157.62	7.86	38.86	18.47
1992	207.00	42.46	9.48	20.61	21.83
1993	193.60	-6.47	8.29	-12.55	23.34
1994	221.80	14.56	6.32	-23.76	35.05

[1] . صرارمة عبد الوحيد وقجاتي عبد الحميد، "**محددات الجباية البترولية في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980–2014**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2016، ص331.

* تعبر عن إيرادات الجباية البترولية المقومة بالدينار الجزائري والمحصلة فعلا.

** تعبر عن إيرادات الجباية البترولية المقومة بالدولار الأمريكي، وذلك عند احتساب سعر صرف الدينار/ الدولار الأمريكي في نهاية الفترة.

1995	301.00	35.70	6.30	-0.31	47.74
1996	410.10	36.24	7.49	18.88	54.75
1997	507.00	23.63	8.78	17.22	57.71
1998	460.00	-9.27	7.85	-10.59	58.54
1999	480.00	4.34	7.20	-8.28	66.64
2000	1173.23	144.42	15.57	116.25	75.32
2001	964.46	-17.79	12.48	-19.84	77.27
2002	942.90	-2.23	11.83	-5.20	79.69
2003	1284.97	36.27	16.60	40.32	77.38
2004	1485.76	15.62	20.61	24.15	72.07
2005	2267.83	52.63	30.91	49.97	73.36
2006	2714.00	19.67	37.35	20.83	72.65
2007	2711.84	-0.07	39.09	4.65	69.37
2008	4003.55	47.63	62.00	58.60	64.57
2009	2327.67	-41.85	32.03	-48.33	72.65
2010	3154.11	35.50	42.39	32.34	74.40
2011	3829.72	21.41	52.56	24.00	72.85
2012	4054.54	5.87	52.28	-0.53	77.55
2013	3678.13	-9.28	46.33	-11.38	79.38
2014	3390.42	-7.82	42.08	-9.17	80.56
2015	1988.94	-41.33	19.79	-52.97	100.46
2016	1682.55	-15.40	15.36	-22.38	109.47

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوانين المالية السنوية والتكميلية والنشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر (أعداد مختلفة).

من خلال الجدول السابق نلاحظ اختلاف كبير بين معدل نمو الجباية البترولية المقومة والمحصلة بالدينار الجزائري ومعدل نمو الجباية البترولية المحولة للدولار الأمريكي، فخلال **فترة الثمانينيات** والتي كانت آخر محطة للنظام الاشتراكي في الجزائر، عرف سعر الصرف الدينار الجزائري عدّة تغيرات، فقبل سنة 1986 قامت الجزائر ابتداءا من جانفي 1974 بتثبيت عملتها على أساس سلة تتكون من 14 عملة مختارة حسب أهمية شركائها التجاريين، وعلى أساس معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات، ومنذ سنة 1987 عرف سعر الصرف مرحلة جديدة وهي التسيير الديناميكي للدينار، وذلك عن طريق الانزلاق التدريجي أولا وهو إجراء يهدف إلى خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبة ثم العمل به طيلة الفترة الممتدة من نهاية 1987 إلى غاية بداية 1991[1]، فهذه التغيرات كان لها أثر مهم على إيرادات الجباية البترولية في الجزائر، حيث نلاحظ أنّ معدلات نمو الجباية البترولية المقومة والمحصلة

[1] . صرارمة عبد الوحيد وقجاتي عبد الحميد، المرجع السابق، ص331.

بالدينار الجزائري تفوق معدلات نمو الجباية البترولية المحولة للدولار الأمريكي بنسب ذات فارق كبير، حيث نلاحظ أنّه في سنة 1981 بلغ معدل نمو الجباية المقومة بالدينار الجزائري 35.28% وهو أكبر من معدل نمو الجباية البترولية المقومة بالدولار الأمريكي والذي بلغ 20.30%، أما سنة 1984 بلغ معدل الجباية البترولية المقومة بالدينار الجزائري 16.25% في حين بلغت الجباية البترولية المقومة بالدولار الأمريكي معدل نمو 11.85% ، كذلك الحال سنة 1989 أين فاق معدل نمو الجباية البترولية بالدينار الجزائري معدل نمو الجباية البترولية بالدولار الأمريكي، حيث بلغ معدل هذه الأخيرة 41.27% في حين بلغ نمو الجباية البترولية بالدينار الجزائري 88.83%، أما في حالة معدلات النمو السالبة، نجد أنّ الجباية البترولية المقومة والمحصلة بالدينار الجزائري تكون أقل من الجباية البترولية المقومة بالدولار الأمريكي، حيث نلاحظ سنة 1982 أنّ الجباية البترولية بالدينار الجزائري انخفضت بمعدل 18.62% في حين بلغ معدل انخفاض الجباية البترولية بالدولار الأمريكي 23.4%، وفي سنة 1983 بلغ معدل الانخفاض للجباية البترولية بالدينار الجزائري 9.38% في حين بلغ معدل الانخفاض بالنسبة للجباية البترولية بالدولار الأمريكي 12.84%، وفي سنة 1987 قدر انخفاض الجباية البترولية بالدينار الجزائري بنسبة 4.47% في حين بلغ معدل انخفاض الجباية البترولية بالدولار الأمريكي نسبة 7.23%.

أما خلال **فترة التسعينيات** والتي تعتبر مرحلة انتقالية للاقتصاد الجزائري شهد الدينار الجزائري تخفيضا قدره 40% وتحديدا سنة 1994[1] وهو ما كان له تأثيرا على الجباية البترولية. ففي سنة 1990 نمت الجباية البترولية المقومة بالدينار الجزائري بمعدل 23.98% في حين انخفضت الجباية البترولية المقومة بالدولار الأمريكي بنسبة 1.56%، أما خلال سنتي 1991 و1992 ارتفعت نسبة الجباية البترولية بالدينار الجزائري بمعدل 157.62% و42.46% على التوالي، في حين بلغ معدل نمو الجباية البترولية بالدولار الأمريكي خلال نفس السنتين 38.86% و20.61%، وفي سنة 1995 نمت الجباية البترولية بالدينار الجزائري بنسبة 35.70%، في حين انخفضت الجباية البترولية بالدولار الأمريكي بنسبة 0.31%.

[1] . للمزيد من التفاصيل حول تطور نظام الصرف في الجزائر، أنظر: نعمان سعيدي، "**البعد الدولي للنظام النقدي الدولي**"، دار بلقيس، الجزائر، 2011 ص230 وما يليها.

في ظل التغيرات الاقتصادية التي شهدتها الألفية الثالثة عرف سعر صرف الدينار الجزائري تغيرات كان لها تأثيرا على الجباية البترولية، حيث نلاحظ أنّ معدلات نمو الجباية البترولية المقومة بالدينار الجزائري في حالات الارتفاع تفوق في أغلب السنوات الجباية البترولية المقومة بالدولار الأمريكي، فمع بداية الفترة نجد أنّ معدل نمو الجباية البترولية بالدينار الجزائري بلغ 144.42% في حين بلغ معدل نمو الجباية البترولية بالدولار الأمريكي 116.25%، وفي سنة 2005 بلغ معدل نمو الجباية البترولية بالدينار الجزائري 52.63 % بينما بلغ معدل نمو الجباية البترولية بالدولار الأمريكي 49.97%، أما في حالات تراجع حاصل الجباية البترولية، نجد أنّ معدل انخفاض الجباية البترولية بالدينار الجزائري أقل من معدل انخفاض الجباية البترولية بالدولار الأمريكي، ففي سنة 2001 بلغت نسبة انخفاض الجباية البترولية المقومة بالدينار الجزائري 17.79% في حين بلغت هذه النسبة والمقومة بالدولار الأمريكي 19.84% نفس الحال بالنسبة للسنوات 2009، 2013، 2014، 2015 و2016.

مما سبق نستنتج أنّ التدهور في قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي يعمل على تضخيم حجم الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية المقومة بالدينار الجزائري أكثر من قيمتها الحقيقية، بالأخص في حال تراجع إيرادات الجباية البترولية وذلك لتعويض خسارة الموازنة.

ثالثا: أهمية الجباية البترولية في تمويل إيرادات الموازنة العامة: تمتاز الجباية البترولية بخاصية أساسية تتمثل في ضخامة حجمها وكونها المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة العامة للدولة.

إنّ ما يتميز به هيكل الإيرادات العامة في الجزائر هو اعتماده بشكل كبير على الموارد الجبائية وبالأخص الجباية البترولية التي أثرت كثيرا على بنية الإيرادات العامة، حيث لم تكن لغاية سنة 1971 تعد موردا أساسيا ملفتا للانتباه إذ كان حاصلها متواضعا نسبيا لم يتعدى 20% من مجموع الموارد النهائية، أما بعد ارتفاع أسعار النفط بداية السبعينيات اتّضح جليا تبعية الموازنة العامة في الجزائر لما يمكن أن يحدث من تقلبات على الأسعار الدولية للمحروقات، بسبب ارتفاع نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات العامة التي فاقت في بعض سنوات فترة الدراسة نسبة 60%، وهذا معناه أكثر من نصف موارد الموازنة العامة تمول أساسا من الجباية البترولية، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (32): يوضح تطور مساهمة الجباية البترولية* في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)

السنوات	الجباية البترولية (مليار دج)	الجباية العادية (مليار دج)	إجمالي الإيرادات الجبائية (الجباية العادية + الجباية البترولية)	إجمالي الإيرادات العامة (مليار دج)	الجباية البترولية لإجمالي الجباية (%)	الجباية البترولية لإجمالي الإيرادات العامة (%)	الجباية العادية لإجمالي الإيرادات العامة (%)
1980	37.65	20.36	58.01	59.59	64.90	63.18	34.16
1981	50.95	25.76	76.71	79.38	66.41	64.18	32.45
1982	41.45	27.99	69.44	74.24	59.69	55.83	37.70
1983	37.71	37.45	75.16	80.59	50.17	46.79	46.46
1984	43.84	46.96	90.8	101.36	48.28	43.25	46.32
1985	46.78	46.99	93.77	105.85	49.88	44.19	44.39
1986	21.43	52.65	74.08	89.69	28.92	23.89	58.70
1987	20.47	58.21	78.68	92.98	26.01	22.01	62.61
1988	24.08	58.10	82.18	93.50	29.30	25.75	62.13
1989	45.49	64.50	109.99	116.40	41.35	39.08	55.41
1990	56.40	81.50	137.90	144.40	40.89	39.05	56.44
1991	145.30	91.00	236.30	250.80	61.48	57,93	36.28
1992	207.00	109.00	316.00	322.50	65.50	64,19	33.79
1993	193.60	129.50	323.10	335.60	59.91	57,69	38.58
1994	221.80	172.30	394.10	474.10	56.28	46,78	36.34
1995	301.00	236.50	537.50	586.50	56.00	51,32	40.32
1996	410.10	295.70	705.80	749.20	58.10	54,74	39.46
1997	207.00	320.70	527.70	881.50	39.22	57,52	39.46
1998	460.00	350.00	810.00	882.00	56.79	52,15	39.68

*. تشير المبالغ الواردة في الجدول لقيم الجباية البترولية إلى الجباية البترولية الموجهة فقط إلى الموازنة العامة للدولة والتي تم الحصول عليها باتخاذ السعر المرجعي كأساس لحساب هذه القيمة المالية، وذلك بدون احتساب الجباية البترولية الموجهة إلى صندوق ضبط الموارد المفروضة على الفارق بين السعر الحقيقي والسعر المرجعي.

1999	480.00	380.10	860.10	937.10	55.80	51,22	40.56
2000	720.00	380.75	1100.75	1190.75	65.40	60,47	31.97
2001	840.60	415.84	1256.45	1403.44	66.90	59,90	29.63
2002	916.40	438.85	1355.25	1500.25	67.61	61,08	29.51
2003	836.06	494.38	1330.44	1475.44	62.84	56,67	33.50
2004	862.20	532.30	1394.50	1528.00	61.82	56,43	34.83
2005	899.00	585.36	1484.36	1629.76	60.56	55,16	35.91
2006	916.00	626.14	1542.14	1683.29	59.39	54,42	37.19
2007	973.00	704.78	1677.78	1831.28	57.99	53,13	38.48
2008	1715.40	848.60	2564.00	2763.00	66.90	62,08	30.71
2009	1927.00	1014.60	2941.60	3178.70	65.50	60,62	31.91
2010	1835.80	1068.50	2904.30	3081.50	63.20	59,57	34.67
2011	1529.40	1473.50	3002.90	3198.40	50.93	47,82	46.06
2012	1519.04	1651.74	3170.78	3469.08	47.90	43,79	47.61
2013	1615.90	1831.40	3447.30	3820.00	46.87	42,30	47.94
2014	1577.73	2267.50	3845.23	4218.18	41.03	37,40	53.75
2015	1722.94	2616.37	4339.31	4952.70	39.70	34,79	52.82
2016	1682.55	2722.68	4405.23	4747.43	38.19	35,44	57.35

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوانين المالية السنوية والتكميلية للفترة (1980-2016).

نلاحظ من خلال الجدول السابق هيمنة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة وكذا إجمالي الإيرادات الجبائية. فبعدما كانت إيرادات الجباية البترولية في بداية سنوات السبعينيات لا تشكل سوى 21.42% من إجمالي الإيرادات العامة و24.77% من إجمالي الإيرادات الجبائية، شكلت مساهمتها قفزة نوعية بعد الطفرة النفطية الأولى سنة 1973 بتجاوزها حصة النصف من إجمالي الإيرادات العامة والإيرادات الجبائية، لكن انخفاض أسعار النفط ابتداء من سنة 1982 ساهم في تراجع مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والإيرادات الجبائية، حيث تراجعت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة بحوالي 8.35% سنة 1982 وبحوالي 9.52% في إجمالي الإيرادات الجبائية، وقد استمرت نسبة مساهمة الجباية البترولية في التراجع حيث وصلت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة سنة 1986 حوالي 23.89% و 28.92% في إجمالي الإيرادات الجبائية، وذلك بسبب التراجع الرهيب الذي سجلته أسعار النفط خلال ذات السنة، وهو ما أثر سلبا على إجمالي الإيرادات العامة، حيث تراجعت بحوالي

16.16 مليار دج بين سنتي 1985 و1986، وهو ما يثبت الدور الذي تلعبه الجباية البترولية في تغذية وتمويل الخزينة العمومية. ومع عودة ارتفاع أسعار النفط ابتداء من سنة 1989 انتعشت إيرادات الجباية البترولية، حيث انتقلت حصتها إلى إجمالي الإيرادات الجبائية من 28.92% سنة 1986 إلى 41.35% سنة 1989 وانتقلت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 23.89% سنة 1986 إلى 39.08% سنة 1989 وهو ما انعكس إيجابا على إجمالي الإيرادات العامة حيث ارتفعت بحوالي 29.78 % خلال نفس الفترة.

عرفت نسبة مساهمة الجباية البترولية في تمويل الإيرادات العامة سنوات التسعينيات ارتفاعا ملحوظا فاقت في معظم السنوات 50%، حيث بلغت 39.05% سنة 1990 وارتفعت إلى 57.93% و64.19% سنتي 1991 و1992، لتعرف تراجعا بنسبة 27.12% سنة 1994 مقارنة بسنة 1992 وذلك بسبب تراجع أسعار النفط (حيث انخفضت بـ3.84 دولار للبرميل ما بين سنتي 1992 و1994)، إلاّ أنّها عرفت ارتفاعا منذ سنة 1995، أين بلغت 51.32% لتصل إلى 57.52% سنة 1997، لتعرف انخفاضا سنة 1998 بسبب الأزمة النفطية وتراجع أسعار النفط (إلى 13.02 دولار للبرميل)، حيث بلغت هذه النسبة 52.15%، في المقابل شهدت الجباية العادية خلال فترة التسعينيات انخفاضا في مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة وكذا إجمالي الإيرادات الجبائية مقارنة بنسبة مساهمة الجباية البترولية حيث تراوحت هذه النسبة ما بين 33.79% سنة (1998) و56.44% (سنة 1990).

لقد أدت وفرة أسعار النفط مع بداية الألفية الثالثة إلى تعزيز مساهمة الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة ففي سنة 2000 بلغت نسبة مساهمة الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة 60.47% وذلك عند مستوى 28.77 دولار لبرميل النفط، لتتراجع إلى 59.90% سنة 2001 بسبب تراجع أسعار النفط. وخلال الفترة (2003-2007) تراوحت نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات الجبائية ما بين 57.99% و62.84%، وما بين 53.13% و56.67% في إجمالي الإيرادات العامة بالرغم من تحسن أسعار النفط خلال هذه الفترة بانتقالها من 28.73 دولار للبرميل سنة 2003 إلى 74.66 دولار للبرميل سنة 2007، وكذا بالرغم من ارتفاع حاصل الجباية البترولية الإجمالية، ويعود السبب في بقاء مساهمة الجباية البترولية في تمويل موازنة الدولة في مستويات منخفضة خلال هذه الفترة إلى ارتفاع حصة الجباية البترولية الموجهة إلى صندوق ضبط الموارد، حيث من إجمالي حصيلة الجباية البترولية والمقدرة بـ10464.36 مليار دج خلال الفترة (2003-2007) تم ضخ 5978.14 مليار دج في صندوق ضبط الموارد، مقابل 4486.22 مليار دج تم توجيهها إلى موازنة الدولة، وقد ساهم ارتفاع أسعار النفط سنة 2008 في ارتفاع مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة للدولة وإجمالي الإيرادات الجبائية، حيث بلغت هذه النسب 62.08% و 66.90% على التوالي، وهو ما ساهم في ارتفاع إجمالي

الإيرادات العامة للموازنة حيث نمت بمعدل 87.26% خلال الفترة (2003-2008) وقد شهدت الفترة (2009-2014) تراجعا في نسب مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة، حيث بلغت سنة 2009 ما نسبته 60.62% وذلك بسبب تراجع أسعار النفط، لتصل إلى 59.57% سنة 2010 وتواصل إنخفاضها إلى أن بلغت 37.40% سنة 2014. وفي المقابل عرفت نسبة مساهمة الجباية العادية تطورا ملحوظا خلال ذات الفترة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الحصيلة المالية للضريبة على الدخل الإجمالي –كون هذه الفترة شهدت تزايد القوة العاملة – وكذا الضريبة على أرباح الشركات، كون هاتين الضريبتين تساهمين بنسبة 50% في إجمالي الجباية العادية، وبذلك فقد انتقلت نسبة مساهمة الجباية العادية في إجمالي الإيرادات العامة من 30.71% سنة 2008 إلى 53.75% سنة 2014 لترتفع إلى 57.335% خلال سنة 2016، وهذا تماشيا وتطبيقا لسياسة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

وقد شهدت سنتي 2015 و2016 تراجعا كبيرا في نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة حيث انخفضت إلى 34.79% سنة 2015 وإلى 35.44% سنة 2016، وهي النسبة التي لم تصل إليها منذ سنوات التسعينيات، وذلك بسبب الانهيار الكبير الذي عرفته أسعار النفط، وهو ما أثر سلبا على إجمالي الإيرادات العامة، إذ تراجعت إلى 4952.9 مليار دج سنة 2015 وبقي هذا الانخفاض متواصلا إلى غاية سنة 2016 ببلوغها 4747.3 مليار دج.

مما سبق يتضح لنا أهمية الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر، حيث تشكل مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة نسبا عالية وهو ما يجعل إجمالي الإيرادات العامة رهينة للتقلبات التي تطرأ على الحصيلة المالية للجباية البترولية المتأثرة بدورها بتقلبات أسعار النفط، في المقابل نجد الجباية العادية وبالرغم من أنّها تشكل مصدرا هاما في موازنة الدولة إلى أنّ مساهمتها تبقى ضعيفة مقارنة بنظيرتها الجباية البترولية وذلك بالرغم من الإصلاحات الجبائية التي اتخذتها الحكومة منذ سنة 1991 سعيا منها لتنويع وتثمين الإيرادات العمومية خارج المحروقات، هذا ما يدفعنا للقول أنّ مالية الدولة أصبحت تابعة بشكل كبير لمتغيرات خارجية ظرفية وغير مستقرة وهذا بالرغم من التحسن الظرفي في مساهمة الجباية العادية في إجمالي الإيرادات التي تجاوزت 50% منذ سنة 2014.

5. مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)

تلعب الجباية البترولية دورا كبيرا في تغطية الإنفاق العمومي في الجزائر، كونها تشكل الحصة الأكبر من إجمالي الإيرادات العامة، حيث تفوق نسبة تغطيتها لنفقات التجهيز نسبة 100%، ما يعني صرف الباقي من الإيرادات على النفقات الجارية، خاصة في ظل تباطؤ نمو الجباية العادية وعدم قدرتها على تغطية إجمالي نفقات التسيير.

والجدول الموالي يوضح لنا تطور مساهمة الجباية البترولية في تغطية مكونات الإنفاق العمومي.

الجدول رقم (33): يوضح تطور مساهمة الجباية البترولية الموازنية في تغطية النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)

السنوات	الجباية البترولية الموازنية (مليار دج)	إجمالي النفقات العامة (مليار دج)	نفقات التسيير (مليار دج)	نفقات التجهيز (مليار دج)	الجباية البترولية لإجمالي النفقات (%)	الجباية البترولية لنفقات التسيير (%)	الجباية البترولية لنفقات التجهيز (%)	الجباية العادية (مليار دج)	الجباية العادية لنفقات التسيير (%)
1980	37.65	44.016	26.789	17.227	85.54	140.58	218.64	20.36	76.02
1981	50.95	57.655	34.205	23.450	88.37	148.97	217.27	25.76	75.38
1982	41.45	72.445	37.996	34.449	57.21	109.10	120.35	27.99	73.67
1983	37.71	84.825	44.391	40.434	44.45	84.95	93.27	37.45	84.36
1984	43.84	91.598	50.272	41.326	47.86	87.20	106.09	46.96	93.41
1985	46.78	99.841	54.660	45.181	47.73	85.58	103.54	46.99	85.96
1986	21.43	101.817	61.154	40.663	21.04	35.04	52.70	52.65	86.09
1987	20.47	103.977	63.761	40.216	19.68	32.10	50.90	58.21	91.29
1988	24.08	119.700	76.200	43.500	20.11	31.60	55.35	58.10	76.24
1989	45.49	124.500	80.200	44.300	36.53	56.72	102.68	64.50	80.42
1990	56.40	149.412	92.40	57.01	37,75	61,04	98,93	81.50	88.20
1991	145.30	240.800	154.70	86.10	60,34	93,92	168,76	91.00	58.82
1992	207.00	396.800	247.30	149.50	52,17	83,70	138,46	109.00	44.07
1993	193.60	503.950	303.95	200.00	38,42	63,69	96,80	129.50	42.12
1994	221.80	613.700	355.90	257.80	36,14	62,32	86,04	172.30	48.41
1995	301.00	734.875	437.97	296.90	40,96	68,73	101,38	236.50	53.99
1996	410.10	848.600	547.00	301.60	48,33	74,97	135,97	295.70	54.05
1997	207.00	946.217	664.71	281.50	53,58	76,27	180,11	320.70	48.24
1998	460.00	1022.696	760.32	262.37	44,98	60,50	175,32	350.00	46.03
1999	480.00	1098.576	817.69	280.88	43,69	58,70	170,89	380.10	46.48
2000	720.00	1176.09	830.08	346.01	61,22	86,74	208,09	380.75	45.86

2001	840.60	1452.36	948.76	503.60	57,88	88,60	166,92	415.84	43.82
2002	916.40	1602.34	1053.36	548.97	57,19	87,00	166,93	438.85	41.66
2003	836.06	1811.10	1141.68	669.42	46,16	73,23	124,89	494.38	43.30
2004	862.20	1920.00	1200.00	720.00	44,91	71,85	119,75	532.30	44.35
2005	899.00	2302.98	1255.27	1047.71	39,04	71,62	85,81	585.36	46.62
2006	916.00	3555.42	1439.54	2115.87	25,76	63,63	43,29	626.14	43.49
2007	973.00	3946.74	1652.69	2294.05	24,65	58,87	42,41	704.78	42.64
2008	1715.40	4882.19	2363.18	2519.00	35,14	72,59	68,10	848.60	35.90
2009	1927.00	5474.57	2661.25	2813.31	35,20	72,41	68,50	1014.60	38.10
2010	1835.80	6468.86	3445.99	3022.86	28,38	53,27	60,73	1068.50	31.00
2011	1529.40	8272.56	4291.18	3981.38	18,49	35,64	38,41	1473.50	34.33
2012	1519.04	7745.52	4925.11	2820.41	19,61	30,84	53,86	1651.74	33.35
2013	1615.90	6879.82	4335.61	2544.20	23,49	37,27	63,51	1831.40	42.24
2014	1577.73	7656.16	4714.45	2941.71	20,61	33,47	53,63	2267.50	48.09
2015	1722.94	8753.72	4972.27	3781.44	19,68	34,65	45,56	2616.37	52.61
2016	1682.55	7984.18	4807.33	3176.84	21,07	35,00	52,96	2722.68	56.63

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوانين المالية السنوية والتكميلية.

يتضح من الجدول السابق أنّ نسبة تغطية الجباية البترولية لإجمالي النفقات العامة خلال الفترة (1980-2016) قد انحصرت ما بين 19.68% و114.65%، وما بين 31.76% و194.65% بالنسبة لنفقات التسيير، ومابين 42.41% و218.64% بالنسبة لنفقات التجهيز.

بخصوص تمويل الجباية البترولية لتركيبة النفقات العامة يظهر الجدول السابق أنّ الجباية البترولية مولت الإنفاق على التجهيز خلال الفترة (1980-2016) بنسب تراوحت ما بين 42.41% و218.64%، وقد سجلت سنوات 1986، 1987 و1988 نسبا ضعيفة لم تتجاوز 55% بسبب تراجع إيرادات الجباية البترولية مقابل الارتفاع المستمر للنفقات العمومية، أما فيما يتعلق بنفقات التسيير، فقد بلغ متوسط نسبة التغطية خلال فترة الثمانينيات 80%، حيث فاقت هذه النسبة 100% خلال الفترة (1980-1982) في حين عرفت تراجعا خاصة بعد أزمة 1986 حيث انخفضت إلى 35%.

إنّ تزايد حجم النفقات العامة سنوات التسعينيات (حيث انتقلت من 149.41 مليار دج سنة 1990 إلى 1098.57 مليار دج سنة 1999) لم يواكب تطور الجباية البترولية ذلك بالرغم من ارتفاع حصيلتها المالية بـ423.60 مليار دج مابين سنتي 1990 و 1999 (انتقلت من 56.40 مليار دج سنة 1990 إلى 480 مليار دج سنة 1999)، حيث تراوحت نسبة تغطية الجباية البترولية لإجمالي النفقات العامة خلال الفترة (1990-1999) ما بين 36.14% و 60.34%.

بداية من الألفية الثالثة عرف حجم النفقات العامة ارتفاعا كبيرا – لأسباب تم ذكرها سابقا- حيث ارتفعت بنسبة 578.87% ما بين سنتي 2000 و 2016 (انتقلت من 1176.09مليار دج سنة 2000 إلى 7984.18 مليار دج)، وفي المقابل شهدت الجباية البترولية الموازنية هي الأخرى ارتفاعا في حصيلتها المالية خلال نفس الفترة، حيث ارتفعت بمعدل 133.68% (انتقلت من 720 مليار دج سنة 2000 إلى 1682.55 مليار دج سنة 2016) لكن هذا الارتفاع رافقته تقلبات، هذا ما جعل الارتفاع الحاصل في الجباية البترولية لا يواكب ذلك الذي سجلته النفقات العامة، وهو ما انعكس في نسبة تمويل الجباية البترولية لإجمالي النفقات العامة، حيث تراوحت هذه النسبة خلال الفترة (2000-2016) ما بين 18.49% و61.22%، وتراوحت ما بين 30.84% و88.60% بالنسبة لتغطية نفقات التسيير، وما بين 42.41% و208.09% بالنسبة لتمويل نفقات التجهيز. وهو ما يفسر بالارتفاع المستمر للنفقات العمومية بمستويات فاقت تلك التي حققتها الجباية البترولية.

يمكن استخلاص الكثير من المعطيات التي تعطي دلالة على خطورة الوضع الحالي لهيكل الموازنة العامة في الجزائر، فهيمنة إيرادات الجباية البترولية على إجمالي الإيرادات العامة من جهة و الإفراط الذي تجاوز الإفراط ذاته في تمويل النفقات العامة عن طريق الجباية البترولية من جهة أخرى، يجعل الموازنة العامة في الجزائر مهددة بهزات ارتدادية لما يحدث في العالم الخارجي كونها تعتمد على صادرات الذهب الأسود التي تتبع في حركتها مجموعة من العوامل الخارجية أهمها تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

المبحث الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على فائض الجباية البترولية وتوازن الموازنة العامة

ترتبط النفقات العامة بشكل كبير بالإيرادات العامة كون هذه الأخيرة تشكل مصدر تغطية وتمويل الإنفاق العمومي. ومادام الجزء الأكبر من الإيرادات العامة في الجزائر يتأتى من حاصل الجباية البترولية المرهون بمتغيرات خارجية مرتبطة بسوق النفط العالمية لا سيما أسعار النفط منها، فإنّ هذا يجعل رصيد الموازنة في الجزائر مرهون هو الآخر بحركة أسعار النفط، فبين ارتفاع مستمر للنفقات العمومية في الموازنة من جهة، يقابله تذبذب في الإيرادات العامة بالجهة الأخرى، كان الفائض الموازني يتحقق لسنة أو بضع سنوات، لكن سرعان ما يتغير الوضع إلى عجز موازني بمجرد اتّجاه أسعار النفط نحو الهبوط، وهو ما أثبتته أزمات انخفاض أسعار النفط وآخرها أزمة أواخر سنة 2014 وما جاءت به سنتي 2015 و2016 من معطيات مهددة لاستقرار وتوازن الموازنة العامة في الجزائر، بعدما خسر سعر النفط الجزائري خلال الثلاث السنوات الأخيرة 56.24 دولار للبرميل، وهو ما أثر على المداخيل النفطية الممولة للموازنة العامة، ما جعل هذه الأخيرة تئن أمام وطأة تراكم العجز الموازني.

المطلب الأول: إنشاء صندوق ضبط الموارد وتطور موارده واستخداماته

مع بداية سنة 2000 التي ميزها الارتفاع الكبير لأسعار النفط كان للقطاع النفطي دور كبير في تحقيق مؤشرات اقتصادية إيجابية، حيث أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تحقق إيرادات بترولية معتبرة خاصة في شقها الجبائي ما دفع الحكومة إلى التفكير في إنشاء صندوق يعمل على امتصاص الفوائض البترولية والاحتفاظ بها كاحتياطات تستعملها الحكومة لتغطية النقص أو العجز الذي قد يحدث في موازنة الدولة في المستقبل، وقد تم إنشاء هذا الصندوق تحت اسم "صندوق ضبط الموارد" في أواخر جوان من سنة 2000 من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2000 الذي حدد مكوناته ومهامه وكيفية تسييره.

أولا: ماهية صندوق ضبط الموارد

لقد مكنت الارتفاعات المستمرة لأسعار النفط منذ نهاية عام 1999 من تحقيق إيرادات استثنائية، ما فتئت تتزايد من سنة إلى أخرى، مما نتج عنه فوائض مالية ضخمة. واعتبارا من أنّ الموازنة العامة في الجزائر ترتبط بشكل مباشر بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط، كون الجباية البترولية تشكل المورد الأساسي لإيراداتها الإجمالية[1]، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى استحداث آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة للدولة، وبالتالي الحفاظ على استقرار الموازنة العامة، حيث تم إنشاء حساب خاص لدى الخزينة العمومية تحت رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط

[1] . بلقلة براهيم، مرجع سبق ذكره، ص169.

الموارد" بموجب المادة 10 من القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000، وهو حساب حكومي لدى بنك الجزائر يتم تمويله عن طريق فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات، مقارنة بالأسعار المرجعية* المعتمدة لإعداد الموازنة العامة، على أن توجه موارد الصندوق لضبط توازن الموازنة العامة (تغطية العجز) وتخفيض الدين العمومي، حيث يتولى وزير المالية مهمة الآمر بالصرف لهذا الصندوق، وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا الصندوق يعتبر حسابا مستقلا عن الموازنة العامة، أي لا يخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، كما أنّه لا يخضع لرقابة السلطة التشريعية[1].

لقد تم تعديل بعض الأسس والقواعد المتعلقة بصندوق ضبط الموارد، وذلك من خلال قانون المالية لسنة 2004، 2006 وسنة 2017 على النحو التالي:

- لقد أضاف قانون المالية لسنة 2004 مصدرا آخر لموارد هذا الصندوق تمثلت في تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية، أما أوجه إنفاق هذا الحساب فخصصت لتعويض ناقص القيمة الناتج عن مستوى إيرادات الجباية البترولية يقل عن التقديرات في قانون المالية، وكذا الحد من المديونية العمومية كما تم تعديل تسمية الصندوق وأصبح "صندوق ضبط الإيرادات" بدلا من "صندوق ضبط الموارد"[2]؛
- تم تعديل الهدف الرئيسي للصندوق بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2006 على النحو التالي:" تمويل عجز الخزينة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري"[3]، وهو حد أدنى لا يمكن للحكومة التصرف فيه؛
- تم إضافة بند لاستخدامات إيرادات صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الخزينة العمومية بموجب قانون المالية لسنة 2017 يتعلق بإلغاء الحد الأدنى من الاحتياطي الذي لا يمكن التصرف فيه[4].

*. تم اعتماد مبلغ 19 دولار كسعر مرجعي لسنتي 2000 و2001 ليرتفع إلى 22 دولار سنة 2000، ليرجع 19 دولار خلال الفترة (2003-2007) ليرفع هذا السعر إلى 37 دولار في قانون المالية التكميلي لسنة 2008، ليرفع إلى50 دولار من خلال قانون المالية لسنة 2017.

[1]- بوفليح نبيل، "**دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية (الواقع والآفاق مع الإشارة لحالة الجزائر)**، مرجع سبق ذكره ص198.

[2]. Article 66, **loi N°02/22 du 28/12/2003 portant la loi de finance pour 2004**, journal officiel de la république algérienne, N°83, du 29 décembre 2003, p.24-25.

[3]. Article 25, **loi N° 06/04 du 15/07/2006 portant la loi de finance complémentaire pour 2006**, journal officiel de la république algérienne, N°47, du 19 juillet 2006, p7.

[4]. المادة 121 من **القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 المتعلق بقانون المالية لسنة 2017**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد رقم 77، الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 2016، ص50.

ثانيا: مبررات إنشاء صندوق ضبط الموارد

يمكن إبراز دوافع إنشاء صندوق ضبط الموارد في النقاط التالية:

– معاناة الاقتصاد الجزائري من اختلالات هيكلية خطيرة نتيجة ارتباطه القوي بقطاع المحروقات الذي يظهر تأثيره على الاقتصاد من خلال تأثيره –كما سبق وأشرنا – على معدل النمو الاقتصادي وعلى الميزان التجاري وكذا على الموازنة العامة للدولة، ومن هذا المنطلق فإنّ مبررات إنشاء صندوق ضبط الموارد تكمن في رغبة الحكومة استحداث آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة للدولة، وبالتالي الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة، الأمر الذي يمكنها من تنفيذ مختلف سياساتها الاقتصادية، ومن ثم التخفيف من حدّة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني؛

– تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية؛

– رواج فكرة إنشاء الصناديق السيادية بين الدول النفطية، حيث تعد تجربة الجزائر الأحدث في هذا المجال مقارنة بتجارب بعض الدول النفطية على غرار الكويت، الإمارات العربية المتحدة، إيران، وبالتالي يمكن القول أنّ تأسيس صندوق ضبط الموارد في الجزائر هو نتيجة حتمية لانتشار ورواج فكرة إنشاء مثل هذه الصناديق بين الدول النفطية[1].

ثالثا: تطور موارد واستخدامات صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000–2016)

بالرغم من قصر مدة إنشاء صندوق ضبط الموارد في الجزائر إلاّ أنّ هذا الصندوق بعد استحداثه أصبح يتلقى موارد مالية معتبرة استخدم جزء منها مباشرة لأداء الوظائف المحددة له، والجدول الموالي يوضح ذلك:

[1]. بوفليح نبيل وفوقة فاطمة، **"انعكاسات الأزمة النفطية لـ2014 على الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر: مع التركيز على صندوق ضبط الموارد"** مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 11، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017، ص 150.

الجدول رقم (34): يوضح تطور موارد واستخدامات صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2016) الوحدة (مليار دج)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد N-1	0	232.13	171.54	27.96	320.87	721.68	1842.68	2931.04	3215.53
فائض F.P	453.23	123.86	26.5	448.91	623.49	1368.83	1798	1738.84	2288.15
تسبيقات بنك الجزائر	-	-	-	-	0	0	0	0	0
مجموع الموارد	**453.23**	**356**	**198.04**	**476.87**	**944.39**	**2090.52**	**3640.68**	**4669.89**	**5503.69**
سداد الدين العمومي	221.10	184.46	170.06	156	222.7	247.83	618.11	314.45	465.43
تمويل عجز الخزينة	0	0	0	0	0	0	91.53	531.95	758.18
سداد تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	607.95	0
الاستخدامات	**221.10**	**184.46**	**170.06**	**156**	**222.7**	**247.83**	**709.64**	**1454.36**	**1223.61**
رصيد N	232.13	171.54	27.96	320.87	721.68	1842.68	2931.04	3215.53	4280.07

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
رصيد N-1	4280.07	4316.46	4842.83	5381.70	5633.75	5563.51	4410.53	1790.03
فائض F.P	400.67	1318.31	2300.32	2535.30	2062,23	1812,69	266	98
تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	
مجموع الموارد	**4680.74**	**5634.77**	**7143.15**	**7917.01**	**7695.98**	**7376.20**	**4676.53**	**1888.03**
سداد الدين العمومي	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
تمويل عجز الخزينة	**364.28**	**791.93**	**1761.45**	**2283.25**	**2132.47**	**2965.67**	**2886.50**	**1333.84**
سداد تسبيقات بنك الجزائر	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
الاستخدامات	**364.28**	**791.93**	**1761.45**	**2283.25**	**2132.47**	**2965.67**	**2886.50**	**1333.84**
رصيد N	4316.46	4842.83	5381.7	5633.75	5563.51	4410.53	1790.03	554.19

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، مديرية السياسات والتوقعات على الموقع الالكتروني: http://www.dgpp-mf.gov.dz

حيث:

رصيد N-1: يشير لرصيد صندوق ضبط الإيرادات للسنة السابقة؛

رصيد N: يشير لرصيد صندوق ضبط الإيرادات للسنة الحالية؛

فائض F.P: يشير لفائض الجباية البترولية الموجه لصندوق ضبط الإيرادات.

انطلاقا من الجدول السابق نلاحظ أنّه منذ إنشاء صندوق ضبط الموارد سنة 2000 عرف رصيده تطورا هاما تراوح ما بين 27.96 مليار دج سنة 2002 و5633.75 مليار دج سنة 2012، ففي سنة 2000 بلغ ناتج الجباية البترولية الموجه لتمويل الصندوق 453.23 مليار دج وذلك عند مستوى 28.77 دولار لبرميل النفط وباعتماد 19 دولار للبرميل كسعر مرجعي في إعداد الموازنة العامة، لكن انخفاض أسعار النفط سنتي 2001 و2002 ساهم في انخفاض ناتج الجباية البترولية الإجمالي، ومن ثم انخفض فائض الجباية البترولية الموجه لصندوق

ضبط الموارد خاصة وأنّ سنة 2002 عرفت مراجعة في السعر المرجعي لبرميل النفط (أصبح 22 دولار للبرميل بعدما كان 19 دولار). لكن عودة أسعار النفط للارتفاع ابتداء من سنة 2003 وإلى غاية 2008 دفعت إجمالي الجباية البترولية للارتفاع ومن ثم ارتفاع فائض الجباية البترولية الموجه لصندوق ضبط الموارد، حيث ارتفع بنسبة 409.71% ما بين سنتي 2003 و2008 (بانتقاله من 448.91 مليار دج سنة 2003 إلى 2288.15 مليار دج سنة 2008) وقد كان لتراجع أسعار النفط سنة 2009 من جهة، وارتفاع ناتج الجباية البترولية الموجه إلى موازنة الدولة من جهة أخرى تأثيرا على ناتج الجباية الموجه لصندوق ضبط الموارد، حيث تراجع بنسبة 82.48% مقارنة بالسنة التي سبقتها (انخفض من 2288.15 مليار دينار جزائري سنة 2008 إلى 400.67 مليار دينار جزائري سنة 2009). وخلال الفترة (2010-2012) عرف صندوق ضبط الموارد تراكمات مالية كبيرة جراء ارتفاع ناتج الجباية البترولية الموجه إليه، حيث ارتفع هذا الأخير من 1318.31 مليار دج سنة 2010 إلى 2300.32 مليار دج سنة 2011، إلى .2535.30 مليار دج سنة 2012، أي بنسبة نمو بلغت 92.31% خلال الفترة (2010- 2013)، لكن سرعان ما اتّجهت الحصيلة المالية للجباية البترولية في الانخفاض ابتداء من سنة 2013 وهو ما تسبب في تراجع ناتج الجباية البترولية الموجه لصندوق ضبط الموارد حيث تراجع بنسبة 18.65% مقارنة بسنة 2012 (بانتقاله من 2535.30 مليار دج سنة 2012 إلى 2062.23 مليار دج سنة 2013)، واستمر في التراجع حيث بلغ سنة 2014 ما قيمته 1812.69 مليار دج وما قيمته 266 مليار دج سنة 2015 و98.6 مليار دج سنة 2016، وهو انخفاض شديد يشير إلى أنّ الأمر ينذر بأخطار وخيمة على التوازنات الاقتصادية الكلية والموازنة العامة للدولة بالخصوص، كون هذا الصندوق كما أشرنا سابقا يعتبر آلية لضبط توازن الموازنة العامة (تغطية العجز) وتخفيض الدين العمومي.

في الأخير تجدر الإشارة إلى أن الكثير من الاقتصاديين يتفقون حولة نقطة سلبية رافقت تسيير هذا الصندوق السيادي، ويتعلق الأمر بأن استخدامات الأموال المودعة بصندوق ضبط الموارد كانت تقتصر على تمويل عجز الموازنة العامة، بالإضافة إلى سداد الديون العمومية، وهو ما ساهم في نضوب أرصدة هذا الصندوق بمجرد توجه أسعار المحروقات نحو الانخفاض، حيث انقطع التمويل عن هذا الجهاز، في حين يرى الكثير أنه كان يتوجب تسير هذا الأخير باعتباره صندوقا سياديا استثماريا، وليس صندوق إنفاق بحت، حيث كان من الممكن مباشرة استثمارات عمومية مربحة بمخاطرة ضئيلة، بما يضمن تنوع مصادر التمويل واستمرارية الصندوق.

المطلب الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (1980–2016)

يقصد برصيد الموازنة العامة، مقابلة طرفي الموازنة (نفقات عامة وإيرادات عامة) حيث أنّ قيمة التوازن تشير للفارق الإيجابي أو السلبي بعد طرح إجمالي النفقات العامة من إجمالي الإيرادات العامة، وباعتبار أنّه وبداية من سنة 2000 أصبح الفارق الإيجابي في الجباية البترولية الناتج عن الفرق بين سعر بيع النفط والسعر المرجعي الذي على أساسه تم إعداد الموازنة العامة يوجه لصندوق ضبط الإيرادات، ثم يوجه جل هذا الفارق لاحقا لتغطية عجز الموازنة العامة، فقد لجأنا إلى حساب رصيد الموازنة العامة بالجزائر بطريقتين، تعلقت الأولى بحساب الرصيد باعتماد الموازنة العامة السنوية الصادرة بقوانين المالية، في حين الطريقة الثانية تمت بإدراج فائض الجباية البترولية ضمن الإيرادات العامة ابتداء من سنة 2000.

سنستعرض في هذا المطلب تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر وذلك في ظل التقلبات التي شهدها سعر النفط الجزائري، خلال الفترة (1980-2016).

أولا: تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (1980–1989)

لقد حققت الموازنة العامة في الجزائر خلال معظم سنوات الفترة (1980- 1989) فائض في رصيد الموازنة، وإن حدث عجز فكان في أقل مستوياته، وكأنّ السياسة المنتهجة كانت تحرص على احترام المبادئ الأساسية في توازن الموازنة العامة. وما يمكن ملاحظته أيضا أنّ حالات العجز والفائض قد تزامنت مع الاتجّاهات التي سلكتها أسعار النفط، إذ ترافقت حالات الفائض مع المستويات المرتفعة لأسعار النفط، بينما ترافقت حالات العجز مع المستويات المنخفضة لها، مثلما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (35): يوضح تطور رصيد الموازنة العامة في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (1980–1989)

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة (مليار دج)	إجمالي النفقات العامة (مليار دج)	رصيد الموازنة العامة (مليار دج)	رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)	سعر صحاري بلند (دولار/ب)
1980	59.59	44.01	15.57	9.59	28.64
1981	79.38	57.65	21.72	11.35	32.51
1982	74.24	72.44	1.80	0.87	32.38
1983	80.59	84.82	- 3.86	- 1.66	29.04
1984	101.36	91.59	9.76	3.65	28.10
1985	105.85	99.84	6.00	2.06	27.01
1986	89.69	101.81	- 12.12	- 4.05	13.53
1987	92.98	103.97	- 10.99	- 3.40	17.73
1988	93.50	119.70	- 26.20	- 7.50	14.24
1989	116.40	124.50	- 8.10	- 1.91	17.31

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدولين (24) و (32).

يشير الجدول أعلاه إلى تسجيل رصيد الموازنة لفوائض مالية خلال سنوات 1980، 1981 و1982 لكن انخفاض أسعار النفط سنة 1983 مقارنة بالسنة التي سبقتها (انتقالها من 33.51 دولار للبرميل إلى 29.90 دولار) ساهم في انخفاض إيرادات الجباية البترولية بنسبة 9.02% وهو ما ساهم في انخفاض معدل الزيادة في الإيرادات العامة مقارنة بذلك المحقق في النفقات العامة (ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة 9.03% وارتفعت النفقات العامة بنسبة 17.09%)، حيث تدحرج رصيد الموازنة العامة وسجل عجزا بنسبة 1.66% بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي. كما أثرت أزمة أسعار النفط سنة 1986 بشكل كبير على رصيد الموازنة العامة حيث سُجل تراجع بنسبة 15.26% في الإيرادات العامة ما بين سنتي 1985 و1986 (انتقلت من 105.85 مليار دج إلى 89.69 مليار دج) وذلك بسبب الانخفاضات المتتالية لإيرادات الجباية البترولية، وفي المقابل استمرت النفقات العامة في الارتفاع وبمعدل أعلى من معدل الزيادة في الإيرادات العامة، وهو جعل رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (1986-1989) يعرف عجزا دائما بلغ أشده سنة 1988 بمقدار 26.20 مليار دج أي بنسبة 7.50% من إجمالي الناتج المحلي.

ثانيا: تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (1990-1999)

تبعا للمستويات المتذبذبة لأسعار النفط في الأسواق الدولية من جهة ومن جهة أخرى، نمو النفقات العامة بمعدلات تفوق بكثير تلك التي سجلها نمو الإيرادات العامة، فقد سجلت الموازنة العامة عجزا طيلة فترة التسعينيات باستثناء سنة 1991 مثلما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (36): يوضح تطور رصيد الموازنة العامة في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (1990-1999)

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة (مليار دج)	إجمالي النفقات العامة (مليار دج)	رصيد الموازنة العامة (مليار دج)	رصيد الموازنة العامة إلى الناتج الداخلي الإجمالي(%)	سعر صحاري بلند (دولار/ب)
1990	144.40	149.41	- 5.01	- 0.90	24.34
1991	250.80	240.80	10.0	1.15	21.04
1992	322.50	396.80	- 74.30	- 6.91	20.03
1993	335.60	503.95	- 168.3	-14.15	17.50
1994	474.10	613.70	- 139.60	- 9.38	16.19
1995	586.50	734.87	- 148.3	- 7.40	17.40
1996	749.20	848.60	- 99.40	- 3.86	21.33
1997	881.50	946.21	- 64.71	- 2.32	19.62
1998	882.00	1022.69	- 140.69	- 4.97	13.02
1999	937.10	1098.57	- 161.47	- 4.97	18.12

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدولين (25) و(32).

يشير الجدول أعلاه إلى أنّه باستثناء سنة 1991 التي تحقق بها فائض موازني طفيف قدر بـ10 مليار دج فإنّ باقي سنوات التسعينيات سجلت عجز موازني، حيث بلغ سنة 1992 ما مقداره 74.30مليار دج ليرتفع سنة 1993 إلى 168.35 مليار دج، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية نتيجة تراجع أسعار النفط بـ3.54 دولار للبرميل ما بين سنتي 1991 و1993، مقابل ارتفاع النفقات العامة بمعدل أعلى من معدل ارتفاع الإيرادات العامة، وفي سنة 1994 تقلص عجز الموازنة العامة إلى 139.60 مليار دج بالرغم من استمرار انخفاض أسعار النفط، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الإيرادات العامة بمعدل أعلى من معدل ارتفاع النفقات العامة، حيث ارتفعت الإيرادات العامة ما بين سنتي 1992 و1993 بنسبة 4.06% لتسجل ارتفاعا ملحوظا ما بين سنتي 1993 و1994 بنسبة 41.27%، وفي المقابل سجلت النفقات العامة زيادة ما بين سنتي 1993 و1994 بمعدل 21.78%، وقد ارتفع عجز الموازنة العامة سنة 1995 حيث بلغ 148.37 مليار دج، وذلك بسبب تزايد حجم النفقات العامة بوتيرة أسرع من تزايد الإيرادات العامة بالرغم من تحسن أسعار النفط الذي ساهم في ارتفاع إيرادات الجباية البترولية ومن ثم ارتفاع الإيرادات الإجمالية للدولة.

تمخض عن تحسن أسعار النفط سنة 1996 تقلص عجز الموازنة العامة، حيث سجل تراجعا خلال ذات السنة، إذ بلغ 99.40 مليار دج، فبالرغم من ارتفاع أسعار النفط والذي ساهم في ارتفاع إيرادات الجباية البترولية ومن ثم الرفع من إجمالي إيرادات الدولة، إلاّ أنّ رصيد الموازنة العامة لم يحقق فائضا خلال هذه السنة وذلك بسبب ارتفاع حجم النفقات العامة بوتيرة أسرع من الإيرادات العامة. غير أنّ إنهيار أسعار النفط سنة 1998 إلى 12.28 دولار للبرميل، انعكس سلبا على إيرادات الجباية البترولية، مما أثر على الإيرادات العامة للدولة، حيث ارتفعت هذه الأخيرة ما بين سنتي 1997 و1998 بـ نسبة 0.05%، في المقابل شهدت النفقات العامة ارتفاعا بمعدل 8.08%، وهو الأمر الذي ساهم في تفاقم عجز الموازنة العامة، حيث ارتفع بـ75.979 مليار دج مقارنة بسنة 1997.

ثالثا: تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2000–2016)

خلال هذه الفترة – مثلما وضحنا سابقا – سوف نستعرض رصيد الموازنة العامة الموازني والمقصود به حاصل طرح النفقات العامة من الإيرادات العامة التي تضم الجباية البترولية الموازنية، أي بدون احتساب تلك الموجهة لصندوق ضبط الموارد، كما سنقوم باحتساب رصيد الموازنة العامة الحقيقي باعتماد إجمالي الإيرادات العامة بما فيها فائض الجباية البترولية الموجهة لصندوق ضبط الموارد، مثلما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (37): يوضح تطور رصيد الموازنة العامة في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016)

السنوات	إجمالي النفقات العامة (مليار دج)	الجباية البترولية الموجهة لموازنة الدولة (مليار دج)	إجمالي الإيرادات العامة باحتساب الجباية البترولية الموازنية (مليار دج)	رصيد الموازنة العامة الموازني (مليار دج)	الجباية البترولية الإجمالية (مليار دج)	إجمالي الإيرادات العامة باحتساب الجباية البترولية الإجمالية (مليار دج)	رصيد الموازنة العامة الحقيقي (مليار دج))	سعر صحاري بلند (دولار/ب)
2000	1176.09	720.00	1190.75	14.66	1173.23	1643.98	467.89	28.77
2001	1452.36	840.600	1403.44	- 48.92	964.46	1527.3	74.94	24.70
2002	1602.34	916.400	1500.25	- 102.09	942.90	1526.75	- 75.59	24.91
2003	1811.10	836.060	1475.44	- 335.66	1284.97	1924.35	113.25	28.73
2004	1920.00	862.200	1528.00	- 392.00	1485.76	2151.56	231.56	38.35
2005	2302.98	899.000	1629.76	- 673.22	2267.83	3052.12	749.14	54.64
2006	3555.42	916.000	1683.29	- 1872.13	2714.00	3481.29	- 74.13	66.05
2007	3946.74	973.000	1831.28	- 2115.46	2711.84	3570.12	- 376.62	74.66
2008	4882.19	1715.40	2763.00	- 2119.19	4003.55	5051.15	168.96	98.96
2009	5474.57	1927.00	3178.70	- 2295.87	2327.67	3579.37	- 1895.2	62.35
2010	6468.86	1835.80	3081.50	- 3387.36	3154.11	4399.81	- 2069.05	80.35
2011	8272.56	1529.40	3198.40	- 5074.16	3829.72	5498.72	- 2773.84	112.92
2012	7745.52	1519.04	3469.08	- 4276.44	4054.54	6004.38	- 1741.14	114.49
2013	6879.82	1615.90	3820.00	- 3059.82	3978.13	5882.23	- 997.59	109.38
2014	7656.16	1577.73	4218.18	- 3437.98	3390.42	6030.87	- 1625.29	99.68
2015	8753.72	1722.94	4952.70	- 3801.02	1988.94	5218.7	- 3535.02	52.79
2016	7984.18	1682.55	4747.43	- 3236.75	1682.55	4747.43	- 3236.75	43.44

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدولين (26) و(32).

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة الارتفاع الهائل والمستمر في حجم العجز الموازني خلال الفترة (2000-2016)، وذلك عند احتساب إجمالي الإيرادات العامة بمبالغ الجباية البترولية الموازنية فقط. حيث أنّه وباستثناء سنة 2000 التي تحقق فيها فائض موازني بمقدار 14.66 مليار دج عند مستوى 28.77 دولار لبرميل النفط، فإنّ باقي السنوات سجل فيها رصيد الموازنة العامة عجزا وبمستويات حرجة في كثير من السنوات، وذلك بالرغم من المستويات المرتفعة التي سجلتها أسعار النفط خلال هاته الفترة، حيث نجد أنّه في سنوات (2006-2007- 2010-2011-2012) تم تسجيل قصر في تغطية النفقات العامة فاق 100% من إجمالي الإيرادات المحققة، فنجد سنة 2011 فبالرغم من مستوى المرتفع الذي سجلته أسعار النفط (112.92 دولار للبرميل) إلاّ أنّ الإيرادات الإجمالية لذات السنة لم تغطي سوى 38.66 % من إجمالي النفقات العامة، وهو ما جعل عجز الموازنة العامة خلال هذه السنة يسجل أعلى قيمة له بمبلغ 5074.16 مليار دج بما يعادل 69.65 مليار دولار باعتماد معدل صرف الدولار لسنة 2011 (72.85 دج مقابل 10 دولار أمريكي). ويمكن تفسير هذا إلى الزيادة الكبيرة التي عرفتها معدلات الإنفاق العام مقارنة بالإيرادات العامة، وبالتالي هذا العجز مرده إلى العجز من جانب النفقات العامة وليس انخفاض أو تقاعس الإيرادات العامة (باستثناء سنتي 2015 و2016).

غير أنّ هذا العجز المشار إليه في الجدول بالرصيد الموازني يبقى عجزا صوريا أو وهميا، وهذا باعتبار أنّ حصيلة الجباية البترولية لم يتم إدراجها كلية في موازنة الدولة، حيث كما سبق وأشرنا جزءا منها وُجه إلى صندوق ضبط الموارد. وبالتالي من أجل معرفة الصورة الحقيقية لرصيد الموازنة العامة ومدى تأثره بتقلبات أسعار النفط، فإنّ الأمر يستلزم إضافة حصة الجباية البترولية المودعة سنويا بصندوق ضبط الموارد، وهو ما أشرنا إليه برصيد الموازنة الحقيقي، حيث نلاحظ أنّ رصيد الموازنة العامة اتّبع في غالب الأحيان اتّجاهات أسعار النفط، بالإضافة إلى ذلك فإنّ العجز الذي كان صوريا بسبب عدم إدراج الجباية البترولية الموجهة لصندوق ضبط الموارد، أصبح عجزا موازنيا حقيقيا.

فخلال سنتي 2000 و2001 حقق رصيد الموازنة العامة فائضا، ليحقق عجزا بمقدار 75.59 مليار دج سنة 2002، وذلك بسبب تزايد النفقات العامة بوتيرة أسرع من الإيرادات العامة، لكن مع تحسن أسعار النفط سنوات 2003، 2004 و2005 حقق رصيد الموازنة العامة فائضا، ليتحول إلى عجز سنة 2006 بمقدار 74.13 مليار دج، وذلك بالرغم من ارتفاع أسعار النفط بـ11.41 دولار للبرميل سنة 2006 مقارنة بالسنة التي سبقتها، والسبب يرجع إلى ارتفاع معدل الزيادة في النفقات العامة مقارنة بالإيرادات العامة، حيث نمت النفقات العامة ما بين سنتي 2005 و2006 بـ54.38%، وفي المقابل نمت الإيرادات العامة خلال ذات الفترة بنسبة 14.06%.

ارتفاع أسعار النفط إلى 98.96 دولار للبرميل سنة 2008 سمح بتحقيق رصيد إيجابي للموازنة العامة بلغ 168.96 مليار دج، غير أنّه سرعان ما تلاشت هذه الطفرة المالية لتجد الموازنة نفسها سنة 2009 أمام عجز يشير إلى عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، ليبلغ حجم العجز 1895.2 مليار دج ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض أسعار النفط سنة 2009 – نتيجة لعوامل تم ذكرها آنفا- التي ساهمت في تراجع إيرادات الجباية البترولية وهو ما انعكس سلبا على إجمالي الإيرادات العامة التي تراجعت ما بين سنتي 2008 و2009 بـ29.13%، مقابل ارتفاع حجم النفقات العامة ومعدل نموها، حيث نمت ما بين السنتين بـ12.13% وقد ارتفع عجز الموازنة سنة 2010 حيث بلغ 2069.05 مليار دج ليرتفع سنة 2011 إلى و2773.84 مليار دج ليعرف تراجعا خلال سنتي 2012 و2013 حيث بلغ 1741.14 مليار دج و997.59 مليار دج على التوالي.

لقد كان لصدمة مداخيل النفط الأخيرة تأثيرا على رصيد الموازنة العامة، حيث بلغ العجز الموازني مستوياته القياسية خلال سنة 2015 بمبلغ 3535.02 مليار دج، وذلك كنتيجة آلية لانخفاض إيرادات الجباية البترولية، التي تراجعت بـ41.33% ما بين سنتي 2014 و2015 (انتقلت من 3390.42 مليار دج إلى 1988.94 مليار دج) وهو ما ساهم في انخفاض إجمالي إيرادات الدولة، حيث تراجعت بـ13.46% (انتقلت من 6030.87 مليار دج إلى 5218.7 مليار دج)، مقابل استمرار ارتفاع حجم النفقات العامة ومعدل نموها حيث ارتفعت بـ14.33% ما بين سنتي 2014 و2015 (انتقلت من 7656.16 مليار دج إلى 8753.72 مليار دج). ليسجل عجز الموازنة تراجعا خلال سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 بمقدار 298.27 مليار دج وذلك بالرغم من استمرار انخفاض في أسعار النفط، التي ساهمت في تراجع إيرادات الجباية البترولية بـ15.40% ومنه تراجع إجمالي إيرادات الدولة بـ9.03%، ويرجع السبب في انخفاض عجز الموازنة العامة سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 بالرغم من استمرار انخفاض أسعار النفط إلى تقليص حجم النفقات العامة، حيث تراجعت بمبلغ 769.54 مليار دج أي بمعدل 8.79% (انتقلت من 8753.72 مليار دج إلى 7984.18 مليار دج) وذلك في إطار سياسة الدولة الرامية إلى ترشيد النفقات والحيلولة دون مضاعفة عجز الموازنة.

مما سبق يتضح لنا أنّ رصيد الموازنة العامة قد صاحبه عجزا في معظم سنوات فترة الدراسة (1980-2016)، ويمكن إرجاع ذلك بصفة إجمالية إلى اعتماد إيرادات الموازنة العامة على إيرادات الجباية البترولية، وهي إيرادات غير عادية بالنظر لما يتمتع به هذا المصدر من حساسية عالية لما يحدث في أسواق النفط العالمية من تقلبات أسعار النفط، وكذا تقلبات أسعار الصرف، بالإضافة إلى ذلك محددات داخلية مرتبطة بحجم صادرات المحروقات وهو ما ينعكس على الحصيلة المالية للجباية البترولية، بالإضافة إلى صعوبة التحكم في حجم النفقات العمومية التي تزداد تضخما سنة بعد أخرى وبمعدلات تفوق كثيرا تلك التي تسجلها الإيرادات العامة.

خلاصة الفصل:

كثيرة تلك النقاط التي يمكن استخلاصها مما جاء في هذا الفصل، لعل من أبرزها حتى قبل التطرق لسعر النفط، الإمكانات النفطية للجزائر، فاحتياطي البلد يعد متواضعاً مقارنة بالدول النفطية الكبرى، فإذا لم تكن هناك اكتشافات نفطية جديدة وبكميات كبيرة، فإنّ نفط الجزائر سيتآكل تدريجياً، ولن تكون المشكلة في تقلبات أسعار النفط فقط، وإنّما في وجود أو عدم وجود برميل النفط أصلا، ولذلك يجب التفكير وبصفة جدية في الاستغلال الأمثل للإمكانات النفطية الجزائرية وبكفاءة عالية، يضاف لهذا التقلبات السعرية للنفط التي أصبحت من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الجزائري اختلالاً أو توازناً، وهو ما أكدته الأزمات النفطية التي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز.

بالرغم من أنّ جانب الإيرادات في الموازنة العامة الجزائرية يضم في طياته عدد من مصادر الإيرادات المختلفة إلاّ أنّ الواقع يشير إلى هيمنة أحد المصادر على حساب تدني إسهام المصادر الأخرى، حيث يعكس هيكل الموازنة العامة في الجزائر الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري، إذ تُعد الإيرادات النفطية المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة بمساهمة فاقت نسبة 60% في بعض سنوات فترة الدراسة (1980-2016)، وبما أنّ السياسات الاقتصادية المعدّة من طرف الحكومة الجزائرية غالباً ما يتم تجسيدها من خلال الموازنة العامة، فيمكن القول أنّ إعداد وتنفيذ هذه السياسات يخضعان بشكل كبير للإيرادات النفطية المتأثرة مباشرة بتقلبات أسعار النفط، حيث أنّ الصدمات في السوق النفطية وتأثيرها على الجباية البترولية وبالتالي على إجمالي الإيرادات العامة أصبحت تنعكس على قدرة الموازنة العامة في بلوغ أهدافها التنموية المرسومة، وقدرة صندوق ضبط الموارد على تضييق الفجوة بين العجز الاسمي والحقيقي، وعليه فإنّه من غير الحكمة وبعيد كل البعد عن الرشاد الاقتصادي، أن يستمر اتّكاء الموازنة العامة في الجزائر والاقتصاد الوطني عموما على مورد مالي رئيسي متعلق بما يجود به باطن الأرض لا غير، فالبحث عن الحلول الجادة والفعالة لمواجه الاعوجاج الحاصل في قوام الاقتصاد الجزائري، وذلك بخلق موارد قارة ثابتة متنوعة ومتزايدة تستند على قطاعات أخرى صار حتمية لابدّ منها وضرورة لا يمكن تأجيلها تحت أي ظرف.

إنّ ما تم التوصل إليه من خلال النتائج أعلاه تبقى في حاجة إلى تأكيد أو نفي من خلال استعمال طرق وأدوات إحصائية وقياسية أكثر دقة ومصداقية، وهذا ما سنسعى إليه في الفصل الموالي.

الفصل الرابع

قياس تأثيرات تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2016

تمهيد:

إذا كانت السياسات الاقتصادية تعبر عن تصرف عام للسلطات العمومية واع منسجم وهادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي، يتعلق بالإنتاج، التبادل، استهلاك السلع والخدمات وتكوين رأس المال، فهل يمكننا إدراج الاعتماد المطلق للدول النفطية في العصر الحديث على العائدات النفطية لتغطية النفقات العامة تحت ظرفي أسعار مرتفعة لبرميل النفط الخام، فانتهاج توسع وبذخ في الإنفاق العمومي أو حدود دنيا لتلك الأسعار فضغط على النفقات وتقشف وتجميد مشاريع ضمن السياسات الاقتصادية الحديثة التي ابتكرتها الدول النامية تماشيا ومبدأ – بذل أقل جهد حكومي ممكن للاستمرارية وتسيير الحياة العامة- وذلك في إطار ترشيد استهلاك الحكامة العمومية وإلاّ كيف نفسر أنّه ولقرابة نصف قرن من الزمن لا يزال النقاش الاقتصادي في الجزائر كسائر الدول النفطية يدور حول تقلبات أسعار النفط الخام وتوقعات اتّجاهاتها في المستقبل؟ وكيف مواجهة الصدمات الفجائية في تلك الأسعار؟ وقبل هذا متى سينضب النفط؟ لنفكر وقتها في إعداد العدّة لذلك.

إنّه واقعنا الاقتصادي الهش الذي لطالما نادى أهل الاختصاص بضرورة مواجهته والخروج من تلك البوتقة التي حصرنا فيها منظومتنا الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، غير أنّ تعاقب السياسات والفاعلين فيها ولفترة زمنية ليست بالقصيرة لم يغير من الواقع شيئا، حتى لأنّ موضوع أسعار النفط وعائداته وتقلباتها صار في مجال البحث العلمي موضوعا قديما متجددا في نفس الوقت وغير مستهلك، ذلك أنّ كل الظروف الدولية الإقليمة المحلية الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية...إلخ شملها التغير والتنوع، إلاّ أنّ جدلية تبعية الاقتصاد الجزائري للنفط في الجزائر لا تزال موضع طرح.

إنّ تحديد التأثيرات الناجمة عن تقلبات أسعار وعائدات المحروقات على التوازنات الاقتصادية الكلية يحتاج إلى دراسات إحصائية وقياسية داعمة ومحققة للنظريات الاقتصادية التي تناولت هذا الموضوع، وإن كانت النظريات والتحليلات الاقتصادية ترى أنّ الاختلالات الداخلية والخارجية تعود بالدرجة الأولى إلى تقلص الإيرادات النفطية في البلاد التي تعتمد على الريع النفطي كمحرك أساسي للاقتصاد ككل، حيث أنّ منطلق هذه النظريات يعود لتزامن تسجيل عجوزات في الموازنة العامة والميزان التجاري مع تلك الفترات التي شهدت فيها أسعار وعائدات المحروقات انخفاضا شديدا، كما أنّ الفوائض المالية المحققة تزامن بدوره مع الطفرة التي شهدتها أسعار النفط في الأسواق الدولية وهو التفسير الذي يعتبر منطقيا، إلاّ أنّ الحكم القطعي بمصداقية هذه النظريات يستوجب إخضاعها لاختبارات الاقتصاد القياسي.

بدورنا بعد أن تناولنا بشيء من التحليل في الفصول السابقة الإمكانات النفطية في الجزائر ومحددات تسعير هذه المادة الخام وانعكاسات أثمانها على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتطور مسارات النفقات والإيرادات العامة وتوازن الموازنة العامة في ظل تقلبات تلك الأثمان، سندعم دراستنا هذه بدراسة قياسية في هذا الفصل الأخير سنحاول فيها قياس تأثيرات تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر لنقدم على ضوء قراءة وتحليل نتائج هذه الدراسة القياسية بعض النقاط والاقتراحات في شكل إستراتيجية وطنية لمعالجة الاختلال القائم في الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: الدراسات السابقة للموضوع ومتغيرات الدراسة

انطلاقا من التشابك الحاصل في الاقتصاد الوطني بين القطاع النفطي والمتغيرات الكلية للاقتصاد، والآثار التي تحدثها التغيرات في أسعار النفط على عائدات الصادرات وحاصل الجباية البترولية، وغيرها من المؤشرات الأخرى ذات العلاقة، وبهدف دعم هذه الدراسة بمعطيات قياسية واختبار العلاقات النظرية والإجابة على الإشكالية الرئيسية ارتأينا بناء نموذج لدراسة قياسية يمثل رصيد الموازنة العامة متغيرا تابعا، في حين يمثل كل من سعر النفط، سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري متغيرات تفسيرية، وإن كان اختيار سعر النفط ورصيد الموازنة العامة، اختيارا إلزاميا يرتبط بموضوع الدراسة بحد ذاته، فإنّ توظيف سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري هو توظيف موضوعي، يعود إلى أنّ حقن الموازنة العامة بعائدات النفط يتم بعد تحويل عائدات المحروقات بشكل عام إلى الدينار الجزائري مرورا بالبنك المركزي وتبعا لإخضاع جبائي للإيرادات النفطية، يتم صب حصيلته كمرحلة أخيرة في الموازنة العامة، في حين أنّ توظيف رصيد الميزان التجاري يعود إلى كون أنّ التوسع في الإنفاق (الاستيراد من الخارج) يرتكز بالأساس على مستوى النقد الأجنبي المتأتي من الخارج مقابل الصادرات النفطية، لهذا وباستخدام اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ الشعاعي وتحليل تجزئة التباين، سنوظف سلاسل زمنية لمتغيرات الدراسة للفترة (1980-2016) باعتبارها فترة شهدت أزمات وطفرات على مستوى أسعار النفط وهذا للوصول إلى نتائج قياسية إحصائية يتم ترجمتها اقتصاديا لنستخلص منها طبيعة التأثيرات التي تحدثها تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة مع تحديد حدّة هذه التأثيرات ومداها.

المطلب الأول: الدراسات السابقة للموضوع

إنّ النقاش حول إشكالية تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد بصفة عامة أو على المتغيرات الاقتصادية الكلية عرف عدّة دراسات وأبحاث نستعرض البعض منها فيما يلي:

1. دراسة **"موري سمية، 2015"**، بعنوان: **"أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية"**[1]:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر، منطلقة من فرضية الارتباط الوثيق للاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، وقد اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات والإحصائيات المساعدة على فهم العلاقة، ودعمت بحثها بدراسة قياسية لمعرفة درجة

[1]. موري سمية، **"أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة قياسية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015.

الترابط والتأثير الذي يخلفه التغير في سعر النفط على التنمية الاقتصادية، مستخدمة نموذج التكامل المتزامن تضمن سعر البترول (المتغير المفسر) و(الناتج المحلي الحقيقي، معدل التضخم، متوسط الدخل الفردي الحقيقي وتدفقات الاستثمار الصافي) كمتغيرات تابعة، بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة ما بين (1970-2012).

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة في المدى الطويل حسب اختبار التكامل المتزامن بين سعر البترول والناتج المحلي الحقيقي، معدل البطالة ومتوسط الدخل الفردي الحقيقي وتدفقات الاستثمار الصافي، في حين تغيب العلاقة بين سعر البترول ومعدل التضخم، كون الزيادة في سعر البترول لا تؤدي إلى زيادة في معدلات التضخم في المدى الطويل، وهذا مقبول اقتصاديا كون سياسة البنك المركزي تحاول التحكم في إبقاء مستويات التضخم منخفضة ومقبولة، كما خلصت الدراسة إلى وجود استجابة فورية لحدوث صدمة في أسعار البترول على كل متغيرات الدراسة، إلاّ أنّ هذه الاستجابة متفاوتة ومختلفة بين المتغيرات، ما يثبت أنّ لهذه الأخيرة حساسية كبيرة بالنسبة لصدمات أسعار البترول.

2. دراسة **"زرواط فاطمة الزهراء وبورواحة عبد الحميد، 2015"** بعنوان: **"تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، دراسة قياسية للفترة الممتدة (1980– 2014)"**[1]:

سعت هذه الورقة البحثية لتوضيح الأثر الناجم عن تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى 2014، حيث قاما الباحثين في البداية بوصف وتحليل ما يزخر به الاقتصاد الجزائري من عوائد نفطية وغازية ومدى اعتماده عليها في مخططاته التنموية، ودعما الباحثين دراستهما بنموذج قياسي وظفا فيه (34) مشاهدة زمنية للمتغيرات الاقتصادية التالية: (أسعار النفط، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إجمالي الاستثمارات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة)، معتمدين في ذلك على طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

وقد توصلت نتائج الدراسة في جانبها النظري إلى أنّ هناك علاقة وطيدة بين الإيرادات البترولية والنمو الاقتصادي في الجزائر، أما الجانب القياسي، فتوصلت الدراسة إلى وجود تكامل مشترك في المدى الطويل بين معدل النمو الاقتصادي، أسعار النفط، معدل البطالة وإجمالي الاستثمارات.

[1]. زرواط فاطمة الزهراء وبورواحة عبد الحميد، "**تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، دراسة قياسية للفترة الممتدة (1980–2014)**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الأول حول السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015.

3. دراسة "**Slama shamon, 2015**"[1] بعنوان:

«The Impact of Oil Price Swings on the Public Budget in Saudi Arabia: An Empirical Study by Using the Johansen Co-Integration and Error Correction Model for the Period (1981-2014)».

سعت هذه الدراسة إلى قياس تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1981-2014)، حيث قام الباحث في بداية دراسته بتوضيح انعكاسات تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة للنفط، وبيّن بعدها الأهمية الإستراتيجية لقطاع المحروقات في اقتصاد المملكة السعودية من خلال مساهمة القطاع في إجمالي الناتج المحلي، إجمالي الصادرات وكذا في تمويل الموازنة العامة، وقد دعم الباحث بحثه بنموذج قياسي وظف فيه (34) مشاهدة زمنية للمتغيرات الاقتصادية التالية: (سعر النفط الحقيقي ورصيد الموازنة العامة كنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، معتمدا في ذلك على طريقة التكامل المشترك لجوهانسون ونموذج تصحيح الخطأ الشعاعي واختبار السببية لـ غرانجر.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، حيث كشف اختبار التكامل المشترك إلى وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين تقلبات سعر النفط ورصيد الموازنة العامة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، حيث أنّ تغير سعر النفط في المدى الطويل بنسبة 10% يؤدي إلى تغير رصيد الموازنة العامة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.39% كما أنّ هناك علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرين، حيث أنّ حدوث تغيير في سعر النفط بنسبة 10% يؤدي إلى تغير رصيد الموازنة العامة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 2.8%، كما أظهر اختبار السببية إلى وجود علاقة سببية ذات اتّجاه واحد من سعر النفط إلى رصيد الموازنة العامة، وهو ما يفسر التأثير المباشر لتقلبات أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة، الأمر الذي يقود – على حسب الباحث- إلى ضرورة تنويع اقتصاد المملكة العربية السعودية للحد من التقلبات غير المرغوب فيها لأسعار النفط على اقتصاد المملكة عامة والموازنة العامة خاصة.

[1]. Slama shamon, «**The Impact of Oil Price Swings on the Public Budget in Saudi Arabia: An Empirical Study by Using the Johansen Co-Integration and Error Correction Model for the Period (1981-2014)**», International Journal of Research in Business Studies and Management Volume 2, Issue 5, May 2015

4. دراسة "**إدريس أميرة، 2016**" بعنوان: " **تقلبات أسعار النفط وأثرها على السياسة المالية، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)**" [1]:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر المتمثلة في النفقات والإيرادات العامة بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة ما بين (1980-2014)، حيث استخدمت الباحثة في دراستها نموذج الحد التراجعي التلقائي متعدد المتغيرات غير الخطي بغية توضيح الآثار الفعلية للصدمة النفطية في الاقتصاد الجزائري على السياسة المالية وباقي المتغيرات المختارة، حيث تضمن النموذج ستة متغيرات متمثلة في (الإنفاق الحكومي، الإيرادات الحكومية، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف الحقيقي أسعار النفط، ومعدل التضخم مقاسا بمؤشر أسعار المستهلك).

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر بعضها كالآتي:

- كشف اختبار السببية بوجود علاقة قصيرة الأجل بين سعر النفط والإنفاق الحكومي، واستمرار هذه العلاقة على المدى الطويل، كما كشف نفس الاختبار على وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين سعر النفط والإيرادات الحكومية، في حين تنعدم هذه العلاقة في المدى القصير؛
- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر النفط ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وانعدامها في المدى القصير؛
- عدم وجود علاقة سببية بين سعر النفط ومؤشر أسعار المستهلك.

5. دراسة "**Elsidding Rahma et al, 2016**" [2] بعنوان:

«Impact of oil price shochs on Sudan's government budget».

حاولت هذه الدراسة الكشف عن أثر صدمات أسعار النفط على بنية الموازنة العامة في دولة السودان وذلك باستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2011، باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي (VAR).

[1]. إدريس أميرة، " **تقلبات أسعار النفط وأثرها على السياسة المالية، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014.)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2015-2016.

[2].Elsidding Rahma, Noel Perera, Kian Tan, **«Impact of oil price shochs on Sudan's government budget»,** International Journal of Energy Economics and Policy, Vol 6. Issue, Mersin, TURKEY, 2016.

وقد كشفت نتائج الدراسة إلى أنّ انخفاض أسعار النفط يؤثر بشكل ملحوظ على إيرادات النفط والنفقات الجارية وكذا عجز الموازنة العامة. كما تشير النتائج إلى أنّ تحليل توقعات تباين الأخطاء تبين أنّ صدمات أسعار النفط لها تأثيرات غير متماثلة على الموازنة العامة للدولة.

6. دراسة "**بوالكور نور الدين وصوفان العيد، 2017**" بعنوان:" **أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)**"[1]:

سعت هذه الورقة البحثية لتوضيح أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)، حيث قام الباحثان في البداية بدارسة استقرارية سلسلة أسعار البترول ونمذجتها باستخدام منهجية بوكس –جانكينيس وحساب سلسلة تقلبات أسعار البترول، وبعدها قام الباحثان بنمذجة تقلبات أسعار البترول بالاعتماد على نموذج الانحدار المشروط بعدم ثبات التبيان (ARCH) لاختبار مدى استجابة الإنفاق الحكومي لتقلبات أسعار البترول في الجزائر خلال فترة الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، حيث أثبت اختبار التكامل المشترك على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين تقلبات أسعار البترول والإنفاق الحكومي في الجزائر، وهو ما يعكس التأثير الكبير لتقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي، كما أظهرت نتائج دوال الاستجابة الدفعية أنّ استجابة الإنفاق الحكومي لصدمة موجبة في سعر النفط كانت موجبة، وهو ما يعرض الإنفاق لأثار الصدمات السالبة في أسعار البترول كما بينت نتائج اختبار السببية لـ غرانجر أنّ لتقلبات أسعار البترول تأثير مباشر على الإنفاق الحكومي، حيث يبدأ هذا التأثير في المدى القصير ويستمر على المدى الطويل.

7. دراسة "**عمر هويدي صالح"2017**"، بعنوان: "**تحليل تأثير أسعار النفط على هيكلة الموازنة العامة في العراق للمدة (2005-2014)**"[2]:

حاولت هذه الدراسة تتبع وتحليل أهم التطورات التي مست أسعار النفط ومدى انعكاساتها على هيكلة الموازنة العامة في العراق خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى 2014، حيث اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الاستقرائي، من خلال تقديم وصف وشرح للتطورات الحاصلة على أسعار النفط والأسباب المؤدية إلى تقلباتها (من انخفاض وارتفاع)، ومدى انعكاس ذلك على تركيبة الموازنة العامة (النفقات والإيرادات العامة) في العراق، ودعم

[1]. بوالكور نور الدين وصوفان العيد، "**أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)**"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، ديسمبر 2017.

[2]. عمر هويدي، "**تحليل أثر أسعار النفط على هيكلة الموازنة العامة في العراق للمدة (2005-2014)**"، مقالة منشورة بمجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 9، العدد 17، العراق، 2017.

الباحث بحثه بدراسة قياسية لمعرفة درجة ترابط وتأثير أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق لا سيما الجانب الإنفاقي بنوعيه التشغيلي والاستثماري باستخدام اختبار التكامل المشترك وتحليل الصدمات والتباين.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أنّ هناك توازن طويل الأجل بين تقلبات أسعار النفط وهيكل الإنفاق العام حيث تفسر تقلبات أسعار النفط ثلثي التغيرات الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، في حين تمثل أقل من ربع التغيرات الحاصلة في الإنفاق التشغيلي، هذا ما يدل على أنّ لتقلبات أسعار النفط تأثير شبه محدود على الإنفاق التشغيلي مقارنة بتأثير أكبر على الإنفاق الاستثماري، كما أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة قصيرة الأجل بين تقلبات أسعار النفط والإنفاق التشغيلي عند مستوى معنوية أقل من (0.1) وانعدام هذه العلاقة مع الإنفاق الاستثماري.

أما بخصوص دراستنا فقد اختلفت عن الدراسات السالفة الذكر من حيث أنّها تناولت دراسة وقياس تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر، وتناولت أهم السبل الكفيلة بمواجهة التأثيرات غير المرغوب فيها لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني عموما والموازنة العامة خصوصا وضمان تحقيق توازن هذه الأخيرة، مع العمل على تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ذات أسس صلبة.

المطلب الثاني: تقديم متغيرات الدراسة

بعد الإطلاع على ما جاء في الدراسات السابقة للموضوع أو تلك التي تتصل به، وبعد تولد فكرة نظرية تفيد بتواجد علاقة وثيقة بين تقلبات أسعار النفط والموازنة العامة للدولة، وبالنظر إلى أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري –كما أشرنا- باعتباره القطاع الرائد والحيوي، من خلال مساهمته بأكثر من 30% في إجمالي الناتج المحلي، وأكثر من 97% من إجمالي الصادرات وما بين 22% إلى 62% في إجمالي الإيرادات العامة للموازنة العامة خلال الفترة (1980-2016)، ولتحقيق هدف البحث، ارتأينا بناء نموذج لدراسة قياسية للفترة (1980-2016)، يمثل رصيد الموازنة العامة متغيرا تابعا، وكل من سعر النفط، سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري متغيرات تفسيرية، وفيما يلي عرض هذه المتغيرات:

أولا: رصيد الموازنة العامة:

نرمز له بالرمز **(SB)** ويقصد برصيد الموازنة العامة مقابلة طرفي الموازنة (نفقات عامة وإيرادات عامة)، حيث تكون الموازنة العامة في حالة عجز عندما تزيد نفقات الحكومة عن إيراداتها، ويحدث فائض الموازنة عندما تزيد إيرادات الحكومة عن نفقاتها، وتكون الموازنة متوازنة عندما تتساوى النفقات مع الإيرادات. وباعتبار أنّه وبداية من سنة 2000 أصبح حاصل الجباية البترولية الناتج عن الفرق بين سعر بيع النفط والسعر المرجعي الذي على أساسه تم إعداد الموازنة العامة إيجابيا ليوجه جل هذا الحاصل لاحقا لتغطية عجز الموازنة العامة فقد لجأنا إلى تقدير رصيد الموازنة العامة (SB) بإدراج فائض الجباية البترولية ضمن الإيرادات العامة. ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 37 مشاهدة

وذلك خلال الفترة (1980-2016)، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات لهذا المتغير من القوانين المالية المنشورة لدى موقع وزارة المالية من خلال مديرية السياسات والتوقعات على الموقع الإلكتروني: www.dgpp.mf.dz.

ولتوحيد وحدات قيم متغيرات الدراسة، عبرنا عن قيم رصيد الموازنة العامة بالدولار الأمريكي، حيث حولنا رصيد الموازنة العامة المعبر عنه بالدينار الجزائري إلى الدولار الأمريكي باعتماد المتوسط السنوي لسعر الصرف والجدول الموالي يوضح تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-2016).

الجدول رقم (38): يوضح تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	إجمالي النفقات العامة	رصيد الموازنة العامة (مليار دينار جزائري)	المتوسط السنوي لسعر الصرف	رصيد الموازنة العامة (مليار دولار أمريكي)
1980	59.59	44.01	15.57	3.84	4.05
1981	79.38	57.65	21.72	4.32	5.02
1982	74.24	72.44	1.80	4.59	0.39
1983	80.59	84.82	-3.86	4.79	-0.80
1984	101.36	91.59	9.76	4.98	1.95
1985	105.85	99.84	6.00	5.03	1.19
1986	89.69	101.81	-12.12	4.7	-2.57
1987	92.98	103.97	-10.99	4.85	-2.26
1988	93.50	119.70	-26.20	5.91	-4.43
1989	116.40	124.50	-8.10	7.61	-1.06
1990	144.40	149.41	-5.01	9.95	-0.50
1991	250.80	240.80	10.00	18.47	0.54
1992	322.50	396.80	-74.30	21.83	-3.40
1993	335.60	503.95	-168.35	23.34	-7.21
1994	474.10	613.70	-139.60	35.05	-39.98
1995	586.50	734.87	-148.37	47.74	-3.10
1996	749.20	848.60	-99.40	54.75	-1.81
1997	881.50	946.21	-64.71	57.71	-1.12
1998	882.00	1022.69	-140.69	58.54	-2.40
1999	937.10	1098.57	-161.47	66.64	-2.42
2000	1643.98	1176.09	467.89	75.32	6.21
2001	1527.30	1452.36	74.94	77.27	0.96
2002	1526.75	1602.34	-75.59	79.69	-0.64
2003	1924.35	1811.10	113.25	77.38	1.46
2004	2151.56	1920.00	231.56	72.07	3.21
2005	3052.12	2302.98	749.14	73.36	9.48
2006	3481.29	3555.42	-74.13	72.65	-1.02
2007	3570.12	3946.74	-376.62	69.37	-5.42
2008	5051.15	4882.19	168.96	64.57	2.61
2009	3579.37	5474.57	-1895.2	72.64	-26.08
2010	4399.81	6468.86	-2069.05	74.4	-27.80

2011	5498.72	8272.56	-2773.84	72.85	-38.07
2012	6004.38	7745.52	-1741.14	77.55	-22.45
2013	5882.23	6879.82	-997.59	79.38	-12.56
2014	6030.87	7656.16	-1625.29	80.56	-20.17
2015	5218.70	8753.72	-3535.02	100.46	-35.18
2016	4747.43	7984.18	-3236.75	109.47	-29.56

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: قوانين المالية السنوية والتكميلية للفترة 1980 – 2016 وتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والنشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر (أعداد مختلفة).

إنّ متغير (SB) يشير لفائض أو عجز الموازنة العامة باحتساب إجمالي الجباية البترولية (الجباية البترولية المدرجة في الموازنة العامة بالإضافة (+) الجباية البترولية المودعة بصندوق ضبط الموارد)، وتم احتساب (SB) وفقا للعلاقة التالية: (**RP-DP**) حيث:

RP: تعبر عن إجمالي الإيرادات العامة بالموازنة العامة باحتساب فائض إجمالي الجباية البترولية وذلك ابتداء من سنة 2000 وإلى غاية 2016

DP: تعبر عن إجمالي النفقات العامة بالموازنة العامة.

والشكل الموالي يعطي صورة لتطور مسار سلسلة (SB):

الشكل رقم (12): يوضح تطور السلسلة الزمنية لرصيد الموازنة العامة في الجزائر

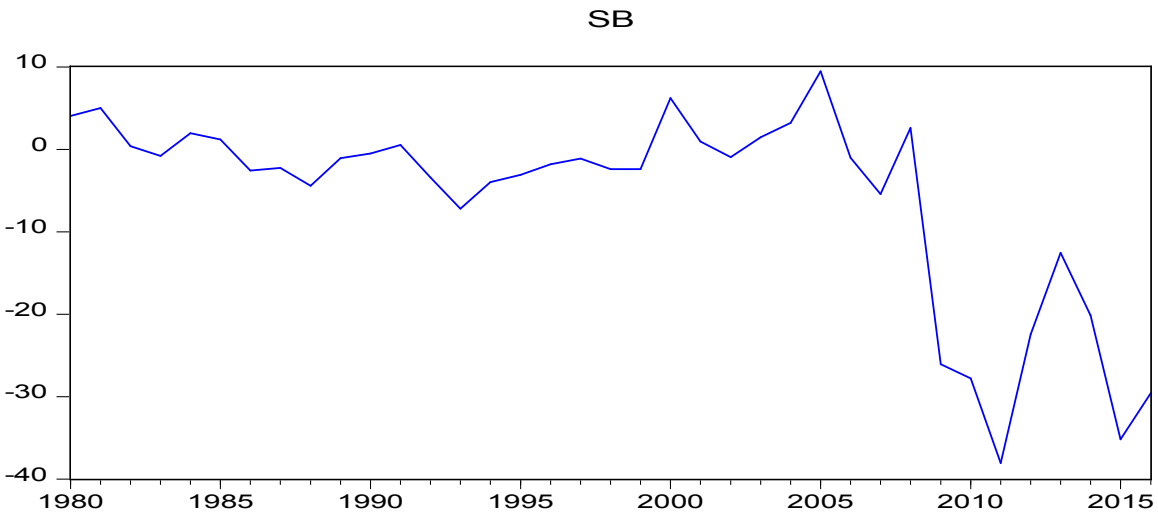

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

ثانيا: سعر النفط:

يعبر هذا المتغير المفسر عن المتوسط السنوي لسعر النفط الجزائري (صحاري بلند) بالدولار الأمريكي ونرمز له بالرمز (**PP**)، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 37 مشاهدة وذلك خلال الفترة (1980-2016)، وجمعت قيم المتغير من خلال التقارير السنوية لمنظمة الدول المصدر للنفط (OPEC)، من موقع المنظمة: www.opec.org. والجدول الموالي يوضح تطور سعر النفط خلال الفترة (1980-2016).

الجدول رقم (40): يوضح تطور سعر النفط الجزائري "صحاري بلند" خلال الفترة (1980-2016) الوحدة (دولار/ب)

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
سعر النفط	38.16	36.76	33.51	29.90	28.90	28.72	14.53	18.36	15.14	18.53
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
سعر النفط	24.34	21.04	20.03	17.50	16.19	17.40	21.33	19.62	13.02	18.12
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر النفط	28.77	24.70	24.91	28.73	38.35	54.64	66.05	74.66	98.96	62.35
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016			
سعر النفط	80.35	112.92	111.49	109.38	99.68	52.79	43.44			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في: «OPEC : « Annual Statistical Bulletin 2005 – 2017

والشكل الموالي يعطي صورة لتطور مسار سلسلة (PP):

الشكل رقم (13): يوضح تطور السلسلة الزمنية لسعر النفط

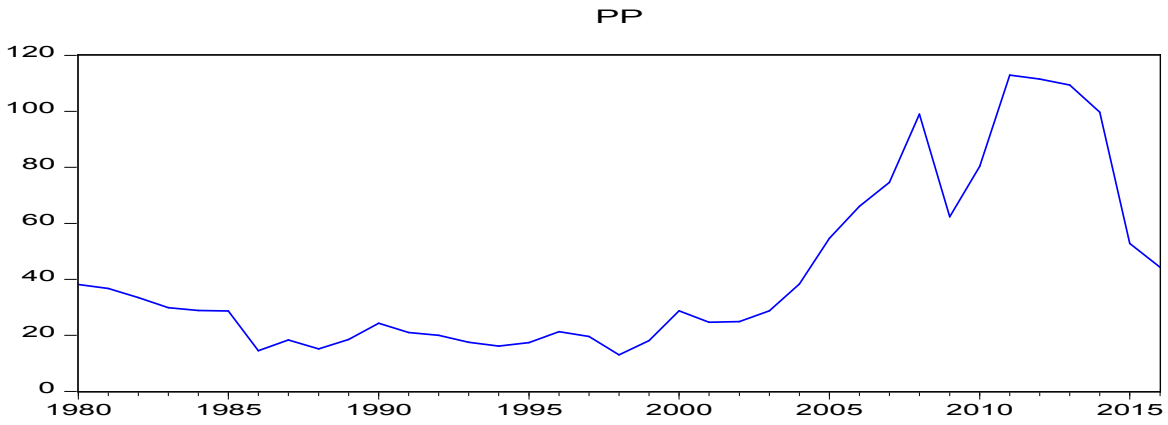

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

ثالثا: رصيد الميزان التجاري:

يعبر هذا المتغير المفسر الذي نرمز له بالرمز **(BC)** عن قيم رصيد الميزان التجاري بالدولار الأمريكي، حيث يعتبر رصيد الميزان التجاري من أهم المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن مستوى الأداء الاقتصادي في البلد وهو يمثل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع والخدمات، ويحقق الميزان التجاري فائض عندما تتجاوز قيمة الصادرات قيمة الواردات، وعندما تتجاوز قيمة هذه الأخيرة قيمة الصادرات فيعني هذا تحقيق عجز في الميزان التجاري وفي حالة تساوي الواردات مع الصادرات يكون الميزان التجاري في حالة توازن، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 37 مشاهدة وذلك خلال الفترة (1980-2016)، وجمعت قيم المتغير من خلال تقارير المديرية العامة للجمارك على الموقع الإلكتروني: www.douane.gov.dz. والجدول الموالي يوضح تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1980-2016).

الجدول رقم (40): يوضح تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)

الوحدة: (مليون دولار أمريكي)

السنوات	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**
رصيد الميزان التجاري	5061	2024	738	768	1577	305	-1393	1177	781	-240
السنوات	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
رصيد الميزان التجاري	1620	4420	2431	1303	-1025	-521	4277	5202	810	3358
السنوات	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
رصيد الميزان التجاري	12858	9192	6816	11078	13775	25644	33157	32532	39819	5900
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**			
رصيد الميزان التجاري	16580	26242	21490	9946	4306	-10332	-17030			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير المديرية العامة للجمارك (أعداد مختلفة).

إنّ متغير (BC) يشير لفائض أو عجز الميزان التجاري مقوم بالدولار الأمريكي، وتم احتساب (BC) وفقا للعلاقة التالية: **(IXP-IMP)** حيث:

IXP: تعبر عن إجمالي الصادرات وهي إجمالي ما تصدره الجزائر من السلع والخدمات سنويا.

IMP: تعبر عن إجمالي الواردات وهي إجمالي ما تستورده الجزائر من السلع والخدمات سنويا.

والشكل الموالي يعطي صورة لتطور مسار سلسلة (BC) في الجزائر:

الشكل رقم (14): يوضح تطور السلسلة الزمنية لرصيد الميزان التجاري

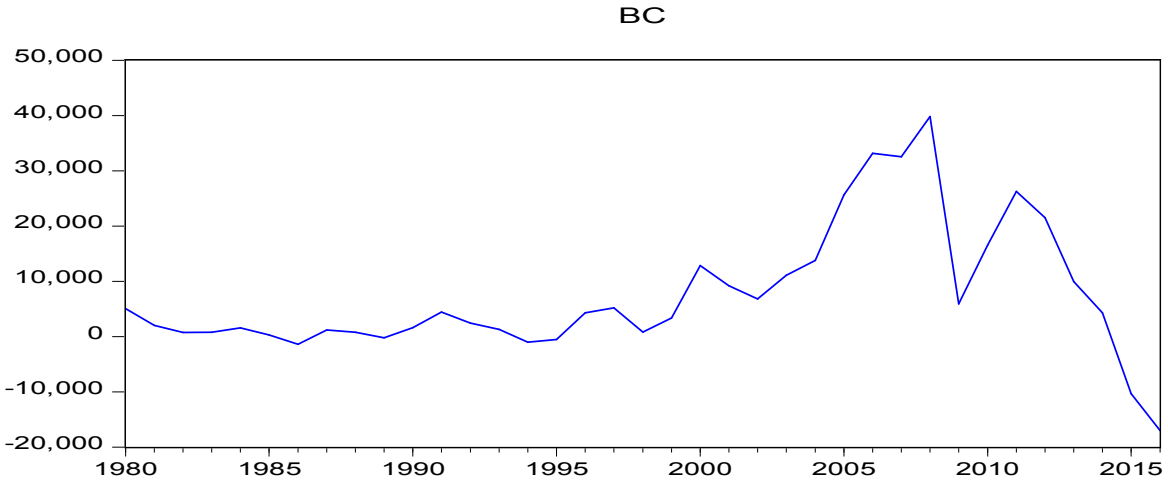

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

رابعا: سعر الصرف:

يعبر هذا المتغير المفسر الذي نرمز له بالرمز (**TCD**) عن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل واحد دولار أمريكي، ويعرف سعر الصرف على أنّه عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير (37) مشاهدة، وذلك خلال الفترة (1980-2016)، وجمعت قيم المتغير من: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي سنة 2004 الذي عرض معطيات المتغير للفترة (1980-1999) والنشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر للسنوات (2002-2017) التي عرضت معطيات المتغير للفترة (2000-2016) على موقع البنك: www.bank.of.algeria.dz. وقد جاءت بيانات تطور أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي لمتوسط السنة للفترة (1980-2016) على النحو التالي:

الجدول رقم (41): يوضح تطور أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي الوحدة: (دج/**1** دولار أمريكي)

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
سعر الصرف	3.84	4.32	4.59	4.79	4.98	5.03	4.7	4.85	5.91	7.61
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
سعر الصرف	09.95	18.47	21.38	23.34	35.05	47.74	54.75	57.71	58.74	66.64
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر الصرف	75.32	77.27	79.69	77.37	72.07	73.36	72.65	69.37	64.57	72.65
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016			
سعر الصرف	74.40	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46	109.47			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والنشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر (أعداد مختلفة).

والشكل الموالي يعطي صورة لتطور مسار سلسلة (TCD) في الجزائر:

الشكل رقم (15): يوضح تطور السلسلة الزمنية لسعر الصرف (TCD)

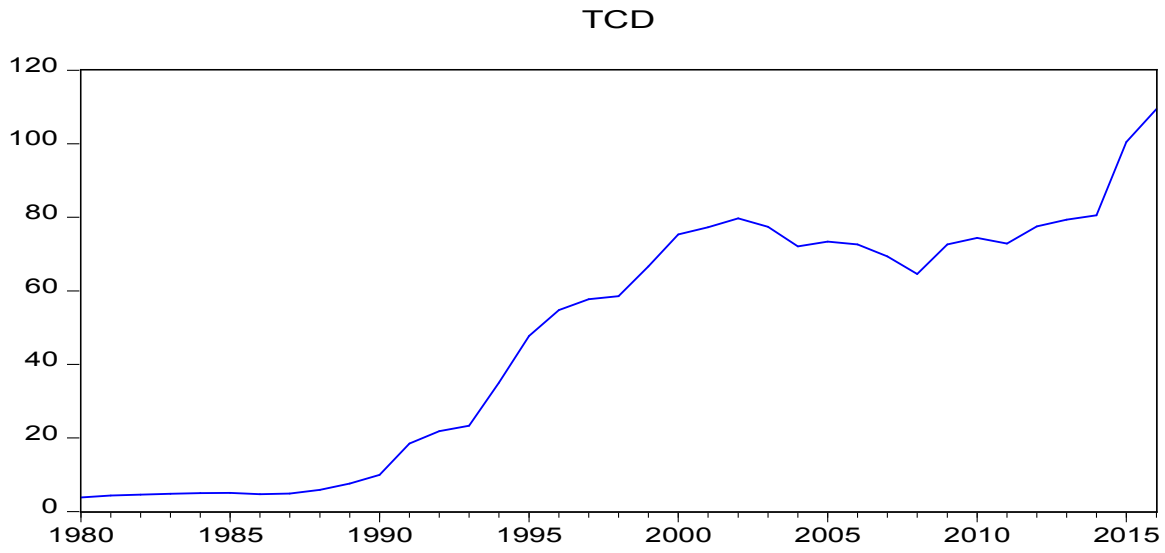

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

المبحث الثاني: منهجية الدراسة القياسية وتحليل نتائجها

من خلال الدراسة القياسية هذه سنحاول اختبار مدى تأثر توازن الموازنة العامة في الجزائر بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط، مع الأخذ في الحسبان عاملي تطور رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف، لما لهذين العاملين من مساهمة فعالة في تحديد الكتلة النقدية التي تحقن بها الموازنة العامة، حيث قيمة منخفضة للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي تساهم في وفرة في الإيرادات العامة في ظل استقرار حجم الإنفاق العمومي عند مستوى معين، ما يعني التوجه لتحقيق توازن موازني والعكس صحيح، في حين أنّ قصر عائدات الصادرات عن تغطية الواردات (عجز في الميزان التجاري) يعني عدم توفر ما يكفي من النقد الأجنبي لصرفه لدى البنك المركزي وتأمين الاحتياجات المالية بالدينار الجزائري لتغطية النفقات العامة، وهو ما يمكن أن نعبر عنه بانتقال "عدوى العجز" للميزان التجاري نحو الموازنة العامة، حيث يقتضي تحقيق توازن الموازنة العامة هنا علاج مصدر العدوى – عجز الميزان التجاري-.

من هذا المنطلق وباستخدام اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM) باعتماد سلاسل زمنية لمتغيرات الدراسة للفترة (1980-2016) وباستخدام برنامج (EVIEWS10) لمعالجة البيانات سنوضح حدود التشابك والتأثيرات التي تحدثها التغيرات في قيم المتغيرات فيما بينها بالتركيز على العلاقة الرئيسية التي تربط سعر النفط وتوازن الموازنة العامة.

ومن أجل تحديد حدود هذه العلاقة لفترة الدراسة وقراءة نتائجها اقتصاديا سنتبع الخطوات الآتية:

1. القيام باختبار استقرارية متغيرات النموذج وتحديد رتبة التكامل المشترك للسلسلة الزمنية ومعرفة استقرارية متغيرات الدراسة من عدمه، ويتم ذلك من خلال اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF)؛

2. نقوم باختبار التكامل المشترك، حيث توجد العديد من الاختبارات إلاّ أنّنا سنعتمد على اختبار (جوهانسون 1988) حيث قام هذا الأخير بإجراء اختبار معمق لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة من المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة N، ويسمح اختبار جوهانسون بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن من خلال حساب أشعة التكامل المتزامن، إذا تحقق الشرط السابق نقوم بتقدير العلاقة في المدى الطويل بين المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة N باستعمال طريقة المربعات الصغرى، ولقبول علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات يجب التأكد من تحقق الشرط الثاني وهو استقرار سلسلة البواقي بدرجة أقل من استقرار المتغيرات الأصلية[1]؛

[1]. Régis bourbonnais, « **économétrie»,** Edition Dunod, 8eme édition, paris, 2011, p280-283.

3. بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين المتغيرات فإنّ النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهم هو نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي، وتأتي خطوة تصميم نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي التي تعتبر واحدة من أدوات التحليل القياسي، بحيث يضاف حد تصحيح الخطأ الذي يمثل بواقي الإنحدار لمعادلة الأجل الطويل لنموذج المستخدم في الدراسة بفجوة زمنية متباطئة لنموذج الفروقات، وهو ما يعرف بمعادلة الأجل القصير.

المطلب الأول: استقرارية السلاسل الزمنية

من الناحية النظرية فإنّ السلسلة الزمنية X هي عبارة عن مجموعة من المتغيرات العشوائية المرتبة زمنيا يُطلق عليها اسم "سيرورة عشوائية"[1]. إذا كانت تعبر عن متغيرة عشوائية مستمرة فإنّه يرمز لها بالرمز X(t) ، أما إذا كانت تمثل متغيرة عشوائية متقطعة مثل (الأسعار المبيعات، الناتج الداخلي الخام...) فإنّه يرمز لها بالرمز X. لهذا وبما أنّ أغلبية البيانات الإحصائية الاقتصادية يتم تجميعها في نقاط زمنية منفصلة فإنّنا نستعمل الرمز X بدلا من X(t).

تعتبر بيانات السلاسل الزمنية من أهم أنواع البيانات التي تُستخدم في الدراسات التطبيقية خاصة تلك التي تعتمد على بناء نماذج الانحدار لتقدير العلاقات الاقتصادية، وهذه الدراسات تفترض أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة، ذلك لأنّه غياب صفة الاستقرارية يؤدي إلى مشاكل قياسية مثل مشكلة الانحدار الزائف.

إنّ السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أما السلسلة الزمنية غير المستقرة فإنّ مستوى المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان. وتعتبر السلسلة الزمنية مستقرة إذا ما توفرت فيها الخصائص التالية:

- ثبات الوسط الحسابي عبر الزمن: $E(yt) = \mu$؛
- ثبات التباين عبر الزمن: $Var(yt) = E(yt - \mu)^2 = \sigma^2$؛
- يعتمد التغاير (التباين المشترك) بين أي قيمتين لنفس المتغير على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير:

$$Cov(yt\ ,\ yt{+}k\ ) = E[(yt - \mu)(yt{+}k - \mu)] = \gamma k.$$

[1]. G.S.Maddala, « **Introduction to econometrics** », second edition, MacMillan publisfing company, New York, 1992, p.527.

تعتبر دراسة استقرارية السلاسل الزمنية أحد الشروط المهمة عند دراسة التكامل المشترك لأنّ غيابها يتسبب في العديد من المشاكل القياسية، وتكمن أهميتها في التحقق من استقرار أو عدم استقرار السلسلة الزمنية بالإضافة إلى معرفة نوع عدم الاستقرار، وتعد اختبارات جذر الوحدة كفيلة بإجراء اختبارات الاستقرارية[1] وهناك العديد من الطرق المستخدمة في اختبار السلاسل الزمنية، وقد اعتمدنا في دراستنا على اختبار (ديكي- فولر) الموسع، حيث يفيد هذا الاختبار بأنّ السلسلة مستقرة في حالة عدم وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية للمتغير، وغير مستقرة باحتوائها اتجاه عام أو جذر الوحدة[2]، ولتفادي ظهور مشاكل في التحليل والاستدلال القياسي، تمت دراسة استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وتحديد درجة استقرارها، بالاعتماد على الاختبار السالف الذكر الذي أعطى النتائج التالية:

الجدول رقم (42): يوضح نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات النموذج باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF

دراسة استقرارية السلسلة SB عند المستوى						
المتغيرات	النموذج	ADF_c	ADF_t			القرار
			%1	%5	%10	
SB						
	ثابت فقط	1.05	2.63	1.95	1.61	غير مستقرة
	ثابت وقاطع	1.53	3.62	2.94	2.61	غير مستقرة
	ثابت واتجاه وقاطع	2.43	4.23	3.54	3.20	غير مستقرة
دراسة استقرارية السلسلة SB عند الفروق الأولى						
المتغيرات	النموذج	ADF_c	ADF_t			القرار
			%1	%5	%10	
SB						
	ثابت فقط	6.72	2.63	1.95	1.61	مستقرة
	ثابت وقاطع	6.76	3.63	2.94	2.61	مستقرة
	ثابت واتجاه وقاطع	6.71	4.24	3.54	3.20	مستقرة
دراسة استقرارية السلسلة PP عند المستوى						
المتغيرات	النموذج	ADF_c	ADF_t			القرار
			%1	%5	%10	
PP						
	ثابت فقط	0.72	2.63	1.95	1.61	غير مستقرة
	ثابت وقاطع	1.33	3.62	2.94	2.61	غير مستقرة
	ثابت واتجاه وقاطع	1.88	4.33	3.54	3.20	غير مستقرة

[1]. Régis bourbonnais, « **économétrie :cours et exercices** », Edition Dunod, 9ème édition, paris 2015, p 249-252.

[2]. عبد القادر محمد عبد القادر عطية،"**الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**"، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998 ص.211

دراسة استقرارية السلسلة PP عند الفروق الأولى						
المتغيرات	النموذج	ADF_c	ADF_t			القرار
PP			%1	%5	%10	
	ثابت فقط	5.38	2.63	1.95	1.61	مستقرة
	ثابت وقاطع	5.30	3.63	2.94	2.61	مستقرة
	ثابت واتجاه وقاطع	5.22	4.24	3.54	3.20	مستقرة
دراسة استقرارية السلسلة BC عند المستوى						
المتغيرات	النموذج	ADF_c	ADF_t			القرار
BC			%1	%5	%10	
	ثابت فقط	1.56	2.63	1.95	1.61	غير مستقرة
	ثابت وقاطع	1.57	3.62	2.94	2.61	غير مستقرة
	ثابت واتجاه وقاطع	1.21	4.23	3.54	3.20	غير مستقرة
دراسة استقرارية السلسلة BC عند الفروق الأولى						
المتغيرات	النموذج	ADF_c	ADF_t			القرار
BC			%1	%5	%10	
	ثابت فقط	6.17	2.63	1.95	1.61	مستقرة
	ثابت وقاطع	6.11	3.63	2.94	2.61	مستقرة
	ثابت واتجاه وقاطع	6.24	4.24	3.54	3.20	مستقرة
دراسة استقرارية السلسلة TCD عند المستوى						
المتغيرات	النموذج	ADF_c	ADF_t			القرار
TCD			%1	%5	%10	
	ثابت فقط	1.55	2.63	1.95	1.61	غير مستقرة
	ثابت وقاطع	0.47	3.62	2.94	2.61	غير مستقرة
	ثابت واتجاه وقاطع	5.09	4.29	3.56	3.21	مستقرة
دراسة استقرارية السلسلة TCD عند الفروق الأولى						
المتغيرات	النموذج	ADF_c	ADF_t			القرار
TCD			%1	%5	%10	
	ثابت فقط	3.03	2.63	1.95	1.61	غير مستقرة
	ثابت وقاطع	3.77	3.63	2.94	2.61	غير مستقرة
	ثابت واتجاه وقاطع	3.79	4.24	3.54	3.20	غير مستقرة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

تبين نتائج الجدول أعلاه لاختبار جذر الوحدة ADF أنّ كل القيم المحسوبة ADF_c أقل من القيم الجدولية الحرجة ADF_t عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10%، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تفيد بوجود جذور وحدوية، وبالتالي عدم استقرار هذه السلاسل الزمنية عند المستوى، وعند تطبيق الفروق الأولى نلاحظ أن كل القيم المحسوبة ADF_c أكبر من القيم الجدولية ADF_t عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10%، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تفيد بعدم وجود جذور وحدوية ونعتبر الفروق الأولى للسلاسل الزمنية مستقرة، ومنه فإنّ كل متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى، وباعتبارهما متكاملين من نفس الدرجة فإنّه يمكن إجراء التكامل المشترك.

المطلب الثاني: تقدير النموذج وتحليل نتائج الدراسة القياسية

بعد دراستنا لمجموعة السلاسل الزمنية وذلك من ناحية الاستقرارية، وجدنا أنّ السلاسل الزمنية مستقرة بعد إجراء الفروقات الأولى، ومن خلال هذا الطرح فإنّ إمكانية وجود مسار مشترك بين هذه المتغيرات في المدى الطويل ممكن، وللتأكد من هذا نقوم باختبار التكامل المشترك لجوهانسون، حيث يمثل التكامل المتزامن التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن الطويلة الأجل، فإذا كان هناك متغيرين يتصفان بخاصية التكامل المتزامن، فإنّ العلاقة بينهما تكون متجهة نحو التوازن في الأجل الطويل، بالرغم من إمكانية وجود انحرافات عن هذا الاتّجاه في الأجل القصير.

أولا: اختبار التكامل المشترك

تقترح طريقة جوهانسن إحصائيتين لاختبار فرضية التكامل المشترك وهما اختبار الأثر (Test de Trace) حيث يختبر فرضية العدم القائلة بأنّ عدد أشعة التكامل المشترك الوحيدة k أقل أو يساوي العدد r ($k \leq r$) مقابل الفرضية البديلة ($r=0$)، أما الاختبار الثاني هو اختبار القيمة الذاتية العظمى (Test de la valeur propre max)، حيث يختبر فرضية العدم يكون ($r=0$) مقابل الفرضية البديلة ($k=r+1$) [1]، وفي حالة إعطاء الاختبارين نتائج مختلفة فتأخذ بعين الاعتبار نتائج اختبار الأثر لأنّه أكثر دقة من اختبار القيمة الذاتية العظمى ويتم مقارنة الإحصائيات المحسوبة بالإحصائيات المجدولة التي أعدها جوهانسن[2].

وقبل التطرق إلى نتائج اختبار جوهانسون وجب في البداية اختيار عدد فترات الإبطاء الملائمة التي تقوم بتدنية معايير (AIC)، (HQ)، (SC)، وذلك باستخدام معايير تحديد درجة التأخر لنموذج الانحدار الذاتي (VAR).

---

[1]. قجاتي عبد الحميد،"**دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي (دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1980-2014)**"، مرجع سبق ذكره، ص336.

[2]. Régis bourbonnais, « **économétrie :cours et exercices** », op cit, p313.

1. **تحديد درجة التأخير**: يمكن ملاحظة أنّ المعايير الأربعة المبينة في الجدول أدناه اقترحت درجة التأخر الملائمة هي الدرجة الثانية (lag=2) باعتبارها المثلى لاستخدامها في نموذج دراستنا. والنتائج مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (43): يوضح نتائج اختبار تحديد عدد فترات التأخر

Lag	Logl	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-821.6777	NA	3.64e+15	47.18158	47.35934	47.24295
1	-671.0241	258.2633	1.67e+12	39.48709	40.37586*	39.79390
2	-648.5141	33.44350*	1.20e+12*	39.11509*	40.71488	39.66734*
*** indicates lag order selected by the criterion**						

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

2. **اختبار جوهانسن**: تشير نتائج اختباري الأثر والقيمة الذاتية العظمى الملخصة في الجدول أدناه إلى إمكانية رفض فرضية عدم وجود اتّجاهات للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5%.

الجدول رقم (44): يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن بين متغيرات الدراسة

فرضية العدم	القيمة الذاتية	الأثر Trace	القيمة الحرجة لاختبار الأثر 5%	القيمة الذاتية العظمى	القيمة الحرجة لاختبار القيمة الذاتية العظمى5%
r=0	0.80	97.54	47.85	56.16	27.58
r≤1	0.50	41.38	29.79	23.76	21.13
r≤2	0.39	17.61	15.49	17.23	14.26
r≤3	0.01	0.38	3.84	0.38	3.84

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

الجدول أعلاه يبين نتائج الاختبار كما يلي:

❖ **اختبار الأثر**: تبين نتائج اختبار الأثر إلى رفض فرضية العدم التي مفادها عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك (r=0) وذلك لأنّ قيمة إحصائية الأثر عند هذه الفرضية تساوي 97.54 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 47.85 عند مستوى معنوية 5%، كما أنّه يتم رفض الفرضية العدمية الموالية والتي تفيد بوجود علاقة واحدة على الأكثر للتكامل المشترك (**r≤1**)، نظرا لكون قيمة إحصائية الأثر والتي تساوي 41.38 أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والبالغة 29.79 عند مستوى معنوية 5%، كما أنّه يتم رفض الفرضية العدمية الموالية والتي تفيد بوجود علاقتين على الأكثر للتكامل المشترك (**r≤2**)، نظرا لكون قيمة إحصائية الأثر والتي تساوي 17.61 أكبر من

القيمة الحرجة للاختبار والبالغة 15.49عند مستوى معنوية 5%، في حين يتم قبول الفرضية العدمية الموالية والتي تفيد بوجود ثلاث علاقات على الأكثر للتكامل المشترك (**r≤3**)، نظرا لكون قيمة إحصائية الأثر والتي تساوي 0.38 أقل من القيمة الحرجة للاختبار والبالغة 3.84 عند مستوى معنوية 5% وبالتالي يُظهر اختبار الأثر بوجود ثلاث علاقات على الأكثر للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

❖ **اختبار القيمة الذاتية العظمى**: تم التوصل إلى نفس النتيجة من خلال اختبار القيمة الذاتية العظمى إلى رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك (r=0) وذلك لأنّ قيمة إحصائية للقيمة الذاتية العظمى عند هذه الفرضية تساوي 56.16 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 27.58 عند مستوى معنوية 5%، كما أنّه يتم رفض الفرضية العدمية الموالية التي تفيد بوجود علاقة واحدة على الأكثر للتكامل المشترك (**r≤1**)، نظرا لكون قيمة إحصائية القيمة الذاتية العظمى والتي تساوي 23.76 أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والبالغة 21.13 عند مستوى معنوية 5%، كما أنّه يتم رفض الفرضية العدمية الموالية التي تفيد بوجود علاقتين على الأكثر للتكامل المشترك (**r≤2**)، نظرا لكون قيمة إحصائية القيمة الذاتية العظمى والتي تساوي 17.23 أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والبالغة 14.26 عند مستوى معنوية 5%، في حين يتم قبول الفرضية العدمية الموالية والتي تفيد بوجود ثلاث علاقات على الأكثر للتكامل المشترك (**r≤3**) نظرا لكون القيمة الإحصائية للقيمة الذاتية العظمى والتي تساوي 0.38 أقل من القيمة الحرجة للاختبار والبالغة 3.84 عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يُظهر اختبار القيمة الذاتية بوجود ثلاث علاقات على الأكثر للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج. وعليه يشير اختبار جوهانسون في نموذج الدراسة إلى وجود ثلاث علاقات للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وهو ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، مما يستدعي اختبار هذه العلاقة بنموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM).

ثانيا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM)

بعدما تأكدنا من وجود أكثر من علاقة للتكامل المشترك لنموذج الدراسة، يعد نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM) أحسن نموذج لتقدير هذه العلاقة، وقد كانت نتائج التقدير كالآتي:

```
D(SB)=C(1)*(SB(-1)+0.674172187168*PP(-1)-0.00323218217346*BC( -1)+
0.226904192529*TCD(-1)-6.80275852656)+C(2)*D(SB(1))+ C(3)*D(SB(2))+C(4)*D(PP(-
1))+C(5)*D(PP(-2))+C(6)*D(BC(-1))+C(7)*D(BC(-2))+C(8)*D(TCD(-1))+C(9)*D(TCD(-2))
+ C(10).
```

المعادلة السابقة بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وكانت نتائج التحليل للنموذج كالآتي:

الجدول رقم (45): يوضح نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM بواسطة OLS

D(SB) = -0.433718*(SB (-1) + 0.674172187168*PP (-1) - 0.00323218217346*BC (-1) + 0.226904192529*TCD (-1) - 6.80275852656) – 0.521116*D(SB(-1))- 1.105079 *D(SB(-2) + 0.419756 *D(PP(-1)) – 0.006707*D(PP(-2)) – 3.38*D(BC(-1)) + 0.001252*D(BC(-2)) – 0.042695*D(TCD(-1)) + 0.103174*D(TCD(-2)) -2.555495				
المتغيرات (Variables)	المعاملات (Coefficients)	الخطأ المعياري (Std-error)	t-statistic	Prob
C	-2.55	1.28	-1.99	0.0581
PP(-1)	0.41	0.18	2.31	0.0295
PP(-2)	-0.006	0.19	-0.03	0.9725
BC (-1)	-3.38	0.0002	-0.01	0.9900
BC (-2)	0.001	0.0002	4.64	0.0001
TCD (-1)	-0.042	0.26	-0.16	0.8738
TCD (-2)	0.10	0.27	0.37	0.71
ECT(-1)	-0.433	0.09	4.35	0.0002
R2	**0.643**	F	**4.81**	**0.0009**
R2	**0.51**	D-W	**2.41**	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

من خلال النتائج أعلاه نخلص إلى الآتي:

- تظهر نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM أنّ النموذج ذو دلالة اقتصادية وإحصائية قريبة من الجيد، حيث يشير معامل التحديد R^2 إلى أنّ المتغيرات التفسيرية سعر النفط، سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري تفسر تغيرات رصيد الموازنة العامة بنسبة 64%، أما النسبة المتبقية 36% فيتضمنها المتغير العشوائي (عوامل الأخرى).
- بالنسبة للارتباط الذاتي بين الأخطاء، فإنّ قيمة دارين واتسون D-W (2.41) تدل على أنّه لا وجود لارتباط ذاتي أولي بين الأخطاء.
- أما بالنسبة للمعنوية الكلية للنموذج، فإنّ قيمة فيشر المحسوبة (4.81) أكبر من الجدولية، مما يدل على أنّ النموذج ككل له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.
- كما يظهر معامل تصحيح الخطأ ECT(-1) بإشارة سالبة (0.433-)، والاحتمال المرافق له (0.0002) أقل من 0.05، أي أنّ هذا المعامل سالب ومعنوي، وهذا يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع رصيد الموازنة العامة والمتغيرات التفسيرية سعر النفط، سعر الصرف، رصيد الميزان التجاري، حيث تدل قيمة

المعامل (0.433-) على أنّ رصيد الموازنة العامة يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة t بنسبة 43% وبالنسبة إلى نسبة التكيف أو التصحيح هذه فهي تعكس سرعة التعديل نحو التوازن أو سرعة الرجوع إلى التوازن. بمعنى أنّ رصيد الموازنة العامة يستغرق سنتين وثلاثة أشهر (1/0.43)باتّجاه قيمته التوازنية بعد أثر كل صدمة في النموذج ناجمة عن التغيير في قيم المتغيرات التفسيرية، وهذا ما يشير إلى أنّ سرعة التكيف في النموذج كانت سريعة، مما يؤكد أنّ المتغيرات التفسيرية لها تأثير على المتغير التابع.

- نلاحظ أيضا أنّه على **المدى الطويل** كل المعاملات كانت ذات معنوية، حيث يظهر معامل سعر النفط (PP) بإشارة موجبة ومعنوية عند مستوى 5%، وهذا يعني أنّ أسعار النفط لها تأثير ايجابي ومعنوي على رصيد الموازنة العامة، فارتفاع أسعار النفط بـ1% يؤدي إلى توجه رصيد الموازنة العامة نحو الموجب بنسبة 0.67%، مما يعني أنّ هناك علاقة طردية بين أسعار النفط ورصيد الموازنة العامة، من خلال علاقة أسعار النفط بالإيرادات العامة عن طريق الجباية البترولية، فارتفاع أسعار النفط خاصة بداية من الألفية الثالثة ساهم في ارتفاع ناتج الجباية البترولية وهو ما ساهم في ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة، فمثلا سنة 2000 سجلت أسعار النفط ارتفاعا بـ10.65 دولار للبرميل مقارنة بسنة 1999 وذلك ببلوغها معدل 28.77 دولار للبرميل، ليبلغ حاصل الجباية البترولية 1173.23 مليار دج مرتفعا بحوالي 693.23 مليار دج مقارنة بسنة 1999، لتبلغ حينها الإيرادات العامة 1643.98 مليار دج مسجلة ارتفاع بنسبة 72.64% مقارنة بسنة 1999، ليحقق رصيد الموازنة العامة فائضا بقيمة 467.89 مليار دج بعدما سجل عجزا بقيمة 161.47 مليار دج سنة 1999، ونفس الأمر يحدث في حال انخفاض أسعار النفط، وكما أشرنا فإنّ أزمة سنة 1986، 2009 وأواخر 2014 خير دليل على ذلك.

أما بخصوص سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (TCD)، فإنّ الاحتمال المرافق له هو 0.04 وهو أقل من 0.05، كما يظهر معامله بإشارة موجبة ومعنوي عند مستوى 5%، وهذا يعني أنّ سعر الصرف له تأثير ايجابي ومعنوي على رصيد الموازنة العامة، فارتفاع سعر صرف الدولار (انخفاض قيمة الدينار الجزائري) بـ1% يؤدي إلى اتجّاه رصيد الموازنة العامة نحو الموجب بنسبة 0.22%، مما يعني أنّ هناك علاقة طردية بين ارتفاع سعر الصرف الدولار والرصيد الموجب للموازنة العامة، فعملية التخفيض أو الانخفاض التي تحدث لسعر صرف الدينار لها تأثير كبير على الإيرادات العامة للموازنة من خلالها تأثيرها على حاصل الجباية البترولية، فهي تعمل على تضخيم حجم الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية المقومة بالدينار الجزائري، وبالتالي ارتفاع حجم الإيرادات العامة ما يعني الضغط على حجم العجز الموازني واتجاه توازن الموازنة العامة نحو الموجب وهو ما يتوافق مع المنطق الاقتصادي.

أما فيما يتعلق برصيد الميزان التجاري (BC)، فإنّ الاحتمال المرافق له هو 0.0002 وهو أقل من 0.05 كما يظهر معامله بإشارة سالبة (0.003-) ومعنوي عند مستوى 5%، وهو يعكس بذلك العلاقة بينه وبين رصيد الموازنة العامة، أي وجود علاقة عكسية بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الموازنة العامة، وهو ما يتنافى مع المنطق حيث أنّ الفائض في الميزان التجاري يمكن الدولة من تمويل نفقاتها لا سيما المتعلقة بالتجهيز من الخارج كما أنّ استمرار تحقق فوائض في الميزان التجاري يرفع من احتياطي النقد الأجنبي، ما يعني إمكانية الرفع من حجم النقد الوطني المتداول في الداخل، وبالتالي تغطية النفقات العمومية، ما يعني الدفع إلى تحقق توازن في الموازنة العامة.

- أما على **المدى القصير** فإنّ رصيد الموازنة العامة يتأثر بالسنة الماضية والتي تسبقها للمتغير نفسه، وأيضا السنة الماضية والتي تسبقها بالنسبة لسعر النفط ورصيد الميزان التجاري، أما بخصوص سعر الصرف فلا يؤثر على رصيد الموازنة العامة في المدى القصير، وقد جاءت نتائج الاختبار التي يعرضها الجدول رقم (46) على النحو الآتي:

- يلاحظ أنّ رصيد الموازنة العامة (SB) يتأثر بنفسه في المدى القصير، حيث أنّ الاحتمال المرافق له في السنة الماضية هو 0.008 وفي السنة التي سبقتها هو 0.0000 وهذين الاحتمالين أقل من 0.05، كما يظهر معامله بإشارة سالبة، ما يعني رصيد الموازن العامة يتجه للعجز متأثرا بالعجز المسجل في السنتين السابقتين حيث بلغت هذه القيم على التوالي 0.52- و1.10-.

- أما بخصوص سعر النفط (PP) فإنّ الاحتمال المرافق له هو 0.02 وهو أقل من 0.05، كما يظهر معامله بإشارة موجبة ومعنوي عند مستوى 5%، وهذا يعني أنّ أسعار النفط لها تأثير ايجابي ومعنوي على رصيد الموازنة العامة في المدى القصير، فارتفاع أسعار النفط بـ1% يؤدي إلى اتجاه رصيد الموازنة العامة نحو الموجب بنسبة 0.41%، مما يعني أنّ هناك علاقة طردية بين أسعار النفط ورصيد الموازنة العامة.

- يلاحظ أيضا أنّ رصيد الموازنة العامة يتأثر بتغيرات رصيد الميزان التجاري للسنة الثانية (BC)، حيث أنّ الاحتمال المرافق له هو 0.0001 وهو أقل من 0.05، كما يظهر معامله بإشارة موجبة ومعنوي عند مستوى 5%، وهذا يعني أنّ رصيد الميزان التجاري له تأثير ايجابي ومعنوي على رصيد الموازنة العامة في المدى القصير فارتفاع رصيد الميزان التجاري بـ1% يؤدي إلى اتجاه رصيد الموازنة العامة نحو الموجب بنسبة 0.001%، مما يعني أنّ هناك علاقة طردية بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الموازنة العامة بمستويات متفاوتة، ويفسر هذا بأن الفائض في الميزان التجاري يتم الاحتفاظ به لدى البنك المركزي كاحتياطات للصرف، حيث لم يستغل هذا الفائض لتمويل النشاط الاقتصادي مما حال دون تحقيق قيم مضافة تكون محل إخضاع جبائي يمول الإيرادات العامة ويوجه رصيد الموازنة العامة نحو الارتفاع بمعدلات ملحوظة.

- أما بخصوص سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (TCD)، فليس له تأثير على رصيد الموازنة العامة في المدى القصير، لأنه غير معنوي، حيث أن الاحتمال المرافق له بلغ 0.87 و0.71 للسنة الأولى والثانية السابقة وهو الاحتمال أكبر من 0.05.

ثالثا: الاختبارات التشخيصية للنموذج

تظهر جميع الاختبارات التشخيصية للنموذج المدرجة في الجدول أدناه قوة ومعنوية نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي، حيث تعد جميع الاختبارت جيدة ومقبولة، حيث أثبت اختبار LM test فرضية العدم القائلة بنفي وجود أي ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء، حيث 0.70 أكبر من 0.05، كما يشير اختبار Jarque-Bera(J-B) test أنّ البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي قبول فرضية العدم القائلة بأنّ الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي، حيث 0.42 أكبر من 0.05، أما اختبار Heteroskedasticity Test يؤكد على خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين، أي قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين الأخطاء، حيث 0.52 أكبر من 0.05. والنتائج ملخصة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (46): الاختبارات التشخيصية لنموذج الدراسة

نوع الاختبار	فرضية العدم	حساب الاختبار	تقييم الاختبار
اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حسب Jarque-Bera	الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي	Prob J-B= 0.42 > 0.05	يؤكد اختبار Jarque-Bera أنّ الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.
اختبار مضاعف لاغرونج للارتباط التسلسلي لـ Breusch Godfrey	الأخطاء غير مرتبطة ذاتيا	Prob F= 0.70 > 0.05	يثبت اختبار LM أنّه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.
اختبار عدم ثبات التباين الخطأ لـ-Breusch –Pagan Godfery	ثبات تباين الأخطاء	Prob F= 0.52 > 0.05	يثبت اختبار- Breusch Pagan-Godfery خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين.

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

رابعا: تحليل تجزئة التباين

يشير تحليل التباين إلى التحركات في سلسلة معينة الناجمة في صدماتها الخاصة مقابل الصدمات في المتغيرات الأخرى في النظام. والجدول الموالي يعرض نتائج تحليل خطأ التنبؤ لمتغير رصيد الموازنة العامة

الجدول رقم (47): يوضح نتائج تحليل خطأ التنبؤ لمتغير رصيد الموازنة العامة

Variance Decomposition of SB (تحليل التباين)					
الفترة (Period)	SE	SB	PP	BC	TCD
1	5.443269	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	7.661574	71.38079	4.792453	23.74795	0.078803
3	8.426627	68.15492	4.027563	26.74979	1.067727
4	9.497627	53.65255	10.27758	29.35869	6.711191
5	11.99563	33.73127	30.05744	28.67950	7.531799
6	15.43661	20.38430	36.95326	37.03488	5.627556
7	18.28613	14.64471	36.20038	44.22999	4.924924
8	21.12778	11.61989	36.92860	45.64975	5.801763
9	24.08090	10.32065	39.37097	43.22161	7.086768
10	27.30823	8.673840	41.58650	42.42062	7.319045

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

يوضح الجدول أعلاه نسبة تباين خطأ التنبؤ لرصيد الموازنة العامة، والمفسر من قبل صدماته الخاصة والصدمات في المتغيرات المفسرة والممثلة في سعر النفط، سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري.

إنّ تحليل تجزئة التباين أعلاه يغطي فترة عشر (10) سنوات من أجل التأكد من الآثار عندما يسمح للمتغيرات المفسرة بأن تؤثر على رصيد الموازنة العامة لفترة أطول نسبيا.

- في المدى القصير (السنة الثانية المستقبلية) فإنّ 71.38% من تباين خطأ التنبؤ لرصيد الموازنة العامة ترجع إلى صدماته الخاصة، في حين تساهم أسعار النفط بـ4.79% ورصيد الميزان التجاري بـ23.74% و0.078% بالنسبة لسعر الصرف. وترتفع نسبة تفسير تباين الخطأ بالنسبة لسعر النفط إلى 10.27% ورصيد الميزان التجاري 29.35% و6.71% بالنسبة لسعر الصرف وذلك خلال السنة الرابعة.
- أما في المدى المتوسط (السنة الخامسة المستقبلية)، فإنّ نسبة تفسير خطأ التنبؤ لرصيد الموازنة العامة تنخفض إلى 33.73%، في حين ترتفع نسبة تفسير أسعار النفط إلى 30.05% و28.67% بالنسبة لرصيد الميزان التجاري و7.53% بالنسبة لسعر الصرف. كما ترتفع هذه النسب خلال السنوات المقبلة، فخلال السنة التاسعة تساهم أسعار النفط بـ39.3 7% في تفسير تباين الخطأ، أما رصيد الميزان التجاري فيساهم بنسبة 43.22% و7.08% بالنسبة لسعر الصرف.

- بينما في المدى الطويل (السنة العاشرة المستقبلية)، يمثل المتغير المستقل أسعار النفط في تفسير خطأ التنبؤ بحوالي 41.58%، أما رصيد الميزان التجاري فإنه يمثل أعلى نسبة تفسير بنسبة 42.42%، أما سعر الصرف فإنه يمثل 7.31% في تفسير تباين خطأ التنبؤ، أما رصيد الموازنة العامة عرف انخفاض كبيرا في نسبة تفسير تباين خطأ التنبؤ الخاص به حيث بلغت هذه النسبة خلال السنة العاشرة المستقبلية حوالي 8.67%.

فمن خلال الجدول رقم (47) نجد أنّ متغيرات سعر النفط، رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف ساهمت في تفسير نسبة مهمة في تباين خطأ التنبؤ لرصيد الموازنة العامة.

المبحث الثالث: إستراتيجية الحد من تأثيرات تقلبات أسعار النفط وضمان تحقيق توازن الموازنة العامة

تؤدي الدولة دورا ماليا يختلف بحسب العصور، وينعكس ويؤثر هذا الدور على السياسة المالية، فعندما يبرز دور الدولة ويكون فعالا، يبدو دور السياسة المالية ظاهرا وواضحا، وعندما تغيب الدولة ويغيب دورها كسلطة منظمة، يغيب بالتالي دور السياسة المالية فيها ويبدو باهتا، هذه الصورة تتطابق إلى حد ما والواقع الاقتصادي للدولة الجزائرية المستقلة منذ السبعينيات إلى أواخر العشرية الثانية من القرن الواحد والعشرون.

إنّ التوازنات المالية الكلية في الجزائر خلال الفترة المذكورة كانت دوما حبيسة لمستويات أسعار النفط في الأسواق العالمية بشكل كبير وهو الأمر الذي يرسم صورة عامة توحي بأنّ فعالية السياسة المالية بالخصوص والنهج الاقتصادي المتبع في الجزائر عموما لم يرقى بعد إلى أن يضع الأداء الاقتصادي في الجزائر في سكته الصحيحة التي من شأن السير فيها أن يؤسس لأداء اقتصادي كلي ومالي عمومي يضمن استقلالية التوازنات المالية في الداخل ويحد من تأثيرات ما يطرأ من تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية لا سيما تلك التي ترتبط بأثمان النفط الخام.

وفيما يلي سنحاول طرح بعض السبل والاستراتيجيات التي من شأنها أن تساهم في إصلاح الواقع الاقتصادي بشكل عام والحد من التأثيرات غير المرغوب فيها لتقلبات أسعار النفط وضمان توازن الموازنة العامة في الجزائر بالتركيز على تثمين وتنويع إيرادات الخزينة العمومية وتوسيع مصادر تأمين الاحتياجات من النقد الأجنبي.

المطلب الأول: أبعاد التسيير الناجع لقطاع الطاقة

يتحقق هذا الإجراء من خلال مراجعة النقاط الآتية:

❖ تنويع مزيج الطاقة، حيث قد يكون هذا الإجراء خطوة أولى في إستراتيجية حماية الاقتصاد الوطني من صدمات أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما يعزز بشكل أساسي حصص الموارد منخفضة الكربون لتحل بديلا للنفط، فهذا الإجراء لن يقلل من التقلبات الاقتصادية التي يسببها النفط فحسب، بل يُمكن أيضا من تخفيض الاستهلاك المحلي للنفط، ويسمح بزيادة الصادرات، على أن يتم تحويل هذه الأموال إلى تنويع اقتصادي أوسع وبناء قاعدة اقتصادية صلبة؛

❖ مراقبة العلاقة بين مستوى الاحتياطات النفطية ومستوى الإنتاج وتطور الاستهلاك بهدف إطالة مدة استغلال النفط، مع دراسة الجدوى والخيار بين إبقاء النفط في الآبار كأرصدة نقدية مؤجلة إذا لم تكن هناك ضرورة موضوعية لزيادة الإنتاج، أو استخراجه وتحويله إلى فوائض مالية في شكل أرصدة نقدية معجلة موضوعة في البنوك داخل البلاد وخارجها؛

❖ وضع إستراتيجية لترقية صناعة المحروقات في الأنشطة الأمامية (المصب)، سواء بالشراكة الأجنبية أو بالوسائل الذاتية لسونطراك، وذلك من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من القيمة المضافة الناتجة عن عمليات إنتاج وتسويق المنتجات المكررة؛

❖ الاهتمام بالصناعة الغازية، كون الجزائر تمتلك إمكانات هائلة من الغاز الطبيعي، كما أنّ السوق الغازية سوق واعدة وذلك من خلال ترقية صناعة تمييع الغاز وتطوير أسطول النقل وشبكة النقل بالأنابيب، بالإضافة إلى تنويع الزبائن خصوصا خارج مجال الاتحاد الأوروبي، مع ضرورة تكثيف علاقات التعاون مع باقي منتجي الغاز وخصوصا مع نيجيريا والإسراع في تجسيد مشروع الأنبوب الناقل للغاز النيجيري والمار عبر التراب الوطني، لأنّ ذلك سيسمح من جهة بتعزيز القدرة التفاوضية للجزائر، وسيوفر من جهة أخرى إمكانية بناء كارتل للغاز خاص بالمنتجين على غرار الأوبك؛

❖ كفاءة إدارة الإيرادات النفطية، إنّ إدارة الموارد الطاقوية المتاحة لا تقتصر على إدارة مخزونها فقط بما يحقق التوازن الإيكلوجي، وإنّما يمتد إلى إدارة إيراداتها بصورة تسمح للاقتصاديات المعتمدة عليها بتمويل خطط التنمية في إطار أسلوب التنمية المستدامة والتي تضمن حقوق الأجيال القادمة دون أن ترهن حقوق الأجيال الحالية.

المطلب الثاني: إصلاح بنود الموازنة العامة

يتضمن الإصلاح هنا فتح ورشات عمل ونقاشات في ميداني الإنفاق العمومي وجباية الموارد المالية.

أولا: ترشيد الإنفاق العمومي

من بين الضوابط والقواعد التي ترد في الفكر المالي بالنسبة للإنفاق العمومي أن يكون معتدلا، حتى يؤدي الأهداف المرجوة منه في إشباع الحاجات والمصالح العامة، كما أنّ سلامة المالية العامة تقضي اشتراط مثل هذه القاعدة، لأنّ القائمين على إنفاق المال العام يتصرفون في أموال لا تخصهم وهي مبالغ ضخمة تغري بالبذخ والترف والإسراف، مما قد يؤدي إلى ضياع وهدر مبالغ كبيرة من الأموال في أوجه قليلة النفع والجدوى[1].

إنّ ترشيد الإنفاق العام يعني التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع، ويقصد بالفعالية توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات تتفق مع تفضيلات وأولويات أفراد المجتمع، فالفعالية تنصرف إلى مرحلة دراسة الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها وترتيب

[1]. بلجيلالي أحمد، "**تسيير المديونية العمومية في ظل تقلبات الإيرادات البترولية، دراسة حالة الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص201.

هذه الأهداف وفقا للأهمية النسبية بما يتفق والمرحلة التي يمر بها المجتمع، وبما يمكن الدولة من تخصيص الموارد في اتّجاه تحقيق هذه الأهداف[1]، أما الكفاءة فيقصد بها تقنين العلاقة بين المدخلات والمخرجات، وللكفاءة بعدين:

- **كفاءة المخرجات**: وتعني تحقيق قدر أكبر من المخرجات بنفس القدر من المدخلات؛
- **كفاءة المدخلات**: وتعني تحقيق نفس القدر من المخرجات بقدر أقل من المدخلات.

وبناءا على هذا فإنّ ترشيد النفقات العامة يعني أنّه في ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة للدولة، وارتباط تزايد الإنفاق العام بعوامل يصعب تجنبها، فإنّه يجب العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها.

مما سبق يمكن صياغة بعض النقاط التي تصب في صميم ترشيد النفقات العامة في الجزائر بشيء من الإيجاز في النقاط الآتية:

❖ استخدام الأساليب الفنية المتطورة الخاصة بميزانيات البرامج والأداء، عند إعداد ميزانية الإنفاق العمومي والانتقال من تبويب الموازنة العامة على أساس الوزارات والقطاعات إلى الاعتماد في التبويب على أساس البرامج والتخلي عن الأسلوب التقليدي المبني على الوسائل[2]، وذلك بهدف تحسين إنتاجية برامج الإنفاق وإعادة هيكلة تلك البرامج بما يرفع من درجة كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة، إلى جانب أهمية تطوير نظم المعلومات الخاصة بقياس الأداء خاصة في مشروعات القطاع العام[3]، ويعتبر ذلك عنصرا حيويا لإصلاح الإدارة المالية والاقتصادية لوحدات القطاع العام، حيث أن توافر المعلومات الدقيقة والموضوعية عن معدلات أداء الوحدات الانتاجية يعد مطلبا سابقا على استراتيجية إعادة هيكلة القطاع العام؛

❖ تعزيز الشفافية وتفعيلها وذلك من خلال إتاحة المعلومات الحالية والمستقبلية الكافية حول الموازنة العامة للرأي العام في الأوقات المناسبة، بما يضمن تحقيق الانضباط المالي والسيطرة على الإنفاق[4]؛

❖ مراجعة سياسة الدعم المعممة باتّخاذ الإجراءات اللازمة لتوجيه هذه السياسة لمستحقيها الحقيقين، وذلك بإشراك مختلف الفاعلين في عملية إعداد قوائم المعوزين مع ضرورة إبقائها مفتوحة وقابلة للتحيين سنويا، بالإضافة إلى ضرورة اعتماد سياسة دعم تناسبية مع الدخل، فالدعم الذي يجب أن يستفيد منه صاحب دخل 18 ألف دينار جزائري لا يجب أن يعادل الدعم الذي يتلقاه صاحب 100 ألف دينار جزائري، حيث بالإمكان استبدال سياسة الدعم

---

[1]. محمد عمر أبو دوح، "**ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة**"، الدر الجامعية، الإسكندرية، مصر 2006، ص44.

[2]. شباب سيهام وعلي دحمان محمد، "**حوكمة الإصلاح الميزاني ودورها في ترشيد الإنفاق العام: دراسة حالة الجزائر**"، مجلة البراديغم، العدد الثاني، أوت، 2016، تلمسان، الجزائر، ص145.

[3]. عزيزة بن مسينة بنت عمارة، "**الدول النامية وأزمة المديونية (الأسباب والحلول)**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص264.

[4]. شباب سيهام وعلي دحمان محمد، مرجع سبق ذكره، ص151.

المعممة بنظام التحويلات النقدية يوجه مباشرة إلى الأسر الأقل دخلا هذا من جهة، مع إمكانية انتهاج سياسة تسعيرية تتناسب وكلفة إنتاج السلع والخدمات، كالكهرباء، والمياه وخدمات البريد والنقل والخدمات الطبية والتعليم، مع مراعاة أحقية ذوي الدخول المحدودة في التغطية الاجتماعية؛

❖ الضغط على نفقات التظاهرات الثقافية والرياضية التي تستهلك أموال ضخمة، وتوجيه هذه الاعتمادات نحو مشاريع تعود بالمنفعة العامة على أفراد المجتمع؛

❖ التوسع في الإنفاق الحكومي الاستثماري على مشاريع الصناعية من أجل النهوض بالقطاع الصناعي الذي هدمت قاعدته خلال تنفيذ برامج التصحيح، مع العلم أنّ الحكومة مؤخرا عملت على تشجيع الاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي، خاصة في مجال صناعة السيارات من خلال تفعيل المفاوضات مع البعض من أرباب هذه المؤسسات لإقامة مركبات صناعية في الجزائر؛

❖ زيادة المخصصات المالية الموجهة لتطوير التعليم وتنمية البحث العلمي الذي يعتبر ركيزة أساسية للنهوض بأي اقتصاد، وذلك بتطوير المناهج التعليمية وإدراج الجانب التطبيقي في المقررات الدراسية بهدف الاستثمار في العنصر البشري الذي يعتبر قوة للتنمية؛

❖ تخفيض عدد العاملين في الجهاز الإداري الحكومي للحد من زيادة الإنفاق العمومي على بند الرواتب والأجور الذي يستحوذ على النسبة الأكبر من موازنة التسيير هذا من جهة وتحويل المؤسسات العمومية غير المنتجة إلى القطاع الخاص[1]، ومن جهة أخرى ضبط وتسقيف النفقات العامة المتعلقة بالمواد والتجهيزات الاستهلاكية النهائية (أدوات مكتبية، سيارات سياحية...) لأنّه من غير المعقول أن يبادر كل مسؤول مركزي أو محلي على تغيير أثاث مقره الإداري وترميمه، بالإضافة للسيارة الموضوعة تحت تصرفه، متى أوكل له مهمة تسيير هيئة عمومية ما، دون أن تكون هناك تنظيمات تحدد بدقة متى يتم اللجوء لتلك النفقات[2]؛

❖ الحد من التوسع في التعاقد مع الشريك الأجنبي فيما يخص عمليات إنجاز الأشغال والدراسات، خاصة بالنسبة للمشاريع والخبرات التي يمكن للمتعامل الوطني القيام بها، لأنّ واقع الحال يشير إلى أنّه تم استهلاك أغلفة مالية ضخمة جدا بالعملة الصعبة أخذت وجهتها نحو شركات ومكاتب دراسات أجنبية، حولتها بدورها للخارج مقابل القيام ببعض الدراسات التي كان بإمكان القطاع العام أو الخاص أو بمشاركتهما معا القيام بكثير منها، ولو اقتض الأمر القيام بدورات تكوينية للمؤسسات المحلية، أو على الأكثر التعاقد مع الشريك الأجنبي للإشراف الفني أو المشاركة في أجزاء من المشاريع ذات التعقيدات التقنية، وليس التكفل الكلي بالإنجاز، مع وجوب الحرص على مشاركة مؤسسات

[1]. وليد عبد الحميد عايب، "**الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**"، مكتبة حسين العصرية، "لبنان، 2010، ص370.

[2]. بلجيلالي أحمد، "**تسيير المديونية العمومية في ظل تقلبات الإيرادات البترولية، دراسة حالة الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص203.

الإنجاز المحلية في الأشغال التي تنجز من قبل شركات أجنبية للاستفادة من الخبرات اللازمة لتوظيفها لاحقا في المشاريع المستقبلية دون اللجوء للمتعامل الأجنبي[1]؛

❖ تفعيل الرقابة على المال العام ومكافحة الفساد المالي، حيث لا يختلف اثنان على اعتبار الفساد المالي والإداري ظاهرة عالمية واسعة الانتشار لا تميز بين دولة متقدمة وأخرى متخلفة، أصبحت تتغلغل في حياة الشعوب وتتداخل فيها عوامل تختلف في شدّتها وشموليتها من مجتمع لآخر، فهو كالوباء لا يعرف حدودا، قديم قدم الإنسان ولكن الجديد فيه تشابك هذه الظاهرة وتعقدها ونموها بسرعة بحيث أصبحت ذات تأثير واسع على مجمل نشاطات الدولة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الإدارية والأخلاقية، كيف لا وهو يؤدي إلى إضعاف القيم ويحول دون تحقيق العدالة بين الناس، لأنّه ودون أدنى شك مؤشر على وجود أزمة أخلاقية تعكس خللا في القيم وانحرافا في السلوك، مما يؤدي إلى فقدان أجهزة الدولة للمعنى من وجودها الفعلي.

وعلى العموم فإنّه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ننكر وجود نوع من الفساد في محيط ممارسة الوظيفة العامة والتصرف في المال العام في الجزائر، وعليه فالعمل على محاربة ومكافحة هذا الداء واجتثاثه من جذوره هو ضرورة، ويمكن لهذا أن يتحقق من خلال الأخذ بالنقاط التالية:

- تعزيز وتفعيل دور هيئات الرقابة بما يضمن الكشف عن حالات سوء الإدارة، أو التعسف في استعمال السلطة أو إساءة استخدام المال العام وغياب الشفافية والنزاهة في الإجراءات المتعلقة بممارسة الوظيفة العمومية؛
- تحقيق استقلالية الجهاز الإداري من الضغوط السياسية مما يعزز فرص تجفيف منابع الفساد؛
- ضرورة أن تكون السلطات القضائية مستقلة في قراراتها التي تتخذها في حق المفسدين مهما كانت مواقعهم السياسية والإدارية دون أي تدخل من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية؛
- تفعيل دور لجان خاصة للتحقيق في الثراء غير المبرر للأشخاص والمؤسسات، مع مصادرة أموال من ثبت في حقهم القيام بممارسات غير مشروعة؛
- تنشيط برامج التنمية الاقتصادية واستخدام الموارد أفضل استخدام بما ينعكس ايجابا على حياة المواطنين مع تحقيق العدالة في توزيع مكتسبات التنمية الاقتصادية على جميع أجزاء الدولة؛
- تفعيل مبدأ الجدارة في شغل الوظيفة الإدارية من خلال معايير دقيقة تعتمد على الكفاءة والاستحقاق كأساس لوضع الرجل المناسب في المكان المناسب؛
- تحسين دخول ورواتب الموظفين في القطاع العام وتقليل الفروق في الرواتب؛

[1]. بلجيلالي أحمد، نفس المرجع، ص 207.

- توسيع دائرة المشاركة الجماهرية والسماح للتنظيمات الحزبية والإعلامية بمتابعة وتقييم أداء المسؤولين ومحاسبتهم وسحب الثقة منهم؛
- الاستعانة بقادة الرأي العام سواء أكانوا من الجماعات الدينية أو السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية والاستفادة من آراءهم في مكافحة الفساد؛
- إعطاء الحرية للصحافة وتمكينها من الوصول للمعلومات، ومنحها الحصانة التي تمكنها من القيام بدورها في نشر المعلومات والقيام بالتحقيقات التي تكشف عن قضايا الفساد ومرتكبيها؛
- تسهيل قيام الموظفين العموميين بأن يفصحوا للسلطات المعنية عن أية انحرافات أو أعمال فساد عندما ينتبهون إلى مثل هذه الأعمال أثناء أداء وظائفهم؛
- إشراك طلبة المدارس والجامعات في الجهد الوطني لمكافحة الفساد، من خلال توزيع كتيبات توعية وتخصيص جزء من نشاطات المخيمات الصيفية لمناقشة أضرار الفساد؛
- تخصيص تكريم سنوي لأكثر موظف أو إعلامي أو كاتب أو رجل أمن قدم جهدا ملموسا في مكافحة الفساد.

في الأخير وكحوصلة لما سبق فيما يتعلق بترشيد الإنفاق العمومي، نشير إلى أنّ الطريقة المثلى لتمويل المشاريع العامة هي أن ينظر في هذه المشاريع هل هي مما يحصل للأمة ضرر في حالة عدم القيام بها أم لا؟ فإن كان عدم القيام بها لا يحصل للأمة ضرر، فإنّه يبحث إن كانت هناك أموال في الخزينة فاضلة عن الإنفاق على الحاجات الضرورية، فإن وجدت ينفق على تلك المشاريع منها، وإن لم تتوافر أموال فاضلة فلا يجب الإنفاق على تلك المشاريع، أما إذا كان عدم الإنفاق على هذه المشاريع يوقع ضرر بالأمة فإنّ البحث عن سبل أخرى للتمويل ولو بالاستدانة هو أمر مباح[1]، أي الأخذ بمعيار الأولوية في كل حين ومكان.

ثانيا: تنمية وتعزيز الإيرادات العامة:

إنّ تثمين الإيرادات العامة في الموازنة يعتمد على مجموعة من الإجراءات والسياسات التي يمكن إيجازها فيما يلي:

❖ تنويع مصادر الإيرادات العامة لمواجهة التقلبات غير المتوقعة في واحد أو أكثر من تلك المصادر (تقلبات أسعار النفط) بالتركيز على تفعيل القطاعات التي من شأنها خلق نمو مستقر، كإصلاح القطاع الفلاحي والرفع من مساهمته في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الفلاحية من خلال ترقية الصادرات خارج المحروقات باعتبارها مصدرا أساسيا لجلب العملة الصعبة لتغطية الاستيراد وتمويل مشاريع التنمية المحلية، كما يسهم في تخفيض الواردات الغذائية مما يساهم

[1].عبد الرحمن المالكي، "**السياسة الاقتصادية المثلى**"، الطبعة الأولى، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن 2006، ص242.

في تقليص الفجوة الغذائية والتبعية للخارج وتقليص حجم عجز الميزان التجاري، وكذا تفعيل دور القطاع السياحي باعتباره أحد أهم القطاعات المعول عليها للمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، بالنظر إلى العوائد المالية الكبيرة التي يوفرها القطاع في الأمدين المتوسط والبعيد، كون الجزائر تتوفر على إمكانات سياحية متنوعة تؤهلها لأن تكون بلدا سياحيا من الدرجة الأولى إذا ما توفرت الجدية الكافية لتطوير الأنماط السياحية كالسياحة الصحراوية والجبلية وسياحة الشواطئ؛

❖ حل مسألة العقار الصناعي والأراضي الميتة، وهو موضوع ذو أهمية بالغة يتوجب على الدولة إعطائه عناية خاصة، لأنّه كثيرا ما سمعنا عن تذمر المستثمرين من عائق مشكلة ندرة العقار الصناعي وصعوبة الاستفادة منه الأمر الذي أصبح يحول دون تحقيق المشاريع المقترحة على أرض الواقع، وهو ما حرم خزينة الدولة من إيرادات هامة كان لها أن تتأتى من الضرائب المفروضة على مختلف الأنشطة الصناعية والتجارية التي تقع فوق إقليمها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ العمل على إيجاد أرضية قانونية تسمح للأفراد والخواص من حق استغلال الأراضي الميتة بعد إحياءها أمر لا يقل أهمية عن سابقه، والمقصود بالأراضي الميتة تلك الأراضي غير الصالحة لممارسة أي نشاط إلاّ بعد تهيئتها واستصلاحها كالجبال والهضاب والأراضي الصحراوية...الخ، وحتى الأراضي الصالحة غير المستعملة لفترات طويلة يمكن أن يوجد لها صيغة لنزعها من ملاكها ومنح حق استغلالها لمن يخدمها؛

❖ إحصاء الممتلكات العمومية بشكل شامل ودقيق (عقارات، مؤسسات، وسائل وتجهيزات.....الخ) وتثمينها، ورد الاعتبار لتلك المهملة منها، واسترجاع المستغل منها بطرق غير قانونية، وتسوية ملفات وعقود الممتلكات التي لا يمكن استرجاعها مقابل تحصيل حقوق مالية للخزينة العمومية ومراجعة وتحيين أسعار تأجير واستغلال الممتلكات العمومية تبعا لتلك المتداولة في السوق؛

❖ العمل على تقليص حجم السوق الموازية وذلك ما أمكن وجذب التجار الذين ينشطون بها نحو الاقتصاد الرسمي وهذا لضمان موارد مالية إضافية تأتي من دفع هؤلاء التجار لما عليهم من ضرائب، حيث تشير الدراسات أنّ النشاط غير المصرح به يمكن أن يدعم خزينة الدولة بأكثر من 10 ملايير دولار سنويا، وهو مبلغ ضخم يمكن أن يعوض انهيار أسعار النفط؛

❖ مراجعة النظام المالي والمصرفي، وبعث منتجات تمويلية موافقة لمقتضيات الشريعة الإسلامية، لما فيها من خيرية ونمو للفرد والمجتمع، وهذا إيمانا ويقينا منا كمسلمين أنّ الأنظمة القائمة على الربا هي آيلة للفشل والزوال وفيها من المفسدة ما يغطي فائدتها إن وجدت، غير لأنّه وللأسف الشديد فإنّ المنظومة البنكية في الجزائر منذ الاستقلال لا تزال تسبح في ظلمات الربا، وهو ما جعل الشريحة الكبرى من الجزائريين وبالرغم من حيازتهم على أفكار استثمارية وإنمائية محرومون من هذا الحق، ذلك أنّ وازعهم الديني والتزامهم الأخلاقي يحول دون طلبهم لقروض ربوية، وهو ما

حال دون تحقيق مشاريع استثمارية وتنموية كان وما يزال لا بد منها، لضمان حركية في الاقتصاد الجزائري تنعكس إيجابا على خلق موارد مالية جديدة[1]؛

❖ تطوير النظم الضريبية وتخفيض الضغط الضريبي لتحفيز النشاط الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، حيث يتفق الكثير من المختصين في المالية العمومية والأنظمة الضريبية مع المستثمرين الخواص على أنّ النظام الجبائي الجزائري بالإضافة إلى تعقده وكثرة الضرائب والرسوم والمعدلات التي يفرضها وسرعة تغيره لدرجة أصبح من الصعب أن يتحكم فيه حتى المهنيين، فهو كذلك يشكل ضغطا ضريبيا هائلا على المكلفين بالضريبة يجعل المستثمر المحتمل يتردد كثيرا قبل مباشرة استثماراته، ومن جملة ما يشكل امتعاضا لدى المكلفين نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي[2]:

- يتذمر أصحاب الأعمال كثيرا من الرسم على النشاط المهني (المعدل العادي 02%) ذلك أنّ هذه الضريبة تفرض على إجمالي رقم الأعمال المحقق، ما يعني أنّها تفرض حتى على تكلفة المنتوج المباع أو الخدمة المقدمة، وهو ما يعتبر في الأخير تقليصا في هامش الربح، ويكون الأثر بليغا إذا كان هامش الربح المحقق ضئيلا؛

- تشكل الضريبة على أرباح الشركات بمعدلاتها الحالية (19% إنتاج السلع، 23% أنشطة البناء والأشغال العمومية، 26% للأنشطة الأخرى) ثقلا وعبئا يكبح المستثمرين ولا سيما الأجانب على تجسيد مشاريعهم الاستثمارية، والأكثر من هذا أنّه بعد تسديد الضريبة على أرباح الشركات، وفي حالة توزيع حصة الشركاء من الربح الصافي تفرض على هذا الربح (حصة المساهمين) ضريبة أخرى هي الضريبة على الدخل الإجمالي بمعدلات تصاعدية مرتفعة جدا، حيث تفرض بنسبة 40% على الدخل (الربح) الذي يفوق مليون وأربعة مائة وأربعون ألف دينار جزائري 1.440.000,00دج، وهو الأمر الذي يعتبر إجحافا في حق المكلف بالضريبة وازدواجا ضريبيا بفرض ضريبتين على وعاء واحد (الربح)، وعليه فإنّ هناك الكثير من الصور الضائعة والمجحفة للسلطة على عاتق المؤسسات الاقتصادية والمكلفين بالضريبة التي يمكن إعادة النظر فيها.

[1]. بلجيلالي أحمد، "**تسيير المديونية العمومية في ظل تقلبات الإيرادات البترولية، دراسة حالة الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص 200.

[2]. شباب سيهام وبلجيلالي أحمد، "**الدور الاجتماعي والتنموي لمؤسسات النقل الصحي –تجربة شركة ذات المسؤولية المحدودة أمل للنقل الصحي بتيارت–**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الأول حول المقاولاتية المستدامة – بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار – المنظم بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ميلة، الجزائر، 18-19 أفريل 2017، ص15.

❖ محاربة ومجابهة كافة أشكال الغش والتهرب الضريبي، حيث يجب أن لا يقتصر هذا الأمر على محاربة الظاهرة فقط بل يتعداه إلى معالجة الظروف والأسباب المؤدية إلى ذلك، هذه النقطة تتجسد في مجموعة من النواحي هي كالتالي[1]:

- تحسين فعالية النظام الضريبي، إنّ تحسين فعالية النظام سيساهم في معالجة ظاهرة التهرب، وذلك بدءا بتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بربط وتحصيل الضرائب، وهو ما يتجلى في صياغة التشريع الضريبي بأسلوب سهل وشفاف يسهل على المكلفين فهمه، زيادة على هذا فإرساء نظام ضريبي عادل أمر ذو فعالية كبيرة في مجابهة ظاهرة التهرب، لأنّ الإحساس بالتعسف الضريبي من أهم العوامل التي تؤدي إلى استفحال تلك الظاهرة، ولا يقل أهمية على ذلك تحسين التشريع الضريبي بإحكام صياغة نصوصه وغلق الثغرات والمنافذ التي يمكن للمكلفين استغلالها للغش والتهرب من دفع ما عليهم؛

- تحسين الجهاز الإداري الضريبي، فالتشريع الضريبي لا يكفي وحده لمواجهة ظاهرة التهرب، بل يجب توفر إدارة ضريبية تمتاز بدرجة عالية من الكفاءة سواء من ناحية الإمكانات البشرية وما يتفرع عنها من تكوين إطارات متخصصة في المجال الضريبي، وتحسين الأجور وكل ما يتعلق بالأوضاع المادية والاجتماعية للعاملين بالإدارة الضريبية...الخ، أو من ناحية الإمكانات المادية، لأنّ تعدد وكثرة مهام الإدارة الضريبية يستلزم أن يتماشى مع تحديث وتجديد الوسائل من أجهزة إعلام آلي وبرامج معلوماتية ومرافق ضرورية ووسائل نقل عصرية وغير ذلك؛

- تحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف، فالإدارة يجب أن تسعى دوما إلى تخفيف حدّة التوتر الموجود بينها وبين المكلف بالضريبة، وذلك قصد إحداث تجاوب وتصالح من شأنه أن يقلل من حالات التهرب، بكسب ثقة المكلف ونشر الوعي الضريبي وإتّباع سياسة إعلامية رشيدة والاهتمام بالعلاقات الإنسانية عن طريق تحسين تصرفات الموظفين بالإدارة الضريبة اتّجاه المكلفين.

- تفعيل الرقابة الجبائية، حيث تعتبر الرقابة الجبائية إجراءا ضروريا لمكافحة التهرب الضريبي كما أنّها تكتسي أهمية بالغة، وذلك نظرا لطبيعة النظام الضريبي الذي يعتمد على التصريحات المقدمة من طرف المكلفين والتي قد لا تعكس الحقيقة، لذلك يجب أن تقوم الإدارة الضريبية بعدّة أشكال للرقابة الجبائية قصد الكشف عن مختلف المخالفات المرتكبة، ويمكن لتشديد العقوبات والغرامات المترتبة عن التهرب والغش الجبائيين أن يؤتي ثماره ويحقق النتائج المرجوة.

[1]. شباب سيهام، "**دور الجماعات المحلية في تثمين الإيرادات العمومية**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات اليوم الدراسي حول قانون المالية 2017: تدابير وإجراءات والتزام اجتماعي، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يوم 25 جانفي 2017.

❖ حوكمة تسيير موارد صندوق ضبط الإيرادات، فلتعزيز فعالية أداء الصندوق فإنّه ينبغي الالتزام بما يلي:

- **استقلالية الصندوق**: فصل صندوق ضبط الموارد عن احتياجات المالية العامة، وهذا بغرض توفير استقلالية أكبر للصندوق وبغرض عدم تأثر إستراتيجيته الاستثمارية بما يحدث من تقلبات أسعار النفط، وخاصة فيما يتعلق بالجانب التمويلي للموازنة العامة؛

- **المراقبة والمساءلة**: إنّ اعتبار صندوق ضبط الموارد حساب خاص من حسابات الخزينة العمومية يؤدي إلى عدم خضوعه لرقابة البرلمان، بالنظر إلى أنّ عمليات الحسابات الخاصة بالخزينة تتم خارج الموازنة العامة، مما يعني عدم وجود رقابة مستقلة على الصندوق وبالتالي التقليل من فرص خضوع الحكومة للمساءلة، وعليه فإنّه يجب إيجاد تشريع أو ميثاق يحدد بوضوح إطار المساءلة وهو الأمر الذي لم يراعى عند إنشاء الصندوق؛

- **الشفافية والإفصاح**: يتجلى ذلك ويتحقق بإعداد تقارير سنوية مصحوبة بكشوف مالية عن عمليات الصندوق وفق المعايير المحاسبية، وكذلك الإفصاح عن المعلومات المالية ذات الصلة بالصندوق، حيث نسجل غياب تقارير ومعلومات دورية تفصيلية عن أداء الصندوق، وهذا ما يقلل من شفافية التسيير؛

- **تعدد عمليات المراجعة**: يجب أن تتعدد عمليات المراجعة الخاصة بالصندوق، كما يجب على الصندوق التعاقد مع مؤسسات أو مكاتب عالمية ذات سمعة عالية في مراجعة وتدقيق حسابات الصندوق وهو ما يسمح بعملية مقارنة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، كما يسمح بالوقوف على نقاط قوة وضعف الصندوق،وعمليات المراجعة عند الانتهاء منها ترفع في شكل تقرير إلى أعلى هيئة في الدولة والمتمثلة في البرلمان، وهذا الإجراء معمول به في بعض صناديق الرائدة كصندوق المعاشات الحكومي العلمي للنرويج[1]؛

- **مجال عمل الصندوق**: إنّ اقتصار عمل الصندوق على سداد المديونية العمومية وتمويل عجز الخزينة العمومية يؤدي إلى حرمان الجزائر من عوائد معتبرة، لهذا وجب على الحكومة تغيير نظرتها للصندوق، وذلك بإعداد إستراتيجية طويلة المدى ترتكز على اعتبار الصندوق أداة مستدامة تعنى بالمحافظة على ثروة الأجيال القادمة من خلال القيام باستثمار الموارد في الأسواق المالية العالمية، مع العمل على تحقيق الهدف الأساسي لهذه الإستراتيجية بتحويل موارد الصندوق من مورد زائل إلى ثروة مالية مستدامة، لأنّه للأسف الشديد فإنّ تجربة الجزائر في تسيير وإدارة صندوق ضبط الموارد أثبتت فشلها، حيث أنّه بالرغم من حقن الصندوق منذ إنشائه بفوائض مالية كبيرة متأتية بالدرجة الأولى من فائض الجباية البترولية، إلاّ أنّ عدم استثمار وإدارة هذه الأموال طيلة 15 سنة بشكل سليم جعل كل تلك الأموال تستنفذ، حيث بلغ رصيد الصندوق في أفريل 2015 حوالي 77 مليار دولار ليصبح هذا الرصيد في نوفمبر 2015

[1]. زواري فرحات سليمان، "**الاستراتيجيات البديلة للاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة (2000-2016)**"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، المجلد 2، العدد 1، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2018، ص475.

يقدر بـ50 مليار دولار، أي في ظرف ثمانية أشهر فقد الصندوق 35% من إجمالي أصوله، لينفذ رصيد الصندوق نهائيا ويبلغ الصفر في شهر فيفري 2017، بعد توجه الرصيد المتبقى لتغطية عجز الخزينة العمومية، وهو ما يوحي بمواجهة صعوبات مالية أكبر مستقبلا، يفرضها واقع عدم وجود موارد مالية يتم الاستعانة بها لمواجهة عجز الخزينة العمومية؛

- **توظيف الكفاءات:** الاختيار الجيد للكفاءات التي يتم توظيفها في الصندوق ولا مانع منه الاستعانة بخبرات أجنبية والاستفادة منها في تنفيذ مختلف عمليات الإدارية والاستثمارية.

المطلب الثالث: اتّجاهات أخرى لضبط التوازنات المالية الكلية

يشمل هذا العنصر بعض الإجراءات نذكرها كالآتي:

❖ تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فالعمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط قائم على أساس الشراكة والتعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص وتحديد دور كل منهما في عملية التنمية الاقتصادية يعد من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي نظرا لكون حدوث تفاعل بينهما وفي مجالات مختلفة ونشاطات عديدة ومتنوعة يؤدي إلى ارتفاع العائد التنموي، ولتفعيل الشراكة بين القطاعين يستدعي الأمر اتّخاذ سياسات حكومية تعكس الفهم الصحيح لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ووضع استراتيجيات وآليات لذلك، ولا يكون ذلك إلاّ من خلال تفعيل دور القطاع الخاص إلى جانب القطاع الحكومي وفق أسس تشاركية بحيث يتم تحديد دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص، فإذا أنيط بالقطاع الخاص دور رئيسي في قيادة عجلة النمو الاقتصادي من خلال تعزيز استثماراته، فعلى القطاع العام دور رئيسي في المحافظة على القوانين ووضع الأطر التشريعية والتنظيمية لعمل مؤسسات القطاع الخاص وتقديم الخدمات العمومية ووضع آليات وحوافز الدعم، بمعنى أنّ القطاع العام هو الداعم الرئيسي للقطاع الخاص لتحقيق معدلات نمو مرتفعة وتحقيق التنمية؛

❖ العمل على تحسين إدارة احتياطي النقد من العملة الصعبة، وتوظيف جزء من الاحتياطي في مشاريع استثمارية بالخارج ذات عائدات معقولة نسبيا مقارنة بتوظيفات تلك الاحتياطات في أذونات الخزانة الأمريكية مع ضبط عملية الصرف لتمويل الاستيراد بتحديد الأولويات، والعمل على تشديد الرقابة على الأسعار المعلنة على الواردات من السلع والخدمات، بتعيين مندوبين تجاريين في الخارج لمتابعة تطورات الأسعار في البورصات والأسواق العالمية، بما يخدم ترشيد قرار الشراء ومحاربة تضخيم الفواتير لتهريب العملة الأجنبية؛

❖ العمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعد هذا الأخير من العناصر الديناميكية الأساسية المساهمة في التنويع الاقتصادي، وعاملا مهما في خلق الطاقة الإنتاجية وتوسيعها وزيادة مقدار الدخل ومصادره وارتفاع مستوى الاستخدام، وبالتالي العمل على توسيع حجم الطاقة الاستيعابية في الاقتصاد الوطني، كما تلعب الاستثمارات الأجنبية دورا رئيسيا في توفير الخبرات الإدارية، التقنية العالية وزيادة الإنتاج والصادرات وتنويعها لذا وجب الأمر انتهاج سياسة ترويجية محددة المعالم لإبراز فرص الاستثمار في الجزائر، من خلال إدراج سياسة ضريبية تحفيزية والعمل على استقرار القوانين والتشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادي؛

❖ صياغة وتنفيذ إستراتيجية محددة بدقة زمنية تقوم على إحلال الواردات، حيث يمكن اعتبار سياسة إحلال الواردات أحد المفاتيح المهمة في تحديد معالم اقتصاد وطني إيجابي، بحيث يكون قادراً على مواجهة المخاطر الاقتصادية بكل ثقة. ويقود الإحلال إلى تحقيق ما يصبو إليه الاقتصاد المحلي في قضية تنويع مصادر الدخل والتحول من اقتصاد ريعي يعتمد في تشكيل ناتجه المحلي على سلعة أو اثنتين، إلى اقتصاد منتج بدأ من خلال دعم الصناعات المحلية الناشئة، والتي نمت حتى أصبحت صناعات قوية ناضجة قادرة على تجاوز التصنيع لسد الحاجات المحلية إلى التصدير ومنافسة السلع العالمية، ولضمان نجاح سياسة إحلال الواردات، يجب أن تمر بعدّة مراحل، أولها أن يبدأ الإحلال في السلع البسيطة ذات الطابع الاستهلاكي كالمواد الغذائية والملابس وغيرها، بعد هذه المرحلة والتي يصل فيها الإنتاج المحلي إلى مرحلة التشبع ووجود فوائض في الإنتاج يتطلب تصدير هذه الفوائض، تبدأ الدولة بتطبيق سياسة الإحلال في السلع الرأسمالية والإنتاجية، كالآلات والمعدات والسيارات وغيرها، عند تطبيق سياسة الإحلال بشكل مرحلي سيعطي ذلك للصناعات المحلية وقتاً زمنيا للنضوج والقدرة على مجابهة تلك الصناعات المستوردة، ومن جهة أخرى أيضا، ولنجاح عملية الإحلال لابد من حماية الصناعات المحلية الناشئة التي ستحل محل الواردات، وذلك بفرض ضرائب جمركية على السلع المستوردة التي يوجد مثيل محلي لها، فبالتالي تستفيد الدولة من مدخول هذه الضرائب ويستفيد المنتج المحلي من ارتفاع سعر السلعة المستوردة، مما يعني زيادة فرص البيع لديه. بالمقابل، يجب أن تقوم الدولة بتخفيض الضرائب الجمركية على السلع الرأسمالية المستوردة كالآلات والمعدات، وذلك لتشجيع المنتج المحلي على الاستيراد وتوسيع خطوط الإنتاج المحلية لتصل مرحلة الاكتفاء والنضوج، واللجوء من بعدها إلى التصدير. ويجدر بنا الإشارة إلى أنّه يجب ألا تستمر الضريبة الجمركية على نفس الوتيرة، بل يجب أن تنخفض تدريجياً مع نضوج الصناعات المحلية، وذلك لتجنب خلق احتكارات محلية تقوم برفع الأسعار لتكون مقاربة للسلع المستوردة وبجودة أقل؛

❖ ترقية وتنويع الصادرات، حيث يعتبر التصدير خيار مهم يمكن الاعتماد عليه لتأمين الاحتياجات من النقد الأجنبي، ففي ظل اعتماد الشبه الكلي للصادرات الجزائرية على صادرات المحروقات وجب تنويع الهيكل الصناعي ورفع كفاءته، بالتركيز على الصناعات التي تتوفر فيها مؤشرات النجاح لا سيما نمو قدرتها التصديرية في المستقبل كالتركيز مثلا على الصناعات التي تعتمد على الطاقة بكثافة، فبدل تصدير المواد الطاقوية على شكلها الخام يتم تحويلها إلى منتجات تامة الصنع، مما يساعد على إضفاء قيمة مضافة جديدة على المنتجات، من جهة أخرى وذات السياق لابد من تعزيز القدرة التنافسية للصادرات، وذلك من خلال الحفاظ على الأسواق المحلية ومحاولة فتح أسواق جديدة مع تنوع مصادرها الجغرافية، ولا يتحقق ذلك إلاّ من خلال إجراء دراسات حول الطلب العالمي للمنتجات التصديرية وتطورها، ودراسة العرض العالمي المتوقع والسياسات التخطيطية والتسويقية للمنتجين المنافسين، وإمداد المستثمرين المنتجين بالبيانات والمعلومات اللازمة، إضافة إلى رفع مستوى جودة المنتجات الصناعية وتحسين تجهيزات الإنتاج للمؤسسات القائمة من أجل منتوج قادر على منافسة المنتجات المستوردة[1].

[1]. زرقين عبود، "**تحليل وتقييم منهجية اختيار السياسات الصناعية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر 2007-2008، ص419.

خلاصة الفصل:

يعبر العجز الموازني عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، وهو سمة تكاد تعرفها معظم الدول، سواء المتقدمة منها أو النامية، وقد يكون هذا العجز نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي أو تخفيض الإيرادات العمومية، وقد يكون غير مقصود وإنّما قصور الدولة في تحصيلها لإيرادات هو السبب في ذلك، وهي الحالة المسجلة في المالية العمومية الجزائرية، حيث لم توفق الحكومات المتعاقبة في تحصيل إيرادات عامة قارة ثابتة تغطي احتياجات الإنفاق العمومي، وبالرغم من تسجيل بعض الجهود المبذولة إلاّ أنّ توازن الموازنة العامة ضل حبيس لمستويات أسعار النفط، فمتى سجلت هذه الأخيرة مستويات مرتفعة ارتفعت حصيلة الإيرادات لمستوى النفقات العمومية فيتحقق التوازن الموازني، في حين سجلنا قياسيا تسجيل عجز موازني يلي الصدمات التي سجلتها أسعار النفط، حيث أنّ انخفاض أسعار النفط يؤثر على توازن الموازنة العامة في الجزائر وأكثر من هذا جاءت نتائج الدراسة القياسية إلى أنّ التعافي من صدمات أسعار النفط (وغيرها من المتغيرات الأخرى) يستلزم مرور فترة زمنية تقدر بسنتين وثلاثة أشهر ليتعدل رصيد الموازنة العامة ويبلغ مستوى توازني.

وعليه فإنّ إعادة النظر في هيكل الاقتصاد الوطني وأدائه ومراجعة إستراتيجية تسيير الأزمات قبل حدوثها وأثناءها وبعد تجاوزها والعمل على تطبيق خطة عمل شاملة متوسطة وطويلة الأمد ترتكز على ترشيد الدائم للنفقات العمومية وتثمين الإيرادات العمومية ومصادرها وتشديد الرقابة والمساءلة وترسيخ الشفافية حول التسيير العمومي هي أبعاد وسبل يجب التوجه إليها وسلكها على الدوام.

الخاتمة العامة

الخاتمة:

إنّ الهدف الأسمى لدراستنا هو إبراز وقياس تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر، ذلك أنّ أكبر تحد واجه الجزائر لفترة طويلة هو تقلبات أسعار النفط، كون قطاع المحروقات يحتل مكانة إستراتيجية في الاقتصاد الجزائري بصفته المهيمن على التجارة الخارجية من جانب الصادرات، حيث تبلغ نسبة مساهمته في هذه الأخيرة 98% ويُمثل حوالي 35% من إجمالي الناتج المحلي ومن 22% إلى 62% من إجمالي إيرادات الموازنة العامة، وهو ما يجعل الاقتصاد الجزائري مهدد بكبح عجلة النمو الاقتصادي وظهور عجز في موازنتها العامة بمجرد حدوث هزات ارتدادية لأسعار النفط في الأسواق العالمية.

وقد حاولنا جاهدين في هذا البحث الإحاطة قدر المستطاع بمختلف جوانب وحيثيات الموضوع، من خلال التطرق إلى تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة في إطار الفكر الاقتصادي ومختلف الأساسيات التي تحكم الموازنة العامة ثم تطرقنا إلى أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط في الأسواق الدولية ومختلف التقلبات التي شهدتها أسعار النفط منذ اكتشاف النفط تجاريا إلى غاية عام 2016 ومدى تأثير هذه التقلبات على اقتصاديات الدول العربية النفطية، وقد تضمن الفصل الثالث من هذا البحث دراسة تحليلية إحصائية للأهمية الإستراتيجية لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري وانعكاسات تقلبات أسعار النفط عليها، وذلك من خلال إبراز مكانة قطاع المحروقات في كل من الناتج الداخلي الخام، إجمالي الصادرات وكذا في تكوين الاحتياطات من العملة الصعبة، لنقوم بعدها بتحليل تطور هيكل ورصيد الموازنة العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (1980-2016)، لننهي بحثنا بدراسة قياسية حاولنا فيها قياس تأثيرات تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر لنقدم على ضوء قراءة وتحليل نتائج هذه الدراسة القياسية بعض النقاط والاقتراحات في شكل إستراتيجية وطنية لمعالجة الاختلال القائم في الاقتصاد الوطني.

أولا: اختبار الفرضيات

لقد تمت هذه الدراسة على أساس جملة من الفرضيات، وقد توصلنا من خلال معالجة دراستنا إلى ما يلي:

- **الفرضية الأولى: "تتميز أسعار النفط بعدم الثبات وحدّة التقلبات، وذلك بسبب تعدد العوامل المؤثرة فيها، وهو ما ينعكس على اقتصاديات الدول بالسلب والإيجاب".**

لقد أثبت تتبع مسار أسعار النفط أنّها دائمة التقلب وبصورة غير متوقعة في كثير من الأحيان، سواء نحو الارتفاع أو الانخفاض، وهي التقلبات التي أحدثت تأثيرات كبيرة على مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول العربية النفطية، وعليه **نقبل بصحة الفرضية الأولى.**

- **الفرضية الثانية: "يرتبط الاقتصاد الجزائري ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، ولذلك نجد أنّ تقلبات أسعار النفط لها تأثير كبير على مختلف التوازنات الاقتصادية ".**

انطلاقا من الاتّكاء المفرط للاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات بشكل عام والنفط بشكل خاص وبتتبع تأثيرات تقلبات أسعار النفط على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر وتسجيل تأثيرات قوية وملحوظة مصاحبة للتقلبات، فإنّنا **نقبل بصحة الفرضية الثانية.**

- **الفرضية الثالثة: "يمكن أن يظهر تأثير تقلبات أسعار النفط على توازن الموازنة العامة في الجزائر في المدى الطويل".**

إنّ ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى وفرة عائدات صادرات النفط التي ينتج عن إخضاعها الجبائي حصيلة جبائية غزيرة تدفع بالتوازن الموازني نحو الإيجاب (الفائض) والعكس صحيح وهو ما يتوافق مع المنطق الاقتصادي، وعليه **نقبل بصحة الفرضية الثالثة.**

ثانيا: نتائج الدراسة

بعد استعراضنا لمختلف جوانب البحث ومن خلال دراستنا لمختف فصوله، توصلنا إلى النتائج الآتية:

1. النتائج النظرية والتحليلية:

- تعتبر السوق العالمية للنفط سوق فريدة من نوعها، فهي ذات طبيعة خاصة وتأخذ خصوصيتها من تداخل العوامل الاقتصادية مع عوامل أخرى، والتي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على الأسعار النفطية، فمنذ ظهور السّلعة النفطية، لازمت حركة أسعار النفط ديناميكية وعدم استقرار دائمين، وذلك نتيجة تفاعل وتداخل العديد من العوامل، الاقتصادية، السّياسية، العسكرية وغيرها، وقد بلغت هذه الديناميكية ذروتها مع مطلع سبعينيات القرن الماضي، حيث شهدت هذه الفترة تحوّلات تاريخية في موازين القوى داخل السوق النفطية العالمية، نتيجة استلام البلدان النفطية– بقيادة أوبك -زمام عملية تسويق وتسعير ثرواتها النفطية؛
- يحتل قطاع النفط مكانة هامة في اقتصاديات الدول العربية النفطية، مما يجعل معدلات النمو الاقتصادي وكذا إيرادات الموازنة العامة بالإضافة إلى مصادر العملة الصعبة تعتمد بدرجة كبيرة على العائدات النفطية، وهو ما يجعل اقتصاديات هذه الدول في تبعية إلى أحوال أسواق النفط العالمية، كون العائدات النفطية مرتبطة بالتغيرات والتقلبات التي تشهدها الأسعار النفطية، حيث يُشكل الهبوط الكبير في أسعار النفط فرصة جيدة بالنسبة للاقتصاديات النفطية لتصحيح مسار نشاطها الاقتصادي وإعادة هيكلة بنيتها الاقتصادية والمالية باتّجاه التنويع الاقتصادي على حساب الانكشاف على مورد أحادي يتسم بالتقلب الحاد والنضوب المستقبلي لاسيما في ظل

وجود تجارب تنموية ناجحة خاضتها بعض البلدان الريعية والتي نجحت في تنويع اقتصادها بعيدا عن التركيز على النفط، وخاصة حين يكون الأفق الزمني لإنتاجها النفطي لا يزال طويلا؛

- ❖ يعتبر قطاع المحروقات القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي الكلي الجزائري، إذ أنّه ينتج أكثر من ثلثي الثروة الوطنية، بينما تعد صادرات المحروقات المحرك الأساسي لدواليب الاقتصاد الوطني والمصدر الأهم للاحتياطات الوطنية من العملة الصعبة، في حين تمثل الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية الحصة الأكبر من الإيرادات الجبائية وإجمالي إيرادات العامة للدولة، حيث تراوحت مساهمة الجباية البترولية في إجمالي إيرادات الدولة خلال الفترة (1980-2016) ما بين 22% و62%، إذ أنّه ورغم الجهود المبذولة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بغرض التخفيف من تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، ظلت العلاقة بين أسعار النفط والنشاط الاقتصادي قائمةً وقوية، حيث رافق تقلبات وحركات في أسعار النفط في الأسواق العالمية حركات وتقلّبات في مختلف المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية الكلية الجزائرية، وهو الأمر الذي يشكل خطرا على الاقتصاد الوطني في حالة الصدمات النفطية، الأمر الذي يقتضي وضع إستراتيجية وطنية تعمل على فك هذه التبعية المفرطة والعمل على تنويع مصادر الدخل الوطني؛
- ❖ تتميز الحصيلة المالية للجباية البترولية في الجزائر بخاصية اللاستقرار وذلك نظرا لارتباطها بمتغيرات خارجية متعلقة بسوق النفط العالمية لاسيما أسعار النفط، وهو ما يجعل مسار تطورها يتبع في غالب الأحيان التطورات التي تشهدها أسعار النفط في السوق الدولية. فخلال فترة الثمانينيات التي شهدت أزمة نفطية حادة سنة 1986 بلغ متوسط معدل نمو الجباية البترولية 12%، أما في فترة التسعينيات فقد عرفت الجباية البترولية تقلبات من سنة لأخرى أين عرفت هذه الفترة أزمة نفطية سنة 1998، ولهذا فقد بلغ متوسط معدل النمو لنفس الفترة ما نسبته 35.85%، ومع دخول الألفية الجديدة وارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية ارتفعت الحصيلة المالية للجباية البترولية وهو ما سمح للحكومة بتطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي وكذا إنشاء صندوق ضبط الإيرادات؛
- ❖ إنّ مسار تطور النفقات العامة في الجزائر كان عرضة لتقلبات أسعار النفط، وذلك انطلاقا من أنّ النفقات العامة تُغطى وتُمول بالإيرادات العامة، ومادام هذه الأخيرة ترتكز على إيرادات الجباية البترولية التي تعتبر عرضة لتقلبات أسعار النفط، فإنّ الأمر سينعكس على الإنفاق العمومي. فخلال فترة الثمانينيات وحتى أواخر التسعينيات أدى انخفاض أسعار النفط إلى تقلص المداخيل النفطية، وهو الأمر الذي دفع بالحكومة إلى إتّباع سياسة إنفاقية انكماشية، لكن مع ارتفاع حصيلة الجباية البترولية نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية بداية من الألفية الثالثة، تمكنت الجزائر من تحويل توجهات سياستها المالية، حيث ارتكزت بالأساس على دعم الطلب الكلي بالتوسع في النفقات العامة، والتي تجسدت من خلال البرامج التنموية المعتمدة خلال هذه الفترة لتتجه الحكومة نحو شد الحزام مجددا بداية من سنة 2015 مع اتّجاه أسعار النفط نحو الانخفاض؛

- اعتبارا من أنّ رصيد الموازنة العامة هو مقابلة طرفي الموازنة (نفقات عامة وإيرادات عامة) حيث أنّ قيمة التوازن تشير للفارق الإيجابي أو السلبي بعد طرح إجمالي النفقات العامة من إجمالي الإيرادات العامة، فإن رصيد الموازنة العامة هو الآخر مرهون بحركة أسعار النفط في الأسواق العالمية، فبين ارتفاع مستمر للنفقات العمومية في الموازنة من جهة، يقابله تذبذب في الإيرادات العامة بالجهة الأخرى، كان الفائض الموازني يتحقق لسنة أو بضع سنوات لكن سرعان ما يتغير الوضع إلى عجز موازني بمجرد اتجاه أسعار النفط نحو الهبوط.

2. النتائج التطبيقية القياسية:

- توصلت نتائج الدراسة القياسية إلى أنّ التعافي من صدمات أسعار النفط (وغيرها من المتغيرات الأخرى) يستلزم مرور فترة زمنية تقدر بسنتين وثلاثة أشهر ليتعدل رصيد الموازنة العامة ويبلغ مستوى توازني؛
- أشارت نتائج الدراسة القياسية إلى وجود علاقة طردية بين تقلبات أسعار النفط ورصيد الموازنة العامة على المدى الطويل وذلك من خلال علاقة أسعار النفط بالإيرادات العامة عن طريق الجباية البترولية، بحيث ارتفاع أسعار النفط بـ1% يؤدي إلى توجه رصيد الموازنة العامة نحو الموجب بنسبة 0.67%، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ما بين المتغيرين أيضا في المدى القصير، حيث يتأثر رصيد الموازنة العامة بالتغيرات الحاصلة في سعر النفط للسنة السابقة والسنة التي تسبقها؛
- توصلت نتائج الدراسة كذلك إلى وجود تأثير طردي بين ارتفاع مقدار الوحدات النقدية من الدينار الجزائري مقابل كل دولار واحد (انخفاض قيمة الدينار الجزائري) ورصيد الموازنة العامة في المدى الطويل فارتفاع سعر صرف الدولار بـ1% يؤدي إلى اتجّاه رصيد الموازنة العامة نحو الموجب بنسبة 0.22% وهو ما يتوافق مع المنطق، هذا مع انعدام العلاقة ما بين المتغيرين في المدى القصير، بمعنى رصيد الموازنة العامة لا يتأثر بالتغيرات الحاصلة في سعر صرف الدينار الجزائري في المدى القصير؛
- توصلت نتائج الدراسة كذلك إلى وجود تأثير عكسي بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الموازنة العامة في المدى الطويل وهو ما يتنافى مع المنطق، حيث أنّ الفائض في الميزان التجاري يمكن الدولة من تمويل نفقاتها لا سيما المتعلقة بالتجهيز من الخارج، كما أنّ استمرار تحقق فوائض في الميزان التجاري يرفع من احتياطي النقد الأجنبي ما يعني إمكانية الرفع من حجم النقد الوطني المتداول في الداخل، وبالتالي تغطية النفقات العمومية، ما يعني الدفع إلى تحقق توازن في الموازنة العامة.

ثالثا: توصيات الدراسة

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال ثنايا هذه الدراسة، فإنّنا نقترح جملة من التوصيات التي من شأنها أن تساهم في إصلاح الواقع الاقتصادي بشكل عام والحد من التأثيرات غير المرغوب فيها لتقلبات أسعار النفط وضمان توازن الموازنة العامة في الجزائر، ويمكن إيجاز هذه التوصيات فيما يلي:

- ❖ إنّ التفكير لتفادي تقلبات أسعار النفط تبدأ أولا بإصلاح قطاع المحروقات بحد ذاته، أي من مراحله الأولى لاستخراج النفط إلى غاية توزيعه، وهنا يتعلق الأمر بالشركات المنتجة والموزعة التي تنشط داخل الاقتصاد الوطني (كسونطراك وغيرها من الشركات) من خلال وضع ضوابط صارمة فيما يخص مراجعة مداخيلها وحساباتها والإفصاح عنها بشكل دوري؛
- ❖ إنّ الإدارة الجيدة للثروة النفطية تسمح باستغلال تلك الثروة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والخروج من تبعية القطاع الواحد؛
- ❖ تنويع مصادر الطاقة من خلال الاستثمار في تنمية الأبحاث وعقود الشراكة الأجنبية وتوسيع فرص الاستكشاف والتنقيب لاستغلال مصادر الطاقة البديلة والتي من أهمها الطاقة الشمسية؛
- ❖ إتّباع سياسة رشيدة في الإنفاق العمومي مبنية على إدراج سياسة الأولويات في الأجندة الحكومية، وكذا إتّباع مناهج حديثة في صرف الأموال العمومية ترمي إلى اعتماد الكفاءة في الإنفاق ورسم أهداف محددة بدقة لذلك وقياس نجاعة النفقات العمومية بتقدير النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المسطرة؛
- ❖ العمل على التسيير الشفاف لصندوق ضبط الموارد، وذلك من خلال إدخال إصلاحات تشمل الإطار القانوني ومجال عمل الصندوق وفك ارتباطه بالموازنة العامة، مع التوجه نحو استغلال أمثل لموارده في قطاعات ذات مردودية وإنتاجية؛
- ❖ بذل مزيد من الجهود لتحسين خدمات الإدارة الجبائية لتحسين إدارة تحصيل الضرائب وذلك قصد رفع حصة الجباية العادية في إجمالي إيرادات الموازنة العامة للدولة؛
- ❖ ضرورة تجسيد إرادة سياسة داعمة للتنويع الاقتصادي بتحفيز قطاعات إنتاجية كالفلاحة والسياحة، وذلك لتقليل تأثير العوامل الخارجية المتمثلة في تقلبات أسعار النفط على التوازنات في الاقتصاد الكلي؛
- ❖ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوصفها أحد المداخل الرئيسية لتحقيق التنويع الاقتصادي الذي يعد ركيزة للنمو الاقتصادي المستدام، وإخراج المؤسسات الاقتصادية من رؤيتها ونمطها التقليدي القائم على الاستيراد إلى الإنتاج والتغلغل إلى منافذ الأسواق؛

- ❖ العمل على نشر ثقافة بيئة الأعمال والابتكار –ثقافة المؤسسة– لاسيما بين الشباب وتبني الاقتصاد المبني على المعرفة بوصفه أحد الأدوات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة؛
- ❖ العمل على مرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إطار تشجيع الفكر المقاولاتي باعتبار أنّ هذه المشاريع لها دور كبير في تطوير العديد من القطاعات كالسياحة والصناعات التقليدية والحرفية المدرة لإيرادات مهمة بالنسبة للخزينة العمومية؛
- ❖ توفير البيئة التشريعية والمؤسسية التنافسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- ❖ الاستثمار في العامل البشري وتنمية الموارد البشرية في جميع القطاعات بالاعتماد على جودة مخرجات التعليم والتكوين وبناء القدرات واكتساب المهارات، لضمان التسيير الفعال والكفء للشأن العمومي؛
- ❖ تفعيل وظيفة الأجهزة الرقابية ومجابهة الفساد الإداري والمالي.

رابعا: آفاق الدراسة

- ❖ تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط؛
- ❖ الحوكمة كآلية لتحسين الاستغلال الأمثل لإيرادات الجباية البترولية؛
- ❖ إستراتيجية الحد من تصدير النفط على حالته الطبيعية في الجزائر؛
- ❖ إشكالية الموازنة العامة في الجزائر بين ترشيد الإنفاق العام وفك الارتباط بالجباية البترولية؛
- ❖ إستراتيجية توظيف فائض العوائد النفطية للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات في الجزائر.

قائمة المصادر

والمراجع

أولا: المصادر:

1. القرآن الكريم.
2. مجمع اللغة العربية، "**المعجم الوسيط**"، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004.

ثانيا: المراجع :

I. المراجع باللغة العربية:

❖ **الكتب:**

1. إبراهيم الحسني، "**المحاسبة الحكومية والموازنة العامة**"، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 1999.
2. إبراهيم علي عبد الله وأنور العجارمة، "**مبادئ المالية العامة**"، دار صفاء للطباعة النشر والتوزيع، عمان الأردن، 2000.
3. أحمد إبراهيم الدسوقي،" **اقتصاديات المالية العامة**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011.
4. أحمد الجعويني،" **اقتصاديات المالية العامة**"، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1974.
5. أحمد حسين الهيتي، "**مقدمة في اقتصاد النفط**"، الطبعة الأولى، الدار النموذجية للطباعة والنشر صيدا بيروت 2011.
6. أحمد حمدي العناني،"**اقتصاديات المالية العامة**"، دار المعرفة، لبنان، 1992.
7. أحمد شفيق الخطيب، "**معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية**"، مكتبة لبنان، بيروت، 1990.
8. أحمد عبد السميع علام، "**المالية العامة: المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق**"، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية، 2012.
9. أكرم إبراهيم، "**المحاسبة الحكومية وتطبيقاتها**"، الطبعة الثانية، جامعة الأقصى، غزة، 2008.
10. برهان الدين جمل، "**المالية العامة دراسة مقارنة**"، الطبعة الأولى، دار طلاس للدراسات والنشر، دمشق 1974.
11. بشير ايلس شاوش، "**المالية العامة (المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري)**"، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران، الجزائر، بدون ذكر سنة النشر.
12. بن رمضان أنيسة، "**دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي**"،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

13. بن علي بلعزوز، "**محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007.

14. جمال لعمارة، "**أساسيات الموازنة العامة للدولة**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004.

15. حافظ برجاس ومحمد المجذوب، "**الصراع الدولي على النفط العربي**"، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع الإعلامي، بدون ذكر بلد النشر، 2000.

16. حامد عبد المجيد دراز، "**مبادئ الاقتصاد العام**"، الطبعة الرابعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1979.

17. حسن عواظة، "**المالية العامة**"، الطبعة السادسة، دار النهظة العربية، بيروت، 1983.

18. حسني عبد الله، "**النفط العربي خلال مستقبل المنظور**"، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2001.

19. حسين عبد الله، "**البترول العربي، دراسات اقتصادية سياسية**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.

20. حسين عبد الله، "**مستقبل النفط العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2006.

21. حسين محمد سمحان وآخرون،" **المالية العامة (من منظور إسلامي)**"، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، 2014.

22. خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، "**أسس المالية العامة**"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان 2007.

23. خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، "**مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**"، الطبعة الثامنة دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

24. رمضان محمد مقلد وآخرون، "**اقتصاديات الموارد والبيئة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

25. رياض الشيخ وعمر محي الدين، " **المالية العامة**"، دار النهضة العربية، بيروت، 1976.

26. زكي رمزي، "**انفجار العجز: علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي**"، الطبعة الأولى، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2000.

27. زهدي الشامي، "**الأوبك في الاقتصاد العالمي**"، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985.

28. سالم عبد الحسن رسن، "**اقتصاديات النفط**"، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999.

29. سعد الله داود، "**الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر**"، دار هومة، الجزائر، 2013.

30. سعد بن حمدان اللحياني، "**الموازنة العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي**"، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، بدون ذكر سنة النشر.

31. سعيد عبد العزيز عثمان، "**الاقتصاد العام**"، الجزء الأول، الدار الجامعية، بيروت، بدون ذكر سنة النشر.

32. سعيد عبد العزيز عثمان، "**مقدمة في الاقتصاد العام (مالية عامة) مدخل تحليلي معاصر**"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003.

33. سعيد عبد العزيز عثمان، "**مقدمة في الاقتصاد العام**"، الجزء الأول، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بدون ذكر بلد وسنة النشر.

34. سعيد عبد العزيز عثمان،" **المالية العامة**"، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 2008.

35. سمير التنير، "**التطورات في الوطن العربي والعالم، ماضيا وحاضرا**"، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني بيروت 2007.

36. سمير صلاح الدين حمدي، "**المالية العامة**"، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان 2015.

37. السيد عبد المولى السيد، "**المالية العامة الأدوات المالية، النفقات العامة ومصادر الإيرادات العامة**"، دار الفكر العربي،القاهرة، 1975.

38. السيد عطية عبد الواحد، "**الموازنة العامة للدولة (ماهيتها واقتصادياتها)**"، دار النهضة العربية، القاهرة 1996.

39. شريف تكلا، "**الأسس الحديثة لعلم مالية الدولة**"، دار الفكر العربي، بدون ذكر بلد النشر، 1978.

40. شوكت محمد، "**النظام الاقتصادي في الإسلام**"، الطبعة الأولى، مطبعة الترجس، المملكة العربية السعودية 2000.

41. صديق محمد عفيفي،" **تسويق البترول**"، الطبعة التاسعة، بدون ذكر دار وبلد النشر، 2003.

42. صلاح نجيب العمر، "**اقتصاديات المالية العامة**"، مطبعة العاني، بغداد، 1983.

43. ضياء مجيد الموسوي، "**ثورة أسعار النفط 2004**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

44. طارق الحاج، "**المالية العامة**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

45. طارق نوير، "**نحو تطبيق موازنة الأداء لتحقيق الإدارة الرشيدة في الدول العربية**"، ندوة الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، سبتمبر 2006.

46. طاقة محمد وهدى العزاوي، "**اقتصاديات المالية العامة**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان 2007.

47. طاقة محمد والعزاوي هدى، "**اقتصاديات المالية العامة**"، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، 2010.

48. عادل أحمد حشيش، " **أصول الفن المالي للاقتصاد العام**،" دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، بدون ذكر سنة النشر.

49. عادل أحمد حشيش، "**أساسيات المالية العامة**"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، بدون ذكر بلد النشر 2006.

50. عادل حشيش، "**أصول المالية العامة**"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984.

51. عادل فليح، "**المالية العامة والتشريع الضريبي**"، دار ومكتبة الحامد، عمان، 2003.

52. عبد الخالق فاروق، "**النفط والأموال العربية في الخارج: خمس دراسات في الاقتصاد الدولي المعاصر**" الطبعة الأولى، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2001.

53. عبد الرحمن المالكي، "**السياسة الاقتصادية المثلى**"، الطبعة الأولى، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع الأردن 2006.

54. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "**الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**"، الطبعة الثانية، الدار الجامعية الإسكندرية، 1998.

55. عبد الكريم بركات، "**دراسة في الاقتصاد المالي**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1983.

56. عبد اللطيف قطيش، "**الموازنة العامة للدولة**"، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان 2005.

57. عبد الله الطاهر، "**مقدمة في اقتصاديات المالية العامة**"، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، بدون ذكر سنة النشر.

58. عبد الله خبابة، "**أساسيات في اقتصاد المالية العامة**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر 2009.

59. عبد المطلب عبد الحميد، "**اقتصاديات المالية العامة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004-2005.

60. عبد المطلب عبد الحميد، "**السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي**"، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة 1997.

61. عبد المنعم فوزي، "**المالية العامة والسياسة المالية**"، دار النهضة، العربية، بيروت، 1972.

62. عبد الهادي حسن طاهر، "**تحديد الدخل في صناعة البترول الدولية**"، دار الساقي، بيروت 2008.

63. عزيزة بن سمينة بنت عمارة، "**الدول النامية وأزمة المديونية (الأسباب والحلول)**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

64. عصام بشور، "**توازن الموازنة العامة**"، مطبعة جامعة دمشق، 1983.

65. علي أحمد عتيقة، "**الاعتماد المتبادل على جسر النفط (المخاطر والفرص)**"، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1991.

66. علي لطفي و محمد العادل،" **اقتصاديات المالية العامة**"، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1986.

67. علي لطفي، "**الطاقة والتنمية في الدول العربية**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2008.

68. العلي و عادل فليبح، "**المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**"، دار الحامد، عمان، 2003.

69. فاطمة سويس، "**المالية العامة (موازنة الضرائب)**"، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005.

70. فتحي أحمد الخولي، "**اقتصاديات النفط**"، الطبعة الثانية، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، 1992.

71. فليح حسن خلف،" **المالية العامة**"، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديثة، الأردن 2008.

72. فهمي محمود شكري، "**الموازنة العامة ماضيها وحاضرها و مستقبلها بين النظرية والتطبيق**"، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1990.

73. فوزي عطوي،" **المالية العامة**"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

74. قحطان السيوفي،" **اقتصاديات المالية العامة**"، دار طلاس، دمشق، 1989.

75. قدي عبد المجيد،" **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2006.

76. كامل بكري وآخرون، "**الموارد واقتصادياتها**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986.

77. كردودي صبرينة، "**تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**"، الطبعة الأولى، دار الخلدونية الجزائر، 2007.

78. لطفي علي،" **المالية العامة (تنمية المجتمع)**"، الجزء الثاني، مكتبة عين الشمس، بدون ذكر بلد النشر 1997.

79. مانع سعيد العقيبة، "**أوبك والصناعة البترولية**"، مطابع التجارة والصناعة، بيروت، لبنان، 1974.

80. مايكل ليشن، " **البحث عن الاستقرار في سوق النفط (مستقبل النفط كمصدر للطاقة)**"، الطبعة الأولى مركز الإمارات للدراسة والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2005.

81. مجيد مسعود، "**التخطيط الاقتصادي والاجتماعي**"، مطابع الرسالة، الكويت، 1984.

82. محمد أحمد الدوري، "**مبادئ اقتصاد النفط**"، الطبعة الأولى، دار شموع الثقافة، ليبيا، 2003.

83. محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

84. محمد أزهر السماك وعبد الحميد باشا، "**اقتصاديات النفط والسياسة النفطية**"، الطبعة الأولى، المكتبة الوطنية الموصل، العراق، 1979.

85. محمد بشير علية، "**القاموس الاقتصادي**"، المؤسسة العربية، بيروت، 1985.

86. محمد بلقاسم حسن بهلول، "**سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**"، الجزء الثاني ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

87. محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشباني، "**مالية الدولة على ضوء الشريعة الإسلامية**"، دار عالم الكتاب الرياض 1993.

88. محمد حجير،"**السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية**"، الدار القومية للطباعة والنشر، بدون ذكر بلد وسنة النشر.

89. محمد خالد المهايني، "**الاتجاهات الحديثة للموازنة العامة للدولة (تجارب عربية مقارنة)**" المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2012.

90. محمد خصاونة،" **المالية العامة (النظرية والتطبيق)**"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2014

91. محمد دويدار، "**مبادئ الاقتصاد السياسي**"، مطبعة التوني، الإسكندرية، 1993.

92. محمد سعيد فرهود، "**علم المالية العامة**"، معهد الإدارة العامة، الرياض، بدون ذكر سنة النشر.

93. محمد سعيد فرهود،"**مبادئ المالية العامة**"، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، حلب 1990.

94. محمد عباس محرزي، "**المدخل إلى الجباية والضرائب**"، دار النشر ITCIS، الجزائر، 2010.

95. محمد عصفور، "**أصول الموازنة العامة**"، الطبعة الأولى، مكتبة الصفحات الذهبية، الرياض، بدون ذكر سنة النشر.

96. محمد علي أللّيثي،" **النظرية الاقتصادية الجزئية**"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2005.

97. محمد عمر أبو دوح، "**ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة**"، الدر الجامعية، الإسكندرية، مصر 2006.

98. مصطفى ديبون، "**ما هو البترول؟**"، الديوان الوطني لحقوق المؤلف الجزائري، الجزائر، 1981.

99. منى مصطفى البرادعي،" **السوق العالمية للنفط والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة على النفط العربي في التسعينات، (النفط والتنمية العربية في عقد التسعينيات)**"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1993.

100. منير الحمش، "**دراسات في المالية العامة واتجاهاتها الحديثة**"، مؤسسة الوحدة، دمشق، 1986.

101. منير الحمش، "**دراسات في المالية العامة واتجاهاتها الحديثة**"، الطبعة الثالثة، مؤسسة الوحدة، دمشق 2005.

102. ناضم محمد الشمري و محمد موسى الشروق، "**مدخل في علم الاقتصاد**"، دار زهران للطباعة والنشر،عمان، الأردن، 2000.

103. نبيل جعفر عبد الرضا، " **اقتصاد النفط**"، دار إحياء التراث العربي، بيروت 2011.

104. نزالا سعد الدين ألعيسي، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع والدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

105. نعمان سعيدي، "**البعد الدولي للنظام النقدي الدولي**"، دار بلقيس، الجزائر، 2011.

106. نواف الرومي، "**منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**"، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراتة، ليبيا، 2000.

107. نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، "**المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**" دار المناهج، عمان، الأردن، 2005 .

108. هشام مصطفى الجمل، "**دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.

109. الوادي محمود حسين وعزام زكريا أحمد، "**مبادئ المالية العامة**"، دار المسيرة، عمان، 2007.

110. وحيد مهدي عامر، "**مبادئ الاقتصاد الجزئي**"، الدار الجامعية، مصر، 2003.

111. وليد عبد الحميد عايب، "**الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**"، مكتبة حسين العصرية لبنان، 2010.

112. يسرى محمد أبو العلا، " **نظرية البترول (بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول)**" دار الفكر الجامعي، مصر 2008.

113. يسري محمد أبو العلا، "**مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري**"، الطبعة الأولى دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.

114. يوسف حسن جواد، "**الطاقة والصناعات النفطية: أساسياتها واقتصادياتها**"، الطبعة الأولى، مطابع الوران العالمية، الكويت، 1988.

115. يونس بطريق،" **المالية العامة**"، دار النهضة العربية، بيروت، 1998.

❖ **أطروحات الدكتوراه:**

1. إدريس أميرة، " **تقلبات أسعار النفط وأثرها على السياسة المالية، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016.

2. بلجيلالي أحمد، **"تسيير المديونية العمومية في ظل تقلبات الإيرادات البترولية، دراسة حالة الجزائر"** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017-2018.

3. بلقلة براهيم، "**سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، 2014- 2015.

4. بن عزة محمد، "**ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015.

5. بوبكر بعداش، "**مظاهر العولمة من خلال الشركات العالمية متعددة الجنسيات (حالة قطاع البترول)**" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2009-2010.

6. بوفليح نبيل، "**دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية (الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011

7. حسيبة زايدي، "**فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012)** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015

8. دراوسي مسعود، "**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر (1990-2004)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004- 2005.

9. زرقين عبود، **"تحليل وتقييم منهجية اختيار السياسات الصناعية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائر"** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر الجزائر 2007-2008.

10. غالمي زهيرة، **"تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية، عرض تجارب دولية"**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016-2017.

11. قجاتي عبد الحميد، "**دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي (دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1980-2014)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2016-2017.

12. مخلفي أمينة، "**أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.

13. موري سمية، **"أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة قياسية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015.

❖ المقالات والمجلات:

1. بلجيلالي أحمد، **"أثر الصدمات في الجباية البترولية على عجز الموازنة العامة في الجزائر"**، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 7، العدد 14، العراق، 2015.

2. بلمقدم مصطفى وآخرون، "**الغاز الطبيعي في الجزائر: أفاق واعدة وتحديات**"، مجلة التنظيم والعمل العدد 4، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، أفريل – جوان 2013.

3. بوالكور نور الدين وصوفان العيد، "**أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)**"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل الجزائر، ديسمبر 2017.

4. بوفليح نبيل وفوقة فاطمة، "**انعكاسات الأزمة النفطية لـ2014 على الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر: مع التركيز على صندوق ضبط الموارد**"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 11، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017.

5. بوفليح نبيل، "**دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف، الجزائر 2013.

6. بونوة شعيب ومولاي لخضر، "**دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية**"، مجلة الباحث العدد 07، 2009.

7. جمال لعمارة، "**تطور فكرة الموازنة العامة للدولة**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2001.

8. حسين عبد الله، "**أزمة النفط الحالية (تداعياتها ومستقبلها)**"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 41، العدد 164، مصر، أفريل 2006.

9. حيدر حسين آل طعمة، " **هبوط أسعار النفط والتعايش مع الصدمة: دراسة في نمط الريع النفطي**" مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 15، العراق، 2016.

10. خالد ابن راشد الخاطر، "**تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، أوت 2015.

11. زكريا محمد بيومي، " **الاتجاهات الحديثة في تطوير أساليب الموازنة العامة ومدى الأخذ بها في مصر**" مجلة القانون والاقتصاد، العدد 10، مصر، بدون ذكر سنة النشر.

12. زواري فرحات سليمان، "**الاستراتيجيات البديلة للاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة (2000-2016)**"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، المجلد 2، العدد 1، المركز الجامعي عبد الحميد بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2018.

13. شباب سيهام وعلي دحمان محمد، "**حوكمة الإصلاح الميزاني ودورها في ترشيد الإنفاق العام: دراسة حالة الجزائر**"، مجلة البراديغم، العدد الثاني، تلمسان، الجزائر، أوت، 2016.

14. شباب سيهام، "**توظيف عوائد القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري**"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد 4، العدد 10، العراق 2014.

15. صالح تومي ورضوان جمعة، "**دراسة قياسية وتنبؤية لأسعار النفط العالمية خلال الفترة (1970-2018)**" مجلة الباحث، العدد 16، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016.

16. صرارمة عبد الوحيد وقجاتي عبد الحميد، "**محددات الجباية البترولية في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2014**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2016.

17. عبد الستار عبد الجبار موسى، "**التطور التاريخي لأسعار النفط الخام للمدة 1862-2010**"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية العدد 18،كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2015.

18. علة مراد، " **دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية (قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة 2000-2014)**"، مجلة رؤى إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية الإمارات العربية المتحدة، يناير 2017.

19. عماد الدين محمد المزيني،" **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**"، المجلد 15، العدد 1 سلسلة العلوم الإنسانية، مجلة جامعة الأزهر، غزة، 2013.

20. عمر هويدي صالح، "**تحليل أثر أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق للمدة (2005-2014)**" مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 9، العدد 17، العراق، 2017.

21. عية عبد الرحمان، "**دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية حالة 2000-2011**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد 5، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جوان 2011.

22. فوزية غالب عمر، "**دراسة نذبذب أسعار النفط على المستوى العالمي والتحليل الإحصائي للسلسلة الزمنية (2000-2009)**"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد التاسع، العدد الرابع والثلاثون، العراق 2013.

23. ماجد بن عبد الله المنيف، "**منظمة الأوبك، نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 41، القاهرة، شتاءً 2008.

24. محمد التهامي طواهر وأمال رحمان، "**تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل (حالة الجزائر)**"، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.

25. ناجي شايب الركابي، "**الموازنة التعاقدية أداة للتنمية في ظل ندرة الموارد الاقتصادية**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والخمسون، العراق، 2017

❖ الملتقيات:

1. بقة الشريف وزغبي نبيل، "**واقع قطاع المحروقات في ظل السياسات الطاقوية الأوروبية الجديدة**"، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الأول حول السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2015.

2. بلجيلالي أحمد وعثمان محمد رضا، "**مساهمة الإيرادات النفطية في تغطية الواردات وتمويل الموازنة العامة – دراسة حالة الجزائر للفترة 2000-2017**"، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات اليوم الدراسي المنظم من قبل مخبر السياسة الصناعية وتنمية المبادلات الخارجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، حول انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الكلية في الجزائر، 2017.

3. بوالشعور شريفة وقمري زينة، "**تقدير الأثر القصير والطويل المدة لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري– دراسة قياسية باستخدام ESM**" مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول

السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، يومي 08/07 أفريل 2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، 2015.

4. بوفليح نبيل وطرشي محمد، "**دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم القطاع الفلاحي في الجزائر**" ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، المنظم من طرف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزار، يومي 23- 24 نوفمبر 2014.

5. زرواط فاطمة الزهراء وبورواحة عبد الحميد، "**تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة الممتدة (1980-2014)**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الأول حول السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015.

6. شباب سيهام وبلجيلالي أحمد، "**الدور الاجتماعي والتنموي لمؤسسات النقل الصحي –تجربة شركة ذات المسؤولية المحدودة أمل للنقل الصحي بتيارت–**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الأول حول المقاولاتية المستدامة – بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار – المنظم بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ميلة، الجزائر، 18-19 أفريل 2017.

7. شباب سيهام، "**دور الجماعات المحلية في تثمين الإيرادات العمومية**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات اليوم الدراسي حول قانون المالية 2017: تدابير وإجراءات والتزام اجتماعي، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يوم 25 جانفي 2017.

8. طارق بن قسمي والزهرة فرحاني، "**تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1990-2013)**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، يومي 08/07 أفريل 2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، 2015.

9. مداحي محمد وزيرق سوسن، "**الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل تنموي ممكن لإحداث التنمية الاقتصادية في الجزائر**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول استراتيجيات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 28-29 أكتوبر 2014.

❖ **تقارير الهيئات والمنظمات الوطنية والدولية:**

1. وكالة الطاقة الدولية، "**دليل إحصاءات الطاقة**"، باريس 2005.
2. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، "**التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء**" العدد 10 الكويت أكتوبر 2015.
3. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، "**تطور خارطة سوق النفط العالمية، والانعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في أوابك**" ، الكويت، مارس 2016.
4. سوناطراك، " **التقرير السنوي 2010**"، الجزائر 2008.
5. سوناطراك، " **التقرير السنوي 2010**"، الجزائر 2010.
6. سوناطراك، " **التقرير السنوي 2010**"، الجزائر 2011.
7. صندوق النقد الدولي، "**التمويل والتنمية**"، مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي، العدد 51 سبتمبر 2014.
8. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011 (أعداد مختلفة).

❖ **القوانين والمراسيم والأوامر:**

1. **القانون** رقم **84-17** المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق **بقوانين المالية**.
2. **القانون** رقم **86-14** المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق **بأعمال البحث والتنقيب عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب**.
3. **القانون** رقم **90-21** المؤرخ في 15 أوت 1990، المتعلق **بالمحاسبة العمومية**.
4. **القانون** رقم **91-21** المؤرخ في 04 ديسمبر 1991 والذي **يعدل ويتمم القانون رقم 86-14**.
5. **القانون** رقم **05-07** المؤرخ في 28 أفريل 2005 المتعلق **بالمحروقات**.
6. **قوانين المالية** ابتداء من القانون رقم **90-16** المتضمن قانون المالية لسنة 1990 إلى غاية القانون رقم **16-14** المتعلق بقانون المالية لسنة 2017.
7. **المرسوم التنفيذي** رقم **98-40** المؤرخ في أول فبراير 1998 المتعلق **بتحويل ونقل الاختصاصات والمهام وتسيير الهياكل والوسائل والمستخدمين التابعة لتسيير ميزانية الدولة للتجهيز**.
8. **الأمر** رقم **06-10** المؤرخ في 29جويلية 2006 **يعدل ويتمم القانون 05-07** .

II. المراجع باللغة الأجنبية:

❖ **LES OUVRAGES:**

1. Amor KHELIF, **«Dynamiques des marchés et valorisation des hydrocarbures»**, Alger: CREAD, 2005.
2. Antoine Ayoub, « **Pétrole économie et politique** », éd Economica, Paris, 1996.
3. COTTERET (Jean-Marie) ,**« Le budget de l'Etat »,**Presses Universitaires de France, Paris, 1972.
4. G.S.Maddala, **« Introduction to econometrics »**,second edition, MacMillan publisfing company, New York, 1992
5. J.D. Hamilton**, « Historical Oil Shocks»,** Working paper UCSD, February 2011.
6. LALUMIERE Pierre, **«Les Finances Publiques»**, Armand, Colin, Paris, 1986.
7. LALUMIERE Pierre , « **Les Finances Publiques** », Armand Colin collection, Paris, 7éme édition,1983.
8. MEKHANTAR Joël, **« Finances publiques** », Ed. Hachette, Paris, 1993.
9. Michel Ghertman**, «Les firmes multinationales »**, Edition Bouchene, PARIS 1988.
10. Régis bourbonnais, **« économétrie :cours et exercices »,** Edition Dunod, 9eme édition, paris, 2015.
11. Régis bourbonnais, **« économétrie»,** Edition Dunod, 8eme édition, paris, 2011.

❖ **LES ARTICLES:**

1. Antoine Mark, « **La maladie hollandaise: une étude empirique appliquée à des pays en développement exportateurs de pétrole »**, Université de Montréal, 2003.
2. Berument, N.B.Ceylan, and N.Dogan, «**The Impact of Oil Price Shocks on the Economic Growth of Selected MENA Countries**», The Energy Journal Vol. 31, No. 1, 2010.
3. Elsidding Rahma, Noel Perera, Kian Tan, **«Impact of oil price shochs on Sudan's government budget»,** International Journal of Energy Economics and Policy, Vol 6. Issue, Mersin, TURKEY, 2016.
4. Slama shamon, «**The Impact of Oil Price Swings on the Public Budget in Saudi Arabia**: **An Empirical Study by Using the Johansen Co–Integration and Error Correction Model for the Period** (**1981–2014**)», International Journal of Research in Business Studies and Management Volume 2, Issue 5, May 2015
5. Slama shamon, «**The Impact of Oil Price Swings on the Public Budget in Saudi Arabia**: **An Empirical Study by Using the Johansen Co–Integration and Error Correction Model for the Period** (**1981–2014**)», International Journal of Research in Business Studies and Management Volume 2, Issue 5, May 2015

❖ **LES COMMUNICATIONS:**

1. Amor KHELIF, « **Environnement institutionnel et création d'entreprises dans le secteur algérien des hydrocarbures** »,communication présentée au Colloque international «Création d'entreprises et territoires », (Tamanrasset 2et 3/12/2016).
2. OLIVIER RIEBEL, « **L'OPEC :une organisation face a ses défis pétrole et technique** » , Association française de technicien et professionnels du pétrole, N° 418, janvier-février1999.

❖ **LES RAPPORTS ET LES BULLETINS :**

1. International Energy Agency(IEA), World Energy Investment Outlook 2010.
2. International Energy Agency (IEA), **"Key World Energy Statistics",** Report 2016
3. Ministère de l'énergie et des mines, « **Bilan de réalisation du secteur et des mines** », 2012

❖ **LES CITES WEB** :

1. www.banque-of-algeria.dz بنك الجزائر
2. www.bp.org. شركة بريتش بيتروليوم
3. www.imf.org صندوق النقد الدولي
4. www.mf.gov.dz وزارة المالية
5. www.oapec.org منظمة البلدان العربية المصدرة للبترول
6. www.opec.org منظمة البلدان المصدرة للبترول
7. www.ons.dz الديوان الوطني للإحصائيات
8. www.sonatrach.com شركة سونطراك
9. www.douane.gov.dz المديرية العامة للجمارك
10. www.iea.org الوكالة الدولية للطاقة
11. https://ar.wikipedia.org/wiki

12. بوحنية قوي وخميس محمد، "**قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة، قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر**"، مقال منشور على الرابط الإلكتروني: https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-09-2013-dafatir/1514-2013 .
13. رافد عبيد النواس، "**الموازنة التعاقدية**"، على الرابط الإلكتروني: https://www.azzaman.com/?p=231282
14. سني محمد أمين،"**المدركات الإستراتيجية الأمريكية اتجاه الجزائر – إدارة جورج ولكر بوش نموذجا–**" على الرابط الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=199583
15. مايح شبيب الشمري، "**تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق**" مقال منشور على الربط الإلكتروني: http://www.millionstudies.com
16. مركز شؤون الإعلام بالإمارات العربية المتحدة، "**ندوة أصل النفط ومستقبله**"، المنعقدة يوم 10 جويلية 2006، من خلال الرابط الإلكتروني:http://www.dpio.com/AR/a-io.Event Details1010 asp .

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): يوضح تطورات الأسعار المعلنة للخام الأمريكي للفترة (1860-1899)

الوحدة: (دولار/ب)

السنوات	1860	1861	1862	1863	1864	1865	1866	1867	1868
السعر المعلن	9.59	0.49	1.05	3.15	8.00	6.59	3.74	2.41	3.63
السنوات	1869	1870	1871	1872	1873	1874	1875	1876	1877
السعر المعلن	3.64	3.86	4.34	3.64	1.83	1.17	1.35	2.56	2.42
السنوات	1878	1879	1880	1881	1882	1883	1884	1885	1886
السعر المعلن	1.19	0.86	0.95	0.86	0.78	1.00	0.84	0.88	0.71
السنوات	1887	1888	1889	1890	1891	1892	1893	1894	1895
السعر المعلن	0.67	0.88	0.94	0.87	0.67	0.56	0.64	0.84	1.36
السنوات	1896	1897	1898	1899					
السعر المعلن	1.18	0.79	0.91	1.29					

المصدر: نواف الرومي، "**منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**"، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراتة، ليبيا، 2000، ص76-77.

الملحق رقم (02): يوضح تطورات الأسعار المعلنة للخام الأمريكي للفترة (1900-1935)

الوحدة (دولار/ب)

السنوات	1900	1901	1902	1903	1904	1905	1906	1907	1908
السعر المعلن	1.19	0.96	0.80	0.94	0.86	0.62	0.73	0.72	0.72
السنوات	1909	1910	1911	1912	1913	1914	1915	1916	1917
السعر المعلن	0.70	0.61	0.61	0.74	0.95	0.81	0.64	1.10	1.56
السنوات	1918	1919	1920	1921	1922	1923	1924	1925	1926
السعر المعلن	1.98	2.01	3.07	1.73	1.61	1.34	1.43	1.68	1.88
السنوات	1927	1928	1929	1930	1931	1932	1933	1934	1935
السعر المعلن	1.30	1.17	1.27	1.19	0.65	0.87	0.67	1.00	0.97

المصدر: نواف الرومي، نفس المرجع، ص79-80.

الملحق رقم (03): يوضح تطور الأسعار المعلنة للخام الأمريكي في خليج المكسيك للفترة (1936-1944)

الوحدة (دولار/ب)

السنوات	1936	1937	1938	1939	1940	1941	1942	1943	1944
السعر المعلن	1.09	1.18	1.13	1.02	1.02	1.14	1.19	1.20	1.21

المصدر: نواف الرومي، نفس المرجع، ص 81.

الملحق رقم (04): يوضح تطورات الأسعار المعلنة لكل من الخام العربي والخام الأمريكي في الخليجين العربي والمكسيكي للفترة (1945-1949)

الوحدة (دولار/ب)

السنوات	1945	1946	مارس 1949	ديسمبر 1947	يناير 1948	مارس 1948	أبريل 1949	يوليو 1949	ديسمبر 1949
الخام العربي (34°)، الخليج العربي (FOB)	1.05	1.05	1.20	1.60	2.06	2.18	2.03	1.88	1.745
الخام الأمريكي (34°)، الخليج المكسيكي (FOB)	1.36	1.70	2.68	2.68	2.68	2.68	2.68	2.68	2.76

المصدر: نواف الرومي، نفس المرجع، ص 82.

الملحق رقم (05): يوضح تطورات الأسعار المعلنة لكل من الخام: العربي و الأمريكي خلال الفترة (1949-1960)

الوحدة: (دولار/ب)

السنوات	1945	1946	مارس 1949	ديسمبر 1947	يناير 1948	مارس 1948	أبريل 1949	يوليو 1949	ديسمبر 1949
الخام العربي (34°)، الخليج العربي (FOB)	1.05	1.05	1.20	1.60	2.06	2.18	2.03	1.88	1.745
الخام الأمريكي (34°)، الخليج المكسيكي (FOB)	1.36	1.70	2.68	2.68	2.68	2.68	2.68	2.68	2.76

المصدر: نواف الرومي، نفس المرجع، ص 83.

الملحق رقم (06): تطورات الأسعار المعلنة لكل من الخام: العربي، الأمريكي والفنزويلي للفترة (1949-1960)

الوحدة: (دولار/ب)

السنوات	السعر المعلن من الخام العربي	السعر المعلن من الخام الفنزويلي	السعر المعلن من الخام الأمريكي
1949	1.75	2.65	2.76
1950	1.75	2.65	2.76
1951	1.75	2.65	2.76
1952	1.75	2.65	2.76
أبريل 1953	1.75	2.65	2.76
يونيو 1953	1.97	2.90	3.00
1955	1.97	2.82	3.00
يونيو 1957	2.12	3.07	3.25
فبراير 1959	1.94	2.92	3.14
أبريل 1959	1.94	2.82	3.14
أغسطس 1960	1.84	2.82	3.14

المصدر: نواف الرومي، نفس المرجع، ص 83.

الملحق رقم (07): يوضح تطورات الأسعار المعلنة لبرميل خام القياس– العربي الخفيف (°34) للفترة (1960–1970)

الوحدة: (دولار/ب)

السنوات	1960	1961	1969-1962	نوفمبر 1970
السعر المعلن	1.80	1.80	1.80	1.80

المصدر: نواف الرومي، نفس المرجع، ص80.

الملحق رقم (08): يوضح تطور الأسعار الاسمية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (1970–2016)

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
السعر الاسمي (دولار/ب)	1.67	2.03	2.29	3.05	10.73	10.73	11.51	12.39	12.70	17.25
السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
السعر الاسمي (دولار/ب)	28.64	32.51	32.38	29.04	28.20	27.01	13.53	17.73	14.24	17.31
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
السعر الاسمي (دولار/ب)	22.26	18.62	18.44	16.33	15.53	16.89	20.29	18.68	12.28	17.47
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
السعر الاسمي (دولار/ب)	27.6	23.12	24.36	28.21	36.05	50.64	61.08	69.08	94.45	61.06
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016			
السعر الاسمي (دولار/ب)	77.45	107.46	109.45	105.87	96.29	49.49	40.76			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في:« Annual Statistical Bulletin 2005-2017 » : OPEC

الملحق رقم (09):يوضح تطور العوائد النفطية للدول العربية النفطية للفترة (2010–2015)

الوحدة (مليون دولار)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإمارات	57.900	85.900	93.613	94.495	76.447	50.344
السعودية	184.421	289.518	307.119	284.906	264.207	140.358
الكويت	61.718	67.688	80.814	79.633	69.612	34.084
قطر	20.553	27.328	21.014	18.162	21.511	9.728
البحرين	4.664	6.305	7.269	7.216	6.034	3.069
عمان	21.545	27.735	30.669	32.096	30.900	17.800
ليبيا	38.764	7.391	41.705	27.659	7.821	2.501
الجزائر	28.089	37.289	34.662	29.807	26.976	13.804
العراق	54.248	83.768	92.685	90.411	81.740	48.924
اليمن	2.405	3.902	3.496	2.663	1.673	1.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2016.

الملحق رقم (10):يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية المصدرة للنفط تبعا لتقلبات أسعار النفط للفترة (1990-2016)

الوحدة (مليون دولار أمريكي)

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
السعودية	104671	118034	123204	118516	120167	142458	157743	164994	145967
الكويت	18296	10826	19865	23998	24798	27179	31493	30346	25942
الإمارات	33653	33920	35413	35745	38268	42807	47994	51189	48501
قطر	7360	6884	7646	7157	7375	8138	9059	11298	10256
عمان	11685	11342	12452	12493	12919	13803	15278	15838	14086
ليبيا	32807	37250	36144	28807	24782	30511	33364	36363	33662
الجزائر	62049	45715	47871	49767	41969	42047	46942	48177	48188
المجموع	**270521**	**263971**	**282595**	**276483**	**270278**	**306943**	**341873**	**358205**	**326602**
أسعار النفط	**22.26**	**18.62**	**18.44**	**16.33**	**15.53**	**16.89**	**20.29**	**18.68**	**12.28**
البيان	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
السعودية	161172	188693	183257	188551	214339	250339	315337	356155	384686
الكويت	30124	37017	34060	38111	47823	59267	80799	101549	114608
الإمارات	55194	70522	69546	74959	88536	106326	136613	173525	204348
قطر	12393	17760	17742	19364	23534	31734	43040	60497	80751
عمان	15710	19868	19949	20325	21784	24778	30905	36804	41908
ليبيا	26167	32702	27822	20405	24545	31982	47635	55520	68118
الجزائر	48641	54790	55181	57048	68007	85003	103100	117290	134160
المجموع	**349401**	**421352**	**407557**	**418763**	**488568**	**589429**	**757429**	**901340**	**1028579**
أسعار النفط	**17.47**	**27.6**	**23.12**	**24.36**	**28.21**	**36.05**	**50.64**	**61.08**	**69.08**
البيان	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
السعودية	475094	429098	526812	669507	711049	744336	752460	646002	646438
الكويت	148921	105993	119835	160626	183238	174128	163677	114079	110899
الإمارات	251857	254804	287422	348595	383799	402340	419741	375200	365882
قطر	110712	97798	125122	171476	192402	190290	203235	166908	152469
عمان	60299	48240	58813	69972	78111	78183	81797	70255	66293
ليبيا	86506	62107	73824	36688	83195	51964	24308	20655	17364
الجزائر	170270	137747	161734	198769	206395	208730	220091	181712	156050
المجموع	**1303659**	**1135787**	**1353562**	**1655633**	**1838189**	**1849971**	**1865309**	**1574811**	**1515395**
أسعار النفط	**94.45**	**61.06**	**77.45**	**107.46**	**109.45**	**105.87**	**96.29**	**49.49**	**40.76**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد أعداد مختلفة: (1991-2017) و OPEC : « Annual Statistical Bulletin 2000-2005

الملحق رقم (11):يوضح تطور الصادرات للدول العربية المصدرة للنفط للفترة (1994-2016)

الوحدة (مليون دولار أمريكي)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
السعودية	42614	50041	60728	60732	38822	48356	77584	68064	72561
الكويت	11230	12781	14889	14227	9553	12219	19476	16245	15363
الإمارات	27358	28908	33596	34013	31072	35839	49834	48774	52163
قطر	3213	3481	3833	4652	5010	6570	11594	10871	10978
عمان	5545	6068	7348	7931	5519	7250	11315	11077	11173
ليبيا	7416	8777	9531	9778	6376	7165	13481	10948	9852
الجزائر	8886	10258	13204	13820	10055	12452	21713	19136	18690
المجموع	**106262**	**120314**	**143129**	**145153**	**106407**	**129851**	**204997**	**185115**	**190780**
أسعار النفط	**15.53**	**16.89**	**20.29**	**18.68**	**12.28**	**17.47**	**27.6**	**23.12**	**24.36**

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
السعودية	93368	126166	180571	211023	233174	31346	189701	251143	364699
الكويت	21791	30080	46873	56446	62489	87039	50305	62462	102704
الإمارات	67134	91000	115452	145587	178630	239212	192192	212291	281640
قطر	13382	18684	21862	3450	42019	52448	45355	14965	112908
عمان	11669	13380	18600	21586	24691	37719	27648	36601	47092
ليبيا	14438	21319	31216	39353	46970	60257	37469	36664	17540
الجزائر	26287	31358	47194	54729	60174	78129	45085	51219	72874
المجموع	**248069**	**331987**	**461768**	**562774**	**648147**	**586150**	**587755**	**665345**	**999457**
أسعار النفط	**28.21**	**36.05**	**50.64**	**61.08**	**69.08**	**94.45**	**61.06**	**77.45**	**107.46**

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
السعودية	388400	375873	342432	203550	183579
الكويت	114570	114128	100359	55157	46260
الإمارات	300162	325376	327002	300477	298625
قطر	131583	135286	129699	77294	71111
عمان	52138	56429	53213	39244	27536
ليبيا	51899	33142	17168	11356	6586
الجزائر	71622	650200	56443	37787	29088
المجموع	**1007261**	**1690434**	**1026616**	**724865**	**662785**
أسعار النفط	**109.45**	**105.87**	**96.29**	**49.49**	**40.76**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد أعداد مختلفة: (1991-2017) و OPEC : « Annual Statistical Bulletin 2000-2005

الملحق رقم (12): يوضح تطور الإيرادات العامة للدول العربية المصدرة للنفط للفترة (1990-2016)

الوحدة (مليون دولار أمريكي)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
السعودية	47117	39646	45299	37769	34442	39060	47824	54873	37812
الكويت	11106	944	2210	7844	9325	10388	11598	14479	11873
الإمارات	11004	13030	13954	10901	12528	14271	17557	15301	11630
قطر	3299	2848	3387	2924	2805	3315	3066	4050	4176
عمان	5305	4837	4369	4483	4571	4766	5155	5896	4802
ليبيا	10759	7960	8894	6982	7370	10407	9946	13451	10812
الجزائر	17884	14745	14508	13711	12385	12607	15065	14789	13189
المجموع	**106474**	**84010**	**92621**	**84614**	**83426**	**94814**	**110211**	**122839**	**94258**
أسعار النفط	**22.26**	**18.62**	**18.44**	**16.33**	**15.53**	**16.89**	**20.29**	**18.68**	**12.28**
السنوات	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
السعودية	39321	68817	60842	56800	78133	104611	150489	179649	171413
الكويت	9197	9197	16170	17556	20866	23540	30482	47014	54557
الإمارات	12182	12182	18688	15580	20984	25800	39184	54651	62120
قطر	4196	4196	5517	8091	8438	15174	17852	21423	32360
عمان	4671	4671	6605	7827	8596	10508	11731	12952	15398
ليبيا	11809	11809	9973	8947	12636	17759	28347	35863	42354
الجزائر	14268	14268	19485	20188	25508	30936	42016	50103	53164
المجموع	**95644**	**120469**	**137280**	**134989**	**175161**	**228328**	**320101**	**401655**	**431366**
أسعار النفط	**17.47**	**27.6**	**23.12**	**24.36**	**28.21**	**36.05**	**50.64**	**61.08**	**69.08**
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
السعودية	293598	135527	197537	298004	332395	307342	277371	163876	146933
الكويت	70838	76968	61518	75585	109632	113590	111980	85147	45211
الإمارات	67109	54839	71932	116082	133533	110954	112970	105351	99088
قطر	34439	46467	42860	60465	77731	94164	90337	49605	39698
عمان	19867	17551	20589	27633	36620	36160	36680	23576	19781
ليبيا	58662	33428	52690	14418	63062	42885	16963	8597	6218
الجزائر	79158	50603	59042	79477	82672	76637	70989	50794	46062
المجموع	**623671**	**415383**	**506168**	**671664**	**801599**	**781732**	**717330**	**486946**	**402991**
أسعار النفط	**94.45**	**61.06**	**77.45**	**107.46**	**109.45**	**105.87**	**96.29**	**49.49**	**40.76**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد أعداد مختلفة: (1991-2017) و OPEC : « Annual Statistical Bulletin 2000-2005

الملحق رقم (13):يوضح تطور النفقات العامة للدول العربية المصدرة للنفط للفترة (1990-2016)

الوحدة (مليون دولار أمريكي)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
السعودية	53626	71302	56433	50171	45681	46385	52897	59085	50750
الكويت	12477	26328	20837	13023	14250	14048	13780	12819	13051
الإمارات	13157	16196	14051	14749	14926	16926	19479	17533	19461
قطر	3129	3234	3693	3591	3591	3673	3912	4972	4698
عمان	4909	4859	5874	5859	5859	6062	5660	6001	5778
ليبيا	11428	11455	9534	8245	8245	10314	9857	13880	11444
الجزائر	15629	13972	15067	14245	14245	13197	13697	13644	15035
المجموع	**114355**	**147346**	**125489**	**106797**	**109799**	**110605**	**119282**	**127934**	**120217**
أسعار النفط	**22.26**	**18.62**	**18.44**	**16.33**	**15.53**	**16.89**	**20.29**	**18.68**	**12.28**
السنوات	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
السعودية	49024	60406	68037	62267	68533	76053	92393	104886	124833
الكويت	13281	13136	10382	15615	16532	18750	28436	34918	43492
الإمارات	20222	22891	25993	23585	24914	26215	21479	23500	36255
قطر	4841	4862	5339	6443	7422	9782	13965	18202	23277
عمان	5901	6908	7439	7645	8294	9909	10943	12838	15286
ليبيا	11176	10816	9497	8230	10362	13254	16305	16282	24510
الجزائر	14516	15651	17272	19986	19843	24887	29798	34265	46781
المجموع	**118961**	**134670**	**143959**	**143771**	**155900**	**178850**	**213319**	**244891**	**314434**
أسعار النفط	**17.47**	**27.6**	**23.12**	**24.36**	**28.21**	**36.05**	**50.64**	**61.08**	**69.08**
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
السعودية	138685	159049	174369	220453	232881	248560	259248	253449	230667
الكويت	52041	66915	39130	57021	61667	68706	69697	66336	60504
الإمارات	36114	76486	90682	93570	98036	101663	94298	111940	112349
قطر	24608	31478	45535	52240	57336	65227	53445	50741	53874
عمان	19663	19485	20716	27927	35254	36358	36454	35693	31928
ليبيا	35577	28542	46689	20037	42929	55122	34703	34161	20828
الجزائر	66670	60420	60037	80348	92455	78685	87301	93285	67451
المجموع	**373358**	**442375**	**477158**	**551596**	**620558**	**654321**	**635146**	**645605**	**577601**
أسعار النفط	**94.45**	**61.06**	**77.45**	**107.46**	**109.45**	**105.87**	**96.29**	**49.49**	**40.76**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد أعداد مختلفة: (1991-2017) و OPEC : « Annual Statistical Bulletin 2000-2005

الملحق رقم (14): يوضح اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ل ديكي فولر الموسع ADF على جميع السلاسل الزمنية في الدراسة

1. دراسة استقرارية رصيد الموازنة العامة (SB):

Null Hypothesis: SB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.056538	0.2570
Test critical values:	1% level	-2.630762	
	5% level	-1.950394	
	10% level	-1.611202	

Null Hypothesis: SB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.530721	0.5069
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

Null Hypothesis: SB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.436142	0.3560
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

بعد الفروق الأولى:

Null Hypothesis: D(SB) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.723112	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.632688	
	5% level	-1.950687	
	10% level	-1.611059	

Null Hypothesis: D(SB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.763215	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.632900	
	5% level	-2.948404	
	10% level	-2.612874	

Null Hypothesis: D(SB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.719243	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.243644	
	5% level	-3.544284	
	10% level	-3.204699	

2. دراسة استقرارية سعر النفط (PP):

Null Hypothesis: PP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.724922	0.3955
Test critical values:	1% level	-2.630762	
	5% level	-1.950394	
	10% level	-1.611202	

Null Hypothesis: PP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.332953	0.6036
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

Null Hypothesis: PP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.881825	0.6431
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

بعد الفروق الأولى:

Null Hypothesis: D(PP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.388445	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.632688	
	5% level	-1.950687	
	10% level	-1.611059	

Null Hypothesis: D(PP) has a unit roo
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.308959	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.632900	
	5% level	-2.948404	
	10% level	-2.612874	

Null Hypothesis: D(PP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.224936	0.0008
Test critical values:	1% level	-4.243644	
	5% level	-3.544284	
	10% level	-3.204699	

3. دراسة استقرارية رصيد الميزان التجاري (BC):

Null Hypothesis: BC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.566715	0.1088
Test critical values:	1% level	-2.630762	
	5% level	-1.950394	
	10% level	-1.611202	

Null Hypothesis: BC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.578991	0.4828
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

Null Hypothesis: BC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.214376	0.8923
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

بعد الفروق الأولى:

Null Hypothesis: D(BC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.177975	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.632688	
	5% level	-1.950687	
	10% level	-1.611059	

Null Hypothesis: D(BC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.115348	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.632900	
	5% level	-2.948404	
	10% level	-2.612874	

Null Hypothesis: D(BC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.249640	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.243644	
	5% level	-3.544284	
	10% level	-3.204699	

4. دراسة استقرارية سعر الصرف (TCD):

Null Hypothesis: TCD has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.557190	0.9682
Test critical values:	1% level	-2.632688	
	5% level	-1.950687	
	10% level	-1.611059	

Null Hypothesis: TCD has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.478672	0.9836
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

Null Hypothesis: TCD has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.096706	0.0015
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

بعد الفروق الأولى:

Null Hypothesis: D(TCD) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.030652	0.0035
Test critical values:	1% level	-2.632688	
	5% level	-1.950687	
	10% level	-1.611059	

Null Hypothesis: D(TCD) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.770835	0.0070
Test critical values:	1% level	-3.632900	
	5% level	-2.948404	
	10% level	-2.612874	

Null Hypothesis: D(TCD) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.792198	0.0290
Test critical values:	1% level	-4.243644	
	5% level	-3.544284	
	10% level	-3.204699	

الملحق رقم (15): يوضح تحديد فترات الإبطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: SB PP BC TCD
Exogenous variables: C
Date: 05/31/18 Time: 01:27
Sample: 1980 2016
Included observations: 35

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-821.6777	NA	3.64e+15	47.18158	47.35934	47.24295
1	-671.0241	258.2633	1.67e+12	39.48709	40.37586*	39.79390
2	-648.5141	33.44350*	1.20e+12*	39.11509*	40.71488	39.66734*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion

الملحق رقم (16): يوضح اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

Date: 05/31/18 Time: 01:28
Sample (adjusted): 1983 2016
Included observations: 34 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: TCD SB PP BC
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.808310	97.54467	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.502949	41.38096	29.79707	0.0015
At most 2 *	0.397569	17.61284	15.49471	0.0236
At most 3	0.011180	0.382272	3.841466	0.5364

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.808310	56.16371	27.58434	0.0000
At most 1 *	0.502949	23.76811	21.13162	0.0208
At most 2 *	0.397569	17.23057	14.26460	0.0165
At most 3	0.011180	0.382272	3.841466	0.5364

Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم (17): يوضح نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM)

Vector Error Correction Estimates
Date: 05/31/18 Time: 01:29
Sample (adjusted): 1983 2016
Included observations: 34 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
SB(-1)	1.000000
PP(-1)	0.674172 (0.05557) [12.1316]
BC(-1)	-0.003232 (0.00024) [-13.7155]
TCD(-1)	0.226904 (0.04837) [4.69146]
C	-6.802759

Error Correction:	D(SB)	D(PP)	D(BC)	D(TCD)
CointEq1	0.433718- (0.09967) [4.35150]	-0.314590 (0.25078) [-1.25447]	28.63935 (161.383) [0.17746]	0.140016 (0.09061) [1.54534]
D(SB(-1))	-0.521116 (0.18011) [-2.89337]	-0.072517 (0.45316) [-0.16003]	-330.0525 (291.622) [-1.13178]	-0.176722 (0.16373) [-1.07938]
D(SB(-2))	-1.105079 (0.21135) [-5.22858]	-0.688929 (0.53177) [-1.29553]	-168.1533 (342.215) [-0.49137]	0.115710 (0.19213) [0.60225]
D(PP(-1))	0.419756 (0.18136) [2.31446]	0.105634 (0.45631) [0.23149]	176.1234 (293.654) [0.59977]	0.195806 (0.16487) [1.18766]
D(PP(-2))	-0.006707 (0.19244) [-0.03485]	-0.674814 (0.48419) [-1.39370]	-428.9944 (311.593) [-1.37678]	0.185780 (0.17494) [1.06198]
D(BC(-1))	-3.38E-06 (0.00027) [-0.01268]	-0.000796 (0.00067) [-1.18879]	-0.197439 (0.43096) [-0.45814]	8.76E-05 (0.00024) [0.36206]
D(BC(-2))	0.001252 (0.00027) [4.64972]	0.000743 (0.00068) [1.09560]	0.507897 (0.43615) [1.16449]	-0.000274 (0.00024) [-1.11850]
D(TCD(-1))	-0.042695 (0.26602) [-0.16049]	0.305832 (0.66932) [0.45693]	154.5199 (430.730) [0.35874]	0.425041 (0.24183) [1.75764]
D(TCD(-2))	0.103174 (0.27678)	0.226326 (0.69639)	-74.12705 (448.154)	-0.238843 (0.25161)

	[0.37276]	[0.32500]	[-0.16541]	[-0.94927]
C	-2.555495	-0.736829	-669.5564	1.892545
	(1.28396)	(3.23049)	(2078.93)	(1.16718)
	[-1.99032]	[-0.22809]	[-0.32207]	[1.62147]
R-squared	0.643660	0.336623	0.177222	0.364020
Adj. R-squared	0.510032	0.087857	-0.131320	0.125528
Sum sq. resids	711.1004	4501.573	1.86E+09	587.6254
S.E. equation	5.443269	13.69546	8813.506	4.948171
F-statistic	4.816817	1.353169	0.574386	1.526340
Log likelihood	-99.93161	-131.3029	-351.1801	-96.68931
Akaike AIC	6.466565	8.311934	21.24589	6.275842
Schwarz SC	6.915495	8.760864	21.69482	6.724771
Mean dependent	-0.880882	0.316765	-522.5882	3.084706
S.D. dependent	7.776354	14.33986	8286.211	5.291414

Determinant resid covariance (dof adj.)	2.44E+11
Determinant resid covariance	6.07E+10
Log likelihood	-615.0694
Akaike information criterion	38.76879
Schwarz criterion	40.74408
Number of coefficients	44

الملحق رقم (18): يوضح تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى (OLS):

Dependent Variable: D(SB)
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 05/31/18 Time: 01:31
Sample (adjusted): 1983 2016
Included observations: 34 after adjustments
D(SB) = C(1)*(SB(-1) + 0.674172187168*PP(-1) - 0.00323218217346*BC(
-1) + 0.226904192529*TCD(-1) - 6.80275852656) + C(2)*D(SB(-1)) +
C(3)*D(SB(-2)) + C(4)*D(PP(-1)) + C(5)*D(PP(-2)) + C(6)*D(BC(-1)) +
C(7)*D(BC(-2)) + C(8)*D(TCD(-1)) + C(9)*D(TCD(-2)) + C(10)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.433718-	0.099671	4.351504	0.0002
C(2)	-0.521116	0.180107	-2.893367	0.0080
C(3)	-1.105079	0.211354	-5.228576	0.0000
C(4)	0.419756	0.181362	2.314461	0.0295
C(5)	-0.006707	0.192442	-0.034852	0.9725
C(6)	-3.38E-06	0.000266	-0.012685	0.9900
C(7)	0.001252	0.000269	4.649721	0.0001
C(8)	-0.042695	0.266021	-0.160494	0.8738
C(9)	0.103174	0.276783	0.372761	0.7126
C(10)	-2.555495	1.283961	-1.990322	0.0581

R-squared	0.643660	Mean dependent var	-0.880882
Adjusted R-squared	0.510032	S.D. dependent var	7.776354
S.E. of regression	5.443269	Akaike info criterion	6.466565
Sum squared resid	711.1004	Schwarz criterion	6.915495
Log likelihood	-99.93161	Hannan-Quinn criter.	6.619663
F-statistic	4.816817	Durbin-Watson stat	2.417646
Prob(F-statistic)	0.000973		

الملحق رقم (19): يوضح الاختبارات التشخيصية للنموذج

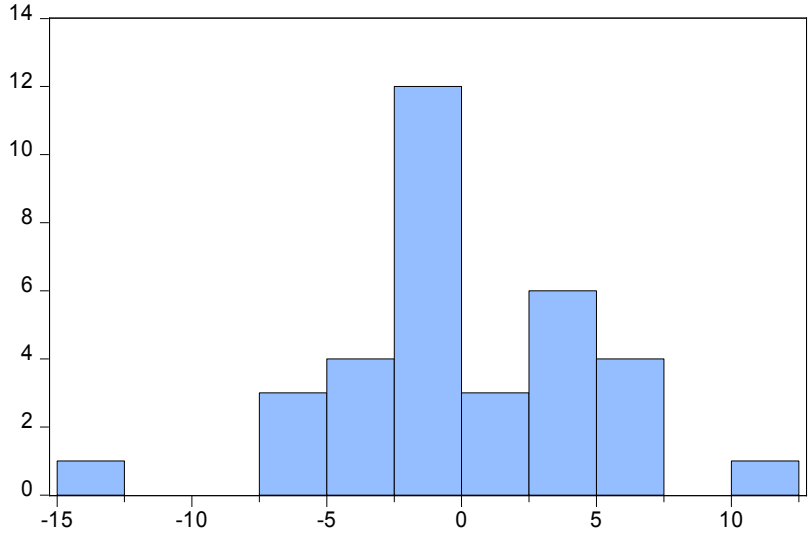

Series: Residuals	
Sample 1983 2016	
Observations 34	
Mean	-4.83e-16
Median	-0.372385
Maximum	10.17806
Minimum	-13.66523
Std. Dev.	4.642036
Skewness	-0.348381
Kurtosis	3.855942
Jarque-Bera	1.725659
Probability	0.421967

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.706088	Prob. F(10,14)0.7062
Obs*R-squared	11.39885	Prob. Chi-Square(10)0.3273

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.949206	Prob. F(12,21)0.5212
Obs*R-squared	11.95648	Prob. Chi-Square(12)0.4492
Scaled explained SS	8.507211	Prob. Chi-Square(12)0.7443

الملحق رقم (20): يوضح تحليل تجزئة التباين

Décomposition de la variance

Period	S.E.	SB	PP	BC	TCD
1	5.443269	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	7.661574	71.38079	4.792453	23.74795	0.078803
3	8.426627	68.15492	4.027563	26.74979	1.067727
4	9.497627	53.65255	10.27758	29.35869	6.711191
5	11.99563	33.73127	30.05744	28.67950	7.531799
6	15.43661	20.38430	36.95326	37.03488	5.627556
7	18.28613	14.64471	36.20038	44.22999	4.924924
8	21.12778	11.61989	36.92860	45.64975	5.801763
9	24.08090	10.32065	39.37097	43.22161	7.086768
10	27.30823	8.673840	41.58650	42.42062	7.319045

Cholesky Ordering: SB PP BC TCD

الملخــص:

إنّ الجزائر كغيرها من الدول النفطية، اعتمدت منذ استقلالها على النفط اعتماداً مفرطاً خلال مسيرتها التنموية فإيرادات تصديره تعدّ المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي وأحد أهم الموارد التي تمول بها برامج التنمية الاقتصادية فيها. ومن هنا يتضح وجود علاقة بين تقلبات أسعار النفط وعائداته، بما يؤدي إلى انعكاسات على الجباية البترولية ومن ثم على إجمالي الإيرادات العامة، وهو الأمر الذي يشكل ضغطا على الموازنة العامة وينعكس على قدرتها في بلوغ الأهداف التنموية المرسومة.

من هذا المنطلق قمنا في هذه الدراسة بقياس تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة وتحليل العلاقة بينهما وتفسير نتائج الدراسة القياسية، بالاعتماد على طرق القياس الاقتصادي، إذ حاولنا اختبار هذه العلاقة عن طريق اختبار التكامل المشترك وبناء نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي وتحليل تجزئة التباين وخلصت الدراسة التطبيقية إلى وجود تأثيرات ذات دلالة إحصائية وقياسية وعلاقة طويلة المدى بين التغير في سعر النفط ورصيد الموازنة العامة.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، تقلبات أسعار النفط، الإيرادات العامة، النفقات العامة، الجباية البترولية، رصيد الموازنة العامة.

Résumé:

En tant qu'économie rentière, l'Algérie s'est concentrée fortement sur les hydrocarbures et cela depuis un certain temps, aboutissant à une dépendance sur les recettes pétrolières pour financer les projets de développement. De ce fait, on peut concevoir une relation directe entre les cours du baril et les recettes fiscales et l'ensemble des recettes, ce qui constitue une pression sur le budget de l'Etat et des doutes sur le financement des objectifs tracés. Partant de cela, notre étude porte sur la mesure des effets des fluctuations des prix du baril sur le budget de l'Etat à travers un modèle économétrique, qui mesure cette relation par le biais d'un travail modélisé sur la correction des erreurs. La conclusion montre des effets d'ordre statistique et économétriques et une relation à long terme entre le prix du baril et le budget de l'Etat.

Mots-clés: Le budget de l'Etat-Les fluctuations des prix du baril-Les recettes publiques-Les dépenses publiques-Fiscalité pétrolière-Le solde du budget de l'Etat.

Abstract:

Algeria has focused heavily on hydrocarbons and this for some time, resulting in dependence on oil revenues to finance development projects. As a result, a direct relationship between oil prices and tax revenues and total revenues can be conceived which puts pressure on the state budget and raises doubts about the financing of objectives. .Based on this, our study focuses on the measurement of the effects of fluctuations in oil prices on the state budget through an econometric model, which measures this relationship through a modeled work on error correction.The conclusion shows statistical and econometric effects and a long-term relationship between the price of oil and the state budget.

Keywords: The state budget-Fluctuations in oil prices-Public revenue-Public spending-Petroleum taxation-The balance of the state budget